The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

Faculty of Arts

PhD of Arabic language

الجامعـــــــة الإســـلاميـة بـغـزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كـــــــــليـــــــــــــة الآداب

دكـتـوراة لـغـــة عـــربـيـة

موقف أبي حيان من ابن مالك في "التذييل والتكميل"

إلى باب الممنوع من الصرف

دراسة وصفية تحليلية

The Attitude of Abi Hayyan Towards Ibn Malek in " Appendix and Supplement " Until the Chapter of Indeclension

إعداد الباحث

خضر عبد الرحمن عبد العزيز الأسطل

إشـــــراف

أ. د. محمود محمد العامودي

قدّم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في النحو والصرف من كلية الآداب – بالجامعة الإسلامية – غزة

إبريل/2020م–شعبان/1441هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

موقف أبي حيان من ابن مالك في "التذييل والتكميل" إلى باب الممنوع من الصرف دراسة وصفية تحليلية

The Attitude of Abi Hayyan Towards Ibn Malek in " Appendix and Supplement " Until the Chapter of Indeclension

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرّسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	خضر عبد الرحمن الاسطل	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2019/3/16	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج.س.غ/35/...../

التاريخ Date 2020/04/29م

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **خضر عبدالرحمن عبدالعزيز الاسطل** لنيل درجة الدكتوراة في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

موقف أبي حيان من ابن مالك في "التذييل والتكميل" إلى باب الممنوع من الصرف - دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

The Attitude of Abi Hayyan Towards Ibn Malek in " Appendix and Supplement " Until the Chapter of Indeclension

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاربعاء 6 رمضان 1441**هـ الموافق **2020/04/29**م الساعة **الثالثة مساءً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. محمد رمضان البع	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. باسم عبد الرحمن البابلي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. نهاد عبد الفتاح بدرية	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

التاريخ: 1 / 6 /2020م | الرقم العام للنسخة 236975 | اللغة عربية | ماجستير ☐ | دكتوراه ☑

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

للطالب/ة: خضر عبد الرحيم عبد العزيز الأسطل

رقم جامعي: 360074 قسم: اللغة العربية كلية: الآداب

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD).
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

إدارة المكتبة المركزية

توقيع الطالب

Central Library

ملخص الرسالة

يتناول هذا البحث موقف أبي حيان من ابن مالك في كتابه: "التذييل والتكميل في شرح التسهيل" لأبي حيان، إلى الممنوع من الصرف.

وقد قُسّم البحث إلى: مقدمة وتمهيد، وأربعة فصول وخاتمة.

تناول الباحث في المقدمة أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، والمنهج العلمي المتبع في هذه الدراسة.

بدأ الباحث التمهيد بالتعريف بابن مالك، وكتابه شرح التسهيل، ومنهجه في التأليف، ثم التعريف بأبي حيان، وكتابه التذييل والتكميل، ومنهجه في التأليف.

ثم تحدّث الباحث في الفصل الأول عن موقف أبي حيان من ابن مالك في شواهده النحوية؛ المتمثلة في القرآن والحديث والشعر وكلام العرب: من حكم وأمثال وأقوال.

أما الفصل الثاني: فقد تحدّث فيه الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في الأصول النحوية؛ المتمثلة في القياس والتعليل والتأويل والإجماع.

وفي الفصل الثالث: تحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في التعريفات، من حيث الموافقة أو المخالفة أو الاستدراكات.

وفي الفصل الرابع ذكر الباحث فيه موقف أبي حيان من ابن مالك في المسائل النحوية، من حيث الموافقة أو المخالفة.

ثم ختم الباحث رسالته بذكر أهم النتائج والتوصيات؛ التي توصّل إليها، مع ذكر أهم المصادر والمراجع، والفهارس الفنية.

Abstract

This research examines the position of Abu Hayyan towards Ibn Malek in Abu Hayyan's 'Al-Tathyeel Wa Al-Takmeel Fi Sharh Al-Tasheel' Until the Chapter of Indeclension. The research was divided into an introduction, a preface, four chapters and a conclusion.

In the introduction, the researcher discussed the significance of the topic, the reason for its selection, previous studies, and the scientific method followed in this study.

The researcher started the preface by introducing Ibn Malik, and his book Sharh Al-Tasheel' and his approach to authorship, then introducing Abu Hayyan, and his book Al-Tathyeel wa Al-Takmeel [Hypercatalexis and Complementation], and his method of authorship.

In the first chapter, the researcher discussed the position of Abu Hayyan towards Ibn Malik in his grammatical evidence represented in the Qur'an, the Hadith, poetry and the speech of the Arabs including aphorisms, proverbs, and sayings.

The second chapter looked into the position of Abu Hayyan towards Ibn Malik regarding grammatical origins, represented in analogy, reasoning, interpretation, and consensus.

In the third chapter, the researcher talked about Abu Hayyan's position on Ibn Malik regarding definitions, in terms of approval, disagreement, and retractions.

In the fourth chapter, the researcher addressed Abu Hayyan's position towards Ibn Malik on grammatical issues in terms of approval or disagreement.

Then the researcher concluded his research by mentioning the most important results and recommendations, and listed the most important sources and references, and technical appendices.

إهداء

إلى من تجرع المر كي يذيقني العسل

إلى من كدح كي أرتاح

والدي الحبيب – رحمه الله تعالى–

وإلى من أحبتني

فبكت حين كل فراق

وسالت دموعها على عتبات كل لقاء

أمي الغالية – رحمها الله تعالى–

إلى من كانت واحة فيحاء

تذهب عني التعب والعناء

زوجتي الغالية – حفظها الله وأكرمها –

إلى أبنائي عبد الرحمن ومحمد

إلى بناتي

لكم جميعا حبي وتحياتي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على المعلم الأول، محمد – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وبعد:

انطلاقا من قول حبيبنا محمد– صلى الله عليه وسلم[1]: " **لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ؛ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ**"، فإني أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي/ الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي – أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية بغزة– الذي أفاض عليّ من غزير علمه، وجميل ملحوظاته، وجمّ أخلاقه، فكان خير سند وعون.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس قسم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بغزة، الأستاذ الدكتور/ جهاد يوسف العرجا.

كما أبرق بالشكر لعميد كلية الآداب الدكتور/ رائد صالحة، والشكر موصول إلى عميد البحث العلمي الأستاذ الدكتور/ بسام السقا، على جهودهم المبذولة في خدمة مسيرة البحث العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة المناقشين وهم:

الأستاذ الدكتور/ محمد رمضان البع، والدكتور/ باسم عبد الرحمن البابلي، والدكتور/ نهاد عبد الفتاح بدرية، على جهودهم في إثراء هذه الرسالة؛ كي تخرج في أحسن صورة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأساتذتي الذين درست على أيديهم مساقات الدكتوراة.

ولا يفوتني أن أشكر الأخ الدكتور: محمد أحمد عبد الغفور؛ الذي قام بتنسيق هذه الرسالة.

وأخيرًا: أشكر موظفي المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية؛ على جهودهم في خدمة العلم وطلابه.

(1) مسند أبي داود الطيالسي (4/ 232).

المحتويات

إقـــــــــرار ..... أ

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة 1

ملخص الرسالة 2

إهداء 4

شكر وتقدير 5

المحتويات 6

المقـدمـــة 9

التمهيد 13

أولًا: ابن مالك 14

اسمه ولقبه وكنيته: 14

مولده: 14

شيوخه: 14

تلاميذه: 16

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه: 17

مصنفاته: 18

وفاته: 20

تعريف بكتاب: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 20

ثانيًا: أبو حيان الأندلسي 28

اسمه ولقبه وكنيته: 28

مولده: 28

صفاته وهيئته: 29

شيوخه: 29

تلاميذه: 30

مكانة أبي حيان العلمية، وأقوال العلماء فيه: 31

مصنفاته: 32

وفاته: 37

أولا: وصف كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 37

ثانيا: منهج أبي حيان في التذييل والتكميل: 38
الفصل الأول 46
المبحث الأول: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالقرآن: 47
أولا: ما وافق فيه أبو حيان ابن مالك: 48
ثانيا: ما خالف فيه أبو حيان ابن مالك: 50
المبحث الثاني: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف 61
ثانيا: ما سكت عنه أبو حيان: 69
ثالثا: أحاديث انفرد بها أبو حيان: 71
رابعا: مخالفات أبي حيان لابن مالك: 80
المبحث الثالث: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالشعر 115
أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك: 116
ثانيا: مخالفة أبي حيان لابن مالك: 118
المبحث الرابع: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالنثر 130
أولا: الموافقات: 130
ثانيا: المخالفات: 133
الفصل الثاني 146
موقف أبي حيان من ابن مالك في أصوله النحوية الأخرى 146
المبحث الأول: موقف أبي حيان من ابن مالك في القياس 147
أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك في القياس: 147
ثانيا: مخالفة أبي حيان لابن مالك في القياس: 151
المبحث الثاني: موقف أبي حيان من ابن مالك في التأويل 162
أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك في التأويل: 162
المبحث الثالث: موقف أبي حيان من ابن مالك في التعليل 175
أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك في التعليل: 175
ثانيا: مخالفة أبي حيان لابن مالك في التعليل: 179
المبحث الرابع: موقف أبي حيان من ابن مالك في مسألة الإجماع 194

أولا: موافقة أبي حيان من لابن مالك في مسألة الإجماع: 194
ثانيا: مخالفة أبي حيان من لابن مالك في مسألة الإجماع: 197
الفصل الثالث 212
موقف أبي حيان من ابن مالك في الحدود والتعريفات 212
وفيه ثلاثة مباحث: 212
المبحث الأول: موافقة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته: 214
المبحث الثاني: استدراكات أبي حيان على ابن مالك في تعريفاته 239
أولا: استدراك أبي حيان على ابن مالك تعريفا كاملا: 239
ثانيا: استدراك أبي حيان على ابن مالك في جزئية من التعريف الاصطلاحي: 259
ثالثا: استدراك أبي حيان على ابن مالك في التعريفات اللغوية فقط: 261
المبحث الثالث : مخالفة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته 264
أولا: التعريفات التي اعترض فيها على جزئية أو أكثر: 264
ثانيا: التعريفات التي رفضها أبو حيان جملة وتفصيلا: 281
الفصل الرابع 293
موقف أبي حيان من ابن مالك في مسائله النحوية 293
وفيه مبحثان: 293
المبحث الأول: موافقات أبي حيان لابن مالك في مسائله النحوية 294
المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في مسائله النحوية 333
الخاتمة 374
أ- **أهم نتائج البحث:** 374
ب-التوصيات: 379
مصادر البحث ومراجع 380
1-فهرس الآيات القرآنية 404
2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة 412
3- فهرس الشواهد الشعرية 416
4-فهرس الحكم والأمثال وأقوال العرب 421

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، وَالصَلاةُ وَالسلامُ عَلَى أَشْرَفِ الأنبياءِ وَالمرسلين، سيدنَا مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ الأَمينِ، وَعَلَى آلِهِ الطيبين، وَصَحَابَتِهِ الغُرّ الميامينِ، وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وبَعْدُ:

تتناول هذه الدراسة كتابين مهمين من كتب النحو: أولهما، شرح التسهيل لابن مالك، والثاني، التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي.

الكتاب الأول يمثل خلاصة الفكر النحوي عند ابن مالك؛ فهو مثل الشافية الكافية في الشمول، ويظهر فيه التجديد الذي صدر عن ابن مالك، سواء في التوسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، أو بعض التعريفات، أو بعض المسائل النحوية.

أما الكتاب الثاني فيمثل موسوعة علمية هائلة، تبسط بأجنحتها في أعماق النحو، بدءًا من الخليل وسيبويه، مرورا بالبصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين. أضف لذلك أن أبا حيان كان له موقف من المسائل النحوية التي وردت بالكتاب، فكان مؤيدا أو معارضا، أو صاحب رأي جديد، كل ذلك مشفوع بالدليل والبرهان.

أما عن هذه الدراسة؛ فستبين موقف أبي حيان من ابن مالك في شواهده النحوية، والقياس والتعليل والتأويل والإجماع، والتعريفات، والمسائل النحوية. والسؤال المطروح: ما أهداف الدراسة وما سبب اختيار هذا الموضوع؟ وما المنهج المتبع في هذه الدراسة؟ كل هذه الأسئلة؛ سيجاب عنها على النحو الآتي:

أَوَّلاً: أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

1- تبيان موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهل كان أبو حيان على رأس المانعين للاستشهاد بالحديث الشريف قولا وعملا؟

2- يقول أبو حيان: "ابن مالك لا شيخ له"، ما صحة هذه المقولة؟

ثَانِياً: سبب اختيار الموضوع:

1- التعرف إلى أي مدى كان أبو حيان موافقا لابن مالك في الموضوعات الآتية:

أ- شواهده النحوية.

ب-أصوله النحوية.

ت-حدوده وتعريفاته.

ث-آرائه النحوية.

ثالثا: الدراسات السابقة:

1- منهج أبي حيان الأندلسي؛ في اختياراته من القراءات القرآنية؛ في ضوء علم اللغة المعاصر، إعداد الطالب: يحي القاسم، المشرف أ. د. رمضان عبد التواب، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، التاريخ 1989م.

2- مسائل الخلاف النحوية بين ابن مالك وأبي حيان، إعداد الطالبة: نورة سليمان عبيد البقعاوي، المشرف: أ. د. عوض مرسي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1990م.

والفارق بين هذه الرسالة ورسالة الباحث؛أن هذه الرسالة تركز على الخلاف فقط، في حين أن أن الدراسة التي سيقوم بها الباحث، تركز على موقف أبي حيان من ابن مالك، وهل هو مؤيد لابن مالك أم مخالف؟ وأيهما أكثر؟ وما مقدار الموافقة أو المخالفة بالأرقام؟

3- اختيارات أبى حيان النحوية؛ في كتابه التذييل على التسهيل، جمعا ودراسة، إعداد الطالب: يوسف أبو العلا الجرشة، المشرف: أ. د. محمد محمد فهمى عمر، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، مصر 1997م.

4- السماع عند أبي حيان الأندلسي المتوفى 745هـ، إعداد الطالب: رمضان عباس قنديل، المشرف: أ. د. إبراهيم حسن إبراهيم، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، مصر، 1999م.

5- موقف أبى حيان من النحو الكوفي، في كتابه التذييل والتكميل، إعداد الطالب: صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، رسالة دكتوراة، المشرف: أ. د. فايز زكى محمد دياب، جامعة الأزهر، مصر، 2010 م.

6- اعتراضات أبي حيان على ابن مالك؛ في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما؛ من كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، رسالة ماجستير، إعداد الطالب: محمد مفتاح إشويخة، المشرف: أ. د. محمد عبد السلام ابشيش، جامعة المرقب، ليبيا، 2015م.

والفارق بين هذه الدراسة، والدراسة التي سيقوم بها الباحث، أن هذه الدراسة مقتصرة على المبتدأ والخبر ونواسخهما، ومن زارية الاعتراض فقط، في حين أن الدراسة التي سيقوم بها الباحث تدرس موقف أبي حيان من ابن مالك في معظم أبواب النحو، كما أنها تركز على موافقات أبي حيان لابن مالك ومخالفاته، وشيئًا من استدراكاته، وبعض ما سكت عنه أبو حيان.

7-استدراكات أبي حيان النحوية- في التذييل والتكميل- على ابن مالك، في التسهيل وشرحه، دراسة وصفية تحليلية، إعداد الطالب: أحمد عاطف محمد كُلاب، المشرف: أ. د. محمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية-غزة، المجلد 25، العدد الثاني2017م.

وأما الفرق بين هذه الرسالة، ورسالة الباحث، أن هذه الرسالة تركز على الاستدراكات فقط، في حين أن الدراسة التي سيقوم بها الباحث تدرس موافقات أبي حيان لابن مالك ومخالفاته، وشيئًا من استدراكاته، وبعض ما سكت عنه أبو حيان.

رابعا: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يتناسب مع موضوع هذه الدراسة.

خامسا: خطة البحث:

ينقسِم البحث إِلَى: مقدمة وتمهيد وعرض وخاتمة، مشتملة على أهم النتائج والتوصيات.

المقدمة: وتشتمل على سبب اختيار الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهج البحث، والدراسات السابقة.

التمهيد: وَفِيهِ:

- حَيَاةُ ابن مالك (ت 672هـ) وكتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه.
- حَيَاةُ أَبِي حَيَّانَ (ت745هـ)، وكتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأَول: موقف أبي حيان من ابن مالك في الشواهد النحوية

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: موقفه من الشواهد القرآنية.

المبحث الثاني: موقفه من الأحاديث النبوية.

المبحث الثالث: موقفه من الأبيات الشعرية.

المبحث الرابع: موقفه من أقوال العرب.

الفصل الثانِي: موقف أبي حيان من ابن مالك في الأصول النحوية

وَفِيهِ المَبَاحِثُ الآتِيَةُ:

المبحث الأول: موقفه من القياس.

المبحث الثاني: موقفه من التأويل.

المبحث الثالث: موقفه من التعليل.

الفصل الثالث: موقف أبي حيان من ابن مالك في الحدود والتعريفات

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: موافقة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته.

المبحث الثاني: استدراكات أبي حيان على ابن مالك في تعريفاته.

المبحث الثالث: معارضة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته.

الفصل الرابع: موقف أبي حيان من ابن مالك في المسائل النحوية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موافقة أبي حيان لابن مالك.

المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على ابن مالك.

الخَاتمة: وَفيها نتائج البحْث وَتَوصياته.

التمهيد

وفيه أربع مسائل:

أولًا: حياة ابن مالك (ت 672هـ).

ثانيًا: كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه.

ثالثًا: حياة أبي حيان(ت745هـ).

رابعًا: كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

أولًا: ابن مالك[1]

اسمه ولقبه وكنيته(2):

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجياني، الأندلسي، الشافعي، النحوي.

مولده[3]:

ولد سنة ستمائة أو سنة إحدى وستمئة، بمدينة جيان، بالأندلس.

شيوخه[4]:

من شيوخه بالأندلس: أبو علي الشلوبين[5]، وثابت بن محمد بن يوسف الجياني[6]، أخذ عنه القراءات والنحو، وذلك ببلده جيان، وقرأ كتاب سيبويه على محمدُ بن أحمدَ بن عبد الله بن عَبّاش

---

(1) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (15/ 249)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 748)، وفوات الوفيات (3/ 407)، والوافي بالوفيات (3/ 285)، والدرر الكامنة (6/ 222)، والمقصد الارشد (2/ 22)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/ 67)، وبغية الوعاة (2/ 384)، والأعلام (2/ 149)، ونفح الطيب (2/ 223).

(2) تاريخ الإسلام (15/ 249)، وفوات الوفيات (3/ 407)، والوافي بالوفيات (3/ 285)، وبغية الوعاة (2/ 384)، ونفح الطيب (2/ 223).

(3) تاريخ الإسلام (15/ 249)، وفوات الوفيات (3/ 408)، والوافي بالوفيات (3/ 285؛288)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/ 67) والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (1/ 12)، والأعلام للزركلي (6/ 233).

(4) تاريخ الإسلام (15/ 249)، والوافي بالوفيات (3/ 286)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/ 67)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ٣٣٢)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٩٨).

(5) هو عمر بن محمد بن عمر أبو علي الشّلوبينيّ الأندلسيّ، نزيل إشبيلّية والمتصدّر بها. والشلوبيني وهذه النسبة إلى الشلوبين، وهو بلغة الأندلس الأبيض الأشقر. هو نحويّ فاضل كامل، من قرية من قرى إشبيلية، اسمها شلوبينية. شَرَح المقدمة الجزولية شرحين: كبيراً وصغيراً، وله كتاب في النحو سماه: التوطئة . وكانت ولادته بإشبيلية في سنة اثنتين وستين وخمسمئة. وتوفي في أحد الربيعين، وقيل في صفر، سنة خمس وأربعين وستمئة بإشبيلية، رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة (2/ 332)، وفيات الأعيان (3/ 451)، وسير أعلام النبلاء (16/ 398).

(6) هو ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي، اللبلي، الجياني، يكنى أبا الحسن، وأبا رزين، وأبا المظفر، سكن غرناطة، قرأ عليه ابن مالك القرآن. مات سنة (628هـ)، رحمه الله تعالى. انظر: الوافي بالوفيات (10/ 291)، والبلغة (1/ 99؛100).

العَبْديُّ أبي عبد الله المرشاني[1]. وسمع الحديث بدمشق من أبي الفضل نجم الدين مكرم[2]، وأبي صادق الحسن بن صباح[3]. والفقه من أبي الحسن السخاوي[4].

وجالس بحلب ابن يعيش[5]، وابن عمرون[6]، ومحمد بن أبي الفضل المرسي[7] وغيرهم.

ولعل ما سبق يرد على أبي حيان قولته عن ابن مالك[8]: "ولا صحب من له التمييز"، فها هم شيوخ ابن مالك، وبهذا يكون قد صحب من له التمييز.

---

(1) هو محمدُ بن أحمدَ بن عبد الله بن عَبّاش العَبْديُّ، إشبِيليٌّ أبو عبد الله المَرْشانيّ، رَوى عن الحاجّ أبي بكرٍ ابن العَرَبي، وله رحلةٌ إلى المشرِق حَجَّ فيها، وكان حيًّا سنةَ خمسَ عشْرةَ وستمئة. انظر: الذيل والتكملة (3/ 552)، ونفح الطيب (2/ 223).

(2) هو أَبُو الْفضل مكرم بن مُحَمَّد بن حَمْزَة بن أبي الصَّقْر الْقرشِي من رواة الأحاديث بالسند المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر: تاريخ الإسلام (11/ 883)، وبغية الوعاة (2/ 404).

(3) هو أبو الصادق الحسن بن يحيى بن صباح، من رواة الأحاديث بالسند المتصل إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم، انظر: بغية الطلب (7/ 3401).

(4) هو علي بن محمد أبو الحسن السخاوي، وسخا قرية من قرى مصر، كان مبدأه الاشتغال بالفقه على مذهب مالك بمصر، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وسكن بمسجد بالقرافة يؤمّ فيه مدة طويلة، فلما وصل الشيخ أبو القاسم الشاطبي إلى تلك الديار، واشتهر أمره لازمه مدة، وقرأ عليه القرآن بالروايات. انظر: معجم الأدباء(5/ 1963)، وبغية الوعاة (2/ 192).

(5) هو موفق الدين ابن يعيش أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، الملقب موفق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ؛ انظر: وفيات الأعيان (7/46؛47)، ونفح الطيب (2/ 223).

(6) هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي عَليّ ابْن أبي سعد ابْن عمرون، الشَّيْخ جمال الدّين أَبُو عبد الله الْحلَبِي النَّحْوِيّ، ولد سنة سِتّ وَتِسْعين وَخمْسمئَة تَقْديرا، وَتُوفّي سنة تسع وَأَرْبَعين وستمئَة. أخذ النَّحْو عَن الْمُوفق بن يعِيش وَغَيره، وبرع فِي الْعَرَبيَّة، وتصدر لإقرائها، وجالسه الإِمَام جمال الدّين ابْن مَالك، وَأخذ عَنهُ الشَّيْخ بهاء الدّين ابْن النّحاس. انظر: الوافي بالوفيات (1/ 161)، ومعجم المؤلفين (11/ 247).

(7) هو مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي الْفضل المرسي أَبُو عبد الله الْعَلامَة شرف الدّين النَّحْوِيّ الأديب الزَّاهِد الْمُفَسّر الْمُحدث الْفَقِيه الأصولي قَالَ ياقوت: أحد أدباء عصرنا، وَمن أَخذ من النَّحْو وَالشعر بأوفر نصيب، وَضرب فِيهِ بِالسَّهْمِ الْمُصِيب، وَخرج التخاريج، وَتكلم على الْمفصل للزمخشري، وَأخذ عَلَيْهِ عدَّة مَوَاضِع؛ بَلغنِي أَنَّهَا سَبْعُونَ موضعا، أَقَامَ على خطئها الْبُرْهَان، وَاسْتدلَّ على سقمها بِالْبَيَانِ. انظر: غاية النهاية(2/ 180)، وبغية الوعاة (1/ 144).

(8)الاقتراح (1/ 45)، وتمهيد القواعد (688/5).

تلاميذه[1]:

تتلمذ على يديه جمع من العلماء، حيث روى عنه ولده الإمام بدر الدين محمد[2]، والإمام شمس الدين ابن جعوان[3]، والإمام شمس الدين ابن أبي الفتح[4]. ومنهم –أيضاً: علاء الدين ابن العطار[5]، وزين الدين أبو بكر المزي[6]، وأبو الحسين اليونيني[7]، وأبو عبد الله الصيرفي[8].

---

(1) تاريخ الإسلام (15/ 249)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 748)، والوافي بالوفيات (3/ 287؛288)، وطبقات الحفاظ للسيوطي(ص: 519؛520) .

(2) هو بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله، نحوي، هو ابن ناظم (الألفية) . من أهل دمشق مولدا ووفاة. سكن بعلبكّ مدة. له شرح الألفية، والمصباح في المعاني والبيان، و روض الأذهان، و شرح لامية الأفعال، وكتاب في (العروض)، وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب) وغير ذلك، توفي عن نيف وأربعين عاما. انظر: طبقات الشافعية للإسنوي (2/ 386)، والأعلام (7/ 32،31).

(3) هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبَّاس بن أبي بكر بن جعوان بن عبد الله الْحَافِظ شمس الدّين أَبُو عبد الله الْأنْصَارِيّ الدِّمَشْقِي الشَّافِعِي النَّحْوِيّ أحد الْأَئِمَّة أَخذ النَّحْو عَن جمال الدّين مُحَمَّد بن مَالك وَكَانَ من كبار أَصْحَابه ثمَّ أقبل على الحَدِيث وعني بِهِ. انظر: الوافي بالوفيات (1/ 164).

(4) هو شمس الدّين ابْن أبي الْفَتْح، مُحَمَّد بن أبي الْفَتْح، ابْن أبي الْفضل، ابْن بَرَكَات، ولد سنة خمس وَأَرْبَعين وست مائَة، وَسمع من الْفَقِيه مُحَمَّد اليونيني، وَابْن عبد الدَّائِم، والعز حسن بن المهير. وَأخذ عَن ابْن مَالك، ولازمه، وَحدّث بِمصْر ودمشق وطرابلس وبعلبك. انظر: الوافي بالوفيات (4/ 224).

(5) هو علي بن إبراهيم بن داود بن سَلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار: فاضل من أهل دمشق. كان أبوه عطارا وجده طبيبا. باشر مشيخة المدرسة النورية مدة ثلاثين سنة، وفلج سنة (701هـ)، فكان يحمل في محفة، وكتب بشماله مدة. انظر: الأعلام (4/ 251).

(6) هو أَبُو بَكْرِ بْنُ يُوسُفَ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنُ عَبْدِهِ، الإِمَامُ الْمُدَرِّسُ زَيْنُ الدِّينِ الْمِزِّيُّ الْحَرِيرِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُقْرِئُ. أَخَذَ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ، وَعَنِيَ بِالرِّوَايَةِ لأَوْلادِهِ مَعَ الدِّينِ وَالْوَقَارِ وَالتَّوَاضُعِ. تُوُفِّيَ فِي رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ 726 عَنْ ثَمَانِينَ سَنَةً. انظر: المعجم المختص بالمحدثين (1/ 309)، ومعرفة القراء الكبار (2/ 748)،

(7) اليونيني الإِمَام الْعَالم الْمُحدث الْحَافِظ أَبُو الْحُسَيْن عَليّ بن مُحَمَّد بْن أَحْمد بن عبد الله شرف الدّين، كَانَ عَارِفًا بقوانين الرِّوَايَة حسن الدِّرَايَة جيد الْمُشَارَكَة فِي الْأَلْفَاظ وَالرِّجَال عني بِالْحَدِيثِ وَضَبطه، ولد فِي رَجَب سنة إِحْدَى وَعشْرين وستمِائَة، وَقَرَأَ البُخَارِيّ على ابْن مَالك، مَاتَ فِي رَمَضَان سنة إِحْدَى وَسَبْعمئة. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (3/ 287)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (1/ 520).

(8) هو مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُحَدِّثُ الْعَالِمُ مَجْدُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّيْرَفِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، سِبْطُ الْمُحْتَسِبِ ابْنِ الْحُبُوبِيِّ، شَابٌّ فَاضِلٌ صَحِيحُ النَّقْلِ حَسَنُ الْمَعْرِفَةِ. وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَسِتِّمِئَةٍ. ومَاتَ بَعْدَ مَرَضِ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِائَةٍ. انظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي (2/ 276).

ومنهم–أيضاً– قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة[1]، وطائفة سواهم[2].

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

يقول عنه الذهبي[3]: "وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب؛ حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين".

ويضيف الذهبي[4]: "وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها. وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لا يجارى، وحبرا لا يبارى. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو؛ فكان الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه: رجزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك".

يقول عنه محمد بن شاكر، والصفدي[5]: " هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة، وكثرة النوافل وحسن السمت، وكمال العقل، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم، والمذهب الشافعي".

ويقول عنه الصفدي[6]: "وَأما النَّحْو والتصريف؛ فَكَانَ فيهمَا بحراً لَا يشق لجه، وَأما اطِّلَاعه على أشعار الْعَرَب الَّتِي يستشهد بهَا على النَّحْو واللغة فَكَانَ أمرا عجيباً... وَأما الِاطِّلَاع على الحَدِيث فَكَانَ فِيهِ آيَة؛ لِأَنَّهُ أَكثر مَا يستشهد بِالْقُرْآنِ، فَإِن لم يكن فِيهِ؛ عدل إِلَى الحَدِيث؛ وَإِن لم يكن فِيهِ شَيْء؛ عدل إِلَى أشعار الْعَرَب".

ويقول محمد بن شاكر[7] عن أبي حيان بأنه: "التزم أن لا يقرئ أحداً إلا إن كان في سيبويه، أو(التسهيل) لابن مالك، أو في مصنفاته".

---

(1) هو محمد بن إبراهيم بن جماعة، قاضي القضاة بدر الدين الحموي؛ ولد بحماة سنة تسع وثلاثين وستمئة، وسمع سنة خمسين، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة، رحمه الله. نظر: فوات الوفيات (3/ 297)، وأعيان العصر (2/ 160).

(2) انظر: الوافي بالوفيات (3/ 287)، والدرر الكامنة (5/ 1)، (6/ 222)، والمقصد الأرشد (2/ 22).

(3) تاريخ الإسلام (15/ 249)

(4) تاريخ الإسلام (15/ 249)

(5) فوات الوفيات (3/ 407)، والوافي بالوفيات (3/ 286).

(6) الوافي بالوفيات (3/ 286).

(7) فوات الوفيات (4/ 72).

مصنفاته[1]:

1-صنف في القراءات قصيدة دالية مرموزة، في مقدار (الشاطبية). القصيدة مطبوعة، وهي بعنوان: القصيدة المالكية في القراءات السبع لابن مالك، تحقيق: د. أحمد الله السديس، دار الزمان، المدينة المنورة، 1429هـ.

2-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو. مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ - 1967م.

3-سبك المنظوم وفك المختوم. مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: عدنان سلمان، وفاخر مطر، دار البحوث، الإمارات، 1425هـ-2004م.

4-الشافية الكافية، ثلاثة آلَاف بَيت. مطبوع مع الشرح، كما هو مذكور في الكتاب القادم.

5-شرح الشافية الكافية مطبوع في خمسة مجلدات، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402 هـ - 1982 م.

6-الخلاصة، وهو المسمى بـ(ألفية ابن مالك) وَهِي مُخْتَصر الشافية. مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: سليمان العيوني، دار المنهاج، الرياض.

الخلاصة لم يشرحها ابن مالك؛ لأنه اكتفى بشرح الأصل، وهو: (الكافية الشافية). ولألفية ابن مالك عدة شروح، أهمها: شرح ابن الناظم (ت686هـ)، وشرح أبي حيان (ت745هـ)، وشرح المرادي (ت749هـ)، وابن الوردي (ت749هـ)، ، وابن هشام (ت761)، وابن قيم الجوزية (ت767هـ)، وابن عقيل (ت769)، وابن جابر الهواري (ت780هـ)، والشاطبي (ت790هـ)، والأشموني (ت902هـ) ، وغيرهم كثير.

8-إكمال الإعلام بتثليث الكلام. مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: أحمد الشنقيطي، مطبعة الجمالية، القاهرة،1329هـ.

9-تحفة المودود في المقصور والممدود. مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: عمارين خميس، دار ابن حزم، بيروت، 1427هـ.

10-ثلاثيات الأفعال المقول فيها: أَفْعَلْ أو أَفْعِلْ، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: د. سلمان

---

(1) تاريخ الإسلام (15/ 249)، وفوات الوفيات (3/ 407)، والوافي بالوفيات (3/ 286)، والأعلام (233/6).

العابد، جامعة أم القرى، السعودية.

11-النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز، مطبوع في مجلد واحد، دار المعارف، الرياض،1405هـ.

12- شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، المشهور باسم: إعراب مشكل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1403هـ- 1983م

13-لامية الْأَفْعَال. مطبوع، وهو في المكتبة الشاملة بترقيم آلي، وبدون بيانات عن الناشر، ودار النشر، وغير ذلك.

14-شَرحه لامية الْأَفْعَال. مطبوع في مجلد واحد، باسم: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (869 - 930 هـ)، تحقيق: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1414 هـ - 1993 م.

15-المقدمة الأَسدِية، وَضعهَا باسم وَلَده الْأسد.

16شرح عدة الحافظ وعمدة اللافظ، مطبوع، تحقيق: د. عدنان الدوري، دار إحياء التراث، العراق، 1397هـ-1977م.

17- الضَّرَب في معرفة لسان العرب.

18- إيجاز التعريف في علم التصريف، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: حسن العثمان، المكتبة المكية، السعودية،2004م.

19-العروض، مخطوط، مصورة عن نسخة رقم 230، مكتبة متحف الإسكريال في إسبانيا.

20-الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، مطبوع في مجلد واحد، د. حسين محسن، مطابع النعمان، العراق،1391هـ-1972م.

21-شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، 1405 هـ.

22-أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: يوسف بن خلف بن محل العيساوى، مكتبة لسان العرب، دبي.

23-نظم الفوائد، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: د. سليمان العابد، جامعة أم القرى، السعودية.

وفاته[1]:

توفي-رحمه الله-(672 هـ) بدمشق.

تعريف بكتاب: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

اشتهر الكتاب باسم: شرح التسهيل، ويقع في ثلاثة مجلدات أو أربعة مجلدات، حسب التحقيق والطبعة، وإليك وصف الكتاب من حيث المحتوى، وذلك على الترتيب:

يبدأ ابن مالك بمقدمة، ثم يبدأ من الجزء للكل، فيبدأ بالكلمة، ويقسمها لصحيح الآخر ومعتل الآخر. ثم يبدأ بالاسم: تثنيته وجمعه، والمعرفة والنكرة، والموصول والعلم واسم الإشارة.

ثم يثني بالحديث عن الجملة، فيشرح المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، والأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما من إلغاء وتعليق، كما يتحدث عن الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل. وبما أنه يتحدث عن أفعال؛ فإنه ينتقل للحديث عن الفاعل ونائبه، وتعدي الفعل ولزومه، والمفاعيل بأنواعها، والاستثناء والحال والتمييز، وبهذا ينهي المنصوبات. ثم يتحدث عن المجرورات بالحرف أو الإضافة. وبعد ذلك يتحدث عن التوابع، ثم النداء والندبة والترخيم والتخصيص، وختم بالمصادر وإعراب الفعل.

ويُلاحظ أن ترتيب ابن مالك للموضوعات يسير في خط مستقيم، بمعنى أن الموضوع يُسَلِّم للذي يليه بسلاسة، ويعدُّ ابن مالك الأول في هذا الترتيب، فهو لم يسبق إليه.

منهج ابن مالك في شرح التسهيل:

يمكن رصد منهجه في النقاط الآتية:

1- بدأ ابن مالك كتابه بالحمد لله -عز وجل، ثم صلى على نبيه الكريم[2].

2-عقد مقدمة قصيرة، لم يبين فيها منهجه في الكتاب، وإنما بين فيها سبب تأليف الكتاب فقط، فقال[3]: "أما بعد، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، وعلى وجه يظفر

---

(1) تاريخ الإسلام (15/ 249)، وفوات الوفيات (3/ 408)، والوافي بالوفيات (3/ 285؛288)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/ 67) والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (1/ 12)، والأعلام للزركلي (6/ 233).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 3).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 3).

معه بأتم البيان، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه".

3-يضع حرف (ص) قبل النص الأصلي المأخوذ من التسهيل، وبهذا يكون معنى (ص) عنده: النص الأصلي.

4-إذا انتهى من النص الأصلي؛ فإنه يبدأ سطرًا جديدًا، ويبدؤه بحرف (ش)، ويرمز به إلى الشرح. ومثال البندين السابقين[1]:

"ص: والكلامُ ما تَضَمن من الكَلِم إسنادا مُفيدًا مَقْصُودًا لذاته.

ش: صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة ...".

5-يورد التعريف لغة واصطلاحا، فيقول في تعريف الكلمة لغة[2]: "الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام، كقوله تعالى[3]:﴿**وَكَلِمةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَاْ**﴾.

وعن تعريف الكلمة في الاصطلاح، يقول[4]: "وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده. وهذا هو المصطلح عليه في النحو".

6-يشرح التعريف الاصطلاحي، ويبين الداخل في التعريف، والخارج عنه، ومثال ذلك حين يعرف الفاعل، يقول[5]: "وهو المسند إليه فعل، أو مضمَّن معناه، تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول. وهو مرفوع بالمسند حقيقة إنْ خلا من "مِنْ" و"الباء" الزائدتين. وحكما إن جرّ بأحدهما، أو بإضافة المسند".

وبعد هذا التعريف يبدأ بالشرح، ومما جاء فيه[6]: "الفاعل يكون اسما وغير اسم؛ فلذلك قلت: المسند إليه، ولم أقل: الاسم المسند إليه. ولما كان المسند شاملا للفاعل وغيره؛ ذكرت قيودا

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 5).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 3).

(3) [سورة التوبة:40].

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 3).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 105).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 105؛106)، (بتصرف).

تُخْرِجُ غيره، فخرج ب(تام) اسم كان، فإنه ليس فاعلا؛ لكون المسند إليه ناقصا".

7-يناقش أقوال العلماء، ويرد عليها، ومثال ذلك قوله عن تعليل لأحد العلماء[1]: "قلت: هذا تعليل ضعيف". وقوله في مسألة ثانية[2]: " وقال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف؛ لكانت مُدَّةُ التسويف بهما سواء، وليس كذلك، بل هي بسوف أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلا برأسها. قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع".

8-يذكر اللغات في الكلمة، مما يدل على تمكنه من لسان العرب، يقول[3]: "في الفم تسع لغات: فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر".

والأمثلة على ما سبق كثيرة، منها[4]: "وتسكينُ هاء (هو) و(هي) بعد الواو والفاء واللام وثمَّ جائزٌ، وقد تسَكَّنُ بعد همزة الاستفهام، وكافِ الجَرِّ، وتحذف الواو والياء اضطرارا، وتُسَكِنهما قيس وأسد، وتُشَدِّدهما هَمْدان".

9-يهتم بالقراءات، ويبين أن هناك حركات للإتباع، وليست للإعراب، يقول[5]: "ويعم الإتباع كـ﴿**الْحَمْدِ لِلَّهِ**﴾ [6]و﴿**لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا**﴾ [7] والأولى قراءة زيد بن علي[8]،

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 26).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 26).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 47).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 142).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 53).

(6) [سورة الفاتحة:1]، وتفسير الرازي(1/ 60) .

(7) [سورة البقرة :34]، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (1/ 30).

(8) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين المدني، ثقة من الرابعة، وهو الذي ينسب إليه الزيدية، خرج في خلافة هشام بن عبد الملك؛ فقتل بالكوفة سنة اثنتين وعشرين، وكان مولده سنة ثمانين. انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 568)، ومشاهير علماء الأمصار (1/ 104)، والأسامي والكنى (3/ 383)، تقريب التهذيب (1/ 229).

والثانية قراءة أبي جعفر المدني"[1].

كما يبين أن هناك حركة نقل، حيث تنقل حركة الهمزة للساكن قبلها، يقول ابن مالك: " والنقل نحو[2]:﴿**أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللهَ**﴾ وهي قراءة لورش[3]". فتحرُّكُ الميم من (تَعلمَ) ليست حركة إعرابية؛ لأن المضارع لم يسبق بناصب، وإنما هي حركة نقل؛ للتخلص من الهمز.

ويورد آيات بقراءات قرآنية تخالف قواعد النحو، ويوجهها، فمن ذلك قوله[4]: "وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب[5]:﴿**وبُعُولَتْهُن أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ**﴾[6] بسكون التاء، وحكى أبو زيد الأنصاري[7] ﴿**وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُوْنَ**﴾[8] بسكون اللام. وحكى أبو عمرو أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من (يعلمْهم) ونحوه.

---

(1) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع، القارئ، مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي عتاقة، ويعرف أبو جعفر المذكور بالمدني؛ أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وعن مولاه عبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة، وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وسمع عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وهو أحد القراء العشرة (ت132هـ) بالمدينة. انظر: تاريخ الإسلام (3/ 566)، ووفيات الأعيان (6/ 274، 275).

(2) [سورة الحج:70].

(3) هو عثمان بن سعيد الملقب بورش أبو سعيد المصري المقرئ، قرأ القرآن وجوده على نافع عدة ختمات، في حدود سنة خمس وخمسين ومائة. ونافع هو الذي لقبه بورش لشدة بياضه. انظر: معرفة القراء الكبار(ص: 91)، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص: 8).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 58).

(5) مسلمة بن محارب الزيادي، كوفي، روى عن أبيه وعن ابن جريج، وروى عنه معتمر بن سليمان عن رجل من أهل الكوفة، وأبو الحسن المدائني. انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 266)، والثقات لابن حبان (7/ 490).

(6) [سورة البقرة: 228]، والبحر المحيط (1/ 366).

(7) أبو زيد الأنصاري الخزرجي البصري النحوي اللغوي، الإمام الأديب، وإنما غلبت عليه اللغة والغريب والنوادر، فانفرد بذلك. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، كان سيبويه إذا قال سمعت الثقة؛ يريد به أبا زيد الأنصاري. انظر: معجم الأدباء (3/ 376؛377).

(8) [سورة الزخرف:80]، وتفسير الرازي(30/ 701).

وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبي عمرو[1]: ﴿**فَتُوْبُوْا إِلَى بَارِئْكُمْ**﴾ [2]... ومثال تقدير جزم الياء في السعة قراءة قُنْبُل[3]﴿**إِنَّهُ مَنْ يَتَقِيْ وَيَصْبِرْ**﴾ [4].

10-اعتمد ابن مالك في التسهيل على الإيجاز الشديد؛ ليسهل حفظ المعلومة، مما يثير الدهشة لدى المتلقي، وتجعله يتساءل: كيف استطاع أن يصنف كتابا كاملا بهذا الزخم والتركيز، ومثال ذلك قوله في باب النعت[5]: "يُفَرَّقُ نعت غير الواحد[6] بالعطف إذا اختلف، ويجمع إذا اتفق، ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا، وعند التفصيل اختيارا، وإن تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه وجنسه؛ جاز الاتباع مطلقا، خلافا لمن خصص ذلك بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتدأين، فإن عدم الاتحاد؛ وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل لائق، ممنوع الإظهار".

11-يكثر من الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر، وهذا ما سيتم شرحه في موطنه من هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

12- أكثر من التعليل، فلا يذكر رأيه في مسألة إلا ويعلل سبب هذا الاختيار، وسيتحدث الباحث عن ذلك بالتفصيل في حينه، إن شاء الله تعالى.

13- له مفهوم خاص للضرورة الشعرية، فهو يرى أنها التي لا يستطيع الشاعر أن يفلت منها؛ ولو غير في التركيب. أما لو غير الشاعر في التركيب واستقام وزن البيت؛ فهذا عنده ليس

---

(1) اسمه زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيمي المازني، وكان من جِلَّة القراء والموثوق بهم. كان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة، وهو أحد القراء السبعة. انظر: طبقات النحويين واللغويين (1/ 35)، ومعجم الأدباء (3/ 1317).

(2) [سورة البقرة:54]، وتفسير الرازي(1/ 56).

(3) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي، ويكنى أبا عمرو، ويلقب قنبلا، ويقال هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة، وتوفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين. روى البزي وقنبل القراءة على ابن كثير المكي. انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (1/ 8).

(4) [سورة يوسف: 90]، والبحر المحيط في التفسير (4/ 626).

(5) تسهيل الفوائد (1/ 169).

(6) تفريق نعت غير الواحد إذا اختلف نحو: مررت برجلين كريم وبخيل. انظر شرح المسألة بالتفصيل في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 316).

بضرورة، ومثال ذلك قول الشاعر[1]:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيْلِ وَلَا ذَّي الرَّأْيِ والْجَدَلِ

يقول ابن مالك[2]: " وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته ... فإذ لم يفعلوا ذلك- مع استطاعته- ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار، والأمثلة على ذلك كثيرة[3].

14- له آراء مستقلة في بعض المسائل، ويخالف فيها معظم النحويين، ومن ذلك قوله عن اللام في (لا أبالك، ولا أخالك)[4]: " ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأنَّ اللام مقحمة لا اعتداد بها ... وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة؛ فلا أرتضيه". ثم يقول[5]: " والوجه عندي في: لا أبالك، ولا أباك، أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت. وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شيء، والحمد لله".

وهاك مثالا آخر على مخالفته لأكثر النحويين، يقول[6]: "ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرا عائدا على المنصوب، نحو: ضربَ غلامُه زيدا، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء".

ولك أن تأخذ مثالا ثالثا على مخالفته لكثير من النحويين، يقول[7]: "وأكثر النحويين لا يجيزون: ضربتُه وضربني زيد، ومررتُ به ولقيني عمرو؛ لاشتماله على تقديم ضمير هو فضلة على مفسر، متأخر لفظا ورتبة ... هذا تعليل المبرد ومَن وافقه من البصريين. وأما

---

(1) البيت من البسيط، للفرزدق في: تهذيب اللغة (13/ 80)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 424)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (2/ 801)، ولسان العرب (6/ 8)، وخزانة الأدب للبغدادي (1/ 32)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (201/1، 202)، وشرح الكافية الشافية (1/ 124)، والتذييل والتكميل (66/3، 67).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 202).

(3) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 356)، (1/ 367)، (2/ 276).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 60).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 64).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 135).

(7) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 172).

الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع، فلا يجيزون: ضربوني وضربتُ قومك، ولا ضربتُه وضربني زيد. والصحيح جوازهما؛ لثبوت السماع بذلك".

15- اختار المصطلحات البصرية غالبا، ومنها: المضمر[1]، والمفعول له[2]، والظرف أو المفعول فيه[3]، والتمييز[4]، والجر[5]، والإضافة[6]. والمضمر مصطلح بصري[7] ويقابله عند الكوفيين (الكناية) أو المكنى[8]، والتمييز مصطلح بصري[9] يقابله عند الكوفيين (التقسير)[10]، والجر مصطلح بصري[11]، والظرف أو المفعول فيه مصطلح بصري[12]، والمفعول له مصطلح بصري[13].

أما المصطلحات الكوفية التي استخدمها فهي: عطف النسق[14]، وقد استعمله البصريون كذلك، غير أنه اشتهر عند الكوفيين أكثر[15].

16-لم ينهِ كتابه بالصلاة على رسول الله -صلى الله عليه وسلم؛ كعادته وعادة المؤلفين المسلمين؛ لأن المنية عاجلته، ولم يكمل شرح التسهيل، بل وصل في الشرح إلى: مصادر غير الثلاثي[16]، وأكمل الشرح ابنه، المشهور بابن الناظم.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 120).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 196).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 200).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 379).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 130).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 221).
(7) تطور المصطلح النحوي (27/1).
(8) تطور المصطلح النحوي (27/1).
(9) تطور المصطلح النحوي (145/1).
(10) تطور المصطلح النحوي (146/1).
(11) تطور المصطلح النحوي (187/1).
(12) تطور المصطلح النحوي (114/1؛116).
(13) تطور المصطلح النحوي (108/1).
(14) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 343).
(15) تطور المصطلح النحوي (162/1).
(16) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 472)

هذه صورة موجزة عن أهم معالم منهج ابن مالك في التسهيل وشرحه، وسترى في الصفحات القادمة–إن شاء الله تعالى– ترجمة لأبي حيان الأندلسي، وتصورا عن كتابه: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مع تبيان لأهم معالم منهجه.

ثانيًا: أبو حيان الأندلسي[1]

اسمه ولقبه وكنيته[2]:

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان النَّفْزِيّ، أثير الدين أبو حيان الاندلسي الجياني، ثم الغرناطي الأندلسي الشافعي.

ويورد ابن حجر العسقلاني كلاما لأبي حيان، يوضح أصله، يقول[3]: ووقفت على كتاب لَهُ سَمَّاهُ: (النضار في المسلاة عَن نضار) بِخَطِّهِ، فِي مُجَلد ضخم، ذكر فِيهِ أوليته وَابْتِدَاء أمره، وَصِفَةَ رحلته، وتراجم الْكثير من أشياخه وأحواله، إِلَى أَن استطرد إِلَى أَشْيَاء كَثِيرَة، تشْتَمل على فَوَائِد غزيرة، قد لخصتها فِي التَّذْكِرَة، وَمِمَّا ذكر فِي نسبه النَّفزي قَالَ: هِيَ نِسْبَة إِلَى نفزة، قَبيلَة من البربر، والبربر فِيمَا يَزْعمُونَ من ولد بربر بن قيس بن عيلان بن مُضر، وهم قبائل زناتة وهوارة وصنهاجة ونفزة وكتامة ولواتة وصدينة وسنانة ومرانة، **وَكَانُوا كلهم بفلسطين**، مَع جالوت، فَلَمَّا قتل تفَرقُوا، وَقصد أَكْثَرهم الْجبَال فِي السوس وَغَيرهَا. وَقَالَ غرناطة قَاعِدَة بِلَاد الأندلس".

مولده[4]:

ولد بمدينة (مَطْخَشَارِش)، مدينة من حاضرة غِرْنَاطَة، سنة أربع وخمسين وستمائة (654هـ).

---

(1) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (6/ 634)، ومعجم شيوخ الذهبي(ص: 179)، ومعرفة القراء الكبار(ص: 387)، وفوات الوفيات (4/ 71)، وأعيان العصر(5/ 325)، والوافي بالوفيات (5/ 175)، والإحاطة في أخبار غرناطة (3/ 28)، والبلغة(1/ 250)، والدرر الكامنة(6/ 58)، والأعلام(7/ 152)، ومعجم حفاظ القرآن(2/ 151).

(2) انظر: معجم شيوخ الذهبي(1/ 179)، ومعرفة القراء الكبار(1/ 387)، وفوات الوفيات (4/ 71)، وأعيان العصر(5/ 325)، والوافي بالوفيات (5/ 175)، والإحاطة في أخبار غرناطة (3/ 28)، والأعلام(7/ 152).

(3) الدرر الكامنة (6/ 62،63).

(4) انظر: معجم شيوخ الذهبي (1/ 179)، وأعيان العصر (5/ 328)، والدرر الكامنة (6/ 58)، والأعلام(7/ 152).

صفاته وهيئته:

يقول عنه محمد شاكر[1]: "وكان حسن العمة، مليح الوجه، ظاهر اللون؛ مشرباً بحمرة، منور الشيبة" .

وكان مسترسل الشّعْر، ولم تكن لحيته كثة، وكانت عِبَارَته فصيحة[2]. ويقول ابن حجر العسقلاني عنه[3]: " كَانَ شَيخا طوَالًا، حسن النغمة، مليح الْوَجْه".

شيوخه[4]:

يقول الإمام الذهبي[5]: " أخذ عن علماء الأندلس والعدوة ومصر، وتلا بالسَّبْعِ على الميلجي صاحب أبي الجود، وغيره، وسمع من العز الحراني، وطبقته".

وينقل الصفدي كلام أبي حيان عن نفسه، يقول أبو حيان[6]: "وَجُمْلَة الَّذين سَمِعت مِنْهُم نَحْو من أَربع مائَة شخص وَخمسين(450شخصا)، وَأما الَّذين أجازوني فعالم كثير جدا، من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز وَالْعراق وَالشَّام".

ويذكر أبو حيان ثلاثة وثلاثين عالما من كبارهم، يقول[7]: " وَأما شيوخي الَّذين رويت عَنْهُم بِالسَّمَاعِ أَو الْقِرَاءَة فهم كثير، وأذكر الْآن جملَة من عواليهم، فَمنهمْ: القَاضِي أَبُو عَليّ الْحسن بن عبد الْعَزِيز بن أبي الْأَحْوَص الْقرشِي[8]، والمقرئ أَبُو جَعْفَر أَحْمد بن سعد بن أَحْمد بن بشير الْأنْصَارِيّ[9]، وَإِسْحَاق بن عبد الرَّحِيم بن مُحَمَّد بن عبد الْملك بن درباس[10] ... ومؤنسة بنت السُّلْطَان الْملك الْعَادِل أبي بكر بن أَيُّوب بن شاذي[11]، وشامية بنت الْحَافِظ أبي

---

(1) فوات الوفيات (4/ 72).

(2) الوافي بالوفيات (5/ 176).

(3) الدرر الكامنة (6/ 63).

(4) انظر: معجم شيوخ الذهبي (179/1)، معرفة القراء الكبار (1/ 387)، الوافي بالوفيات (5/ 183؛184)، والدرر الكامنة (6/ 58).

(5) معجم شيوخ الذهبي (1/ 179)

(6)الوافي بالوفيات (5/ 184)

(7) الوافي بالوفيات (5/ 183).

(8) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (9/ 282)، ومعجم الشيوخ للسبكي (1/ 478)، وسلم الوصول (4/ 112).

(9) انظر: الدرر الكامنة (1/ 157).

(10) انظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي (1/ 166).

(11) انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 122)، وتاريخ الإسلام (15/ 779).

عَليّ الْحسن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد التيمية[1]، وَزَيْنَب بنت عبد اللَّطِيف بن يُوسُف بن مُحَمَّد بن عَليّ البغدادي[2]".

ويذكر ابن حجر عدد شيوخ أبي حيان، فيقول[3]: "وَأَكْثرَ من سَماع الحَدِيث؛ حَتَّى بلغت عدَّة شُيُوخه أَرْبَعمِائَة، وَأَجَازَ لَهُ جمع جم، وَقد جمعهم فِي كتاب الْبَيَان فِي شُيُوخ أبي حَيَّان، فبلغوا ألفا وَخَمْسمِائَة".

تلاميذه[4]:

يقول الصفدي[5]: "وَقَرَأَ النَّاس عَلَيْهِ؛ وصاروا أَئِمَّة وأشياخاً فِي حَيَاته". ويقول الفيروزآبادي[6]: " قرأ عليه من الجماعة الغفير، فبلغوا في الفضل ذروة الأثير".

ولعل أشهر تلامذة أبي حيان في النحو:

1-المرادي[7]: ابن أم القاسم المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي. ولد بمصر، وأخذ عن أبي حيان وغيره، وأتقن العربية والقراءات، وألف كتبًا، منها شرح التسهيل، وشرح الألفية، وشرح المفصل، والجنَى الداني في حروف المعاني. مات يوم عيد الفطر، سنة تسع وأربعين وسبعمائة.

2-السمين الحلبي[8]: شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الله الدائم الحلبي، نزيل القاهرة. قال الحافظ ابن حجر[9]: تعانى النحو، فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التَّقِيّ الصائغ، ومهر فيها، وولي تدريس القراءات بجامع ابن طولون".

---

(1) لم أعثر على ترجمة لها، وورد ذكرها في: أعيان العصر (5/ 344)، والوافي بالوفيات (5/ 183).
(2) لم أعثر على ترجمة لها، وورد ذكرها في: أعيان العصر (5/ 344)، والوافي بالوفيات (5/ 183).
(3) الدرر الكامنة (6/ 64).
(4) انظر: الوافي بالوفيات (5/ 175)، البلغة (ص: 252)، ومعجم حفاظ القرآن(2/ 151).
(5) الوافي بالوفيات (5/ 175).
(6) البلغة (1/ 252).
(7)انظر ترجمته في: حسن المحاضرة (1/ 536).
(8) انظر ترجمته في: بغية الوعاة (1/ 402)، وحسن المحاضرة (1/ 536).
(9) الدرر الكامنة (1/ 402).

3- ابن هشام الأنصاري[1]: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري الإمام المشهور. ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة، ولازم الشهاب عبد اللطيف ابن المرحل، وتلا على ابن السراج، وأتقن العربية، ففاق الأقران بل الشيوخ، وتخرج به خلق، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف في الكلام. قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. مات في ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة.

4- ابن عقيل[2]: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي، من ولد عقيل بن أبي طالب. ولد في المحرم سنة ثمان وتسعين وستمائة، وأخذ القراءات عن التَّقِيّ الصائغ، والفقه عن الزين الكتناني، ولازم العلاء القونوي، والجلال القزويني، وأبا حيان. وتفنن في العلوم، وولي قضاء الديار المصرية وتدريس الخشابية، والتفسير بالجامع الطولوني. وله تصانيف، منها المساعد في شرح التسهيل، وشرح الألفية. مات في ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة.

5- ناظر الجيش[3]: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي. ولد سنة سبع وتسعين وستمائة، واشتغل ببلاده، ثم قدم القاهرة، ولازم أبا حيان والجلال القزويني والتاج التبريزي، وتلا على التَّقِيّ الصائغ، ومهر في العربية وغيرها، وله شرح التسهيل، وشرح التلخيص، وولي نظر الجيش، ودرس التفسير بالمنصورية. مات في ذي الحجة سنة ثمان وسبعين وسبعمائة.

مكانة أبي حيان العلمية، وأقوال العلماء فيه:

يقول عنه الإمام الذهبي[4]: "له يد طولى في الفقه والآثار والقراءات، وله مصنفات في القراءات والنحو، وهو مفخرة أهل مصر -في وقتنا- في العلم".

---

(1) انظر ترجمته في: حسن المحاضرة (1/ 536)، والجوهر المنضد (1/ 77)، ومعجم المؤلفين (6/ 163).

(2) انظر ترجمته في: حسن المحاضرة (1/ 537)، وسلم الوصول (2/ 215).

(3)انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (6/ 45)، وبغية الوعاة (1/ 275)، وحسن المحاضرة (1/ 537)، والنجوم الزاهرة (11/ 301)، وطبقات المفسرين للداوودي (2/ 280).

(4) معرفة القراء الكبار (1/ 387).

ويقول عنه الصفدي[1]: "كان أمير المؤمنين في النحو... لو عاصر أئمة البصرة؛ لبَصَّرَهم، وأهل الكوفة لكفَّ عنهم اتّباعهم الشواذ وحذّرهم، نزل منه كتاب سيبويه في وطنه بعد أن كان طريداً، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيداً... فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضا غير محبّب، أو عيسى بن عمر؛ لأصبح من تقعيره وهو محدّب، أو الخليل لكان بعينه قذاه، أو سيبويه؛ لما تردّى من مسألته الزنبوريّة برداه، أو الكسائي لأعراه ...".

ويقول عنه الفيروزآبادي[2]: "شيخ البلاد المصرية والشامية ورئيسها في علم العربية".
ويقول عنه ابن حجر العسقلاني[3]: "وَكَانَ كثير النّظم من الْأَشْعَار والموشحات، وَكَانَ ثبتاً فِيمَا يَنْقُلهُ، عَارِفًا باللغة، وَأما النَّحْو والتصريف فَهُوَ الإِمَام الْمُطلق فيهمَا، خدم هَذَا الْفَنّ أَكثر عمره؛ حَتَّى صَار لَا يذكر أحد فِي أقطار الأَرْض فيهمَا غَيره، وَله الْيَد الطُّولى فِي التَّفْسِير والْحَدِيث وتراجم النَّاس، وَمَعْرِفَة طبقاتهم، وخصوصاً المغاربة".

مصنفاته[4]:

أورد محمد شاكر لأبي حيان خمسين كتابا[5]،وذكر الفيروزآبادي أن مؤلفات أبي حيان تنيف على خمسين مصنفا[6]. كما ذكر هذه المصنفات محمد محيسن، وزاد عليها، ومعظم هذه الكتب مفقودة، ولا يُعلم عنها شيء، وقد جعل الباحث الكتب المطبوعة في الأول، وهي على النحو الآتي:

1- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، مطبوع في ثمانية مجلدات، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ-2001 م.

---

(1) أعيان العصر (5/ 325).
(2) البلغة (1/ 251).
(3) الدرر الكامنة (6/ 58،59).
(4) انظر: فوات الوفيات (4/ 78)، والوافي بالوفيات (5/ 184)، والبلغة (1/ 251)، والدرر الكامنة (6/ 59؛60؛61)، والأعلام (7/ 152)، ومعجم حفاظ القرآن (2/ 153) .
(5) فوات الوفيات (4/ 78؛79).
(6) البلغة (1/ 251).

2- إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، 1403هـ - 1983م.

3- كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مطبوع منه أربعة عشر مجلدا، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ولا يزال قيد الإكمال.

4- الشذرة الذهبية في علم العربية، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: محمد المطيري، شركة غراس الكويت.

5- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: حسين محمد العواجي. وهي منظومة في القراءات السبع، وهي أخصر من الشاطبية، وبغير رموز.

6- تذكرة النحاة، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، 1406هـ - 1986م.

7- المبدع في التصريف، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة العربي، الكويت.

8- تقريب المقرب، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة.

9- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، مطبوع في مجلد واحد، تحقيق: د. عبد الحسين الفتيلي، جامعة بغداد ، مؤسسة الرسالة.

10- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، مطبوع في مجلدين، تحقيق: د. علي فاخر، وآخرون ، دار الكتب المصرية، ودار الطباعة المحمدية، الأزهر، القاهرة.

11- كتاب اللمحة، وقد شرحه جماعة منهم: ابن هشام الأنصاري بكتاب سمّاه: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، وقد طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور هادي نهر ، دار اليازوري، الأردن.

12- الإدراك للسان الأترك، مطبوع كما أفاد الزركلي[1] ومحمد محيسن[2].

13- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء. طبع ببغداد: كما أفاد محمد محيسن[3].

---

(1) الأعلام للزركلي (7/ 152).

(2) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 158)

(3) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 154)

14- غاية الإحسان في علم اللسان. وهو عبارة عن قواعد لأصول النحو بطريقة سهلة ومبسطة، وفقا لمذهب البصريين النحويين، وهذا الكتاب لم يزل مخطوطا في دار الكتب بالقاهرة، ضمن مجموع بخط المؤلف، تحت رقم 24 ش، وعليها عبارة تفيد أن المؤلف انتهى من تأليف هذا الكتاب يوم الأحد 11 رمضان 689 هـ، كما توجد في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة نسخة مصورة [1]،وفي لمكتبة الظاهرية بدمشق ، رقم 145 تقع قي (15) ورقة.

15- التدريب في تمثيل التقريب، وهو ما زال مخطوطا، كما أفاد الدكتور: محمد محيسن[2].

16- التذكرة في العربية، وهو كتاب كبير، ويقع في أربعة مجلدات، وقد طبع جزء منه حديثا، وهو الجزء الثاني. كما أفاد محمد محيسن[3].

17- ديوان أبي حيان، وهو ديوان شعر أبي حيان، وقد حققه الدكتور أحمد مطلوب، وزوجته الدكتورة خديجة الحديثي، وتمت طباعته[4].

18- النهر الماد من البحر، وهو مختصر تفسيره الكبير: البحر المحيط، وقد طبع بهامش البحر، اختصر فيه أبو حيان تفسيره البحر المحيط إلى نحو الربع، والذي حمله على هذا الاختصار؛ صعوبة مباحث البحر، وطوله[5].

19- معاني الحروف، وتوجد منه نسخة في بايزيد عمومى رقم 6471 وقد كتب سنة 726 هـ[6].

20- الهداية في النحو، ويوجد من الكتاب ثلاث نسخ خطية: الأولى: في دار الكتب المصرية تحت رقم 1726، وتقع في 37 ورقة. والثانية: في دار الكتب المصرية تحت رقم 721 مجامع وتقع في 65 ورقة. والثالثة: في الخزانة التيمورية بدار الكتب رقم 428 وتقع في 98

---

(1) انظر: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 155).
(2) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 154).
(3) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 154).
(4) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 157).
(5) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 153).
(6) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 156).

صفحة[1].

21- الموفور من شرح ابن عصفور، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا، وتوجد منه نسختان: الأولى: في دار الكتب بالقاهرة تحت رقم 24 ش، وهو بخط أبي حيان، ضمن مجموع، وتوجد مصورة هذه النسخة في معهد إحياء المخطوطات، وتقع في 63 ورقة، وهي ناقصة من الآخر, والثانية، في نوشهر تحت رقم 229/ 4 كتبت سنة 746 هـ. [2].

22- شرح كتاب سيبويه. مفقود[3].

23- شرح تحفة المودود لابن مالك في النحو. مفقود.

24- التجريد لأحكام سيبويه. مفقود.

25- الشذا في مسألة كذا. مفقود.

26- الأثير في قراءة ابن كثير. مفقود.

27- الروض الباسم في قراءة عاصم. مفقود.

28- غاية المطلوب في قراءة يعقوب. مفقود.

29- المزن الغامر في قراءة ابن عامر. مفقود.

30- تقريب النائي في قراءة الكسائي. مفقود.

31- النور الأجلى في اختصار المحلى. مفقود.

32- الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية. مفقود.

33- الإعلام بأركان الإسلام. مفقود.

34- رشح النفع في القراءات السبع. مفقود.

35- نوافث السحر في دمائث الشعر. مفقود.

36- البيان في شيوخ أبي حيان. مفقود.

---

(1) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 156).

(2) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 156).

(3) كل المصنفات التي أشار الباحث إلى أنها مفقودة، مرجعه في ذلك: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 153-159)، مع مراعاة أن الباحث تأكد من أنها مفقودة فعلا من خلال البحث عنها، ولم يسلم بالنتائج التي ذكرها المعجم. كما أن الباحث وجد بعض المفقود محققا، وأثبته في المحقق مباشرة، دون الإشارة أنه موجود في معجم الحفاظ.

37- النضار في المسلاة عن نضار. مفقود.

38- تحفة الندس في نحاة الأندلس. مفقود.

39- الأبيات الوافية في علم القافية. مفقود.

40- خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان، وهي منظومة مفقودة.

41- نفحة المسك في سيرة الترك. مفقود.

42- منطق الخرس في لسان الفرس. مفقود.

43- جلاء الغبش عن لسان الحبش. مفقود.

44- التنخيل الملخّص من شرح التسهيل. مفقود.

45- القول الفصل في أحكام الفصل.

46- الأفعال في لسان الأتراك.

47- قطر الحبي في جواب أسولة الذهبي.

48- مشيخة ابن أبي المنصور.

49- زهو الملك في نحو الترك.

50- نثر الدرر ونظم الزهر.

51- النير الجلي في قراءة زيد بن علي.

52- الوهاج في اختصار المنهاج.

53- نكت الأمالي.

54- النافع في قراءة نافع.

55- كتاب الفصل في أحكام الفصل.

56- المورد الغمر في قراءة أبي عمرو.

57- الرمزة في قراءة حمزة.

58- الأسفار الملخص من كتاب الصفار.

59- نقد الشعر، تعرض فيه لنقد شعر ابن سناء الملك.

ومما لم يكمل تصنيفه: كتاب:

1- مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد. مفقود.

2- نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب (رجز). مفقود.

3- مجاني الهصر في شعراء العصر. مفقود.

4- المخبور في لسان البشمور. وبشمور قرية من مدينة الدقهلة قرب دمياط من مدن مصر. مفقود.

ومما سبق يلاحظ أن معظم تراث أبي حيان مفقود، وهذا يحتاج من أبناء اللغة العربية عملا بحثيا دؤوبا؛ لإخراجه إلى الأمة للاستفادة منه؛ وليعلموا مدى عظمة أجدادهم.

وفاته[1]:

توفي-رحمه الله تعالى- بالديار المصرية، عشية يوم السبت، ثامن عشر، صفر سنة (745هـ). بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة، ودفن من الغد بمقبرة الصوفية، خارج باب النصر، وصُلّي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب، في شهر ربيع الآخر.

وبعد هذا العرض الموجز لهذه القامة العملاقة، فإن الباحث سيتحدث عن وصف التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ثم يردفه بالحديث عن منهج أبي حيان في تأليف هذا الكتاب، وذلك بعون الله تعالى.

أولا: وصف كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل:

الكتاب عبارة عن موسوعة علمية نادرة؛ ذلك لأنه طرق قضايا نحوية وصرفية ولغوية عديدة، منها ما هو في عهد الخليل وسيبويه، مرورا بالبصريين والكوفيين والبغداديين، وانتهاء بالمغاربة والأندلسيين، فهو يذكر آراءهم منسوبة إليهم، ويرجح بينهم، وبهذا يمكن القول أنه اشتمل على جملة من كتب النحو.

الكتاب حُقق معظمه، وقد بلغت الأجزاء المحققة منه أربعة عشر مجلدا، متوسط كل مجلد ثلاثمئة وخمسين (350) صفحة، وقد يكون المتبقي جزءين أو ثلاثة؛ وذلك بناء على العناوين المتبقية من كتاب التسهيل.

---

(1) انظر: معجم شيوخ الذهبي (1/ 179)، وفوات الوفيات (4/ 72)، وأعيان العصر (5/ 327)، والوافي بالوفيات (5/ 185)، والبلغة (1/ 252)، والدرر الكامنة (6/ 65)، والأعلام (7/ 152)، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (2/ 161).

ثانيا: منهج أبي حيان في التذييل والتكميل:

من الممكن حصر منهجه في النقاط الآتية:

1- بدأ كتابه بمقدمة، كما يفعل الباحثون المعاصرون اليوم، وتشتمل مقدمته على ما يأتي:

أ-الحمد لله، والثناء على رسول الله، فقال[1]: "الحمد لله المتفرد بشريف الاختراع، المتفضل بلطيف الاصطناع، الذي أوجد عالم الإنسان، محفوفًا بمزايا الإحسان، مهيأً لإدراك العلوم، قابلًا للمنقول منها والمفهوم، وجعل من أشرف المعارف، ما تحلى به جنان العارف، من علم النحو الذي هو المرقاة إلى فهم كتابه، والسبيل المؤدية إلى تعرف خطابه، والصلاة والسلام على المنتخب من جرثومة العرب، النامي من دوحة الحسب، السامي من أطهر نسب، محمد -صلى الله وسلم عليه، وعلى آله المنتمين إليه، ما تبلج الزهر، وتأرج الزهر، والرضا عن صحبه مقتبسي أنواره، وملتمسي آثاره، ما أشرقت بالبدر الخضراء، وتشوقت للقطر الغبراء".

ب-أثنى على كتاب ابن مالك: فقال[2]: " فإن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني مقيم دمشق -رحمه الله- أبدع كتاب في فنه أُلِّف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف، فهو -كما قال مصنفه فيه- جدير بأن يلبي دعوته الألباء، ويجتنب منابذته النجباء".

ت-بين سبب إعراض الناس عن كتاب التسهيل، فقال[3]: "ولما كان مفرط الإيجاز، غريب الاصطلاح، حاشدًا لنوادر المسائل، عرض فيه من الاستعجام، ما أدى إلى التأخر عنه والإحجام، فنبذه الناس بالعراء، واطَّرحوه اطراح واصل للراء، وأصبح حاليه عطلًا، ومعلمه غفلًا، وأنواره لا تتبلج، وأزهاره لا تتأرج، ولاستعصائه؛ قلما قرأه أحد على مؤلفه، ولا تجاسر على إقرائه نحوي بعد موت مصنفه".

ث- وضح كيفية حل ابن مالك لهذه المشكلة، فقال[4]: "إلى أن عرض له -رحمه الله- أن

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 5؛6).

(2) التذييل والتكميل (1/ 6).

(3) التذييل والتكميل (1/ 6).

(4) التذييل والتكميل (1/ 6).

يشرحه، ويفسره ويوضحه ... وانتهى في شرحه إلى باب: مصادر غير الثلاثي، وذلك أشفى من نصفه، وعاقه عن إكماله محتوم حتفه".

ج- ذكر كيفية تحقيقه لنص ابن مالك الذي يشرحه ويدرسه، وذلك بعرض نسخ المخطوطات على بعضها؛ ليخرج بالنص الأقرب إلى مراد المصنف، فقال[1]: "استخرجت نص هذا الكتاب مما أودعه في الشرح إلى حيث انتهى، وجمعت على باقي الكتاب نسخًا إليها في الصحة المنتهى؛ لأنها طرزت بخطه، وحررت بين يديه بضبطه، فثقفته حتى استقام مناده، وظفر بمطلوبه منه مرتاده. وأخذت في إقراء هذا الكتاب، أنبه حامله، وأنوه خامله، وأفتح مقفله، وأوضح مشكله، وأحيي منه ما كان مواتًا، وأجدد ما عاد رفاتًا".

ح- يوضح السبب في عدم شرحه للكتاب كاملا-في أول الأمر- وأنه مشغول في طلب الرزق، فيقول[2]: "وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله، واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله، ومناقشته فيما حرر، والانتقاد لما فيه قرر، ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال بالاكتساب، المزري بذوي المعارف والأحساب، وأنى يكمل انتحال، لمن توالى عليه أمحال، أو يتحصل إقبال، لمن تقسم منه البال".

خ- بين سبب تأليفه للكتاب كاملا، في فترة لاحقة، فقال[3]: "ومع ذلك فطالما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله، وانتقاده وتذييله؛ ليكون ذلك عجالة يحظى بها المستوفز، ويرضى ببلوغ موعودها المستنجز، وتجلو عرائسه في منصة التوضيح، وتبرز نفائسه من التلويح والتصريح ... فحين كثر تسألهم، وتعلقت بالإجابة آمالهم، أسعفتهم فيما طلبوا، وانتدبت لما إليه رغبوا".

ويذكر سببا آخر، فيقول[4]: " ولما تكمل شرح الخُمْسَيْنِ اللذين لم يشرحهما المصنف على المنهج الذي قصدناه، والمنزع الذي أردناه، في كتاب سميناه بـ"التكميل لشرح التسهيل"، كان من بعض المعتنين بهذا العلم تشوف إلى أن أشرح الكتاب كاملًا، ولا أترك منه مكان حلي عاطلًا؛

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 7).

(2) التذييل والتكميل (1/ 7).

(3) التذييل والتكميل (1/ 7؛8).

(4) التذييل والتكميل (1/ 9).

ليكون الكتاب كله جاريًا في الشرح على نسق واحد، وحاويًا ما أغفل من الزوائد والفوائد، فالشارح لكلام غيره، ليس كالشارح لكلام نفسه، ذلك ينظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد، وهذا يشرح كلام نفسه، وله في حسن الاعتقاد. فأخذت الآن في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وانتدبت إليه أحق الانتداب، إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت، وعوائق الاكتساب قد ارتفعت، فحصل ما فيه نقع غليل، وبرء عليل، وانشراح صدر، وارتفاع قدر".

د- ويبين القيمة العلمية لكتابه، فيقول[1]: " فدونك - أيها السائل- من هذا الشرح كتابًا غريب المثال، قريب المنال، هبت عليه النفحات اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية، وهي التي يصنف فيها العلماء، ويتطلبها من التأليف الفهماء: معدوم قد اخترع، ومفترق قد جمع، وناقص قد كمل، ومجمل قد فصل، ومسهب قد هذب، ومخلط قد رتب، ومبهم قد عين، وخطأ قد بين".

ذ- ثم يطلب من القراء وطلاب العلم الدعاء، فيقول[2]: " وإذا واجهك من هذا الشرح مُحَيًّى يفوق الشمس حسنًا، وشافهك خطابٌ يروع لفظًا ويروق معنى؛ فادع الله بالرحمة لمن كشف لك قناع محياه، وأنشقك أريج رياه، وأعلقك بسني الرتب، وأوصلك إلى مقصودك من كثب".

ر- وفي نهاية المقدمة يتذرع إلى الله، فيقول[3]: "ومن الله استمد التأييد والعون، وأسأل العصمة فيما أرومه والصون، لا رب غيره، ولا مرجو إلا خيره".

2- سار على طريقة ابن مالك في ترتيب موضوعات الكتاب. فبدأ بالكلمة، ثم الجملة الاسمية، فالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات.

3- يبدأ بالنص الأصلي المأخوذ من (التسهيل)، ويضع قبله حرف (ص)، ويرمز يه للنص الأصلي.

4- قبل أن يبدأ بالشرح، يضع حرف (ش) رمزا لكلمة الشرح.

ومثال البندين الثالث والرابع[4]: "ص: باب المعرفة والنكرة: الاسم معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفة: مضمرٌ، وعلمٌ، ومشارٌ به، ومنادى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداة.

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 11).

(2) التذييل والتكميل (1/ 11؛12).

(3) التذييل والتكميل (1/ 12).

(4) التذييل والتكميل (2/ 102).

ش: لما كان كثير من الأحكام النحوية تُبتنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية؛ شرع المصنف في الكلام عليهما، ولم يتعرض لحد شيء منهما، بل حصر المعرفة بالعد، وحد بعض أقسامها...".

5- يعتمد تقسيم ابن مالك لفقرات (التسهيل) أحيانا، وأحيانا يقصر الفقرة أو يزيدها.

6- يبدأ الشرح جملة جملة، وقبل شرحها يكتب: وقوله، ويذكر الجملة أو الجملتين، ويشرحهما.

ومثال ما سبق[1]: "وقوله[2]: (والكسرة عن الفتحة في نصب أولات) قال تعالى[3]:﴿**وَإِن كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ**﴾، وأولات في المؤنث نظير أولو في المذكر ...".

7- قد يخالف ابن مالك في النص الأصلي المأخوذ من التسهيل، وقد يخالفه في الشرح: في الاستشهاد أو التعليل أو القياس أو التأويل، أو في الحكم الإعرابي، أو في مسألة ما، وهذا ما سيتضح من خلال هذا البحث.

8- يذكر العلاقة التي تربط بين الموضوع السابق واللاحق، يقول أبو حيان[4]: "لما ذكر المصنف المتصل من المرفوع والمنصوب؛ أخذ في ذكر المنفصل، فبدأ بالمرفوع، وبدأ منه بالمتكلم، فذكر أنا ".

ومثال آخر: موضوع الفاعل تلا موضوع الميتدأ والخبر، يقول أبو حيان في باب الفاعل[5]: "لما كان الكلام بنعقد من مبتدأ وخبر, وينشأ عنه نواسخ, ومن فعل وفاعل, وينشأ عنه الفعل والمفعول الذي لم يسم فاعله, وفرغ من المبتدأ ونواسخه – شرع في باب الفاعل".

9- الدقة في النقل:

فإذا نقل الكلام حرفيا، فإنه يقول: قال فلان، وبعد انتهاء النقل؛ يكتب: انتهى[6]، أو انتهى

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 149).

(2) تسهيل الفوائد (1/ 8).

(3) [سورة الطلاق: 6].

(4) التذييل والتكميل (2/ 194).

(5) التذييل والتكميل (6/ 173).

(6) التذييل والتكميل (1/ 16)، (1/ 29) ، (1/ 141)،

كلامه[1]. أو انتهى كلام المصنف[2]، أو انتهى كلام سيبويه[3]، وهكذا. وإذا لخص قال: انتهى ملخصا[4]، انتهى وفيه بعض تلخيص[5].

10- يلخص المسألة إذا كانت طويلة، فيقول: وملخص هذا الذي ذكره، ونخلص من كلام المصنف، ثم يبدأ بالمناقشة والرد.

11- الإحالة:

ومن الألفاظ التي يستخدمها: وسيأتي ذلك[6]، وسنتعرض لذلك[7]، وسنتكلم على ذلك[8] فسيأتي[9]، يقول مثلا[10]: "أما الفعل فسيأتي الكلام عليه عند ذكر الخلاف في هذه المسألة". وإذا كان قد تطرق للموضوع سلفا؛ قال: وقد تقدمت[11]، وقد تقدم[12]، وقد سبق[13].

12- أكثر من الاستشهاد بالقرآن والشعر، وهذا ما سيتضح من خلال هذه الدراسة.

13- يكثر في الشرح من التمثيل؛ ليفهم القارئ بشكل أفضل، ومثال ذلك قول أبي حيان[14]: "ومن حروف الجر الكاف. والدليل على حرفيتها وصلهم الموصول بها في حال السعة، تقول: جاءني الذي كزيد، كما تقول: جاءني الذي في الدار".

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 29)، (1/ 49)، (1/ 66).
(2) التذييل والتكميل (1/ 26)، (3/ 229)، (5/ 197).
(3) التذييل والتكميل (2/ 151)، (2/ 229)، (2/ 287).
(4) التذييل والتكميل (1/ 101)، (2/ 309)، (9/ 240).
(5) التذييل والتكميل (1/ 33)، (4/ 186) (6/ 176).
(6) التذييل والتكميل (1/ 18)، (1/ 161)، (2/ 235).
(7) التذييل والتكميل (3/ 16).
(8) التذييل والتكميل (1/ 33)، (11/ 241).
(9) التذييل والتكميل (1/ 121)، (1/ 159)، (10/ 110).
(10) التذييل والتكميل (1/ 121).
(11) التذييل والتكميل (2/ 123)، (6/ 70)، (9/ 38).
(12) التذييل والتكميل (1/ 145)، (2/ 115)، (10/ 54).
(13) التذييل والتكميل (1/ 144)، (6/ 174)، (8/ 333).
(14)التذييل والتكميل (11/ 253).

وإليك مثالا أخر: ينقل أبو حيان كلام ابن مالك، ونصه[1]: "ص: باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه؛ **إذا انتصب لفظًا أو تقديرًا**، ضميرُ اسم سابق مفتقر لما بعده ...".

وفي بداية الشرح، يمثل أبو حيان، فيقول[2]: "ش: مثال انتصاب الضمير لفظًا: زيد ضربته، ومثال انتصابه تقديرًا: زيد مررت به. واشتغال العامل يشمل الفعل، نحو ما مثلناه...".

14- يعرض المسائل النحوية على شكل بحث، فيذكر المسألة والآراء فيها، وينسب الآراء لأصحابها، ويذكر رأيه. يقول أبو حيان[3]: "وقوله[4]:(وللغيبة: هو وهي)، هو للمذكر، وهي للمؤنث. والمعروف عند البصريين أن الاسم هو وهي بجملتهما، وليست الواو والياء زائدة للمد؛ لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك ... وذهب الكوفيون وابن كيسان والزجاج إلى أن الهاء من (هو وهي) هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير... قال ابن كيسان: ويدل على ذلك حذفها في التثنية، تقول: هما قاما. وبذلك استدل الكوفيون. وهو ضعيف لأن التثنية والجمع ألفاظ مُرْتَجَلَة".

15- يذكر لغات العرب في المسألة الواحدة؛ وينسبها لأهلها؛ مما يدل على تمكنه من لسان العرب، ومثال ذلك قول أبي حيان في حديثه عن ألف (أنا)، يقول[5]: "وأما (أنا) بإثباته وقفًا ووصلاً؛ فذكر المصنف أنها لغة بني تميم، ونقل الفراء أنّ من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة". ثم يورد اللغات فيها، فيقول[6]: "وأما (هَنَا) فالهاء بدل من الهمزة، كما قالوا في إياك: هياك. وأما (آنَ) فقال الفراء: بعض العرب يقول: آنَ قلت ذلك، يطيل الألف الأولى، ويحذف الآخرة".

---

(1) التذييل والتكميل (6/ 292).
(2) التذييل والتكميل (6/ 292).
(3) التذييل والتكميل (2/ 198؛199).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 140).
(5) التذييل والتكميل (2/ 195).
(6) التذييل والتكميل (2/ 196).

ومثال آخر على ما سبق، يقول أبو حيان[1]: " وتسكين هاء (هو) وهاء (هي) لغة أهل نجد، والتثقيل لغة الحجاز، والتخفيف أكثر في كلام العرب، وذلك فيما قبلة الواو والفاء واللام".

16- **اعتمد في شرحه على عدة نسخ:** وذلك بغرض زيادة المعلومات، أو توضيحها، يقول أبو حيان[2]: " وثبت في بعض النسخ"، وقد تكررت هذه العبارة مرات عديدة[3].

17- اختار المصطلحات البصرية غالبا:

أحيانا يشير إلى المصطلح عند الطرفين، ومثال ذلك، قوله[4]: "البصريون يقولون: المضمر، والكوفيون يقولون: الكناية والمكني".

وأحيانا يفضل المصطلح البصري صراحة، يقول[5]: " وكون المفعول على هذه الأضرب من مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول له، هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، إنما هو مشبه بالمفعول".

وأحيانا يذكر مرادفات المصطلح، دون أن ينسبه، ودون تفضيل، يقول[6]: "يطلق على التمييز: التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر".

18- يذكر رأيه في مختلف القضايا النحوية، سواء في المسائل أو الشواهد أو الأصول أو التعريفات، وهذا ما سيتضح لاحقا.

19- يناقش أقوال العلماء، ولا يكتفي بمناقشة ابن مالك، ومثال ذلك قوله[7]: "وفي نصب الثاني من المكرر نحو: علمته الحساب باباً باباً، خلاف: ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (باباً) الأول، لما وقع موقع الحال؛ جاز أن يعمل في الثاني. وذهب ابن جني إلى أنه في موضع

---

(1) التذييل والتكميل (2/ 201).
(2) التذييل والتكميل (1/ 302).
(3) التذييل والتكميل (1/ 310)، (2/ 114)، (2/ 115)، (3/ 81).
(4) التذييل والتكميل (2/ 128).
(5) التذييل والتكميل (7/ 130).
(6) التذييل والتكميل (9/ 205).
(7) التذييل والتكميل (9/ 16-18).

الصفة للأول , وتقديره: بابا ذا باب , ثم حذفت ذا, وأقمت الثاني مقامه , فجرى عليه جريان الأول، كما تقول: زيد عمرو , أي: مثل عمر , هذا نقل بعضهم... وزعم الزجاج أن الباب الأول حال والثاني توكيد. قيل له: فكيف يكون توكيداً، ولا يفهم التفصيل إلا به؟. قال بعض أصحابنا: ومذهب الزجاج أرجح من مذهب الفارسي؛ لأن التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم، وأما التكرار للتفصيل فلم يثبت في موضع. انتهى".

ثم يذكر أبو حيان رأيه بشكل علمي محايد، فيقول[1]: " والذي اختاره غير ما قالاه , بل كلاهما منصوب بالعامل قبله؛ لأن مجموعهما هو الحال لا أحدهما , ومتى اختلف بالوصفية، أو بكونه معمولاً للأول؛ لم يكن له مدخل في الحالية، والحالية مستفادة منهما لا من أحدهما، فصارا يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه، وهو النصب، ونظير ذلك قولهم: هذا حلو حامض، فكلاهما مرفوع على الخبرية، والخبر إنما حصل بمجموعهما، فلما نابا مناب الفرد الذي هو (مُز)؛ أُعربا بإعرابه، وهو الرفع، كذلك هذا".

تلك صورة موجزة عن أهم معالم منهج أبي حيان في التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وسترى في الصفحات القادمة–إن شاء الله تعالى– موقف أبي حيان من ابن مالك في: شواهده النحوية، والمتمثل في الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر، والمنثور من أقوال العرب.

(1) التذييل والتكميل (9/ 18).

الفصل الأول

موقف أبي حيان من ابن مالك في شواهده النحوية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من الشواهد القرآنية.

المبحث الثاني: موقفه من الأحاديث النبوية.

المبحث الثالث: موقفه من الشواهد الشعرية.

المبحث الرابع: موقفه من الحكم والأمثال وأقوال العرب.

المبحث الأول: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالقرآن:

عد النحاة القرآن الكريم المصدر الأول للاستشهاد النحوي؛ وجوزوا الاحتجاج به سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا[1]، وهذا هو موقف ابن مالك وأبي حيان. ويمكن الإشارة لاستشهاداتهما من خلال الجدول الآتي:

عدد الآيات الواردة عند ابن مالك	عدد الورادة عند أبي حيان	الفارق بينهما	عدد الآيات التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك	عدد الآيات التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك	عدد الآيات التي وردت عند ابن مالك فقط ولم ترد عند أبي حيان	عدد الآيات الواردة عند أبي حيان ولم ترد عند ابن مالك
1625	2613	988	848بنسبة %89,10	177بنسبة %10,89	85	654

تحليل الإحصائيات السابقة:

1- أبو حيان وافق ابن مالك في أغلب الاستشهادات بالقرآن الكريم، وقد بلغ ذلك نسبة ذلك89,10%، وهذا يعني أن مساحة الاتفاق بينهما كبيرة، وإن علت نبرة الاختلاف في بعض المسائل.

2- عدد الآيات التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك مئة وسبعة وسبعون آية بنسبة 10,89% ، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بسابقتها.

3- هناك آيات انفرد بها ابن مالك، ولم ترد عند أبي حيان، وعددها 85 آية، وذكرها ليستدل على قضايا معينة وتركها أبو حيان

4- هناك آيات انفرد بها أبو حيان ولم ترد عند ابن مالك وعددها 654 آية، حيث كان يذكر مسائل يطرحها بعض العلماء، ويذكر أدلتهم وأدلته.

---

(1) الاقتراح (1/ 39).

وبعد هذه الإحصائيات سيبين الباحث موقف أبي حيان من ابن مالك، في الاستشهاد بالقرآن الكريم- ليس من حيث المبدأ، فإنهما متفقان- وإنما من باب التقعيد لبعض المسائل النحوية. واكتفى الباحث بمسألتين على موافقة أبي حيان لابن مالك؛ ولم يكثر الباحث من نماذج الموافقة؛ لأن الموافقة يكون الكلام فيها مكررا، أو شبه ذلك. وأما في الاختلاف بينهما؛ فقد ذكر الباحث ثماني مسائل، وهذا بيانها:

أولا: ما وافق فيه أبو حيان ابن مالك:

1- أل العهدية:

بداية يفضل التعرف على (أل) العهدية[1]: هي التي تشير إلى شيء معهود بين المتكلم والمخاطب.

استشهد ابن مالك على ذلك بقوله تعالى[2]:﴿ **فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾. وردت هذه الآية في باب اسم الإشارة، وفي هذا الموطن بتحدث ابن مالك عن (أل العهدية) يقول[3]: "فإنْ عُهِدَ مَدْلول مصحوبها بحضور حِسّيٍّ أو علمِيٍّ فهي عَهْدية، وإلاَّ فجِنْسيَّة".

ثم يشرح ابن مالك العبارة السابقة، فيقول[4]:" أشرت بالحُضُور الحسي إلى حضور ما ذُكِرَ كقوله تعالى: [5]﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾ وإلى حضور ما أُبْصِرَ كقولك لمن سدّد سهما: القرطاسَ والله. وبالحضور العلمي إلى نحو قوله تعالى[6]: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ و ﴿**إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾ [7] و﴿**إذ ناداه ربُّه بالوادِ المقدسِ**﴾ [8] و﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ** ﴾ [9].

---

(1) أوضح المسالك (56/1).

(2) [سورة المزمل:16]؛ شرح التسهيل لابن مالك (1/ 257).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 257).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (257/1، 258).

(5) [سورة المزمل: 15؛16]

(6) [سورة المائدة: 3]

(7) [سورة التوبة: 40].

(8) [سورة طه:12].

(9) [سورة الفتح: 18].

يقول أبو حيان[1]: "وتحصل من كلام المصنف أن "أل" على قسمين: عهديه وجنسية وأن المعهود على قسمين: معهود ذكراً نحو: لقيت رجلاً؛ فضربت الرجلَ, تريد: الرجل المعهود في الذكر قبل, وليس معهوداً لأنه نكرة. ومعهود علماً وهو ما بينك وبين المخاطب عهد فيه, وهذا التقسيم الذي قسمه المصنف ذهب إليه أكثر أصحابنا".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن (أل) نوعان: عهدية وجنسية، فـ (الرسول) اللام فيه عهدية؛ لأن كلمة (رسول) ذكرت قبل الرسول في الآية، فالحديث عن رسول معروف، وبهذا (أل) العهدية تعطي تعريفا، بخلاف أل الجنسية. وقد وافقهما ابن الناظم، فقال[2]: "فاعلم أن التعريف بالأداة على ضربين: عهدي، وجنسي، فإن عُهد مصحوبها بتقديم ذكر أو علم، كما في قوله تعالى: ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا * فَعَصَى** فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ... ﴾ فهي عهدية، وإلا فجنسية". كما وافقهم ابن هشام[3].

2- تعدد خبر المبتدأ:

احتج ابن مالك على ذلك بقوله تعالى[4]:﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾. وردت هذه الآية في باب المبتدأ، في حديثه عن تعدد الخبر، يقول ابن مالك[5]: "تعدد الخبر على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتعدد لفظا ومعنى، لا لتعدد المخبر عنه، كقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ *ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ ".

ويشير أبو حيان إلى تعدد الخبر[6]، ثم يورد عليه الآيات السابقة؛ التي ساقها ابن مالك، شاهدة على ذلك.

---

(1) التذييل والتكميل(3/ 231).
(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 70).
(3) أوضح المسالك (1/180؛ 181).
(4) [سورة البروج: 14؛15؛16]، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 326).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 326) .
(6) التذييل والتكميل (4/ 87).

التوضيح والتحليل:

وافقهما الزمخشري، فقال[1]: " وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولك: هذا حلو حامض. وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ *ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ . كما وافقهم ابن هشام[2]، والدماميني[3].

ثانيا: ما خالف فيه أبو حيان ابن مالك:

1- تفسير الخبر للضمير:

يقول ابن مالك في باب المضمر[4]: "ومثال المفسَّر بخبره ﴿**إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا**﴾[5] قال الزمخشري[6]: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يُتْلى به، وأصله، إنّ الحياة إلا حياتنا، ثم وضع (هي) موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها".

يقول أبو حيان[7]: "ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يُفسره ما بعده، ولا ينوي بالضمير التأخير، أن يكون مُفسره الخبر، وإنما هذا يُفسره سياق الكلام. وأما ما ذهب إليه المصنف من أن "هي" مُفسرها هو "حياتُنا الدنيا" الذي هو الخبر؛ فهو فاسد؛ لأنه إذا فسره الخبر، والخبر مضافٌ لشيءٍ، وموصوفٌ بشيء، كان ذلك الضمير عائدًا على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته، وإذا كان كذلك؛ صار تقدير الكلام: إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا، ولا يجوز ذلك، كما لا يجوز: ما غلامنا العالم إلا غلامنا العالم؛ لأنه يؤدي إلى أنه لا يُستفاد من الخبر إلا ما يُستفاد من المبتدأ، وذلك لا يجوز".

---

(1) المفصل (1/ 46) .
(2) شرح قطر الندى (1/ 124).
(3) تعليق الفرائد (3/ 129).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 163).
(5) [سورة الجاثية 24].
(6) تفسير الزمخشري (3/ 187).
(7) التذييل والتكميل (2/270،269).

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن الخبر فسر الضمير، ويرفض أبو حيان ذلك، لأنه يؤدي إلى أنه لا يُستفاد من الخبر إلا ما يُستفاد من المبتدأ، وذلك لا يجوز. ووافق ابن هشام ابن مالك، فقال[1]: " أَن يكون مخبرا عَنهُ فيفسره خَبره نَحْو ﴿ **إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا**﴾، كما وافقهما ناظر الجيش،[2] والأشموني[3].

ومما سبق؛ يميل الباحث لرأي ابن مالك، ذلك لأن عليه معظم آراء العلماء.

2- هل تقع (الذي) مصدرية:

يقول ابن مالك[4]: "وقد تقع (الذي) مصدرية". ويقول[5]: "وحكى أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدريَّة غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى[6]:﴿**ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ**﴾ ويقول[7]: "قال أبو علي: ويجيء قوله تعالى [8]:﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ على قياس، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم".

ويقول[9]: "وأجاز الفراء في قوله تعالى[10]: ﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾ أن يكون (الذي) مصدرية والتقدير: تمامًا على إحسانه، أي على إحسان موسى عليه السلام"

---

(1) مغني اللبيب (1/ 636).
(2) تمهيد القواعد (1/ 556).
(3) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 412).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 215).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 218).
(6) [سورة الشورى: 23].
(7) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 218).
(8) [سورة التوبة: 69].
(9) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 219).
(10) [سورة الأنعام: 154]

يقول أبو حيان[1]: " "وما ذهب إليه يونس ليس بشيء، لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل، وقد ثبتت اسمية (الذي) بكونها فاعلة ومفعولة، ومجرورة، ومبتدأة، وتثنى وتجمع، وتؤنث، ويعود عليها الضمير، فلا نعدل عن هذا الحكم المقطوع به لشيء لا يقوم عليه دليل، بل ولا شبهه".

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك كلمة (الذي) مصدرية، بمعنى أنها حرف مصدري، ورفض ذلك أبو حيان، وأصر على اسميتها. وأشار الباقولي لرأي يونس ولم يناقشه، فقال[2]: " على أنه حكي عن يونس أن (الذي) في الآيتين بمنزلة المصدر، والتقدير خضتم كخوضهم. (والذي يبشر) بمنزلة التبشير". وبين ناظر الجيش أن يونس –الذي أيده ابن مالك– ضُعّف رأيه، فقال[3]: " وقد ضعف ما ذهب إليه يونس بأن (الذي) ثبتت اسميته من وجوه كثيرة فلا تثبت حرفيته إلا بدليل قاطع". ولم يعترض الدماميني على رأي ابن مالك، فقال[4]: " هذا مذهب الفراء في قوله: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ فجعلها مصدرية، و (أحسن) فعلًا ماضيًا مسندًا إلى ضمير موسى, والتقدير: تمامًا على إحسانه, واختاره المصنف وسبقه إلى اختياره ابن خروف".

ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأن (الذي) اسم بإجماع أهل اللغة، والمصدر المؤول يكون بالحرف والفعل معا.

3– هل الفعل(أنبأ) والفعل (أدرى) ينصبان ثلاثة مفاعيل؟ وهل يعلقان؟

بداية يقصد بالتعليق[5]: إبطال العمل لفظا لا محلا... ولا يكون إلا في فعل قلبي متصرف ... وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام أو متضمنا معناه، أو مضافا إلى مُضَمَّنه، أو تالي لام الابتداء، أو القسم، أو ما أو إن النافيتين، أو لا، نحو[6]:﴿ **وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ**﴾.

---

(1) التذييل والتكميل (3/ 135).

(2) إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج (1/ 315).

(3) تمهيد القواعد (2/ 748).

(4) تعليق الفرائد (2/ 258).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 88).

(6) [سورة الأنبياء: 109].

يقول ابن مالك[1]: "ومن التعليق قوله تعالى[2]: ﴿**هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾ وقوله تعالى[3]:﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾ فعلق ينبئ وأدرى؛ لأنهما بمعنى يعلم وأعلم".

ويقول أبو حيان[4]: "جعل المصنف ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾ من تعليق أدرى بمعنى أعلم. ولا حجة فيه على ذلك؛ لأن الأكثر في كلام العرب تعدية درى بحرف جر, تقول: دريت به, والأقل تضمينها معنى علم, فتقول: دريت زيدًا قائمًا, كما تقول: علمت زيدًا قائمًا, وإذا كان كذلك, ودخل عليها همزة التعدية – تعدت إلى واحد بنفسها, وإلى الآخر بحرف جر, كما هو الأكثر فيها قبل دخول همزة التعدية, قال تعالى[5]﴿**وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ**﴾ , فقوله تعالى ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾ ليس قوله ﴿مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ سادا مسد المفعولين, فيكون بمنزلة أعلم في ذلك, وإنما سدت مسد المفعول الذي يتعدى إليه بحرف الجر, فهي جملة في موضع النصب, تنوب عن مفعول واحد, أصله بحرف الجر, والدليل على أن (أدرى) لا يكون في التعدية إلى ثلاثة كأعلم، أن الذين استقرؤوا كلام العرب من جميع النحويين والبصريين، إنما أنهوها إلى سبعة أفعال, ولم يذكروا فيها أدرى بمعنى أعلم".

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك أن الفعل أدرى بمعنى أعلم؛ معلقا عن العمل؛ لأنه متعد لثلاثة مفاعيل، وعارض ذلك أبو حيان، وحجته في ذلك أن جميع النحويين عدوها سبعة أفعال، ولم يذكروا (أدرى) منها.

ورد ناظر الجيش على أبي حيان، فقال[6]: " والجواب ... أن المصنف لم يحكم على (أدرى) أنه كأعلم؛ فيلزمه ما ألزمه الشيخ[7] من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة، تزيد على سبعة،

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 103).

(2) [سورة سبأ: 7].

(3) [سورة الانفطار:17].

(4) التذييل والتكميل (6/ 161).

(5) [سورة يونس: 16].

(6) تمهيد القواعد (3/ 1563).

(7) المقصود بالشيخ عند ناظر الجيش: أبو حيان.

وهو خلاف الإجماع، إنما علقت في قوله تعالى: ﴿**وَما أَدْراكَ ما يَوْمُ** ﴾... ولم يجعل المصنف (أدرى) متعدية إلى ثلاثة؛ حتى يقول الشيخ إنه جعلها كأعلم، غاية ما قال أنه جعلها بمعنى أعلم، ولا يلزم من كون كلمة بمعنى كلمة أخرى أن تعطي هذه الكلمة أحكام تلك الكلمة".

ومما سبق: يميل الباحث لرأي ابن مالك في المسألتين، فالفعل (ينبئ) بمعنى يخبر، وهو معلق عن العمل بسبب اللام في قوله: "لفي خلق جديد".

4- رأى الحلمية تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر:

يقول ابن مالك[1]: "وقد ألحقت العرب رأى الحُلمية برأى العلمية فأدخلتها على المبتدأ والخبر، ونصبتهما مفعولين".

ويقول[2]: "ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى[3]:﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين بمسمى واحد، وذلك مما يختص به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها".

يقول أبو حيان[4]: "ولا حجة فيما ذكره: ... وأما ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين، بل يكون ذلك مما جاء في غير ما تعدى إلى مفعولين، نحو: فقد، وعدم، ووجد بمعنى أصاب لا بمعنى علم، فإنك تقول فيها: فقدتني، ووجدتني، وعدمتني، فكذلك هذا، ويكون (أَعْصِرُ) في موضع نصب على الحال لا في موضع مفعول ثان".

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك رأى الحلمية بمعنى رأى العلمية الناصبة لمفعولين، ويعارضه أبو حيان في ذلك، ويراها ناصبة لمفعول واحد فقط، ويخرج جملة (أعصر خمرا) على أنها حال.

وقد وافق المرادي ابن مالك، فقال[5]: " رأى الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم؛ لكونها مثلها في أنها إدراك بالحس الباطن ومنه: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾ خلافا لمن منع تعديها إلى

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 83).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 84).
(3) [سورة يوسف: 36].
(4) التذييل والتكميل (6/ 45).
(5) توضيح المقاصد (1/ 565).

اثنين، وجعل ثاني المنصوبين حالا". كذلك وافق ابن عقيل ابن مالك، فقال[1]: " مثال استعمال رأى الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾ فالياء مفعول أول وأعصر خمرا جملة في موضع المفعول الثاني".

ومما سبق يميل الباحث لرأي ابن مالك.

5- هل يجوز عد (الواو) عاطفة في قوله تعالى[2]: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾؟

وردت الآية في باب المفعول معه، يقول ابن مالك[3]: فإن كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها، وحسن في موضعها (مع)؛ جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولا معه، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه، مثاله قوله تعالى ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾ فلا يجوز أن يجعل "شركاءكم" معطوفا؛ لأن أجمع لا ينصب إلّا الأمرَ والكيد ونحوهما. ولك أن تجعل (شركاءكم) مفعولا معه، وأن تجعله مفعولا بـ (اجمعوا) مقدرا، كأنه قيل: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم. ومثله ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ فلك أن تجعل الإيمان مفعولا معه، ولك أن تنصبه بـ (اعتقدوا) مقدّرا".

يقول أبو حيان[4]: "أما قوله: (لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما) فهذا على المشهور في اللغة, لا يقال: أجمعت شركائي, إنما هي بمعنى عزم, يقال أجمع أمره: إذا عزم عليه. وجمع بمعنى ضم المفترق, يقال جمع الدراهم: إذا ضمها, والشركاء: ضمهم, فعلى هذا يقال: جمعت شركائي, لا أجمعت شركائي, وقد حُكي أن أجمع بمعنى جمع ... وإذا جاز ذلك أمكن عطف الشركاء على الأمر, ولم يحتج إلى تأويل الآية, وإنما تؤول على أنها من هذا الباب، على المشهور من اللغة".

التوضيح والتحليل:

يخالف أبو حيان ابن مالك في التأويل، فابن مالك يعد الفعل (أجمعوا) للشيء المعنوي كالدهاء، وبهذا لا يجوز عطف شركاءكم على (أمركم)؛ لأن الشركاء يناسبهم الفعل(جمع)، لكن

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 53).

(2) [سورة يونس: 71]، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 261).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 261).

(4) التذييل والتكميل (8/ 133).

أبا حيان أوّل الفعل (أجمعوا) على (جمع)، وأجاز العطف. وكلام أبي علي الفارسي يوافق ما ذهب إليه ابن مالك، يقول[1]: "... ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾. كما وافقه الزمخشري[2]، ووافقه أبو السعدات الشيباني[3]، كما وافقهم ابن عقيل، فقال[4]: " فقوله: (وشركاءكم)، لا يجوز عطفه على (أمركم)؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال أجمعت شركائي، وإنما يقال: أجمعت أمري، وجمعت شركائي. فشركائي منصوب على المعية، والتقدير –والله أعلم– فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به والتقدير: فأجمعوا أمركم، واجمعوا شركاءكم".

ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ للآراء التي ذكرها العلماء.

6– اسم الإشارة (ذلك أو ذا) له مرتبتان أم ثلاث؟

يقول ابن مالك[5]: "في اسم الإشارة مذهبان: أحدهما أن له مرتبتين بعيدة وقريبة. والثاني: أن له ثلاث مراتب، والأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ويدل على صحته أربعة أوجه: أحدها: أن النَّحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه ".

وعن الدليل الثالث يقول ابن مالك[6]: "الثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا، أو لمصاحب لهما معًا. أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها؛ لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى[7]:﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ .

---

(1) التعليقة على كتاب سيبويه (4/ 242).
(2) المفصل (1/ 83).
(3) البديع في علم العربية (1/ 175).
(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 208).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 242).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 243).
(7) [سورة النحل: 89].

ويرد عليه أبو حيان فيقول[1]: "قلت: هذا الوجه شبيه بكلام الوعاظ، ولا يلزم كونه لم يرد في القرآن؛ عدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن، ولا يدعي أحد أن القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه "رب" تجر الأسماء، وقد طفح بها لسان العرب نثرًا ونظمًا، حتى إنه قل قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ في القرآن جارة الأسماء".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن لاسم الإشارة مرتبتين فقط، ويورد خمسة أدلة على رأيه، ويفند أبو حيان حجج ابن مالك الخمسة كلها، ويرد عليها، ويصل إلى نتيجة مفادها أن لاسم الإشارة (ذا) ثلاث مراتب: للبعد (ذلك)، والتوسط (ذاك)، والقرب(ذا). ويوافق ناظر الجيش أبا حيان، فيقول[2]: " وليس النحويون مجمعين على أن للمنادى مرتبتين قربى وبعدى، وقد ذكر هو في شرح الكافية أن منهم من أثبت مرتبة ثالثة وهي التوسط".

صحيح أن ابن مالك خالف القائلين بمرتبة التوسط، لكن هذا يدلل على أنه لا إجماع على أنهما مرتبتان. وبين الشاطبي أن رأي الجمهور يفيد بأنها ثلاث مراتب، يقول[3]: " وعند الجمهور ثلاث مراتب: مرتبة قرب، ومرتبة بعد، ومرتبة توسط بين القرب والبعد. فللمذكر في الدنيا هذا، وفي الوسطى ذاك، وفي البعدي ذلك، وفي التثنية هذان في الدنيا، وذانك في الوسطى وذانّك في البعدي بالتشديد، وللمؤنث في الدنيا هذه، وكذا في أخواتها من غير كاف، وفي الوسطى تيك، وفي البعدي تلك وتالك، وفي التثنية في الدنيا هاتان، وفي الوسطى: تانك، وفي البعدي: تانك بالتشديد".

ومما سبق يميل الباحث لرأي أبي حيان، وهو رأي الجمهور، وعليه السماع، فالألفاظ التي أوردها الشاطبي في التثنية والجمع مستقاة من سماع عن العرب بالقطع.

7- هل الباء للتعليل في قوله تعالى:﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوْكَ ﴾.

---

(1) التذييل والتكميل (3/ 193).

(2) تمهيد القواعد (2/ 802).

(3) المقاصد الشافية (1/ 412).

وردت الآية في باب حروف الجر سوى المستثنى بها، في معنى الباء، يقول ابن مالك[1]: "وباء التعليل هي التي يحسن غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى[2]:﴿ **إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ**﴾ ... و [3]﴿**إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ** ﴾.

يقول أبو حيان[4]: " وأما قوله تعالى ﴿يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ فليست باء التعليل، بل التعليل هو قوله: ﴿لِيَقْتُلُوكَ﴾، والباء ظرفية، أي: يأتمرون فيك، أي: يتشاورون في أمرك لأجل القتل".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن الباء للتعليل في الآية الأخيرة، ويرى أبو حيان أن التعليل في اللام. ونقل ناظر الجيش كلام أبي حيان السابق، ولم يعلق عليه. ويرى الزمخشري أنها سببية، فيقول[5]: " والمعنى: يتشاورون بسببك". وهذا يبين علة التشاور والائتمار، وذلك يوافق رأي ابن مالك. كما ذكر الرازي[6] كلام الزمخشري حرفيا، ووافقها الشوكاني، فقال[7]: " وَيَتَآمَرُونَ بِسَبَبِكَ".

ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن الائتمار علته موسى –عليه السلام، وبذا تكون الباء تعليلية، ولا خلاف في كون أن اللام تعليلية في قوله: (ليقتلوك)، كما ذكر ذلك أبو حيان.

8- **لغة الحجازيين: ضم هاء الضمير إذا سبقت بكسر أو ياء ساكنة:**

هل الضم لغة الحجاز فقط، أم يشاركهم فيها غيرهم؟ والخلاف بين ابن مالك وأبي حيان في ذلك، يقول ابن مالك[8]: "ولغة الحجازيين في هاء الغائب الضم مطلقا، وهو الأصل، فيقولون: ضربتهُ، ومررت بهُ، ونظرت إليهُ. ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 150).
(2) [سورة البقرة: 54].
(3) [سورة القصص: 20].
(4) التذييل والتكميل (11/ 194).
(5) تفسير الزمخشري (3/ 404).
(6) تفسير الرازي (24/ 587).
(7) فتح القدير للشوكاني (4/ 191).
(8) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 132).

إتباعا، وبلغة غيرهم قرأ القرّاء إلا حَفْصًا في[1]:﴿ **وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ**﴾ و﴿ **بما عاهَدَ عَلَيْهِ اللهَ** ﴾[2] وحمزة في[3]:﴿ **لأهلِهُ امْكثوا**﴾ في الموضعين، فإنهما قرءا على لغة الحجازيين بالضم".

يقول أبو حيان[4]: "ما ذكره من أن ذلك لغة الحجازيين فقط ليس كذلك، بل قد شاركهم غيرهم، قال الفراء: " قريش وأهل الحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء ﴿ **نُزِّلَ عَلَيْهُ الذِّكْرُ**﴾ [5] ،﴿**عَلَيْهُمَا**﴾ [6]، ﴿**عَلَيْهُمُ**﴾ [7]، ﴿**عَلَيْهُنَّ**﴾ [8]، ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهُ**﴾ [9]، ونزلت به. وأهل نجد من بني أسد وقيس وتميم يكسرونها نحو: عليهِ وعليهِما وعليهِم" .

التوضيح والتحليل:

في هذه الآية استشهاد بالقراءات، فابن مالك يرى أن (أنسانيهُ) بضم الهاء لغة الحجازيين، ويرى أبو حيان أنها ليست خاصة بالحجازيين فقط، بل شاركهم فيها أهل اليمن وقريش.

إذن: اتفقا على أنها لغة الحجاز، وزاد أبو حيان أن بعض العرب يشارك الحجازيين في هذه اللغة. وكما ترى أن الخلاف في المسألة السابقة ليس كبيرا، وبهذا يثبت النطق بضم هاء الضمير؛ إن سبقت بكسر أو ياء ساكنة، مثل: بهُ، أو: عليهُ.

---

(1) [سورة الكهف: 63].
(2) [سورة الفتح: 10].
(3) [سورة طه: 10].
(4) التذييل والتكميل (2/ 164).
(5) [سورة الحجر: 6].
(6) [سورة طه: 121].
(7) [سورة الفاتحة:7].
(8) [سورة يوسف: 31].
(9) [سورة البقرة: 2].

أهم نتائج المبحث الأول:

وفي نهاية هذا المبحث؛ فإنه يمكن للباحث أن يشير إلى النتائج الآتية:

1- خالف أبو حيان ابن مالك في مسائل نحوية مرتبطة بآيات لم ترد عند ابن مالك، وذلك أثناء عرض بعض المسائل، وعددها (157 آية) .

2- عدد الآيات التي استطرد فيها أبو حيان ولم توجد عند ابن مالك 654 آية .

3- كان أبو حيان متفردا في آرائه النحوية، فبالرغم من أنه وافق ابن مالك في أغلب شواهده النحوية؛ غير أنه لم يتردد في أن يقدم آرءه الخاصة بالتأويلات والترجيحات؛ مما أعطى سعة أفق في الدرس النحوي.

وبعد عرض هذه النتائج؛ سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهذا ما ستوضحه الصفات القادمة، بإذنه تبارك وتعالى.

المبحث الثاني: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

التمهيد:

من المعلوم أن هناك ثلاثة اتجاهات مثلت رأي النحاة في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

الاتجاه الأول[1]: منع الاستشهاد بالحديث النبوي، ويمثل هذا الاتجاه أبو حيان وابن الضائع والسيوطي.

والاتجاه الثاني[2]: توسط في الاستشهاد، ويمثل هذا الاتجاه الإمام الشاطبي.

والاتجاه الثالث[3]: أجاز الاستشهاد، ويمثل هذا الاتجاه ابن مالك، وأبو علي الشلوبيني، والدماميني.

والذي عليه مدار الاهتمام في هذا البحث هو موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقد صرح أكثر من مرة بأسباب رفضه للاحتجاج بالحديث، منها[4]:"أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه السلام، إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة".

ومنها قول أبي حيان[5]: "وما أظن هذا الرجل[6] أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا علي ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء, فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه، وقد تكلمنا معه في ذلك، وأمعنا الكلام في "كتاب التكميل"، وبينا علة كون علماء العربية الذين أسسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفراء وهشام والأحمر

---

(1) الرواية والاستشهاد باللغة (131؛132) وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (78).
(2) الرواية والاستشهاد باللغة (133)، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (83).
(3) الرواية والاستشهاد باللغة (133)، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (62).
(4) التذييل والتكميل (2/ 154).
(5) التذييل والتكميل (9/ 342).
(6) يعني ابن مالك.

وثعلب وغيرهم –رحمهم الله، وجاء هذا الرجل متأخرا في أواخر القرن سبعمائة، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها".

والسؤال المطروح: هل كانت تلك الأقوال منهجا عمليا عند أبي حيان؟ بمعنى: هل كان يرفض الاحتجاج بالحديث في مصنفاته؟

أما النقطة الأولى: وهي أن أئمة النحو المتقدمين من البصرة والكوفة لم يحتجوا بشيء من الحديث النبوي الشريف، فيمكن الرد عليه من خلال بعض الدراسات التي قام بها بعض الباحثين؛ حيث وُجد أن أبا عمرو بن العلاء (ت154هـ) قد احتج بثلاثة أحاديث[1]، وهو شيخ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأن سيبويه إمام النحاة استشهد بسبعة أحاديث[2]، وبينت د .خديجة الحديثي أن سيبويه قد احتج بخمسة عشر حديثا نبويا وصحابيا[3].

وتعرضت د. خديجة الحديثي لهذه الشبهة فقالت[4]: "عرضت في هذا الفصل لأربعة وعشرين نحويا عاشوا قبل السهيلي وابن خروف وابن مالك... وقد تبين لي أن جميع هؤلاء النحاة احتجوا في مؤلفاتهم بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف، على اختلاف في كثرة هذه المواضع" .

ويقول د. محمد الحمادي[5]: "إن دعوى رفض المتقدمين والمتأخرين للحديث لا تعضدها الحقيقة بحال، وقد ذكر الدماميني أن من الأئمة قبل ابن مالك من كان يعتمد الحديث بلا تردد. وعدّ من أصحاب هذا المذهب: ابن جنّي (392هـ) وابن فارس (395هـ) والجوهري (398هـ) وابن سيده (458هـ) والسهيلي (581هـ) وابن برّي (582هـ) وابن خروف (609هـ)، بل قال: لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي".

---

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (43) .

(2) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (42).

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (180).

(4) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (179).

(5) الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (313).

أما النقطة الثانية: وهي تأخر كتابة الحديث، تقول د. سهير خليفة[1]: "والذي لاشك فيه أن كتابة الأحاديث النبوية كانت موجودة منذ عصر الرسول والصحابة والتابعين وتابعي التابعين إلى عصر التدوين، وأما كراهية كتابة الحديث فكانت مقصورة على البعض".

وتقول في موطن آخر[2]: وكنت عزمت على أن أعرض لمدونات الحديث المبكرة من عصر النبي –صلى الله عليه وسلم– إلى عصر أصحاب الكتب الستة الأمهات، إلا أن أحد العلماء المتخصصين أعفاني من هذا التوثيق، وهو الأستاذ مصطفى الأعظمي، كتب كتابا جامعيا عن دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوينه، عرض فيه لمدونات الحديث من أبي أمامة الباهلي (10ق.هـ–81هـ) وغيره، وإلى جانب د. الأعظمي، ظهرت دراسات حديثة في الموضوع، كمدونات الحديث قبل الستة.

وأما **رواية الحديث بالمعنى:**

فمن المعلوم أن رواية الحديث بالمعنى جائزة، فهل هذا الجواز مطلق؟

يقول د. محمد حمادي[3]: "بعد الذي علمناه من أمر رواية الحديث باللفظ والمعنى ، واستبان بكل جلاء أن الأصل في ذلك الحفاظ على اللفظ عند الرواية، والجمود على النص شريعة سلكها الصحابة منذ عهده –صلى الله عليه وسلم، ومنهم من دوّن التدوين الخاص ... فحفظت ألفاظ الحديث، إلا ما كان من ضرورة الرواية بالمعنى".

ثم تضيف د. سهير: "وإذا جاز الاستشهاد بالشعر –وهو يحمل من الضرورات أكثر مما يقال في الحديث؛ إذن لوجب على النحاة الذين يقبلون بالشعر أن يستشهدوا بالحديث المروي بالمعنى، إذا تحقق فيه شروط الرواية بالمعنى"[4].

---

(1) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (88).

(2) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (88).

(3) الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (430).

(4) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (99).

وأما رواية الأعاجم للحديث:

يعجب د. محمد عيد من قبول النحاة للرواة الأعاجم في الشعر والنثر إلا في الحديث، يقول[1]: "وأما أن بعض من روى الحديث كان من الأعاجم، ويكثر في حديثه اللحن، فقد كان ذلك موجودا في غير نصوص السنة من مادة اللغة التي اعتمد عليها النحاة، ومع ذلك قبلت الدراسة من غير معارضة أو رد؛ لأن العبرة كانت بغلبة العصر، لا بلحن الأفراد".

وأخيرا: وبعد أن تم التعرف على أن النحاة الأولين لم يمنعوا الاستشهاد بالحديث، وأن القدماء قد استدلوا بالحديث، وبعد أن تم عرض أدلة المانعين، وشيئا من الردود عليها؛ فإن الباحث يعود للإجابة على السؤال المحوري وهو: هل كان أبو حيان يرفض الاحتجاج بالحديث بشكل عملي في التذييل والتكميل؟ وما موقف أبي حيان من ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؟

هذا ما سيجيب عنه هذا البحث –بإذن الله– في الصفحات القادمة.

بداية: الأحاديث الواردة عند ابن مالك وأبي حيان مائتان وعشرة أحاديث، وافق أبو حيان ابن مالك في مائة وأربعة أحاديث، وسكت أبو حيان عن ثمانية أحاديث، وهناك اثنان وعشرون حديثا وردت عند ابن مالك ولم ترد عند أبي حيان، كما أن هناك اثنين وأربعين حديثا وردت عند أبي حيان ولم ترد عند ابن مالك، وقد عارض أبو حيان ابن مالك في أربعة وثلاثين حديثا، وهذا جدول يبين هذه الإحصائيات:

المجموع الكلي للأحاديث	أبو حيان موافق لابن مالك	أبو حيان مخالف لابن مالك	أحاديث سكت عنها أبو حيان	أحاديث انفرد بها ابن مالك ولم ترد عند أبي حيان	أحاديث انفرد بها أبو حيان ولم ترد عند ابن مالك

(1) الرواية والاستشهاد باللغة (137).

210	%55,30=104	%18,08=34	8	22	42

تحليل الإحصائيات السابقة:

1- وافق أبو حيان ابن مالك في الاستشهاد بالحديث بنسبة 55,30% وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بالمقولة المشهورة أن أبا حيان يخالف الاستشهاد بالحديث، وتبين عكس ذلك

2- أبو حيان استشهد باثنين وأربعين حديثا لم ترد عند ابن مالك وهذا يبين أنه يستشهد بالحديث الشريف

3- نسبة معارضة أبي حيان لابن مالك في الاستشهاد بالحديث 18,08% وهي نسبة ضئيلة، ولها أسبابها، كما سيتبين من خلال البحث

4- هناك أحاديث عند ابن مالك سكت عنها أبو حيان ولم يوافق أو يعارض وعددها ثمانية أحاديث.

وبعد عرض هذه الإحصائيات وتحليلها، سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث من حيث الموافقة أو المخالفة أو السكوت، وإليك تفصيل ذلك:

أولا: ما وافق فيه أبو حيان ابن مالك:

الموافقات كثيرة، سواء وافقه في الاستشهاد أو عدم الاعتراض على الاستشهاد بالحديث؛ ولأن الموافقة عبارة عن ترديد نفس الفكرة، وأحيانا نفس الكلام؛ لذا سيكتفي الباحث بإيراد أربعة أمثلة فقط؛ ليفسح المجال للحديث عن أمور أكثر أهمية، وإليك هذه الأمثلة:

1- هل الفعلان(غدا، وراح) من أخوات كان:

دار الخلاف بين بعض العلماء في هذه المسألة، ومثلوا عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم[1]: " **لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا**".

يقول ابن مالك مشيرا لهذا الخلاف[2]: "وألحق قوم بأفعال هذا الباب: (غدا وراح)، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود -رضي الله عنه: "اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمّعة"،

(1) مسند أحمد (1/ 30).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 348).

وبقول النبي –صلى الله عليه وسلم: "لو توكلتم ... وتروح بِطانا" والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلا نكرة".

ويقول أبو حيان[1]: "وقد أدخلهما في هذا الباب أبو موسى الجزولي والأستاذ أبو الحسن ابن عصفور، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "وأما (غدا وراح) فيستعملان تامين وناقصين ... وقد يكونان بمعنى (صار)، فتقول: غدا زيد ضاحكا، وراح عبد الله منطلقا، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق".

ثم يقول أبو حيان[2]: "ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك أن الفعلين (غدا، وراح) ليسا من أخوات كان، وأن المنصوب بعدهما يكون حالا، واستشهدا بالحديث.

ووافقهما الإمام السيوطي فيقول[3]: " وَأَلْحق قوم مِنْهُم الزَّمَخْشَرِيّ وَأَبُو الْبَقَاء والجزولي وَابْن عُصْفُور بِأَفْعَال هَذَا الْبَاب (غَدا وَرَاح)، بِمَعْنى(صَار)، أَو بِمَعْنى وَقع فعله فِي وَقت الغدو والرواح، وَجعل من ذَلِك حَدِيث اغْدُ عَالما، وَحَدِيث تَغْدُو خماصا وَتَروح ... وَمنع ذَلِك الْجُمْهُور – مِنْهُم ابْن مَالك– وَقَالُوا: الْمَنْصُوب بعْدهَا حَال".

كما وافقهما ابن عقيل، فيقول [4]: " وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح، خلافاً للزمخشري وأبي البقاء، فالمنصوبُ بعدهما حالٌ لا خبر؛ لالتزام تنكيره، ومنه قوله –عليه الصلاة والسلام: "تغدو خماصاً، وتروحُ بطانا".

2– نون التوكيد قد تلحق بالفعل الماضي؛ إذا أفاد معنى الجملة الاستقبال:

يقول ابن مالك في باب "علامات الأفعال"[1]: "ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا نَفْعَلَنَّ، واذكُرَنَّ الله. وقد تلحق الفعلَ الماضيَ وضعًا، المستقبلَ معنًى،

(1) التذييل والتكميل (4/ 165).
(2) التذييل والتكميل (4/ 166).
(3) همع الهوامع (1/ 415).
(4) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 260).

نحو قوله –صلى الله عليه وسلم[2]: " **فَإِمَا أَدْرَكَنَّ وَاحِدٌ مِنْكُم الدَّجَّالَ**"، فلحقت (أدرك) وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى".

ويقول أبو حيان[3]: "ونون التوكيد –الشائع– تلحق المضارع والأمر على ما أحكم في بابه. وقد تلحق الماضي اللفظ المستقبل المعنى, ... ونحو ما روي في الحديث"، وساق الحديث الوارد أعلاه".

التوضيح والتحليل:

اتفق أبو حيان وابن مالك في الاستشهاد بالحديث على أن نون التوكيد قد تلحق بالفعل الماضي؛ إذا أفاد معنى الجملة الاستقبال. ووافقهما المرادي، فقال[4]: " وهي نون التوكيد الشديدة، وهي مختصة بالفعل، وكذلك الخفيفة ... وتلحق الأمر بلا شرط، والمضارع بشرط مذكور في بابه، وقد تلحق الماضي "وضعا". ووافقهما –أيضا– ناظر الجيش، فقال[5]: " وتلحق من الأفعال: المضارع والأمر، وقد تلحق من الماضي اللفظ، المستقبل المعنى"، وساق الحديث.

3– **جواز استخدام نون النسوة بدل واو الجماعة؛ طلبا للتشاكل:**

ساق ابن مالك قول النبي –صلى الله عليه وسلم[6]: " **اللهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرَضِينَ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ**" دليلا على ذلك، ثم قال[7]: "أراد: ومن أضَلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو".

ووافق أبو حيان ابن مالك فقال[8]: " وقد يوقع (فَعَلْن) موقع فعلوا؛ طلب التشاكل، مثاله ما روي في بعض الأدعية المأثورة: "اللهم رب السموات وما أظللن... ورب الشياطين وما أضْللنَ " أي: ومن أضلوا، وكان القياس هذا، أو يعود كما يعود على الغائبة، أي: ومن أضلت".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (14/1).
(2) صحيح مسلم (4/ 2249).
(3) التذييل والتكميل (1/ 65).
(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 289).
(5) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 168).
(6) السنن الكبرى للنسائي (8/ 117).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (130/1).
(8) التذييل والتكميل (157/2؛158).

التوضيح والتحليل:

نقل أبو حيان عبارة ابن مالك نفسها، فبدأ عبارته بـ (قوله)، واستشهد كلاهما بنفس الحديث، على أن النون في(أضللن) وردت طلبا للتشاكل. وقد وافقهما الدماميني فقال[1]: " فالقياس أن يقال: ورب الشياطين ومن أضلوا، لكن تقدم عليه (أظللن وأقللن), فطلبت المشاكلة بين ذلك وبينهما؛ فأتى به على صيغتهما, فقيل: ومن أضللن. فطلب المشاكلة والمناسبة اللفظية هو الذي أوقع (أضللن) موقع أضلوا". كما وافقهما السيوطي فقال[2]: " وَقد تَأتي النُّون مَوضِع الْوَاو للمشاكلة؛ لحَدِيث اللَّهُمَّ رب السَّمَوَات وَمَا أظللن".

4- جواز زيادة (أل التعريف) في التمييز:

يقول ابن مالك[3]: "وعروض زيادتها(أل التعريف) في التمييز ... ومنه الحديث[4]: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ، والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوبا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا".

يقول أبو حيان[5]: "ومثال زيادتها في التمييز ... ومنه الحديث "أن امرأة كانت تراق الدماء".

التوضيح والتحليل:

كلاهما اتفق على زيادة أل التعريف في (تهراق الدماء) والتقدير: أن امرأة كانت تهراق دماءً، بنصب (دماء)على التمييز، وكلاهما استشهد بالحديث. وسيمر هذا الحديث في مخالفات أبي حيان لابن مالك في تأصيل كلمة (تهراق) من الناحية الصرفية. ووافقهما ناظر الجيش، فقال[6]: " والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوبا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدة".

---

(1) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (2/ 44).
(2) همع الهوامع (1/ 233).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (260/1).
(4) موطأ مالك (1/ 68).
(5) التذييل والتكميل (238/3).
(6) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (2/ 833).

ثانيا: ما سكت عنه أبو حيان:

وكان ذلك في ثلاثة أحاديث، ويمكن الإشارة إليها بالمسائل الآتية:

1- دخول نون الوقاية على اسم التفضيل:

استدل ابن مالك على ذلك بقول النبي –صلى الله عليه وسلم[1]: " **غيرُ الدّجّالِ أَخْوَفُنِيْ عَلَيْكُم**". يقول ابن مالك[2]: "وخصوصًا بفعل التعجب، اتصلت به النون المذكورة في قول النبي –صلى الله عليه وسلم: "غيرُ الدّجّال أخوفني عليكم" والأصل: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون، كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة".

يقول أبو حيان[3]: قال المصنف في الشرح: "لما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزناً –وخصوصاً بفعل التعجب– اتصلت به النون المذكورة في قول النبي– صلى الله عليه وسلم: "**غير الدجال أخوفني عليكم**" والأصل فيه: "أخوف مخوفاتي، فحذف المضاف إلى الياء؛ فأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون".

التوضيح والتحليل:

أورد أبو حيان كلام ابن مالك على الحديث دون معارضة، والشاهد في الحديث: دخول نون الوقاية على اسم التفضيل؛ فعومل معاملة الفعل، أو اسم الفاعل. أما في ارتشاف الضرب؛ فيفهم من كلام أبي حيان أنه مخالف لابن مالك، يقول [4]: " وقال ابن مالك: وقد تلحق أفعل التفضيل نون الوقاية، واستدل لما روى في الحديث "**غير الدجال أخوفني عليكم**" على عادته في إثبات القواعد الكلية بما روى في الحديث". لكن الأشموني وافق ابن مالك في جواز دخول نون الوقاية على اسم التفضيل، فقال[5]: "ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل

---

(1) صحيح مسلم (4/ 2251).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (139/1).

(3) التذييل والتكميل (190/2؛191).

(4) ارتشاف الضرب (2/ 925).

(5) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 108).

أفعل التفضيل، في قوله –صلى الله عليه وسلّم: "غير الدجال أخوفني عليكم"؛ لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب".

2- جواز اتصال الضمير وانفصاله في أفعال المنح والمنع الناصبة لمفعولين والمختار الاتصال:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول النبي –صلى الله عليه وسلم[1]: " **فإنْ اللهُ مَلَّكَكُم إيَّاهُم، وَلَوْ شَاءَ مَلَّكَهُم إيَّاكُمْ**".

ورد الحديث في باب المضمر، يقول ابن مالك[2]: "فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلا كقوله تعالى[3]:﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ**﴾ وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي –صلى الله عليه وسلم: " **فإن الله مَلّككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم**".

ويقول أبو حيان[4]: "وقال المصنف في الشرح: وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازمٌ. ويدل على عدم لزومه قول النبي –صلى الله عليه وسلم: " **فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم**".

التوضيح والتحليل:

أورد أبو حيان كلام ابن مالك نفسه، ولم يعلق أبو حيان شيئا، وكلاهما استشهد بالحديث نفسه. أما ناظر الجيش فقد وافقهما، فقال[5]: " وأشار[6] بنحو هاء أعطيتكه إلى ما كان

---

(1) تخريج أحاديث الإحياء (1/ 683)، وهو في التذييل والتكميل (2/ 236).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 153).
(3) [سورة الأنفال:43].
(4) التذييل والتكميل (2/ 236).
(5) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 530).
(6) أي: ابن مالك.

ثانيا من ضميرين منصوبين بفعل غير قلبي، فإنه جائز فيه الاتصال والانفصال، واتصاله أجود".

3- الفعل(بات) ليس بمعنى (صار):

يقول ابن مالك[1]: "وزعم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي –صلى الله عليه وسلم[2]: " **فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ**" ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا".

يقول أبو حيان[3]: "وزعم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى: صار".

التوضيح والتحليل:

أورد أبو حيان الشواهد التي وردت عند ابن مالك، ولم يناقشه في ذلك، وكذلك نقل ناظر الجيش[4] كلام ابن مالك دون معارضة، ووافقهم الدماميني[5].

ثالثا: أحاديث انفرد بها أبو حيان:

وهي أحاديث لم ترد عند ابن مالك، وهي أنواع، فمنها ما استشهد أبو حيان بالحديث فقط؛ لأنه لا يوجد غيره، وبهذا يستشهد على قاعدة نحوية بالحديث، ومنها ما استشهد بالحديث ومعه شواهد أخرى كالقرآن أو الشعر، وسيبين الباحث ذلك على النحو الآتي:

أ- ما استشهد به أبو حيان بالحديث فقط:

1- جمع خضراء على خضراوات شذوذا:

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (346/1).

(2) صحيح البخاري (1/ 44)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 346)، والتذييل والتكميل (4/ 160).

(3) التذييل والتكميل (160/4).

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (3/ 1101).

(5) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (3/ 192).

يقول أبو حيان[1]: "وأما جمعهم خَيْفَاء وَدَكَّاء بالألف والتاء فشاذ، وإجراء لهما مجرى الأسماء، ... وكما جاء[2]: " **لَيْسَ فِي الْخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ**" أجراها مجرى الأسماء، إذ المراد بها البقول".

التوضيح والتحليل:

الصفات التي على وزن أفعل مؤنثه فعلاء تجمع بالألف والتاء جمع مؤنث سالم، لكن إذا قصد بها اسم جنس – كخضراء التي جمعت على خضروات كما في الحديث– فإنه يجوز أن تجمع على خضروات شذوذا، مع العلم أن الأصل أن تجمع على خُضَر أو خضار. وقد وافق أبو حيان الزمخشري، قال الزمخشري[3]: " وأما قوله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **ليس في الخضروات صدقة**؛ فلجريه مجرى الاسم".

2- معنى (الددا) واللغات الواردة فيه:

يقول أبو حيان[4]: "فعلى هذا تكون الألف المجهولة الأصل بـ "الددا" وهو اللهو، وهذا الاسم استعمل منقوصًا، كما جاء في الحديث[5]: " **لستُ مِن دَدٍ ، وَلَا الـدَّدُ مِنِّـي**"، واستعمل صحيحًا متمًا بالنون، فقالوا: ددن، وبالدال فقالوا: دَدَدْ، واستعمل مقصورًا، قالوا: ددًا، فهذه الألف مجهولة لا يدري هل هي منقلبة عن ياء أو واو، إذ الألف في الثلاثي المعرب لابد أن تكون منقلبة عن ياء أو واو".

التوضيح والتحليل:

كلمة(دد) في الحديث وردت منقوصة بمعنى حذف الحرف الأخير منها، والأصل: (ددن)، أو (ددد)، ويحتمل أن تكون اسما مقصورا (ددا) بألف مجهولة الأصل: الواو أو الياء. وقد وافق ناظر الجيش أبا حيان، فقال[6]: " وهذا الاسم استعمل منقوصا كما جاء في الحديث:

---

(1) التذييل والتكميل (97/2).
(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (4/ 119).
(3) المفصل في صنعة الإعراب (1/ 241).
(4) التذييل والتكميل (20/2).
(5) الأدب المفرد بالتعليقات (1/ 421)، يعني ليس الباطل مني بشيء، ضعيف، والتذييل والتكميل (2/ 20).
(6) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 377؛378).

"لست من دد ولا الدّد منّي"، واستعمل صحيحا متمما بنون فقالوا: ددن، وبدال فقالوا: ددد؛ واستعمل مقصورا فقالوا: ددا، فهذه الألف مجهولة، لا يدرى ما هي منقلبة عنه".

3- الاسم الوصف لا يثنى ولا يجمع إذا وقع مبتدأ:

استدل ابن مالك على ذلك بقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم[1]: " **أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم**"؟

ورد الحديث في باب المبتدأ، يقول ابن مالك عن اسم الوصف[2]: "ولذا لا يُصَغّر، ولا يُوصَف، ولا يُعَرّف، ولا يُثنى، ولا يجمع، إلا على لغة "**يتعاقبون فيكم ملائكة**".

ويقول أبو حيان[3]: "وهذا الذي تقرر من أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع نص عليه كثيرون من النحاة، قالوا: أقائم الزيدان؟ لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا. وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله: هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله –صلى الله عليه وسلم: "**أو مخرجي هم ؟**".

التوضيح والتحليل:

المشهور عند كثير من النحاة أن اسم الوصف لا يثنى ولا يجمع؛ إذا كان مبتدأ، وهذا هو مذهب أبي حيان، ووجّه أبو حيان كلام محمد بن حوط الله، حيث خرج الحديث على أنه لغة لبعض العرب، ولم يرفض الاستدلال بالحديث، فقال[4]: "ويحتمل أن يكون على لغة بني الحارث، وأن يكون خبرًا مقدمًا، وإنما يتعين الفاعلية إذا لم يطابق". ووافق السيوطي ابن مالك وأبا حيان في وجوب إفراد الاسم الوصف، فقال[5]: " وَزعم ابْن حوط الله أَنه يجوز تثنيته وَجمعه، وَاسْتدلَّ بِحَدِيث أَو مخرجي هم، وَأجِيب بِأَنَّهُ على لُغَة أكلوني البراغيث، أَو على التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير".

4- هل الفعل (ألمّ) من أفعال المقاربة ويقترن بـ(أن)؟

---

(1) صحيح البخاري (1/ 7)، التذييل والتكميل (3/ 271).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (272/1).
(3) التذييل والتكميل (270/3).
(4) ارتشاف الضرب (3/ 1082).
(5) همع الهوامع (1/ 363).

ذكر أبو حيان هذه المسألة في باب: أفعال المقاربة، حيث قال[1]: "وأما (دنا) فذكر سيبويه اقتران الفعل بأنْ في قولهم: دنوت أن تفعل. وأما "ألم" فجاء في الحديث[2]: " **لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ؛ لَأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُه**"، وفي الحديث أيضًا[3]: " **إنّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيْعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أو يُلِمُّ**" يريد: أو يلم أن يقتل".

التوضيح والتحليل:

عد أبو حيان الفعل (ألمّ) من أفعال المقاربة، ويلحقه الحرف(أنْ)، واستشهد بالحديثين السابقين. ووافقه ابن عقيل، فقال[4]: " ويمكن أن يكون (يُلِمُّ) في الحديث فعلاً ناقصاً، والخبرُ محذوفٌ؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: أو يُلِمُّ أنْ يقتل".

5- دخول (علم) على (إنْ) الخفيفة من الثقيلة:

يقول أبو حيان في باب الأحرف الناصبة الاسم، الرافعة الخبر[5]: "ومن دخول (علمت) على (إنْ) المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله –صلى الله عليه وسلم)[6]: "**قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً**"، بكسر (إنْ) على مذهب أبي الحسن، وبفتحها علي مذهب أبي علي، والصحيح الكسر".

التوضيح والتحليل:

(إنْ) الواردة بالحديث مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، واختار كسر همزة إن؛ لأنها وردت بعد العِلم أو الفعل (علم). وأشار إلى الخلاف السابق المرادي، وبين أن أكثر نحاة بغداد على رأي أبي الحسن؛ الذي اختاره أبو حيان، يقول المرادي[7]: " ولو دخل عليها فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها، بل تفتح، ذهب إلى ذلك أبو علي، وابن أبي العافية، في قوله: قد علمنا أنْ

---

(1) التذييل والتكميل (4/ 341).
(2) مسند ابن الجعد (1/ 374)، والتذييل والتكميل (4/ 341).
(3) مسند أحمد (3/ 91)، والتذييل والتكميل (4/ 341).
(4) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 293).
(5) التذييل والتكميل (5/ 138).
(6) صحيح البخاري (1/ 48)، والتذييل والتكميل (5/ 138).
(7) الجنى الداني في حروف المعاني (225/1؛226).

كنت لمؤمناً. فعندهما أنّ (أنْ) لا تكون في ذلك إلا مفتوحة، ولا تلزم اللام. وذهب الأخفش الأصغر، وابن الأخضر، إلى أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وتلزم اللام. وعليه أكثر نحاة بغداد".

وقد أشار السيوطي لهذا الخلاف، ولم يرجح بينهما، فقال[1]: " وَاخْتلف فِي الحَدِيث الْمَشْهُور – وَقد علمنَا إِن كنت لمؤمنا – الْأَخْفَش الصَّغِير والفارسي، ثمَّ ابْن الْأَخْضَر وَابْن أبي الْعَافِيَة، فَقَالَ الْأَخْفَش وَابْن الْأَخْضَر لَا يجوز فِي إِن إِلَّا الْكسر بِنَاء على أَن اللَّام للابتداء؛ فعلقت فعل الْعلم عَن الْعَمَل، وَقَالَ الْفَارِسِي وَابْن أبي الْعَافِيَة لَا يجوز إِلَّا الْفَتْح بِنَاء على أَنَّهَا غَيرهَا، فَلم تعلقه". **والشيء المهم فيما سبق أن أبا حيان استشهد بالحديث فقط.**

6- بعد التعجب تمييز غالبا:

استشهد أبو حيان على ذلك بقول النبي –صلى الله عليه وسلم[2]: " **وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ**". ولم يشر أبو حيان إلى أن ذلك من قول النبي –صلى الله عليه وسلم– ثم قال معقبا[3]: "ومن التعجب الذي يجيء بعده التمييز المنتصب عن تمام الاسم قولهم: " **وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ**".

التوضيح والتحليل:

استشهد أبو حيان بالحديث على أن بعد التعجب يكون تمييزا، وعليه: فكلمة (مسعر) تمييز.

وقد وافق الرضي الأستراباذي أبا حيان، فقال[4]: " وهى كلمة تفجع وتعجب، وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا، وألقيت حركتها على اللام، وينصب ما بعدها على التمييز".

ب- استشهاد أبي حيان بالحديث ومعه شواهد أخرى:

---

(1) همع الهوامع (1/ 512).

(2)صحيح البخاري (3/ 197)، والتذييل والتكميل (9/ 215).

(3) التذييل والتكميل (9/ 215).

(4) شرح شافية ابن الحاجب الرضي الأستراباذي (2/ 264).

1- (زعم) من أخوات كان الناقصة، بشرط ألا تكون لكفالة ولا رياسة:

قال ابن مالك في باب: الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[1]: "وزَعَم، لا لكفالة ولا رياسة ولا سِمَن ولا هُزال".

ويقول ابن مالك[2]: "ومن أخوات (حجا) الظنية (زعم) الاعتقادية، كقول الشاعر[3]:

فَـإِنْ تَزْعُمِينِـي كُنْـتُ أَجْهَـلُ فِـيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ".

ويقول أبو حيان مستشهدا على كلام ابن مالك[4]: "ومنه قوله عليه السلام[5]: **الزَّعِيْمُ غَارِمٌ**، وبهذا المعنى قال الشاعر[6]:

تقــولُ هَلَكْنَــا إنْ هَلَكْــتَ وإنَّمَــا عَلَى اللهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمْ".

التوضيح والتحليل:

(زعم) من أخوات كان الناقصة، بشرط ألا تكون لكفالة ولا رياسة، ولكنها وردت في الحديث بمعنى الرياسة، فخرجت عن بابها. وأكد ذلك ابن هشام، فقال[7]: "والزعيم: الكفيل. وفي الحديث: الزعيم غارم"، كما أن العيني أكد هذا المعنى فقال[8]: " واعلم أن زعم تأتي لمعانٍ: الأول: بمعنى ظن ...الثاني: بمعنى الكفالة؛ تقول: زعم به؛ أي: كفل، يزعم زعمًا وزعامة فهو زعيم، أي: كفيل، وفي الحديث: "الزعيم غارم".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (76/2).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (77/2).

(3) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤويب الهذلي في إيضاح شواهد الإيضاح (1/ 156)، والكتاب لسيبويه (1/ 121)، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية (2/ 547).

(4) التذييل والتكميل (23/6).

(5) سنن ابن ماجه (3/ 482)، والتذييل والتكميل (6/ 23).

(6) البيت من الطويل، وهو لمرو بن شاس في: خزانة الأدب (9/ 134)، المعجم المفصل في شواهد العربية (7/ 24)، وبلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح (1/ 157)، وكتاب الأفعال (3/ 452).

(7) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (1/ 388).

(8) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (2/ 844).

2- (ليس) تأتي بمعنى (إلا)، للاستثناء:

يقول ابن مالك [1]: "ويستثنى بـ(ليس ولا يكون) فينصبان المستثنى خبرا".

وأورد أبو حيان شاهدا على ذلك قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه[2]: " **كانَ رسول اللهِ -صلى اللهُ عليهِ وسلّمِ- يَخْرُجُ مِنْ الْخَلَاءِ يَقْرَأُ الْقُرآنَ، وَيأْكلُ مَعَنَا اللَّحْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجِبُهُ عَن القرآنِ شيءٌ، لَيْسَ الْجَنَابَةَ**".

ويقول أبو حيان[3]: "مثال ذلك: قام القوم ليس زيدًا ... ومن وقوع (ليس) استثناء قول الشاعر[4]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

يريد: ليسني"، ثم ذكر الحديث الوارد أعلاه.

التوضيح والتحليل:

استشهد أبو حيان بالحديث والشعر على أن (ليس) تأتي بمعنى (إلا)، للاستثناء، فـ (ليس الجنابة) بمعنى: إلا الجنابة، وتعرب خبر ليس. وهذا يشبه قول النبي- صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: " لَيْسَ من أَصْحَابِي أحد إِلَّا وَلَو شِئْت لأخذت عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاء"، حيث كانت سببا في تعلم سيبويه النحو، يقول ابن هشام[5]: وَهَذِه الْمَسْأَلَة كَانَت سَبَب قِرَاءَة سِيبَوَيْهِ النَّحْو، وَذَلِكَ أَنه جَاءَ إِلَى حَمَّاد بن سَلمَة لكتابة الحَدِيث، فاستملى مِنْهُ قَوْله -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لَيْسَ من

(1) شرح التسهيل لابن مالك (306/2).

(2) سنن النسائي (1/ 144)، والتذييل والتكميل (8/ 330،331).

(3) التذييل والتكميل (330/8).

(4) البيتان من الرجز بلا نسبة في: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 101)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 180).

(5) مغني اللبيب (1/ 387).

أَصْحَابِي ... فَقَالَ سِيبَوَيْهِ لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاء، فصاح بِهِ حَمَّاد: لحنت يَا سِيبَوَيْهِ، إِنَّمَا هَذَا اسْتِثْنَاء، فَقَالَ سِيبَوَيه: وَالله لأطلبن علما لَا يلحنني مَعَه أحد، ثمَّ مضى وَلزِمَ الْخَلِيل وَغَيره".

3- جواز التذكير والتأنيث؛ إذا أردت بالعدد المعدود(يعني إذا حذف المعدود):

احتج أبو حيان على ذلك بقول النبي –صلى الله عليه وسلم[1]: " **مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ**". يقول أبو حيان[2]: "وإن أردت بالعدد المعدود؛ فإما أن تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره، فإن لم تذكره؛ فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكر، وبحذفها لمؤنث، فتقول: صمت خمسة، تريد: خمسة أيام، وسرت خمسا، تريد: خمس ليال. ويجوز أن تحذف تاء التأنيث، حكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر خمسا، وحكى الفراء: أفطرنا خمسا، وصمنا خمسا، وصمنا عشرا من رمضان... وعلى ذلك أنشدوا قول الشاعر[3]:

وَإِلاَّ فَسِيْرِى مِثْلَ مَا سَارَ رَاكِبٌ تَيَمَّمَ خَمْساً لَيْسَ فِي سَيْرِهِ أَمَمُ

قالوا: يريد: خمسة أيام، وفى الحديث: " **من صام رمضان، ثم أتبعه بست من شوال**"، المعنى: بستة أيام" .

التوضيح والتحليل:

الأصل أن يخالف العدد المعدود، فيقول: بستة من شوال، لأن النهار مذكر، لكن أبا حيان استشهد بالحديث وبالشعر على أنه يجوز الوجهان؛ لأنك أردت بالعدد المعدود، وحذفت المعدود، فيجوز أن تقول: بست من شوال، أو بستة من شوال. ويؤكد أبو حيان هذا الحكم بتأكيده على صحة الحديث، يقول أبو حيان[4]: " وتضافر النقل في الحديث (ثم أتبعه بست من

---

(1) سنن أبي داود (4/ 98)، و التذييل والتكميل (9/ 299) .

(2) التذييل والتكميل (299/9).

(3) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شاس في: الذخائر والعبقريات (1/ 34)، وهو بلا نسبة في: أمالي القالي (2/ 189)، وشرح ديوان الحماسة (1/ 204).

(4) ارتشاف الضرب (2/ 750).

شوال) بحذف التاء"؛ مما يستنتج منه أن أبا حيان لا يعارض الاستدلال بالحديث دائما، بل أحيانا. ويعضد الحكم بجواز الوجهين ابن فرحون، فيقول[1]: " و"ثَلاثَة أيّام": ظَرْفٌ للصّوْم...ودَخَلَت "التاء" في "ثلاثة"؛ لأنها عَدَد مُذكّر، **ويجُوز في الكَلام حَذفُ "التاء"**.

4- النصب على الاختصاص:

استدل أبو حيان على ذلك بقول النبي-صلى الله عليه وسلم[2]: " **نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُوْرَثُ**".

يقول ابن مالك متحدثا عن الاختصاص[3]: "إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخُصُّه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص؛ أوْلاه (أيّا)، يعطيها ما لها في النداء إلا حرفه، ويقوم مقامها منصوبا اسمٌ دالٌّ على مفهوم الضمير، معرف بالألف واللام أو الإضافة...".

ويقول أبو حيان[4]: "مثال المعرف بالألف واللام: **نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ**".

ثم ينقل كلاما لأبي عمرو البصري ونصه: "العرب تنصب في الاختصاص أربعة أسماء، ولا ينصبون غيرها: بني فلان، وأهل، وآل، ومعشر". ثم يسوق شواهد شعرية، ثم يستشهد بالحديث الوارد أعلاه [5].

التوضيح والتحليل:

استشهد أبو حيان على نصب (معاشر) الواردة في الحديث على الاختصاص، وكذلك كلمة (بني) الواردة ببيت الشعر. ووافق العكبري أبا حيان في ذلك، فقال[6]:يَوْم عَرَفَة... عيدنا أهلَ الْإِسْلَام،(أهل) " بِالنّصب على إِضْمَار أَعنِي أَو أخص، كَقَوْلِه -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: "

(1) العدة في إعراب العمدة (2/ 555).
(2)مسند الربيع بن حبيب (1/ 261)، والتذييل والتكميل (84/1).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (434/3).
(4) التذييل والتكميل (83/14).
(5) التذييل والتكميل (83/14).
(6) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص:150؛151).

نَحن معاشر الْأَنْبِيَاء ". وكذلك وافق ابن الناظم أبا حيان، فقال[1]: "ويقع المختص بلفظ (أيها وأيتها)، ومعرفا بالألف واللام نحو: **(نحنُ العربَ أقْرَى النَّاسِ لِلضَّيفِ)**، ومضافا إلى المعرف بهما نحو قوله –صلى الله عليه وسلم: نحن معاشر الأنبياء لا نورث". كما وافقهم ابن هشام[2]، واستدل بالحديث نفسه، ولا يعلم الباحث خلافا في هذه المسألة.

ومن خلال الأحاديث السابقة وغيرها؛ التي استشهد بها أبو حيان؛ يمكن القول بأنه استشهد بالحديث على القاعدة إذا لم يوجد شاهد غيره، وأحيانا يستشهد بالحديث وشواهد أخرى، وهذا مؤشر على أن أبا حيان استشهد بالحديث من ناحية عملية.

رابعا: مخالفات أبي حيان لابن مالك:

تتمثل مخالفة أبي حيان لابن مالك في صورتين، إحداهما: جواز النقل بالمعنى، واحتمالية التحريف، والثانية: معارضة الشاهد أو التأويل الصادر من ابن مالك، وإليك تفصيل ذلك:

أ- مخالفة أبي حيان لابن مالك في الاستشهاد ببعض الأحاديث؛ لجواز النقل بالمعنى؛ واحتمالية التحريف:

1- مجيء ضميرُ الغائب بدل ضمير الغائبة:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول النبي–صلى الله عليه وسلم[3]: " **خَيْرُ النِّساءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ**". الأصل أن يقول أحناها على ولد، إلا أنه عبر بالمفرد المذكر (أحناه)، وذلك جائز عند ابن مالك، يقول ابن مالك[4]: "ويأتي ضميرُ الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتأَوُّلِهم بجماعة،... ويُعاملُ بذلك ضميرُ الاثنين، **وضمير الإناث بعد أفعل**

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 431).

(2) شرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 282).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 129)، والتذييل والتكميل (154/2)، ولم أعثر عليه في كتب الحديث.

(4) شرح التسهيل لابن مالك (127/1).

التفضيل كثيرا". ثم يشرح الجملة الأولى من النص السابق بقوله[1]: إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة كقوله تعالى[2]:﴿ **وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ**﴾.

ثم يضرب مثالا على ضمير الإناث فيقول[3]: ومثال ذلك في ضمير الإناث: "خيرُ النّساء صَوالحُ نساءِ قريش، أحْناه على ولد في صِغَره، وأرْعاه على زوجٍ في ذات يده"، كأنه قال –صلى الله عليه وسلم: أحنى هذا الضرب، أو أحنى مَنْ ذكرت. **فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير**" .

ويقول أبو حيان معلقا على كلام ابن مالك السابق[4]: " **فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير**" بقوله: "وأين كثرة هذا، وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه السلام، **إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة.**

التوضيح والتحليل:

الكلام السابق يعني أن سبب معارضة أبي حيان للاستشهاد بالحديث هو: جواز النقل بالمعنى، واحتمالية التحريف، ووضح الباحث الموقف من هاتين المسألتين في مقدمة هذه الدراسة، كما أن أبا حيان يستنكر على ابن مالك ادعاء الكثرة، في حين أن ابن مالك لم يأت إلا بحديث واحد فقط. وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك في الاحتجاج بالحديث، وفي تخريج الحديث[5]، لكنه لم يذكر شواهد إضافية تعزز الكثرة التي قال عنها ابن مالك، وكذلك فعل الدماميني[6]. ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه لا يوجد كثرة كاثرة تمكن من بناء قاعدة نحوية عليها، ولو جعل النحاة قاعدة لكل فرع؛ لاختلطت الأصول بالفروع؛ ولفسد علم النحو.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (127/1).

(2) [سورة المرسلات:11].

(3) شرح التسهيل لابن مالك (129/1).

(4) التذييل والتكميل (154/2).

(5) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 470).

(6) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (2/ 41).

2- المختار في مواضع جواز الاتصال والانفصال بالنسبة للضمير:

اختار ابن مالك الاتصال، واستشهد بحديثين، أولهما: قول النبي -صلى الله عليه وسلم لعائشة[1]: "**إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيْهَا يَا حُمَيْرَاءُ**". والثاني: قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعمر في ابن صيادٍ[2]: "**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وإِلّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِيْ قَتْلِهِ**".

وفي هذين الحديثين يخالف أبو حيان ابن مالك في قضية اتصال الضمير بـ (كان)، وفي مسألة الاحتجاج بالحديث، وهذا تفصيل ذلك:

يقول ابن مالك[3]: "ويُخْتارُ اتصال نحو "هاء" أعطيتكه ... وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كُنته".

ويقول أبو حيان[4]: "وترجيحه للاتصال وما ادعاه من أن الاتصال في "كان" هو المختار مخالفٌ لما نقل سيبويه عن العرب، والعجب له أنه يأخذ من كلام سيبويه ما يدل على الاتصال، ويجعله دليلًا على اختيار الاتصال، ويترك النصوص التي أخبر فيها سيبويه عن العرب بأن الانفصال هو المختار، وأن الاتصال لا يكادون يقولونه، إلا أن بعضهم أخبره بأن بعض العرب نطق به متصلًا. قال سيبويه بعد أن ذكر أن الانفصال في: ضربي إياك، وكان إياه، وليس إياه، هو المستحكم، وأن الاتصال ليس بمستحكمٍ".

ويضيف أبو حيان[5]: "وأعجب لهذا المصنف كيف ادعى أن الاتصال ثابتٌ في النثر والنظم، وأن الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم، وهذه مكابرةٌ عظيمة، سيبويه يقول: كلام العرب الانفصال، وأما الاتصال فقليلٌ، حتى إنه لم يسمعه منهم، إنما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم. وهذا المصنف يقول لم يثبت إلا في نظم، ثم أخذ يستدل بوجود ذلك في النثر بإخبار سيبويه أن ذلك بلغه عن بعضهم، بعد أن ذكر سيبويه أن كلام العرب على الانفصال. ومعذورٌ المصنف في ذلك، فإنه قليل الإلمام بكتاب سيبويه، وكأنه يلتمح منه شيئًا ببادي النظر، فيستدل به من غير تتبعٍ لما قبله ولما بعده، وكم شيءٍ فاته من علم سيبويه؛ لقلة إلمامه به".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (154/1).

(2) صحيح البخاري (2/ 94)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 154).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (152/1).

(4) التذييل والتكميل (241/2؛242).

(5) التذييل والتكميل (242/2؛243).

ثم يبين أبو حيان أنه يرفض الاحتجاج بالحديث فيقول[1]: وأما استدلاله بما ورد في الحديث؛ فقد تكلمنا معه في هذه المسألة في كتاب التكميل، وأطلنا الكلام فيها، وبينا العلة التي من أجلها لم يستدل النحاة على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث".

التوضيح والتحليل:

يرفض أبو حيان تقرير ابن مالك أن المختار في (كنته أو تكونيه أو يكنه) هو الاتصال، ويبين أن المصنف يستشهد بكلام سيبويه، وكلام سيبويه مخالف لما يقول المصنف، ويتهم ابن مالك بالقصور في النقل، وأنه قليل الإلمام بكتاب سيبويه، أنه تعامل معه دون دراسة كافية. ويقرر أن الانفصال هو المختار، كما يرفض الاستدلال بالحديث. غير أن ناظر الجيش انتصر لابن مالك، فقال[2]: " وقد تكلم الشيخ[3] هنا في جانب المصنف بكلام غير مناسب، وجعله مكابرا ومكاذبا لسيبويه، واعتذر عنه بأنه قليل الإلمام بكتاب سيبويه، وأنه يلمح شيئا منه ببادئ النّظر، فيستدل به من غير تتبّع لما قبله ولما بعده. وكم شيء فاته من علم سيبويه؛ لقلّة إلمامه به، ولم يَرُد على المصنف بشيء غير أنه قال: إن سيبويه يقول: إنّ كلام العرب على الانفصال، وإنّ الاتّصال قليل. والمصنف لم يجهل أن سيبويه قال ذلك، ولو جهله لم يصرح في الشرح بخلافه؛ حيث قال: "خلافا لسيبويه ومن تبعه"، ولكن هذه عادة الشيخ مع المصنف". وقد أورد الأشموني رأي ابن مالك، ولم يعترض عليه[4].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ ذلك لأن ابن مالك يحتج بالسماع المنسوب للرسول –صلى الله عليه وسلم، في حين أبو حيان يحتج بقول سيبويه، وقول الرسول مقدم على غيره، ولربما لم يبلغ هذا السماع لسيبويه.

3- هل يجوز أن يقال: أحد عشر مئة وأخواتها؟

---

(1) التذييل والتكميل (244/2).

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 535؛536).

(3) يقصد بالشيخ أبا حيان.

(4) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 95).

أورد ابن مالك حديثين مستدلا بهما على جواز ذلك، أولهما: قال جابر –رضي الله عنه[1]: **"كُنَّا خَمْسَ عَشَرَةَ مِئَةٍ". وثانيهما: حديث البراء –رضي الله عنه[2]: "كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَرْبَعَ عَشَرَةَ مِئَةٍ".**

ورد الحديثان في باب العدد، يقول ابن مالك[3]: "ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها".

ثم يقول في الشرح[4]: "فنبهت بذلك على أنه يقال إحدى عشرة مئة، واثنتا عشرة مئة إلى

تسع عشرة مئة، ولا يقال عشر مئة، ولا عشرون مئة، استغناء بالألف والألفين. ومن تمييز المركب بمئة قول جابر –رضي الله عنه: "كنّا خمس عشرة مئة" يعني أهل الحديبية. وفي حديث البراء رضي الله عنه: "كنا يوم الحديبية أربع عشرة مئة".

يقول أبو حيان[5]: "وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا على ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عاده من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه، وقد تكلمنا معه في ذلك، وأمعنا الكلام في (كتاب التكميل)، وبينا علة كون علماء العربية الذين أسسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل ابن أحمد، ويونس ابن حبيب، وسيبويه، والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفراء وهشام والأحمر وثعلب وغيرهم –رحمهم الله , وجاء هذا الرجل متأخرا في أواخر القرن سبعمائة، فزعم أنه يستدرك علي المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل ما أتى به أولها".

---

(1) التذييل والتكميل (9/ 341).
(2) التذييل والتكميل (9/ 341).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (407/2).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (408/2).
(5) التذييل والتكميل (342/9).

ويضيف مؤكدا[1]: "وأما ما ذكره المصنف من أنه يميز المركب بمئة , فتقول: إحدى عشرة مئة , واثنتا عشرة مئة , إلى تسع عشرة مئة، فإنه يحتاج في ذلك إلى صحة نقل أن ذلك مسموع من كلام العرب, بل المعروف في ذلك أن يقال: ألف ومئة , ألف ومئتان , ألف وثلاثمئة، إلى ألف وتسعمئة".

(1) التذييل والتكميل (9/ 341).

التوضيح والتحليل:

يرى أبو حيان أنه لا يصح استشهاد ابن مالك بمثل هذين الحديثين، ويرى أن مثل هذه الأحاديث لا يجوز الاحتجاج بها؛ لجواز أن يكون ذلك من لحن الرواة الأعاجم.

ووافق ابن عقيل أبا حيان، فقال[1]: " فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما، ممن لا يتقن العربية. فالمعروف في مثل هذا إنما هو: ألف وأربعمائة، وألف وخمسمائة، ونحو ذلك".

وكذلك المرادي في شرحه للتسهيل[2]، غير أن ناظر الجيش نقل رأي ابن مالك ولم يخالفه[3].

ومما سبق يميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأن الألف سدت عن المئة، فالأصل أن يقال: ألف وأربعمئة.

4- هل يستدل بالحديث "يتعاقبون فيكم ملائكةً" على لغة بني الحارث ؟

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم[4]: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ".

ورد الحديث في باب: الأفعال الخمسة، يقول ابن مالك[5]: " وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألفُ اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورةً بعد الألف غالبا، مفتوحةً بعد أختيها".

ويقول في الشرح[6]: "يتناول قولنا: (ألف اثنين أو واو جمع) كونهما ضميرين، نحو: أنتما تذهبان، وأنتم تذهبون. وكونهما علامتي تثنية الفاعل وجمعه كقوله -صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار" فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية، وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 89).
(2) شرح التسهيل للمرادي (604).
(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2444).
(4) صحيح البخاري (9/ 126).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (150/1).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (150/1).

يقول أبو حيان[1]: "ومثل المصنف في الشرح علامةً الجمع بقوله: **يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار، وردد ذلك في كتبه، فيقول: على لغة: يتعاقبون فيكم**، وهي اللغة التي يسميها النحاة لغة: أكلوني البراغيث، وما مثل به ليس على ما زعم؛ لأن الحديث رواه مطولًا مجودًا البزار في مسنده، فقال فيه: إنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وفي آخره: وتركناهم وهم يصلون، فاغفر لهم اللهم يوم الدين. فالواو في (يتعاقبون) ضمير يعود على الملائكة، وارتفع (ملائكةٌ) على أنه بدل من الواو. واختصر الحديث مالك، وأصله هذا الحديث المطول المجود".

ويضيف أبو حيان[2]: "ودل على خلاف ما يذهب المصنف إليه في قوله (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ) من أنه على لغة: أكلوني البراغيث، حتى قال: "وقد تكلم بها النبي –عليه السلام– فقال: **(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)** ". **وعلى ما رواه البزار لا يكون النبي تكلم بها**؛ لأن قبله: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ".

التوضيح والتحليل:

يرفض أبو حيان الاستشهاد بالحديث؛ لاحتمال وقوع اللحن، ولا سيما أن للحديث أكثر من رواية.

وحول هذا الحديث يتساءل د. محمد حمادي فيقول[3]: أي المرجعين أصح، الصحيحان أم البزار؟ وأي اختصار هذا الذي يزعمونه قد أوقع في هذا الحديث ؟ ... وكيف اتفق الصحيحان على إيراده مختصرا بالصيغة الموحدة، ولماذا جاء هذا التطويل وفق قواعد النحاة، والاختصار خلافها؟

ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن الحديث ورد بالصحيحين، ويتساءل الباحث: كيف قبل النحاة –ومنهم أبو حيان– الاستشهاد بقول العرب: "أكلوني البراغيث"، ولم يقبل أبو حيان الاستشهاد بهذا الحديث؟

---

(1) التذييل والتكميل (188/1؛189).

(2) التذييل والتكميل (209/6).

(3) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (425،426).

كما يمكن للباحث أن يستشف من هذا الحديث أن أبا حيان عارض الاستشهاد بهذا الحديث لتعدد رواياته، وهذا يدل على أنه لا يرفض الاحتجاج بالحديث بشكل مطلق، بل يرفض الاستشهاد بالأحاديث التي فيها شبهة اللحن، ولا سيما أنه استشهد بأحاديث كثيرة في أكثر من موضع، كما مر بهذا البحث.

5- حكم المستثنى المتصل في الكلام التام المنفي:

أورد ابن مالك حديثا ظاهره أنه تام موجب، ويجب فيه النصب، ثم وجهه توجيها يثبت صحة رواية الحديث بالرفع، وأن الكلام في الحديث تام منفي، يقول ابن مالك[1]: "وأشرت بالمشتمل عليه نهي أو معناه إلى قول عائشة -رضي الله عنها[2]: " **نَهَى رَسُولُ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ البُيُوتِ إِلَّا الأبترُ وَذُو الطُّفيتين**"، فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر".

يقول أبو حيان[3]: "وخرج هذا الأثر على أن التقدير: لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر, فالرفع على البدل من تقدير المرفوع الذي هو معمول لقوله: (لا يقتل) الذي هو معنى نهى. **ويمكن أن يكون الرفع من تحريف الرواة؛ لأنه لا وجه له؛ لأن ما قبله موجب. وإن صحت الرواية بالرفع فله تخريج** غير الذي ذكره المصنف، وهو أن يرتفع صفة على الموضع؛ لأن "جنان البيوت"- وإن كان مجرورًا- هو مرفوع الموضع...".

التوضيح والتحليل:

يستنكر أبو حيان ورود (الأبتر) مرفوعة، وفي حال صحة الحديث، فإنه يعتمد تأويل ابن مالك، ويضيف له تأويلا آخر. وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك في هذا التأويل[4]. وكذلك وافقه ابن عقيل[5]، وجمع بين التأويلين العكبري[6]، ولم يشكك أحد منهم في صحة الرواية.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (280/2).

(2) مسند أبي داود الطيالسي (3/ 129)، وشرح التسهيل (2/ 280)، والتذييل والتكميل (8/ 201).

(3) التذييل والتكميل (202/8).

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2137).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 558).

(6) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: 199).

وبناء على ما سبق: فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، فلا داعي للتشكيك في صحة الحديث، ما دام بالإمكان تخريجه على وجه من وجوه العربية.

6- جواز توسط الحال:

يقول ابن مالك[1]: "جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو: زيد متكئا في الدار...ويضعف القياس على الصريحة؛ لضعف العامل وظهور العمل. ومن شواهد إجازته... وقول ابن عباس-رضي الله عنه[2]: " **نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ وَرَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ**". يقول أبو حيان[3]: "وحجة الأخفش السماع، فمن ذلك... وقول ابن عباس: نزلت هذه الآية ورسول الله متواريا بمكة، ذكره المصنف في الشرح مستدلا به لمذهب الاخفش على عادته في الاستدلال بالمأثور في الحديث على إثبات القواعد الكلية النحوية".

التوضيح والتحليل:

الأصل أن يقول: نزلت هذه الآية ورسول الله بمكة متواريا، ويتساءل الباحث: لماذا رفض أبو حيان الرواية ؟ والرواية في صحيح البخاري؟ ووافق ناظر الجيش ابن مالك، وذكر شواهد أخرى[4]، وكذلك العكبري[5].

وعليه: فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لأن الرواية صحيحة، وورد مثل هذا التركيب في القرآن: ﴿ **والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِيْنِهِ**﴾ [6]، في قراءة بعض السلف[7].

7- النصب على المفعول معه:

عن عائشةَ -رضي الله عنها- قالت[8]: " **كَانَ النَّبِيُّ -صَلَى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يَنْزِلُ عَلَيْهِ**

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (346/2).

(2) صحيح البخاري (9/ 158)، وشرح التسهيل (2/ 346)، والتذييل والتكميل (9/ 118).

(3) التذييل والتكميل (118/9).

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2303).

(5) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (1/ 164).

(6) [سورة الزمر: 65].

(7) شرح التسهيل (2/ 346).

(8) مصنف ابن أبي شيبة (6/ 389)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 259)، والتذييل والتكميل (8/ 129).

الْوَحْيُ وَأَنَا وَإِيَّاهُ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ".

ورد الحديث في باب المفعول معه، يقول ابن مالك[1]: "كأنها قالت: وكنت وإيّاه في لحاف، ويجوز عندي أن يكون (إياه) في موضع رفع عطفا على (أنا)، على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من قول العرب: مررت بإيّاك، إلا أنّ حمْل "أنا وإياه في لحاف" على باب المفعول معه أولى؛ لأنه قد روى في حديث آخر أن النبي –صلى الله عليه وسلم قال: "أبشِرُوا، فَوَ اللَّهِ لَأَنَا وكثرةَ الشَّيءِ أخْوفُ عَلَيْكُم مِنْ قلّته" بنصب وكثرة".

يقول أبو حيان[2]: "وينبغي ألا تبنى على مثل هذه الآثار قاعدة نحو؛ لجواز النقل بالمعنى، فلا يتعين أنه لفظ عائشة، ولا لفظ الرسول؛ ولكون الرواة قد يلحنون".

التوضيح والتحليل:

الأصل أن يقول: وأنا وهو في لحاف واحد، فيعطف الضمير المرفوع على مثله، ولكن الحديث جاء على غير هذه الصياغة، فخرجه ابن مالك على ما سبق، وتأويل ابن مالك مقبول، فَلِمَ يرفضه؟ وقد قبل هذا التأويل أبو سعيد الدمشقي، يقول[3]: " فَإِن الضَّمِير مُتَعَيّن للنصب، فَيحْتَمل أَن يقدر فِيهِ فعل يَصح بِهِ الْإِعْرَاب، دلّ عَلَيْهِ سِيَاق الْكَلَام، مثل: كنت أَنا وإياه وَنَحْو ذَلِك". وكذلك وافق ابن عقيل ابن مالك على هذا التأويل[4] ؛وبهذا يميل الباحث لرأي ابن مالك.

8- تمييز عشرين وبابه لا يجمع:

يقول ابن مالك في باب العدد[5]: "ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها جمع؛ فهو حال أو تابع، كبني مخاض في **قول ابن مسعود –رضي الله عنه[6] : " قَضَى رَسُولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– فِي دِيَةِ الْخَطَأِ عِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ،**

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (346/2).

(2) التذييل والتكميل (129/8).

(3) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (1/ 205).

(4) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 543).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (393/2).

(6) سنن الترمذي (3/ 62)، وشرح التسهيل (2/ 393)، والتذييل والتكميل (9/ 274).

وَعِشْرِيْنَ بَنِي مَخَاضٍ، وَعِشْرِيْنَ ابْنَةِ لَبُونٍ، وعِشْرِيْنَ حِقّةٍ، وَعِشْرِيْنَ جَذَعَةٍ". فبني مخاض **نعت أو حال**".

يقول أبو حيان[1]: "ويعنى **أنه نعت لعشرين أو حال منها**، ويكون التمييز محذوفا، أي: وعشرين جملا بني مخاض، وهذا إذا صح أن بني مخاض من كلام ابن مسعود، وكثيرا ما يقع اللحن في الحديث؛ لأن كثيرا من رواته يكونون لحانين وعجما".

التوضيح والتحليل:

وافق العكبري ابن مالك فقال[2]: "وَأما بنت مَخَاض، وَابْنَة لبون، وحقة وجذعة، فتمييز كُله. وَأما قَوْله: (عشْرين بني مَخَاض) فَلَا يكون تمييزا؛ لِأَنَّهُ جمع". وكذلك وافق ناظر الجيش ابن مالك في التخريج، فقال[3]: " فـ (بني مخاض) نعت أو حال، إنه نعت لـ (عشرين) أو حال منها، والتمييز محذوف، التقدير: وعشرين جملا بني مخاض". ويلاحظ مما سبق أن أبا حيان لا يخالف ابن مالك في التوجيه، ولكنه يفترض اللحن في الرواية. ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن الأصل اعتبار صحة الرواية؛ إذا وافقت وجها من وجوه العربية، ولو بالتأويل.

9- حذف حرف الجر وبقاء عمله:

أورد ابن مالك حديثين شاهدين على ذلك، وهما: قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم[4]: **"صَلَاةُ الرَّجُلِ فَيْ جَمَاعَةٍ تَضْعُفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِيْ بَيْتِهِ وَسُوْقِهِ خَمْسٍ وَعِشْرِيْنَ ضِعْفًا"**.

وقول النبي –صلى الله عليه وسلم[5]: "خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ، المُحَجَّلُ ثَّلاَثِ".

يقول ابن مالك[6]: "على أن يكون المراد: المحجل في ثلاث. والأجود أن يكون أصله المحجّل محجلُ ثلاث، فحذف البدل وبقي مجروره".

---

(1) التذييل والتكميل (274/9).
(2) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (1/ 129).
(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2403).
(4) سنن أبي داود (1/ 153)، وشرح التسهيل (3/ 193)، والتذييل والتكميل (11/ 323).
(5) مسند أحمد (5/ 300)، وشرح التسهيل (3/ 193)، والتذييل والتكميل (11/ 323).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (193/3).

ويقول أبو حيان بعد أن أورد الحديثين السابقين كليهما[1]: "وهذا على عادته بإثبات القواعد النحوية بما روته رواة الحديث، وقد تكلمنا معه في هذه المسألة".

التوضيح والتحليل:

وردت كلمة خمسٍ وعشرين درجة، وكلمة (ثلاثٍ) بالجر بحرف جر محذوف، وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك في ذلك، وأورد الحديثين السابقين، وتأويل ابن مالك لهما، ثم قال[2]: " هذا كلام المصنف رحمه الله تعالى، ولا مزيد عليه في الحسن واللطف". إلا أن العكبري قد رفض رواية الجر، فقال[3]: " في هذه الرِّواية "ثلاث" نكرة بالجر، والصواب أن يرفع فيكون التقدير: المحجل ثلاث منه، و"ثلاث" مرفوع بـ"المحجل"، ولا يجوز جره". ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن الأصل اعتقاد صحة الحديث، ولا سيما أنه يوافق وجها من وجوه العربية. لكن الباحث يميل–أيضا– إلى عدم جعل ذلك قاعدة مضطردة؛ لأنه لا جر إلا بجار.

10- الوجه المختار في المضاف إلى المثنى:

يقول ابن مالك[4]: "ويُختار في المضافين لفظا أو معنى إلى مُتَضَمِّنَيْهما لفظُ الإفراد على لفظ التثنية ".

ثم يستشهد بما ورد في وصف وضوء النبي –صلى الله عليه وسلم[5]: "**وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا**". فكلمة أذنيه مثنى، وأضيف إليها مفرد، وهو كلمتا: ظاهرهما وباطنهما، والإفراد هو المختار عند ابن مالك. يقول ابن مالك[6]: "وكان الإفراد أولى من التثنية؛ لأنه أخف منها، والمراد به حاصل ... وجاء لفظ الإفراد أيضًا في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومنه

---

(1) التذييل والتكميل (323/11).
(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 3063).
(3) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (1/ 122).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 105).
(5) الطهور للقاسم بن سلام (1/ 357).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (106/1؛107).

الحديث في وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم "ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما" ولم يجئ لفظ التثنية إلا في شعر".

يقول أبو حيان[1]: "وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن الإفراد أولى من التثنية في هذه المسألة، هو خلاف ما ذهب إليه أصحابنا... وأما الإفراد فقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: "فأما لفظ المفرد فلم يأت إلا في ضرورة أو نادر كلام".

ثم يضيف[2]: "وأما دعوى المصنف أن لفظ الإفراد جاء في الكلام الفصيح واستدلاله بما ورد من قوله: "ظاهرهما وباطنهما" فله طريقة في الاستدلال بما ورد في الحديث، وقد تكلمنا معه في هذا الاستدلال".

التوضيح والتحليل:

قال الراوي في الحديث: ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بالإفراد، ولم يقل: ظاهريهما وباطنيهما، ويرى ابن مالك أن الإفراد أولى استنادا للحديث. وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك، فقال[3]: " والظاهر ما اختاره المصنف من تقديم الإفراد على التثنية".

11- (سوى) ظرف جامد أم اسم متصرف؟

يرى ابن مالك بأنها اسم معرب يتأثر بالعوامل، يقول ابن مالك[4]: "وقولي "وتساويها مطلقا (سوى) أردت بذلك أن (سوى) يستثنى به كما يستثنى بغير".

ويفسر ابن مالك العبارة السابقة بقوله[5]: "وتساويها أيضا في قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعةً وناصبةً وخافضةً في نثر ونظم كقول النبي –صلى الله عليه وسلم[6]: "**دعوتُ ربّي ألا يُسَلِّطَ على أمّتي عدوّا من سِوى أنْفُسِهِم**"، وقوله[7]: " **مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ** ".

---

(1) التذييل والتكميل (69/2).

(2) التذييل والتكميل (73/2).

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 409).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (314/2).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (314/2؛315).

(6) صحيح مسلم (4/ 2215)، وشرح التسهيل (2/ 314)، والتذييل والتكميل (8/ 354).

(7) صحيح مسلم (1/ 201)، وشرح التسهيل (2/ 314)، والتذييل والتكميل (8/ 354).

ويخالف ابن مالك سيبويه فيقول[1]: "وجعل سيبويه سوى ظرفا غير متصرف".

يقول أبو حيان[2]: "وإنما كثر الشواهد على زعمه؛ لأنه ذهب مذهبا قل أن يتبع عليه؛ لأن مستقري اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته، وهي عندهم منصوبة على الظرف, ولا حجة فيما كثر به من الشواهد؛ لأنها كلها جاءت في الشعر، وهو محل ضرورة، ولم يجئ شيء منه في الكلام. **وأما ما جاء في الحديث فقد تكلمنا معه في ذلك، وبينا أن النحاة لم يستدلوا بما ورد في الحديث على إثبات القواعد النحوية**، وبينا العلة في ذلك".

التوضيح والتحليل:

يفهم من كلام ابن مالك أنه يرى أن سوى اسم معرب يتأثر بالعوامل كحروف الجر وغيرها، ويكون اسما مجرورا كما ورد في الحديثين أعلاه، حيث وردت (من) قبل (سوى)، وكذلك في قوله عليه السلام: "في سواكم" الوارد بالحديث. وقد وافقه ابن الناظم، فقال[3]: " وتقبل أثر العوامل المفرغة". ثم يشير إلى رأي سيبويه، فيقول[4]: **"** ولا شك أن (سوى) تستعمل ظرفًا على المجاز، فيقال: رأيت الذي سواك، كما يقال: رأيت الذي مكانك، ولكن هذا الاستعمال لا يلزمها، بل تفارقه، وتستعمل استعمال (غير)، كما أنبأت عنه الشواهد المذكورة". وأشار ابن فرحون إلى الخلاف السابق ولم يفاضل بينهما[5]. ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن (سوى) تتأثر بالعوامل، وهذا لا ينفي أن تقع (سوى) ظرفا جامدا أحيانا.

12- حذف (يا) النداء مع اسم الجنس:

يقول ابن مالك[6]: "ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس المبني للنداء قول النبي –صلى الله عليه وسلم[7]: "اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي"، وقوله –صلى الله عليه وسلم– مترحما على موسى – عليه السلام[8]: " **ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ**" أراد: يا أزمة، ويا حجر، وكلامه أفصح الكلام".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (315/2).

(2) التذييل والتكميل (358/8).

(3) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 222).

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 224).

(5) العدة في إعراب العمدة (2/ 219).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 387).

(7) مسند الشهاب القضاعي (1/ 436).

(8) صحيح البخاري (4/ 156)، وصحيح مسلم (1/ 267).

ويقول أبو حيان[1]: "وصدق؛ إذا ثبت كونه لفظ رسول الله –صلى الله عليه وسلم".

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديثين عند ابن مالك أن حرف النداء محذوف؛ كون المنادى اسم جنس، وشكك أبو حيان في صحة الحديثين، مع أن الثاني منهما مروي في الصحيحين. ولم يشكك أبو حيان في صحة هذين الحديثين في الارتشاف، بل عد ذلك شذوذا وفقا للبصريين، يقول[2]: "ويلزم الحرف إذا نودي (الله) بغير ميم مشددة ... ونص البصريون على أنه يلزم اسم الإشارة واسم الجنس إلا في شذوذ أو ضرورة، وجاء منه ألفاظ منها ... و(ثوبي حجر)، و (اشتدي أزمة تنفرجي)، و...". ويشير ابن الملقن لرأي ابن مالك، وأنه موافق للكوفيين، ويذكر رأي البصريين، دون أن ينتصر لأحدهما، أو يعترض على الاستشهاد بالحديث، يقول[3]: " أما حذفُ حرف النداء، فاختلف النحويون في جوازه؛ فالبصريون يرون أن حذفَه شذوذٌ لا يقاسُ عليه، ويرى الكوفيون أن الحذف قياسٌ مطَّرِد، وهذا ما يراه ابنُ مالك".

ب–الخلاف في الاستشهاد:

في هذه النماذج يدور خلاف أبي حيان مع ابن مالك؛ ليس على قضية صحة نسبة الحديث للرسول –صلى الله عليه وسلم– بل على القاعدة المستنبطة من الحديث، وهذا يشي بأنه يحتج بالحديث أحيانا، وإليك تفصيل هذه المسائل:

1– وجوب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية، إلا إذا أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه؛ لم يجز الحذف:

مدار الخلاف بين أبي حيان وابن مالك في هذه المسألة: هل خبر المبتدأ بعد (لولا) يكون كونا مقيدا، ويذكر خبره، أم أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا ؟

---

(1) التذييل والتكميل (232/13).

(2) ارتشاف الضرب (4/ 2180).

(3) المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/ 180).

يقول ابن مالك[1]: "وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ... ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه؛ لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالَمَنا ما سلم، ولولا عمرٌو عندنا لهلك. ومنه قوله –صلى الله عليه وسلم[2]: " **لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ؛ لَأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيْمَ**،... وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس".

ويقول أبو حيان[3]: "وهذا الذي اختاره غير مختار، بل المختار ما حكاه الجمهور من أن خبر المبتدأ بعد (لولا) يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، لا كونًا مقيدًا".

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديث عند ابن مالك أن الخبر بعد لولا مذكور (وهو الجملة الفعلية لهدمت)؛ لأنه كون مُقَيّد لا دليل عليه؛ ولهذا لم يجز الحذف، ويرى أبو حيان أن الخبر يجب أن يحذف، وأنه لا يكون إلا كونا عاما. وهو لم يعترض على الاستشهاد بالحديث وإنما الاعتراض على القاعدة التي استنبطها ابن مالك.

وإلى هذين الرأيين أشار المرادي، فقال[4]: " وبعد لولا غالبا حذف الخبر...الأول: بعد (لولا) إذا كان كونا مطلقا وهو الغالب، نحو: "لولا زيد لأكرمتك" أي: لولا زيد كائن أو موجود. فإن كان خاصا، ولا دليل عليه وجب إثباته. قال المصنف: كقوله عليه –الصلاة والسلام: "**لولا قومك حديثو عهد بجاهلية؛ لأقمت البيت**... وهو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين، ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقا، بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا". غير أن المرادي –على عادة أبي حيان– نقل عن ابن أبي الربيع، وقال بأنه لم ير هذه الرواية من طريق صحيح[5]، بمعنى أنه شكك في الرواية.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (276/1).

(2) صحيح البخاري (1/ 37)، وشرح التسهيل (1/ 276)، والتذييل والتكميل (3/ 281).

(3) التذييل والتكميل (282/3).

(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 486؛487).

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 487).

ووافق ابن هشام ابن مالك، فقال[1]: " وجب ذكره إن فقد دليله"، أي: وجب ذكر الخبر، وذكر الحديث. وذكر يوسف البقاعي–في تحقيقه لأوضح المسالك، في الحاشية– الشاهد من الحديث، فقال[2]:"وجه الاستشهاد: مجيء: "قومك" مبتدأ بعد "لولا"، ومجيء الخبر كونا مقيدا بالحداثة، وحكم ذكر الخبر في هذه الحالة الوجوب".

2– **إعمال اسم المصدر:**

يقول ابن مالك[3]: "ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطأ: **مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ**".

يقول أبو حيان[4]: "وجمهور البصريين لا يرون أن اسم المصدر يعمل، فإن صح **(من قبلة الرجل امرأته الوضوء)** فالنصب في (امرأته) يكون بمضمر, تقديره: يقبل امرأته".

التوضيح والتحليل:

عند ابن مالك: اسم المصدر (قبلة) سد مسد المصدر(تقبيل)، فـ (امرأته) منصوب باسم المصدر، إلا أن أبا حيان يخالفه ويرى أن النصب بفعل مقدر، وهو لا يعارض الاستشهاد بالحديث في هذه المسألة. وينقل ابن الناظم كلام ابن مالك في الألفية[5]، "ولاسم مصدر عمل"، ثم يشرحه، فيقول[6]: "بتنكير (عمل) لقصد التقليل، إشارة إلى أن اسم المصدر قد يعطي حكم المصدر، فيعمل عمل فعله... ومنه قول عائشة رضي الله عنها: (من قبلة الرجل امرأته الوضوء)، وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر، ولا فاش فيه". ويذكر ابن عقيل أن عمل اسم المصدر قليل، وليس بمجمع عليه، يقول[7]: " وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم". وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك، وعد (قبلة) تقوم مقام (تقبيل)،

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 217).
(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 217).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (123/3)، وانظر الحديث في سنن الدار قطني (247/1).
(4) التذييل والتكميل (180/6).
(5) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 296).
(6) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 298).
(7) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 101).

فقال[1]: " فالرجل مجرور اللفظ، مرفوع المعنى بإسناد (قبلة) إليه، فإنها قائمة مقام تقبيل؛ لذا انتصب بها المفعول".

وخلاصة القول في المسألة: فإن الباحث يميل إلى جواز إعمال اسم المصدر، ولكن بقلة، وأن المسألة ليس مجمعا عليها.

3- **كلمة(إذا) اسم أم ظرف؟**

استدل ابن مالك على اسمية (إذا) يقول النبي –صلى الله عليه وسلم– لعائشة –رضي الله عنها[2]: **"إِنِّيْ لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّيْ رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى"**.

يقول ابن مالك[3]: " يدل على اسمية (إذا) أن فيها ما في (إذ) من الدلالة على الزمان دون تعرّض لحدَث ... ومن وقوعها مفعولا به كقول النبي –صلى الله عليه وسلم– لعائشة – رضي الله عنها: "إني لأعلم إذا كنت عنّي راضية، وإذا كنت عليّ غَضبَى".

يقول أبو حيان[4]: "استَدلَّ على اسمية (إذا) ... بوقوعها مفعولاً بها، كقول النبي –صلى الله عليه وسلم، لعائشة –رضي الله عنها: "**إني لأَعلَمُ إذا كنت** ... ولا دليل في ذلك؛ لأنَّ مفعول علمت محذوف، يدل عليه المعنى، و(إذا) ظرفٌ على بابها، والتقدير: إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك، وفي وقت غضبك".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن (إذا) اسم، وأنها تقع مفعولا به كما ورد في الحديث، وأبو حيان يرى أنها ظرف على بابها. ولم يعترض أبو حيان على الاستشهاد بالحديث. ويعارض المرادي وقوع (إذا) اسما، فيقول[5]: "وذهب ابن جني إلى أن (إذا) قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة، كقوله تعالى[6]:﴿**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ**﴾. فإذا مبتدأ، و " إذا رجت " خبره، في قراءة من نصب

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (4/ 1579).
(2) صحيح البخاري (7/ 36)، وانظر: شرح التسهيل (2/ 210)، والتذييل والتكميل (7/ 309).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (210/2).
(4) التذييل والتكميل (309/7؛310).
(5) الجنى الداني (1/ 372؛ 373).
(6) [سورة الواقعة:1].

"(خافضة)... والظاهر أنها لا تكون مبتدأة، ولا مفعولاً، وأنها لا تخرج عن الظرفية، وما استدل به محتمل للتأويل".

وكذلك خالف ابن هشام ابن مالك، فقال[1]: " وَزعم ابْن مَالك أَنَّهَا وَقعت مَفْعُولا فِي قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام لعَائِشَة : إني لأعلم... وَالْجُمْهُور على أَن (إِذا) لَا تخرج عَن الظَّرْفِيَّة". كما أن ناظر الجيش خالف ابن مالك، فقال[2]: " أما مفارقتها الظرفية فلم يثبت بقاطع، وما استدل به المصنف محتمل للتأويل، فأما الحديث الشريف وهو: إني لأعلم ... فالمفعول فيه محذوف، والتقدير: إني لأعلم حالك أو شأنك أو أمرك إذا كنت عني راضية". ومما سبق؛ فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان والجمهور.

4- هل أصل كلمة (تهراق) تهريق ثم بنيت للمجهول؟

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ –رضي الله عنها– أَنَّهَا قَالَتْ[3]: **"إِنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ"**.

ورد الحديث في باب التمييز، يقول ابن مالك[4]:" ... أراد تُهراق دماؤها، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز، وإلغاء الألف واللام. ويجوز أن يكون أراد تهريق، ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا؛ **لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله،** بل على لغة طيئ ... إلا أن المشهور من لغة طيئ أن يُفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرف العلة في تهراق عين، فمعاملته معاملة اللام على خلاف المعهود".

يقول أبو حيان[5]: "وهذا تخريج في غاية البعد؛ لأن ذلك إنما تفعله طيئ بالياء المتحركة لفظا بالفتح، وتكون لام الكلمة، وهذا ليس كذلك".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن تهراق أصله تهريق، ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا؛ لا لأنه فعل لما لم يسم فاعله، بل على لغة طيئ، إلا أن المشهور من لغة طيئ أن يُفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرف العلة في تهراق عين، فمعاملته معاملة اللام على خلاف المعهود.

---

(1) مغني اللبيب (1/ 129).

(2) تمهيد القواعد (4/ 1941).

(3) المعجم الكبير للطبراني (23/ 293)، وانظر: شرح التسهيل (2/ 388)، والتذييل والتكميل (9/ 257).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/387؛388).

(5) التذييل والتكميل (9/257).

ويرى أبو حيان أن هذا التخريج في غاية البعد؛ لأن ذلك إنما تفعله طيئ بالياء المتحركة لفظا بالفتح، وتكون لام الكلمة، وهذا ليس كذلك. ويرد ناظر الجيش على أبي حيان، فيقول[1]: "أمّا كون الياء تكون لام الكلمة؛ فقد قاله المصنف، وذكر أنّ العين عوملت معاملة اللام، وأنه خلاف المعهود". وبناء على ما سبق؛ فإن ابن مالك قدم العذر على هذا التفسير، وقال بأنه غير معهود، فقبل أن يعترض عليه أبو حيان، فقد اعترض ابن مالك على نفسه.

5- حذف اللام المفتوحة الواقعة في جواب القسم إذا كانت الجملة طويلة:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول ابن مسعود -رضي الله عنه[2]: **"وَالَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقَرَةِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"**.

ورد الحديث في باب القسم، يقول ابن مالك[3]: "تصدر الجملة الاسمية المقسم عليها بلام مفتوحة كقوله تعالى[4]:**﴿ ثُمَّ لنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِيْنَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا﴾**... فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف، وكان جديرا بكثرة النظائر كقول بعض العرب: أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين، وختمهم بالرسول رحمة للعالمين، هو سيدهم أجمعين. ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: "والذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة"، **والأصل لهذا، فحذف اللام لاستطالة القسم والخبر بالصلتين"**.

ويقول أبو حيان[5]: "ولم يذكر أحد من أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن إنّ في الجملة الاسمية، فينبغي أن يحمل ذلك على الندور، بحيث لا يقاس عليه".

التوضيح والتحليل:

أبو حيان لم يخالف ابن مالك من جهة الاحتجاج بالحديث، ولكن الاعتراض على حذف اللام المفتوحة الواقعة في جواب القسم؛ إذا كانت الجملة طويلة. وقد وافق ابن هشام ابن

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2389).

(2) صحيح البخاري (2/ 177)، وانظر: شرح التسهيل (3/ 206)، والتذييل والتكميل (11/ 371).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (3/205؛206).

(4) [سورة مريم:70].

(5) التذييل والتكميل (11/ 371).

مالك، فقال[1]: " وحذفت اللَّام من الْجُمْلَة الاسمية...لِأَن ذَلِك على قلته مَخْصُوص باستطالة الْقسم"، ووافق د. عباس حسن ابن مالك، فقال[2]: " فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد؛ كقول ابن مسعود: "والله الذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة".

وبناء على ما سبق؛ فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

6- تثنية المختلفين معنى، المتفقين لفظا، وجمعهما:

استدل ابن مالك على ذلك بقوله –صلى الله عليه وسلم[3]: " **الْأَيْدِي ثَلَاثٌ: يَدُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي الْوُسْطَى، وَيَدُ الْمُعْطَى السُّفْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**".

يقول ابن مالك[4]: "على خلاف في المختلفي المعنى، كعين ناظرة وعين نابعة، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز".

ويضيف ابن مالك[5]: "وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري واحتج بقوله –صلى الله عليه وسلم "الأيدي ثلاث... وذكر ابن مالك شواهد غير هذا الحديث".

يقول أبو حيان[6]: "وأما أصحابنا فذهبوا إلى أنه لا تجوز تثنية ما اختلف معناه وإن اتفق اللفظان، نحو المشتري: للكوكب، والمشتري القابل عقد البيع، والعين: للعضو الباصر، ومنبع الماء".

ثم يصدر أبو حيان حكمه فيقول[7]: "والذي ينبغي أنه لا يجوز: تثنية المشترك ... ولا تبني القواعد إلا على جملة من المستقرآت الجزئية، حتى يغلب على الظن أن ذلك قانون كلي تبني على مثله القواعد".

---

(1) مغني اللبيب (1/ 771).
(2) النحو الوافي (4/ 485).
(3) مسند أبي يعلى الموصلي (12/ 266)، وشرح التسهيل (1/ 60)، والتذييل والتكميل (1/ 229).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (59/1).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (60/1).
(6) التذييل والتكميل (231/1).
(7) التذييل والتكميل (233/1؛234).

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديث عند ابن مالك: جواز جمع المتفق لفظا المختلف معنى، ويعارض ذلك أبو حيان. ووافق أبا حيان ناظر الجيش، فقال[1]: " والحق أن تثنية ما اختلف معناه وجمعه لا يجوزان إلا سماعا؛ بل ينبغي أن يحكم على ما ورد من ذلك بأنه تثنية وجمع لغويان لا صناعيان، كما حكم على نحو العمرين والأبوين والقمرين"، وكذلك وافق الدماميني أبا حيان[2]، وبهذا يميل الباحث لرأي أبي حيان.

7- تثنية اسم الجمع قياسية أم سماعية:

استدل ابن مالك على ذلك بقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم[3]: "**مَثَلُ الْمُنَافِقِ، كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ**". يقول ابن مالك[4]: "ويثنى اسمُ الجمع والمُكسَّرُ بغير زنه منتهاه".

ويشرح النص السابق، فيقول[5]: **مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع**، لأن الجمع يتضمن التثنية..." .

ويقول أبو حيان[6]: "وظاهر كلامه[7] في النص والشرح قياس جواز تثنية اسم الجمع وجمع التكسير"، ثم يضيف أبو حيان قائلا[8]: "وهذا الذي ذهب إليه مخالف لما عليه الناس من اقتياس ذلك، بل نصوا على أن تثنية اسم الجمع وجمع التكسير مسموعة لا مقايسة، فإن اضطر شاعر إلى ذلك مما لم يسمع فيه التثنية؛ جاز له ذلك في الضرورة".

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 311؛312).
(2) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (1/ 194).
(3) صحيح مسلم (4/ 2146)، وشرح التسهيل (1/ 105)، والتذييل والتكميل (2/ 64).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 105).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 105).
(6) التذييل والتكميل (64/2).
(7) أي: ابن مالك.
(8) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (2/ 65).

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديث عند ابن مالك أنه يجوز تثنية اسم الجمع قياسا، ويرى أبو حيان أن ذلك مقصور على السماع. ووافق الزمخشري ابن مالك، فقال[1]: " وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين"، واستشهد بالحديث وغيره. ووافقه ابن يعيش[2]. ويرد ناظر الجيش على أبي حيان، فيقول[3]: " وقد علمت أن المصنف لم يصرح بقياس ولا غيره؛ بل قوله: مقتضى الدّليل ألّا يثنّى ... مشعر بعدم القياس فيه". ويرى الباحث أن كلام ابن مالك في النص يفهم منه أنه مقيس، وفي الشرح يفهم منه أنه غير مقيس؛ ولذا فأبو حيان معذور فيما فهم، وكذلك ناظر الجيش. أما تثنية اسم الجمع؛ فيميل الباحث إلى أنها سماعية؛ لذا لجأ الزمخشري إلى التأويل والتقليل؛ حينما قال: "وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين"، كما أنه لم يقل أحد –ممن أوردهم البحث– بأن التثنية قياسية.

8- تسكين ميم الجمع إذا ولي الميم ضميرٌ منصوب:

يقول ابن مالك[4]: "وإذا ولي الميم ضميرٌ منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى[5]:﴿ **فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ**﴾، وأجاز يونس السكون نحو "فقد رأيتُمْه" ولا أعلم في ذلك سماعا إلا ما رَوى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان –رضي الله عنه: **أراهُمْنِيْ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا**".

ويقول أبو حيان[6]: "وأما قول المصنف: "ولا أعلم في ذلك سماعًا"، فقد علمه يونس، وسيبويه، وغيره، فلا يضر جهل المصنف به".

ويوضح العبارة السابقة أبو حيان فيقول[7]: "أما قوله: (خلافا ليونس) فليس بشيء؛ لأن الكسائي والفراء قرءا[8]:﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾ بإسكان الميم الأولى تخفيفًا. وقال سيبويه: "إن الوصل أكثر

---

(1) المفصل في صنعة الإعراب (1/ 232).
(2) شرح المفصل لابن يعيش (3/ 208).
(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 406).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (122/1).
(5) [سورة آل عمران: 143].
(6) التذييل والتكميل (135/2).
(7) التذييل والتكميل (134/2).
(8) [سورة هود: 28].

وأعرف"، فدل على أن التسكين كثير معروف". ثم يتحدث أبو حيان في مسألة أخرى فيقول[1]: "وأما تخريجه قول عثمان –رضي الله عنه –على أن قياسه "أراهموني"، فقد أفسد هو هذا القياس بقوله: "ولو جاء هكذا كان أيضًا شاذًا"، وبين جهة الشذوذ، فإذا كان شاذًا فلا يكون قياسًا".

ومن خلال التدقيق وجد الباحث أن ابن مالك لم يخرج الحديث على "أراهموني"، ولعل ذلك من مفهوم كلام ابن مالك: "وإذا ولى الميم ضميرٌ منصوب لزم الإشباع"، الذي ورد قبل قليل، وذلك قياسا على (يريكموهم)، أو أن ذلك ورد في نسخة أخرى.

التوضيح والتحليل:

العجيب في هذه المرة أن أبا حيان هو من يستشهد بقول عثمان في (أراهمْني) بسكون الميم، ويؤكد ذلك بالسماع من خلال القراءات القرآنية عند الكسائي والفراء، ويؤوله ابن مالك على إشباع الضمة، فعلام يدل ذلك؟ إنه يدل على استشهاد أبي حيان بقول عثمان، ولا سيما أن القراءات تعضده. ووافق ناظر الجيش أبا حيان، فقال[2]: " وناقش الشيخُ المصنفَ في أمرين: أحدهما: كون قصر الخلاف على يونس؛ لأن الكسائي والفراء يجيزان، وقد قرئ: أنلزمكمها، بإسكان الميم، قال: وكلام سيبويه يدلّ على أنّه مسموع"، أورد هذا الكلام ناظر الجيش ولم يعترض عليه؛ مما يدل على أنه موافق لأبي حيان. وبهذا يميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه ورد به السماع.

9- حذف تمييز (نعم وبئس):

أورد أبو حيان حديثين شاهدين على جواز حذف التمييز، الأول: قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[3]: "**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ**". والثاني: قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[4]: "**ونِعمَ عَبْدُ اللهِ خالدٌ**".

يقول ابن مالك[5]: "أي فبالسنة أخذ، ونعمت السنة سنة، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به. وإذا ثبت أن مميز هذا الباب قد يحذف للعلم به؛ أمكن أن

---

(1) التذييل والتكميل (2/134؛135).

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 456).

(3) سنن ابن ماجه (2/ 191)، وانظر: شرح التسهيل (3/ 14)، والتذييل والتكميل (10/ 112).

(4) مصنف ابن أبي شيبة (6/ 387)، ونظر: شرح التسهيل (3/ 14)، والتذييل والتكميل (10/ 124).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (3/13؛14).

يحمل عليه ما أوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم ... وكقول النبي –صلى الله عليه وسلم: "نعم عبد الله خالد بن الوليد"، فيكون نعم وبئس مسندين إلى ضميرين، حذف مفسراهما، وعبد الله مبتدأ، وأنا وخالد بدلان".

يقول أبو حيان[1]: "وهذا التخريج الذي خرَّجه مبنيّ على جواز حذف التمييز، وتقدم الكلام فيه، والصحيح منع حذفه. وما روي من نحو (نِعمَ عبدُ الله خالد) أجاز الجرمي القياس عليه، فأجاز: نِعمَ عبدُ الله زيدُ. ومنعَه عامة النحويين، وهو الصحيح؛ لأنه إن كان عَلَمًا فلا يجوز من حيث لم يجز: نِعمَ زيدٌ...".

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديث عند ابن مالك جواز حذف التمييز، ويؤول(فبها ونعمت)، أي: نعمت السنة سنة، ويرى أبو حيان أن حذف التمييز لا يجوز. ووافق ابن الناظم أباه، فقال[2]: " وقد يستغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير... أي: فبالسنة أخذ، ونعمت السنة"، كما وافقه ابن الصائغ، فقال[3]:وقد يُسْتَغْنَى عن التّمييز للعلم بجنس الضّمير"، وساق الحديث السابق، وبالاستشهاد نفسه. غير أن ابن هشام حكم بشذوذ حذف التمييز في هذا الباب، فقال[4]: " وَهُوَ شَاذ فِي بَاب نعم، نَحْو: من تَوَضَّأ يَوْم الْجُمُعَة فِيهَا ونعمت، أَي فبالرخصة أَخذ ونعمت رخصَة". وأشار السيوطي إلى أن هذا الرأي عليه ابن عصفور، وابن مالك، وهو مخالف لرأي سيبويه، ولم يرجح بينهما، قال السيوطي[5]: " وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور وَابْن مَالك، وَنَصّ سِيبَوَيْهِ على لُزُوم ذكره".

ومما سبق يميل الباحث لرأي ابن مالك؛ ذلك لما سبق ذكره من أقوال العلماء؛ ولثبوت ذلك بالسماع.

---

(1) التذييل والتكميل (134/10).
(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 335).
(3) اللمحة في شرح الملحة (1/ 409).
(4) مغني اللبيب (1/ 831).
(5) همع الهوامع (3/ 31).

10- **زيادة (مِنْ) دون أن تسبق بنفي أو نهي:**

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول عائشة -رضي الله عنها[1]: "**إِنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كانَ يُصَلِّي جَالِساً، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوًا مِنْ كَذَا، أخرجه البخاري**".

ورد الحديث في باب حروف الجر، وذلك أثناء حديثه عن زيادة (من) يقول ابن مالك[2]: "ولا يكون المجرور بها عند سيبويه إلا نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام نحو[3]:﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ وإلى النهي والاستفهام أشرت بذكر شبه النفي. **وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة. وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا، فمن النثر قول عائشة** رضي الله عنها ... فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا" أخرجه البخاري، وضبطه بضبطه مَن يعتمد عليه بنصب "نحوا" على زيادة من، وجعل (قراءته) فاعلا ناصبا (نحوا)، والأصل فإذا بقي قراءته نحوا من كذا".

ويضيف ابن مالك[4]: "وممن رأى زيادة (من) في الإيجاب الكسائي، وحمل على ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم[5]:**(إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون)** فقال: أراد إنّ أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. وممن رأى ذلك أبو الفتح بن جني".

يقول أبو حيان[6]: "وما احتج به لهم لا حجة فيه: ... وأما (فإذا بقي من قراءته) ... فخرج على أن تكون (من) في ذلك كله مُبَعِّضَة، ويكون الفاعل مضمراً اسم فاعل يفسره الفعل كما فسر في قوله[7]: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ**﴾، أي: هو، أي: البداء، فكذلك يكون التقدير: فإذا بقي هو، أي: باق من قراءته نحواً من كذا".

---

(1) صحيح البخاري (2/ 48)، وصحيح مسلم (1/ 505)، وشرح التسهيل (3/ 138)، والتذييل والتكميل (11/ 142).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (138/3).

(3) [سورة فاطر: 3].

(4) شرح التسهيل لابن مالك (139/3).

(5) السنن الكبرى للنسائي (8/ 461).

(6) التذييل والتكميل (144/11؛145).

(7) [سورة يوسف:35].

ثم يضيف أبو حيان[1]: "وأما **(إن من أشد الناس عذاباً)** ففي إن ضمير الشأن محذوف. وقد خرجه على ذلك المصنف في الشرح في باب (إن). وأيضاً لا يمكن زيادتها من حيث الشرع؛ لأن ثَمَّ من هو أشد عذاباً من المصورين، كقتلة الأنبياء ونحوهم، ولا يمكن أن يكون المصورون هم أشد الناس عذاباً".

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديث الأول –عند ابن مالك– زيادة (من) دون أن تسبق بنفي أو نهي، ويرى أبو حيان أن ذلك لا يجوز، وأن (من) للتبعيض في الحديثين. أما الحديث الأول؛ فلا إشكال في كون من زائدة في الكلام الموجب، يقول ناظر الجيش[2]: " وأقول: لا حاجة إلى تكلف هذه التخريجات ... لأن البصريين يجيزون زيادة (من) في الكلام الموجب" . أما الحديث الثاني؛ فلم يقل ابن مالك بأن (من) فيه للتبعيض، وإنما نسب ذلك للكسائي وابن جني، بل قال صراحة بأن (من) ليست للتبعيض، قال ابن مالك[3]: "وعليه يحمل: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" لا على زيادة من، خلافا للكسائي".

وإلى هذا ألمع ناظر الجيش؛ فقال منتصرا لابن مالك[4]: " فقد كفى المصنف مؤونة الجواب عنه؛ إذ قال... وعليه يحمل: إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوّرون، لا على زيادة (من) خلافا للكسائي".

ومما سبق يميل الباحث لزيادة من في الكلام الموجب، ولا سيما أن البصريين قالوا بذلك، أما في الحديث الثاني فمن ليست زائدة، باتفاق ابن مالك وأبي حيان.

11- زيادة الكاف ومعناها:

قال النبي –صلى الله عليه وسلم[5]: "يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ".

---

(1) التذييل والتكميل (146/11).

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 2904).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 11).

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 2905).

(5)اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (3/ 29)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 170)، والتذييل والتكميل (11/ 260).

ورد الحديث في باب: حروف الجر سوى المستثنى بها، حين تحدث ابن مالك عن زيادة (الكاف) يقول ابن مالك[1]: "وقد تزاد إن أمن اللبس، بكون الموضع غير صالح للتشبيه، كقوله تعالى[2]:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فلا بُدَّ من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأن الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال. وكالزيادة في كمثله الزيادة في ... وفي قول النبي –صلى الله عليه وسلم– على إحدى الروايتين: "يكفي كالوجه واليدين" يريد يكفي الوجه واليدان، وهي الرواية الأخرى".

يقول أبو حيان[3]: "فزعم المصنف في الشرح أن الكاف زائدة، كهي في قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). وكذلك زعم أنها زائدة فيما روي في الحديث (يكفي كالوجه واليدين)، يريد: يكفي الوجه واليدان، وهي الرواية الأخرى".

ثم يبين أبو حيان أن زيادة (الكاف) في الآية تختلف عنها في الحديث، ، يقول أبو حيان[4]: "وزيادتها لا تنقاس، فتارة تزاد خارجة عن معنى التشبيه، قال[5]:

لَواحِقُ الأَقْرابِ فِيهَا كالمقَقْ

المعنى: فيها مقق، أي: طول؛ لأنه إنما يقال: في الشيء طول، ولا يقال: فيه كالطول، وتارة يراد بها إذا زيدت التأكيد للتشبيه، كقوله[6]:

فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ

زاد الكاف لتأكيد التشبيه المدلول عليه بمثل، والكاف مع ما جرته في موضع خفض بمثل".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (170/3).

(2) [سورة الشورى: 11].

(3) التذييل والتكميل (260/11).

(4) التذييل والتكميل (260/11؛261).

(5) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج في: أمالي القالي (1/ 105)، سر صناعة الإعراب (2/ 430)، وبلا نسبة في المقتضب (4/ 418).

(6) البيت من الرجز لحُمَيْدٌ الأَرقطُ في: الكتاب لسيبويه (1/ 408)، وبلا نسبة في: المقتضب (4/ 141).

التوضيح والتحليل:

يرى الباحث أن الزيادة في بيت الشعر الأول تنطبق على الحديث النبوي الشريف، فالكاف زائدة ولا تفيد التشبيه، وأن بيت الشعر الثاني ينطبق على الآية، فالكاف في الآية زائدة، ومعناها تأكيد عدم التشابه بين الله جل جلاله والمخلوق. إذن: الكاف زائدة عند ابن مالك وعند أبي حيان، لكن الخلاف بينهما في معنى الزيادة. وأشار ناظر الجيش إلى زيادة الكاف، فقال[1]: " وقد تزاد إن أمن اللبس؛ بكون الموضع غير صالح للتشبيه، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ولم يتطرق لمعنى هذه الزيادة. ومما سبق يخلص الباحث إلى أن الكاف المزيدة يكون معناها عدم إفادة التشابه أصالة، أو التأكيد على عدم التشابه، وهذا هو المستفاد من كلام أبي حيان.

12- **الإضافة بمعنى (في):**

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم[2]: " **فَلَا يَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِيْنَةِ**".

ورد الحديث في باب الإضافة، وأن الإضافة تكون بمعنى اللام، أو(من)، أو(في)، يقول ابن مالك عن الأخيرة[3]: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى[4]:﴿وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ﴾ ... ومنه قول النبي –صلى الله عليه وسلم: "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"، وقول العرب: شهيد الدار وقتيل الكربلاء".

وفي نهاية حديثه يقول ابن مالك[5] :"فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصح ما أردناه والحمد لله".

يقول أبو حيان[6]: " وهذه الشواهد التي سردها المصنف لا دليل فيها؛ إذ كثير مما استدل به هو من باب الصفة المشبهة، فإضافته غير محضة؛ لأنه قصد بها التخفيف، وما

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 3000) .

(2) شرح التسهيل (3/ 221)، والتذييل والتكميل (12/ 9)، وغير موجود بكتب الحديث.

(3) شرح التسهيل لابن مالك (221/3).

(4) [سورة البقرة:204].

(5) شرح التسهيل لابن مالك (222/3؛223).

(6) التذييل والتكميل (9/12).

ليس من باب الصفة؛ قدر فيها اللام كقوله[1]:﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾. ثم يقول أبو حيان[2]: "وهذه الإضافة بمعنى (في) **لا أعلم أحدا ذهب إليها غيره**".

التوضيح والتحليل:

يرى الباحث أن الإضافة بمعنى (في) ذكرها ابن الحاجب، فقال[3]:أو بمعنى (في)... نحو: ضرب اليوم".

وذكرها الإمام عبد القاهر الجرجاني، حيث نقل ذلك عنه أبو حيان نفسه، يقول أبو حيان[4]: "وعند عبد القاهر أن ثم إضافة تتقدر بـ (في) وذلك في قولنا: فلان ثبت الغدر، أي ثبت في الغدر، والغدر: المكان الصلب، ولا يمتنع حمل هذا على اللام، وهو أن يكون اختصاص ثبوته بهذا المكان". كما ذكرها ابن هشام، فقال[5]: وضابط التي بمعنى (في): أن يكون الثاني ظرفا للأول، نحو: مَكْرُ اللَّيْلِ". ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

13- **الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور في النثر:**

استدل ابن مالك على جواز ذلك بقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم[6]: "**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِيْ صَاحِبِي**".

يقول ابن مالك[7]: "وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدرداء –رضي الله عنه، أن النبي –صلى الله عليه وسلم قال: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة".

---

(1) [سورة سبأ: 33].
(2) التذييل والتكميل (9/12).
(3) الكافية في علم النحو (1/ 28).
(4) ارتشاف الضرب (4/ 1800).
(7) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 72).
(6) مختصر صحيح الإمام البخاري (3/ 174)، وشرح التسهيل (3/ 273)، والتذييل والتكميل (12/ 144).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (273/3).

يقول أبو حيان[1]: "هكذا خرج هذا المصنف في الشرح وكرره، ولا يتعين هذا التخريج؛ إذ يحتمل أن يكون(تاركو) ليس مضافا لقوله (صاحبي) فيلزم الفصل، بل هو مما حذف منه النون، و(صاحبي) مفعول منصوب، وأصله تاركون، وحذف النون أولى من الفصل؛ لأن حذف هذه النون قد جاء في بعض القراءات كقراءة من قرأ[2]:﴿**وَمَا هُمْ بِضَارِيْ بِهِ مِنْ أَحَدٍ**﴾.

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديث عند ابن مالك جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور في السعة، إلا أن أبا حيان يؤول الحديث؛ ليحافظ على القاعدة النحوية التي تفيد أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين. ووافق ابن قيم الجوزية ابن مالك، فقال[3]: " وشبه الظرف كالظرف، ومنه قوله –صلى الله عليه وسلم "هل أنتم تاركو لي صاحبي"، وكذلك وافقه ابن عقيل[4]، كما وافقه السيوطي، فقال[5]: " لَا يفصل بَين المتضايفين ...إِلَّا بمفعوله وظرفه على الصَّحِيح ...هَل أَنْتُم تاركو لي صَاحِبي". ومما سيق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لموفقته لرأي كثير من العلماء، وبه ورد السماع.

14–كلمة(أجمعين) حال أم توكيد:

استدل ابن مالك على أنها حال بقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم[6]: "**إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِيْن**".

ورد الحديث في باب التوكيد، يقول ابن مالك[7]: "وحكى الفراء: أعجبني القصر أجمعَ، والدار جمعاءَ بالنصب على الحال، ولم يجز في أجمعين وجمع إلا التوكيد. وأجاز ابن درستويه[8] **حالية أجمعين، وما ذهب إليه هو الصحيح**؛ لأنه قد صح بضبط الثقات من قول

---

(1) التذييل والتكميل (151/12).

(2) [سورة البقرة :102].

(3) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 511).

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 83).

(5) همع الهوامع (2/ 523).

(6) صحيح البخاري (1/ 140)، وشرح التسهيل (3/ 295)، والتذييل والتكميل (12/ 200).

(7) شرح التسهيل لابن مالك (295/3).

(8) أسند أبو حيان هذا الرأي لابن كيسان، التذييل والتكميل (12/ 200).

النبي صلى الله عليه وسلم: "... فصلوا جلوسا أجمعين"، وممن صحح النصب في أجمعين المذكور في الحديث المذكور، القاضي عياض –رحمه الله– وقال: إنه منصوب على الحال. **ويروى: "فصلوا جلوسا أجمعون" على أنه توكيد** للواو من فصلوا. وجعل بعضهم أجمعين توكيدا لضمير مقدر منصوب، كأنه قال: أعنيكم أجمعين".

يقول أبو حيان[1]: "وما أجازه الفراء وابن كيسان لا يجوز عند البصريين". ثم يعلل عدم الجواز بقوله[2]: " لأن أجمع وأخواته معارف لا تنكر، فلا يمكن فيها الحال".

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك كلمة (أجمعين) حالا، ورفض ذلك أبو حيان؛ لأن أجمعين معرفة، والحال يجب أن تكون نكرة، وعدها توكيدا. ووافق السيوطي أبا حيان، فقال[3]: " وَمن ثمَّ –أَيْضا– لم تنصب حَالا على الْأَصَح"، وذكر ابن عقيل أن ابن كيسان عدها حالا، وأن البصريين يرفضون ذلك، فقال[4]: " فيجوز نصب أجمعين وجمع على الحال، وهو قول ابن كيسان، وعن الفراء منع ذلك، وهو قول البصريين".

ويميل الباحث لرأي أبي حيان والبصريين؛ لقوله تعالى: [5]:﴿ فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُون ﴾، فلو كانت حالا؛ لقال: أجمعين.

15- إذا فرق المضاف إليه كان الإفراد مختارًا:

استند ابن مالك في ذلك على حديث زيد بن ثابت –رضي الله عنه[6]: " **حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِمَا شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** ".

ورد الحديث في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح، يقول ابن مالك[7]: "وإذا فرق المضاف إليه؛ كان الإفراد مختارًا ... وفي حديث زيد بن ثابت –رضي الله عنه: حتى شرح الله

---

(1) التذييل والتكميل (200/12).
(2) التذييل والتكميل (200/12).
(3) همع الهوامع (3/ 169).
(4) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 391).
(5) [سورة البقرة :102].
(6) صحيح البخاري (6/ 71)، وشرح التسهيل (1/ 107)، والتذييل والتكميل (2/ 74).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (107/1).

صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية؛ لم يمتنع".

يقول أبو حيان[1]: "والذي يقتضيه النظر أنه لا ينقاس وضع المفرد ولا الجمع موضع التثنية في هذه المسألة، بل تقول: ضربت رأسي زيد وعمرو، فإن جاء في كلامهم الإفراد أو الجمع اقتصر على مورد السماع ولا ينقاس".

التوضيح والتحليل:

الشاهد في الحديث أنه قال: "صدر أبي بكر وعمر"، والمضاف إليه اثنان مختلفان هما: أبو بكر وعمر، وبناء على هذا الحديث الوارد بالإفراد في كلمة (صدر)؛ قرر ابن مالك أن الإفراد أولى، لكن أبا حيان يرى أن هذه المسألة مبنية على السماع. يقول ناظر الجيش[2]: " وإذا فرق المضاف إليه؛ كان الإفراد مختارا"، ويفهم من ذلك أنه جعله قياسيا، وبهذا يوافق ابن مالك، كما لم يعترض الدماميني على ابن مالك، بل اكتفى بالشرح فقط[3].

ومما سبق يميل الباحث لرأي ابن مالك.

أهم نتائج المبحث الثاني:

وقف البحث على النتائج الآتية:

1-خالف أبو حيان عمليا منهجه النظري في رفض الاستشهاد بالحديث، بدليل أنه استشهد بمائة وثمانية وثمانين حديثا، واتفق مع ابن مالك في مئة وأربعة أحاديث، وسكت عن ثمانية أحاديث، وزاد أبو حيان على ابن مالك اثنين وأربعين حديثا، وخالفه في أربعة وثلاثين حديثا.

2-كانت مخالفات أبي حيان لابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على النحو الآتي:

أ-إذا قام ابن مالك بتأويل الأحاديث، مثال ذلك المسألة (5) .

ب-إذا عارض الحديث القاعدة النحوية، مثال ذلك المسألة (1) ، والمسألة (3).

---

(1) التذييل والتكميل (75/2).

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 410).

(3) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (1/ 290).

ت–إذا عارض الحديث رأي سيبويه، مثال ذلك المسألة (2).

قد يشكك في الرواية المنسوبة إلى الرسول أو أحد الصحابة، مثال ذلك المسألة (4).

ج–يحتج بالحديث إذا وافق القاعدة، ويعارض ابن مالك في رفضه، مثال ذلك المسألة (8).

ح–استشهد أبو حيان بحديث واحد فقط، ولم يدعمه بقرآن أو شعر.

3–استشهد بالحديث ومعه شواهد أخرى.

خلاصة القول:

إن أبا حيان لا يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف أصالة كما يظن بعض النحاة، والدليل على ذلك كثرة استشهاداته بالحديث في كتاب التذييل والتكميل، وإنما يعترض على آراء ابن مالك في بعض المواضع التي بينها البحث بالتفصيل.

المبحث الثالث: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالشعر

عدّ النحاة الشعر مصدرا أساسيا في الاستشهاد النحوي، وذلك حتى نهاية العصر الأموي، على ألا يكون من المولدين، وقد عدّوا إبراهيم بن هرمة (ت 176هـ) آخر من يحتج بشعرهم [1]. ولم يَخْرُجْ ابن مالك وأبو حيان عن ذلك.

ولعل من المفيد إيراد إحصائية توضح موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالشعر، وهي على النحو الآتي:

عدد الأبيات عند ابن مالك	عدد الأبيات عند أبي حيان	أبو حيان مخالف لابن مالك	أبو حيان موافق لابن مالك	أبيات انفرد بها أبو حيان	أبيات انفرد بها ابن مالك
2322	4942	%22,13=514	%77,86=1880	2210	38

تحليل الإحصائيات:

1- أبو حيان موافق لابن مالك في أغلب الاستشهاد بالشعر، ويمثل ذلك نسبة %77,86

2- أبو حيان خالف ابن مالك في الاستشهاد بالشعر بنسبة %22,13

3- انفرد أبو حيان عن ابن مالك ب(2210 بيتا) حيث ذكر قضايا وآراء علماء، واستدلالاتهم، وهذه الأبيات لم ترد عند ابن مالك

4- أورد ابن مالك 38 بيتا ولم ترد هذه الأبيات عند أبي حيان

ولتوضيح موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالشعر؛ فقد أورد الباحث نموذجين لموافقة أبي حيان لابن مالك، ولم يكثر الباحث من النماذج؛ لأن الكلام متفق. أما في مخالفة أبي حيان لابن مالك؛ فقد تناول الباحث سبع مسائل، وهذا تفصيل ذلك:

---

(1) الاقتراح (1/ 59).

أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك:

1- جواز إضافة ثلاث وأخواتها إلى مئين أو مئات على قلة:

يتحدث ابن مالك عن جواز إضافة ثلاث وأخواتها إلى مئين أو مئات على قلة، إذ الأصل الإفراد، يقولون: ثلاثمئة وأربعمئة وهكذا، يقول ابن مالك في باب العد [1]: " وأشرت بقولي (ما لم يكن مائة فيفرد غالبا) إلى أن مفسر الثلاثة وأخواتها إذا كان غير المائة جمع، وإذا كان إياها في الأكثر فيقال ثلاثمائة بالإفراد، والقياس يقتضي أن يقال ثلاث مائات أو مئين، كما يقال ثلاثة آلاف، **إلا أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلا** كقول الشاعر[2]:

ثلاثُ مئينٍ للملوكِ وَفَى بها رِدَائِي وَجَلَّتْ عنْ وُجُوهِ الأَهاتِمِ

ومن أجل هذا الوارد بجمع؛ قلت "فيفرد غالبا".

ويؤيد أبو حيان ابن مالك في جواز ذلك، ويورد ثلاثة شواهد شعرية أخرى[3]، مدعما لما ذهب إليه ابن مالك.

ثم يقول[4]: "وقول المصنف في الشرح: إلا أن العرب لا تجمع المئة إذا أضيف اليها عدد إلا قليلا"[5]، يدل على جواز ذلك في قليل من الكلام، ويعضده ما حكيناه عن الفراء قال: "وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاث مئين وأربع مئين". ثم يدعم هذا الرأي بقوله[6]: "ويظهر من كلام سيبويه جواز ذلك في الكلام".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 394).

(2) البيت من الطويل، للفرزدق في: إيضاح شواهد الإيضاح (2/ 645)، وأمالي ابن الشجري (2/ 210)، المقاصد النحوية (4/ 1983)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 454)، وهو بلا نسبة في: المقتضب (2/ 170)، والمفصل (ص: 268)، وشرح التسهيل التسهيل لابن مالك (2/ 394)، والتذييل والتكميل (9/ 277)، وتوضيح المقاصد (3/ 1323)، وخزانة الأدب للبغدادي (7/ 370).

(3) انظر الشواهد الثلاثة في: التذييل والتكميل (9/276، 277).

(4) التذييل والتكميل (9/279، 280).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 394).

(6) التذييل والتكميل (9/ 280).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز أن يقال: ثلاث مئين أو ثلاث مئات، وقالا بأن ذلك قليل في كلام العرب. وأشار إلى جواز ذلك المبرد، فقال[1]: " وَإِنَّمَا جَازَ أَن تَقول ثَلَاث مئين وَثَلَاث مئات من أجل أَنه مُضَاف"، ونقل ناظر الجيش كلام ابن مالك السابق ولم يخالفه[2]. وكذلك ابن عقيل[3].

2- الحال المضمر عاملها وجوبا:

يقول ابن مالك[4]: "ومن المضمر عاملها وجوبا؛ الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل، في توبيخ وغير توبيخ؛ فالتوبيخ كقولك أقائما وقد قعد الناس ... ومن التوبيخ قول الشاعر[5]:

أراك جَمَعْتَ مسألةً وحِرْصًا وعندَ الحقِّ زَحّارًا أُنَانَا

الأُنان: الأنين، والعامل فيه زحّارا؛ لأن (زحَر) قريب المعنى من أنَّ".

ويورد أبو حيان كلام ابن مالك السابق حرفيا، وبدون تعليق أو معارضة أو مناقشة[6].

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في وجوب إضمار عامل الحال؛ إذا كانت الحال بدلا من اللفظ بالفعل، والتقدير: وعند الحق يزحر أنانا، فالفعل مضمر مستفاد من قوله: (زخارا). ووافقهما ناظر الجيش[7].

---

(1) المقتضب (2/ 170).

(2) تمهيد القواعد (5/ 2404).

(3) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 68).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/351، 352).

(5) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في: الصحاح (5/ 2072)؛ ولسان العرب (13/ 28)، وتاج العروس (34/ 195)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (8/ 32)، وبلا نسبة في: الكتاب لسيبويه (1/ 342)، وشرح كتاب سيبويه (2/ 230) للسيرافي، شرح التسهيل لابن مالك (2/ 352)، والتذييل والتكميل (9/ 147).

(6) التذييل والتكميل (9/146، 147).

(7) تمهيد القواعد (4/ 1870).

ثانيا: مخالفة أبي حيان لابن مالك:

1- فتح نون المثنى:

في باب: إعراب المثنى والمجموع على حده، يقول ابن مالك[1]: "التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين ... بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا، تليهما نون مكسورة، **وفتحها لغة**".

ويستشهد ابن مالك على فتح نون المثنى بقوله[2]: "ومثال فتح نون المثنى قول حميد بن ثور[3]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ استَقَلَّتْ عَلَيهِمَا فَمَا هِيَ إِلّا لَمْحَةٌ فَتَغِيبُ

أنشده الفراء بالفتح، وليس موضع ضرورة".

وعلى قول ابن مالك السابق: "**وفتحها لغة**"، يقول أبو حيان[4]: "هذا الذي نقله ليس من علم البصريين، بل مذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن. وأجاز الكسائي والفراء فتح نون المثني في حالة النصب والخفض، ونصا علي أن ذلك لا يجوز مع الألف. فقول المصنف: (فتحها لغة) منتقد من وجهين: أحدهما أنه لم يحك مذهب البصريين في منع ذلك. والثاني أنه أطلق، وكان ينبغي أن يقيد بحالة النصب والجر مع الياء، وبالمنع مع الألف".

التوضيح والتحليل:

أجاز ابن مالك فتح نون المثنى في حالتي النصب والجر، واعتبره لغة، وعارض ذلك أبو حيان، ويرى أن نون المثنى مكسورة دائما. لكن ابن جني أشار إلى أن بعض العرب يفتحها،

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 59).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/62،61).

(3) البيت من الطويل، لحميد بن ثور في ديوانه (ا/249)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 59)، تمهيد القواعد (1/ 313)، و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (1/ 176)، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب (2/ 151)، وضرائر الشعر (1/ 217)، والتذييل والتكميل (1/ 238)، و ارتشاف الضرب (5/ 2435)، وأوضح المسالك (1/ 83).

(4) التذييل والتكميل (1/ 238).

يقول[1]: " على أَن من الْعَرَب من فتحهَا فِي حَال الْجَرّ وَالنّصب". كما وافق ابنَ مالك ابن قيم الجوزية، فقال[2]: " ونون المثنى وما ألحق به مكسورة، وفتحها لغة مشهورة". ووافقه ابن عقيل، فقال[3]: " وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغة".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، لكن يجب التنبيه أن هذا ليس هو الأشهر، وأن استخدامه مخالف للكثرة الكاثرة من كلام العرب.

2- حذف نون جمع المذكر السالم من مثل: (الذين):

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول الشاعر[4]:

وإِنَّ الَذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ

ورد الشاهد السابق في بابي: إعراب المثنى والمجموع على حده، وباب الموصول، يقول ابن مالك[5]: "... وتسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختيارا قبل لام ساكنة غالبا".

ثم يقول[6]: "وسقوطها لتقصير صلة كقوله... "، وذكر البيت السابق.

ثم يبين ابن مالك أن نون (الذين) يجب أن تثبت في مواضع، ويحتج بالشاهد السابق نفسه، يقول[7]: " فإن قُصِد بالذي مُخَصَّص؛ فلا محيصَ عن (اللَّذَيْن) في التثنية، و(الذِين) في الجمع، ما لم يضطر شاعر، كقوله: وإِنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤهم".

---

(1) علل التثنية (ص: 87).

(2) إرشاد السالك (1/103؛104).

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 69).

(4) البيت من الطويل، لأَشهَب بن رُمَيلةَ في الكتاب لسيبويه (1/ 186)، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي(2/ 43)، والبيان والتبيين (3/ 280)، وسر صناعة الإعراب (2/ 190)، والمقاصد النحوية (1/ 448)، وبلا نسبة في: الجمل في النحو للفراهيدي(ص: 235)، و المفصل في صنعة الإعراب (1/ 184)،ونتائج الفكر في النحو (ص: 139)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 192،73)، والتذييل والتكميل(1/ 284،283)،(3/ 29).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 71).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 73،72).

(7) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 192).

يقول أبو حيان[1]: "وأنشد المصنف على جواز حذف النون من "(الذين) لتقصير صلة قول الشاعر: وإن الذي حانت يفلج دماءهم ... يريد: الذين. وهكذا أنشده غيره، ولا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أن يريد بقوله: (الذي) صفة لجمع محذوف يوصف بالذي، كأن قال: وإن الجمع الذي، أو: وإن الحي الذي، فأفرد بالنسبة إلى كون لفظ الجمع أو الحي مفرداً، وجمع في قوله: "دماؤهم" حملاً على معنى الجمع أو الحي، ومع هذا الاحتمال فلا حجة فيما ذكروه".

ثم يضيف[2]: "**وقد خالف المصنف قوله هنا**، إن النون من قوله: (وإن الذي حانت)

حذفت لتقصير الصلة، بقوله في باب الموصول، في التسهيل، فقال ما نصه: وإن عني بالذي من يعلم أو شبهه؛ فجمعه الذين مطلقاً، ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً. وقال المصنف في شرح هذا الكلام: إذا لم يقصد بالذي تخصص؛ جاز أن يعبر به عن جمع، حملاً على (مَنْ) قال: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ [3]، فلو لم يرد به الجمع؛ لما أشير إليه بـ"أولئك"، ولا عاد عليه ضمير جمع".

ثم يقول بكلام صارخ[4]: "**فانظر إلى هذا الاضطراب من هذا الرجل! تارة يستدل بحذف النون في التثنية والجمع بهذين البيتين على جواز ذلك في الكلام لتقصير صلة، وتارة يزعم أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتارة يفصل في جواز حذف النون من اللذين فيقول: إن أريد به التخصيص فلا بد من النون، وتارة يطلق الحذف. وقد قدمنا قبل أن حذف النون من التثنية لغة لبني الحارث وبعض ربيعة، وأن الإثبات لغة الحجاز وأسد. والذين نقلوا هذا لم يفصلوا بين أن يراد بالموصول التخصيص أو غير التخصيص**".

ثم يعطي النتيجة النهائية فيقول[5]: "ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل؛ بين أن يقصد به التخصص أو غيره، بل أنشدوا البيتين[6] على الجواز في فصيح الكلام، لا على الضرورة".

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 283).

(2) التذييل والتكميل (1/ 283،284).

(3) [سورة الزمر: 33].

(4) التذييل والتكميل (1/ 285).

(5) التذييل والتكميل (3/ 29).

(6) البيت الثاني: أبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قتلا الملوكَ وفَكَّكا الأغلالا

انظر: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 192) والتذييل والتكميل (1/ 284) والشاهد في البيت: إن عمي اللذان، حيث حذف النون.

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك حذف نون جمع المذكر السالم أو المثنى للإضافة أو للضرورة أو لتقصير الصلة، فإن قُصِد بالذي مُخَصَّص؛ فلا بد من ثبوت النون في التثنية والجمع.

وفي البيت السابق يقول مرة يجب أن تحذف النون؛ لتقصير الصلة، ومرة يقول: يجب أن تثبت النون؛ لأن المقصود بالذي مخصص، واعتبر أن حذف النون في البيت ضرورة شعرية.

ويرى أبو حيان أن استشهاد ابن مالك لا حجة فيه، ويؤول البيت على أن (الذي) تعود على الحي، وعلى مثل هذا التأويل يجوز استعمال الذي للدلالة على الكثرة، في فصيح الكلام من غير ضرورة، كما ذكر أن حذف النون من التثنية لغة لبني الحارث وبعض ربيعة. لكن الفراهيدي ذكر البيت ولم يذكر شيئا من تفصيل ابن مالك، فقال[1]: " أَرَادَ إِن الَّذين فَكف النُّون". وعد السهيلي حذف النون ضرورة شعرية، فقال[2]: " وأما النون في " الذين " فلا معتبر بها، لأنها ليست في الجمع ركنا من أركان صيغته، لسقوطها في الإضافة وفي ضرورة الشعر". ويرى الشيخ حالد الأزهري أنه أوقع (الذي) على الجمع، فقال[3]: " أوقع "الذي" على الجمع".

ويرى الباحث أن (الذي) أصلها للمفرد، وقد تأتي للجمع في بعض لغات العرب، أو تحذف منها النون للضرورة الشعرية، ولا جدوى عملية من الخلاف بين ابن مالك وابي حيان في هذه المسألة، فالاثنان أجازا حذف النون، ولكن اختلفا في سبب الحذف، والذي يهم المتحدث النطق، لا العلة.

3- الاستغناء بالضمة عن واو الجماعة حين الإسناد للفعل الماضي:

استدل على ذلك ابن مالك بقول الشاعر[4]:

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِيْنَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ

---

(1) الجمل في النحو للفراهيدي (1/ 235).

(2) نتائج الفكر في النحو (1/ 139).

(3) شرح التصريح على التوضيح (1/ 149).

(4) البيتان من الرجز، بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 78)، واللباب (2/ 111)، وضرائر الشعر (ص: 128)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 123)، و التذييل والتكميل (2/ 139)، و الألغاز النحوية (1/ 50)، والمعجم المفصل (11/ 286).

عَلَى الجِبَالِ الصُّمِّ لاَنْهَدَ الْجَبَلْ

4- ورد البيتان في باب المضمر، يقول ابن مالك[1]: "ومن الاستغناء معه بالضمة عن الواو قول الشاعر: ... أراد: حملوا، فحذف الواو واكتفى بالضمة، ثم وقف فسكن".

يقول أبو حيان[2]: "ويحتمل توجيها آخر، وهو أن القوم هو اسم جمع، واسم الجمع يجوز أن يغني عنه إخبار الواحد، فتقول: الرهط صنع كذا، والنفر رحل، والركب سار، مراعاةً للفظ، ولذلك إذا صغر صغروه كما يصغر المفرد، فتقول: رهيط ونفير وركيب. فراعى أولا المعنى حين قال: "أدعوهم"، فأتي بضمير الجمع، ثم راعى اللفظ فقال: "حمل"، فأفرد الضمير. فإذا احتمل هذا – وهو أرجح – لم يكن للمصنف فيه دليل على دعواه".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن الضمة تسد بدل الواو حين إسناد الفعل الماضي إلى واو الجماعة، ويمكن أن تسكن لأجل الوقف، غير أن أبا حيان يؤول البيت على أن الفعل (حَمَلْ) للمفرد، بمعنى القوم، وهو اسم جمع، ويجوز معه الإسناد بالمفرد، والضمير المستتر في (حَمَلْ) عائد على قومي، وبهذا يخالف ابن مالك في هذه المسألة، ويرفض قاعدته وتأويله.

ذكر السيرافي الرأيين اللذين ذهبا إليه، ولم يرجح بينهما، فقال[3]: " فهذا البيت فيه وجهان: أحدهما أن يكون أراد (حمل) على لغة من يحذف الواو فيكتفي بالضمة، فلما وقف سكّن. والوجه الثاني أن يكون أراد: لو أن من أدعو من قومي حين أدعوه حمل، وكان تقدير اللفظ فيه: لو أنّ جمع قومي حين أدعوهم حمل، فحذف جمع، وأقام مقامه القوم، ووحّد على لفظه". وكذلك فعل ناظر الجيش[4].

وبناء على ما سبق ذكره؛ فإن الباحث يميل للتأويلين، فكلاهما مسموع ومقيس.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (122/1، 123).

(2) التذييل والتكميل (2/ 139).

(3) شرح كتاب سيبويه (1/ 218).

(4) تمهيد القواعد (1/ 457).

5- دخول أل الموصولة على المضارع في الاختيار:

ذهب إلى هذا الرأي ابن مالك، واستدل عليه بقول الشاعر[1]:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيْلِ وَلَا ذَّي الرَّأْيِ والْجَدَلِ

ورد البيت السابق في باب: "الموصول"، ويذكر ابن مالك عن الألف واللام الداخلة على المضارع أنها توصل بالمضارع اختيارا، يقول[2]: "وبمعنى الذي وفروعه "الألف واللام" ... وقد تُوصَل بمضارع اختيارا".

ثم يأتي بشواهد على ذلك، منها بيت الشعر الوارد قبل قليل، يقول ابن مالك[3]: "ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر: ما أنتَ بالحَكم الْتُرْضَى حكومَتُه .

ثم يقول[4]: "وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته". ثم أول بالطريقة نفسها بقية الأبيات التي أوردها.

ثم ينهي بقوله[5]: "فإذ لم يفعل ذلك مع استطاعته؛ ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار".

يقول أبو حيان[6]: "وقوله وقد توصل بمضارع اختيارا"[7]، لا خلاف نعلمه أن وصل "أل" بالمضارع يختص بالشعر، وقد ذهب هو في بعض تصانيفه إلى أن وصل (أل) بالمضارع قليل, وهنا أجاز ذلك في الاختيار".

---

(1) البيت من البسيط، للفرزدق في: تهذيب اللغة (13/ 80)، والإنصاف (2/ 424)، وسفر السعادة (2/ 801)، ولسان العرب (6/ 8)، وخزانة الأدب للبغدادي (1/ 32)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (201/1، 202)، وشرح الكافية الشافية (1/ 124)، والتذييل والتكميل (66/3، 67).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 196).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 201).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 202).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 202).

(6) التذييل والتكميل (65/3، 66).

(7) العبارة لابن مالك، وردت قبل قليل، شرح التسهيل لابن مالك (1/ 196).

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن دخول (أل) على المضارع ليس ضرورة بل اختيارا؛ لأنه بالإمكان الاستغناء عن الضرورة بالتغيير في التركيب، فممكن القول (المرضي حكومته) بدلا من (الـ ترضى حكومته)، ويرى أبو حيان أنه ضرورة شعرية، وأن النحاة قالوا بذلك. لكن ابن مالك خالف رأيه هذا فقال[1]: " وقد وصلت بالفعل المضارع، ولم يقع ذلك إلا في الشعر". وبين المرادي أن ذلك وقع في الشعر شذوذا، فقال[2]: "وشذ وصلها بالمضارع، في قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في لاختيار، وفاقاً لبعض الكوفيين". وهذا يعني أن المرادي مخالف لابن مالك وبعض الكوفيين. كما ذكر ابن هشام أن ذلك ضرورة، فقال[3]: " قد توصل (أل) بالمضارع في الضرورة".

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن ذلك جائز في الضرورة، وفاقا لأبي حيان، إضافة إلى أن ابن مالك لم يأتِ بشواهد نثرية تدعم ما ذهب إليه، بل اعتمد على القياس، وصرح في شرح الكافية على وقوع هذا في الشعر فقط، كما ذُكر خلال الشرح لهذه المسألة.

5-هل (لو) تغني عن التمني؛ فينصب بعدها الفعل المضارع مقرونا بالفاء؟

استند ابن مالك في ذلك على قول الشاعر[4]:

سَرَيْنا إلَيْهِم فِيْ جُمُوعٍ كَأَنَّهَا جِبَالُ شَرَوْرَى لَوْ نُعَانُ فَنَنْهَدا

---

(1) شرح الكافية الشافية (1/ 124).

(2) الجنى الداني (1/ 202).

(3) تخليص الشواهد (1/ 153).

(4) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: توضيح المقاصد (3/ 1252)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 229)، والتذييل والتكميل (3/ 160)، وتمهيد القواعد (2/ 768)، والمقاصد النحوية (4/ 1899)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (1/ 358).

ورد البيت في باب الموصول، في حديثه عن (لو)، يقول ابن مالك[1]: "وأشرت بقولي: (وتغني عن التمني؛ فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء) إلى نحو قول الشاعر: ... لو نُعانُ فَنَنْهَدا، فلك في نصب (ننهد) أن تقول: نصب لأنه جواب تَمن إنشائي كجواب ليت؛ لأن الأصل: وددنا لو نعان، بحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه، فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر؛ لأن (لو) والفعل في تأويل مصدر، والمصدر قد يعطف عليه الفعل؛ فينصب بإضمار أن".

يقول أبو حيان[2]: "فأما دعواه أن قوله (لو نعان فننهدا) أصله: وددنا لو نعان، فحذف الفعل لدلالة "لو" عليه، فهذا فيه إضمار الفعل، حيث فهم من (لو) معنى التمني، وهو على خلاف الأصل، وفيه إثبات أن (لو) في هذا التركيب تكون مصدرية، ولا يقول بذلك الأكثرون من النحاة، وإنما هو قول بعض الكوفيين، ومن تبعه من المتأخرين، كالتبريزي".

التوضيح والتحليل:

عدّ ابن مالك أن المضارع الواقع في جواب (لو) ، المسبوق بفاء، يكون منصوبا على إضمار فعل تمن مستفاد من معنى (لو)، وخالفه أبو حيان، كما خالفه في عد (لو) مصدرية؛ لأن أكثر النحاة لا يقولون بذلك، سوى بعض الكوفيين. ويرى المرادي أن المضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، إذ إنها مسبوقة بطلب، ومن الطلب التمني، يقول المرادي[3]: " أنْ" تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب... والتمني يكون بليت ... وبـ(لو) كقوله: لو نُعان فننهدا". ونقل العيني كلام ابن مالك السابق دون اعتراض عليه، يقول[4]: " ومنع ابن مالك كون (لو) للتمني، وقدرها هاهنا بوددنا لو نعان، فهو جواب بمعنى إنشائي، كجواب ليت، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وقال –أيضًا: ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر؛ لأن لو والفعل في تأويل مصدر".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 229).

(2) التذييل والتكميل (160/3، 161).

(3) توضيح المقاصد (3/ 1252).

(4) المقاصد النحوية (4/ 1900).

ويميل الباحث لرأي المرادي؛ لكونه أقل تأويلا، وأبعد عن التعقيد.

6-حذف (ذا) من حبذا:

استدل ابن مالك على ذلك بقول الشاعر[1]:

فَحَبّذا ربّا وحَبّ دِيْنَا

ورد البيت في باب "حبذا" في حذف (ذا) يقول ابن مالك[2]: "وقد تفرد (حب) فيجوز حينئذ أن تفتح حاؤها استصحابا لحالها، وأن تجعل عليها الضمة التي كانت للعين، فيقال حبّ زيد، وحُبَّ زيد".

يقول أبو حيان[3]: "وأمَّا ما ذكره المصنف من أنه يجوز حذف ذا، واستدلاله على ذلك بقوله:

فَحَبَّذا رَبًّا، وحَبَّ دِينا، وتقديره: وحَبَّذا دينًا، فإنَّ القواعد تأبى ذلك؛ لأنه إن كان فاعلاً فلا يجوز حذفه، وإن كان جزءًا من المركب الذي حُكم عليه بأنه اسم كله؛ أو الذي حُكم عليه أنه فعل كله؛ فلا يجوز حذفُه؛ لأنه حالة التركيب صار جزءًا من أجزاء الاسم أو أجزاء الفعل، فكما لا يصحُّ حذف الاسم ولا بعض الفعل؛ كذلك لا يصحّ في حَبَّذا".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك جواز حذف (ذا) من حبذا، ويعارض ذلك أبو حيان؛ لأنه إن كان فاعلاً فلا يجوز حذفه، وإن كان جزءًا من المركب فلا يجوز حذفه؛ لأنه أصبح كلمة واحدة.

ووافق العيني ابن مالك، فقال[4]: " (حب) حيث جاء للمدح مفتوح الحاء مع غير ذا، وكان الأصل ضم حائه". ويفهم من هذه العبارة أن العيني أقر ابن مالك على حذف (ذا) من

---

(1) البيت من الرجز، وهو لعبدالله بن رواحة في: ديوانه (142/1)، وجمهرة اللغة (2/ 1019)، والمقاصد النحوية (4/ 1525)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 89)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (3/ 28)، والتذييل والتكميل (10/ 172)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 296)، وهمع الهوامع (3/ 41).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 28).

(3) التذييل والتكميل (10/ 172).

(4) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 1525).

حبذا، وأن فيها ضم الحاء وفتحها. وشرح ابن عقيل كلام ابن مالك في التسهيل، ولم يعترض عليه، يقول ابن عقيل[1]: " (وقد تفرد حب): أي من ذا، فتستعمل وحدها... فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها – فتقول: حب زيدٌ رجلاً، بفتح الحاء وضمها؛ والأصل: حبُبَ، فنقلت ضمة العين إلى الفاء". وكذلك وافق ابن الوردي ابن مالك، فقال[2]: " وإذا جاء فاعلها غير (ذا) تجدّد لها ثلاثة أمور، أحدها: كثرة الضمّ في حائها بالنقل من ضمّة عينها؛ إذ أصلها حبب... وقد لا تضم".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لموافقته السماع؛ ولعدم معارضة جل العلماء له؛ كما أن (حبذا وحب) لهما نفس الجذر اللغوي، فيجوز جعل أحدهما مشتقا من الآخر.

7-كلمة (عَمْر) المقرونة بالباء في البيتين للقسم أم للطلب؟

احتج ابن مالك على أن (عُمُر) المقرونة بالباء للقسم في قول الشاعر[3]:

رُقِيَّ بعَمْرِكُمْ لَا تَهْجُرِيْنَا وَمَنِّيْنَا الْمُنَى ثُمَّ امْطُلِيْنَا

ومثله[4]:

أَأَقَامَ أَمْسِ خَلِيْطُنَا أَمْ سَارَا سَائِلْ بعَمْرِكَ أيَّ ذاكَ اخْتَارَا

ورد البيتان السابقان في باب القسم، حين دخول الباء على (عمرك)، يقول ابن مالك: "ومن دخول الباء عليه عند عدم اللام قول الشاعر ... " وأورد البيتتين السابقين.

ويقول[5]: "وإن كان "عَمْرا" جاز أيضا ضم عينه، ودخول الباء عليه".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 145).

(2) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (466/2؛467).

(3) البيت من الوافر لعبد الله بن قيس الرقيات في: المعجم المفصل (8/ 87)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (3/ 272)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (2/ 863)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 202)، والتذييل والتكميل (11/ 352)، وارتشاف الضرب (4/ 1769)، وهمع الهوامع (2/ 486)، والنحو الوافي (2/ 500).

(4) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (145/1)، شرح الكافية الشافية (2/ 876)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 202)، والتذييل والتكميل (11/ 352)، وتمهيد القواعد (6/ 3086).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 201).

يقول أبو حيان[1]: "وهكذا أنشدهما المصنف شاهدا على أنه تدخل الباء على (عمر) في القسم، وهذا كما بيناه أول الباب ليس بقسم، بل هو من باب السؤال والطلب؛ ألا تراه كيف جاء بعد (بعمركم) جملة النهي، وهي قوله: (لا تهجرينا)، وكيف قال (سائل بعمرك)، فعلقه بـ (سائل)، وليس من أفعال القسم".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن الباء تدخل على لفظ القسم (عَمر)، ورأى أبو حيان أن ذلك ليس قسما، وأول البيتين على السؤال والطلب. ولم يعترض ناظر الجيش على ابن مالك، فقال[2]:"ومن دخول الباء عليه[3] عند عدم اللام، قول الشاعر: رقيّ بعمركم..."، كما استدل ابن عقيل[4] بالبيت على القسم.

ومما سبق من موقف العلماء، ومما يحتمله معنى البيت من القسم؛ فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

وفي نهاية هذا المبحث؛ فإنه يمكن للباحث أن يشير إلى النتائج الآتية:

1- عدد أبيات الشعر عند ابن مالك (2322) بيتا، وعند أبي حيان (4942) بيتا.

2- خالف أبو حيان ابن مالك في (514) بيتا

$$2322/514 \times 100 = 22,13\ \%$$

3- خالف أبو حيان ابن مالك في أبيات لم ترد عند ابن مالك ذكرها في مسائل أخرى (338) بيتا .

4- عدد الأبيات التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك = عدد الأشعار الكلي عند ابن مالك – المخالف عند أبي حيان = 2322- 514 = 1880 = 77,86%

5- أبو حيان مستطردا = عدد الأبيات الكلي عند أبي حيان (4942) – (مخالف 514 + مخالف أخرى 338 + موافق 1880 = (2732)

---

(1) التذييل والتكميل (11/ 352).

(2) تمهيد القواعد (6/ 3086).

(3) أي: على (عُمُر).

(4) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 309).

2210=2732−4942 بيتا .

6- عدد الأشعار التي عند ابن مالك، ولم ترد عند أبي حيان (38) بيتا .

وبعد عرض هذه النتائج؛ سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية الاستشهاد بالنثر: الحكم والأمثال وأقوال العرب، وهذا ما ستوضحه الصفات القادمة، بإذنه تبارك وتعالى.

المبحث الرابع: موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالنثر

يعد النثر الجاهلي والإسلامي والأموي من المصادر التي اعتمد عليها النحويون في تقعيد القواعد النحوية، ولم يخالف أبو حيان ابن مالك في هذا الأصل، ولكن كان الاختلاف في التطبيق. والمقصود بالنثر –هنا– أقوال العرب والحكم والأمثال، وهذا جدول يبين ذلك الموقف.

عدد الحكم والأمثال والأقوال عند ابن مالك	عدد الحكم والأمثال والأقوال عند أبي حيان	أبو حيان مخالف لابن مالك	أبو حيان موافق لابن مالك	حكم وأمثال وأقوال وردت عند أبي حيان ولم ترد عند ابن مالك
263	355	%14,06=37	%85,93=226	92

تحليل الإحصائيات:

1– أبو حيان يوافق ابن مالك في كثير من الاستشهاد بالنثر بما نسبته 85,93%

2– أبو حيان لم يخالف ابن مالك في الاستشهاد بالنثر إلا في مواطن قليلة وهي بنسبة 14,06%

3– ذكر أبو حيان بعض الحكم والأمثال والأقوال أثناء عرضه لبعض المسائل، حيث كان يعرض آراء النحاة السابقين عليه، ولا علاقة لابن مالك بهذه الحكم والأقوال

ولتوضيح موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالنثر؛ فقد أورد الباحث ثلاثة نماذج لموافقة أبي حيان لابن مالك، ولم يكثر الباحث من النماذج؛ لأن كلامهما متفق، ولئلا يصبح الكلام مكررا. أما في مخالفة أبي حيان لابن مالك؛ فقد تناول الباحث ثماني مسائل، وهذا تفصيل ذلك:

أولا: الموافقات:

وافق أبو حيان ابن مالك في معظم الشواهد، وكان التوجيه للشواهد متفقا، ومن هذه الشواهد:

1– من مسوغات الابتداء بالنكرة: الفاء الواقعة في جواب الشرط:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك المثل القائل[1]: "**إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِيْ الرِّبَاطِ**". ورد المثل في باب المبتدأ، يقول ابن مالك[2]: "ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب في مثل: إن ذهب عَيْرٌ فعيرٌ في الرباط".

يقول أبو حيان[3]: "وفاء الجزاء قول العرب: "إن ذهب عير، فعير في الرباط".

التوضيح والتحليل:

المسوغ للابتداء بالنكرة عند ابن مالك وأبي حيان هو: الفاء الواقعة في جواب الشرط. ووافقهما ابن عقيل، يقول[4]: " أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: " إن ذهب عير فعير في الرباط".

كما وافقهما ناظر الجيش[5]، والسيوطي[6].

2- زيادة حرف الكاف:

الكاف ليست من حروف الجرالزائدة، ولكن ورد أنها قد تكون زائدة، ويعرب ما بعدها حسب موقعه في الجملة. يقول ابن مالك في باب حروف الجر سوى المستثنى بها [7] : " قيل لبعض العرب[8]: **كَيْفَ تَصْنَعُوْنَ الْأَقْطَ؟ فَقَالَ: كَهَيِّن**. يريد هيّنا، فزاد الكاف".

وأورد أبو حيان[9] كلام ابن مالك السابق، ولم يخالفه.

---

(1) المثل في: الأمثال لابن سلام (ص: 325)، ومجمع الأمثال (1/ 25) ، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 294)، وارتشاف الضرب(3/ 1101)، و التذييل والتكميل (3/ 329)، و تمهيد القواعد (2/ 926)، همع الهوامع (1/ 383)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 225).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 294).

(3) التذييل والتكميل (3/ 329).

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 225).

(5) تمهيد القواعد (2/ 926).

(6) همع الهوامع (1/ 383).

(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 170).

(8) المثل في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 172)، و شرح التسهيل لابن مالك (3/ 170)، و التذييل والتكميل (11/ 261)، و الجنى الداني (1/ 87)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 26)، و تمهيد القواعد (6/ 3001)، و النحو الوافي (2/ 516).

(9) التذييل والتكميل (11/ 261).

التوضيح والتحليل:

ذكر زيادة حرف الكاف ابن الأنباري، فقال[1]: "فقال: كَهَيَّنٍ، أي: يسير سَهْل، فيزيدون الكاف"، ووافقهما المرادي[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجبش[4].

3- من معاني (فَعَّلَ) التغيير والصيرورة:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك المثل[5]: "**مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ**[6] **حَمَّرَ**[7]".

ورد هذا المثل في باب: أبنية الفعل ومعانيها، ومن معاني (فعّل) التحويل والتصيير، يقول ابن مالك[8]: "أي صار كالحميريين في كلامه بلغتهم".

وأورد أبو حيان[9] كلام ابن مالك السابق، ولم يزد عليه، واعتمده كما هو.

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك على أن معنى (فعّل) في المثل: التحويل والصيرورة، ووافقهما ناظر الجيش، يقول[10]: " أي: صار كالحميريّين في كلامه بلغتهم". كما وافقهما ابن عقيل[11].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 172).

(2) الجنى الداني (1/ 87) .

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 26).

(4) تمهيد القواعد (6/ 3001).

(5) المثل في: الخصائص (2/ 30)، والأمثال للهاشمي (1/ 238)، ومجمع الأمثال (2/ 306)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 451)، والتذييل والتكميل (14/ 158)، وتمهيد القواعد (8/ 3750)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/ 601).

(6) مدينة لحِمْيَر باليَمَن. انظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (2/ 386)، ولسان العرب (4/ 519).

(7) أي: تعلم الحميرية، وهي لغة اليمن قديما. انظر: تهذيب اللغة (5/ 39).

(8) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 451).

(9) التذييل والتكميل (14/ 158).

(10) تمهيد القواعد (8/ 3750).

(11) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 601).

ثانيا: المخالفات:

خالف أبو حيان ابن مالك في بعض الأقوال والأمثال، وإليك ثماني مسائل، وهذا تفصيل ذلك:

1- تعليق رأى البصرية عن العمل:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول القائل[1]: **"أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَهُنا"؟**

ورد هذا القول في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، في موضوع التعليق[2]، يقول ابن مالك[3]:" وأشرت بما وافقهن إلى نحو: أما ترى أيُّ برق ههنا؟ بمعنى: أما تبصر، حكاه سيبويه".

ويقول ابن مالك[4]: "والجملة بعد المعلَّق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به، وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد ... ومثال الكائنة في موضع مفعول به ما يتعدى إلى مفعول واحد: أما ترى أيُّ برق ههنا".

يقول أبو حيان[5]: "وهذا الذي اختاره من كون (ترى) هنا بصريةً هو مذهب للمازني خاصة، وأما شراح "الكتاب" فحملوا ما حكاه سيبويه على أن ترى فيه بمعنى: تعلم".

ويرى أبو حيان أن رأى البصرية لا تعلق، ويستشهد بقول ابن عصفور، فيقول[6]: "وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت، وإن لم تكن من أفعال القلوب، فتكون إذ ذاك بمنزلة سل؛ لأنها سبب من أسباب العلم. واستدل على ذلك بقول العرب: أما ترى أي برق ههنا، فإذا أمكن حمله على العلمية كان أولى؛ لأن التعليق بابه أن يكون في أفعال القلوب" .

---

(1) هذا القول في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 89)، والتذييل والتكميل (6/ 90)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 371)، وتعليق الفرائد (4/ 176).

(2) التعليق: عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلا ... وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام أو متضمنا معناه. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 88).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 89،90).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 91،92).

(5) التذييل والتكميل (6/ 90).

(6) التذييل والتكميل (6/ 90).

ويضيف أبو حيان بعبارة صارخة[1]: "وقد مثل المصنف في الشرح ما تعدى إلى واحد، وعلق عنه بقول العرب: أما ترى أيُّ برقٍ ههنا. وقد قدمنا أن رأي البصرية لا تُعلق عند الجمهور، ولم يذهب إلى تعليقها إلا المازني، وتبعه هذا المصنف، ولم يَحفَظْ الخلاف فيها فيذكره.

التوضيح والتحليل:

الشاهد في قول العرب عند ابن مالك تعليق رأى البصرية عن العمل، ويخالفه أبو حيان، ويرى أن أفعال القلوب هي التي تعلق فقط، وذكر أن شراح الكتاب حملوا (رأى) على (تعلم)، وهي فعل قلبي. وأورد الأشموني[2] قول العرب السابق، ولم يتعرض للخلاف في المسألة، وخالف الدماميني ابن مالك، فقال[3]: " وما اختاره من جعل (ترى) هذه بصرية هو رأي المازني، وحملها شراح (الكتاب) على أنها علمية، قال ابن عصفور: وهو أولى. حينئذ فقول المصنف: (بمعنى أما تبصر) من كلامه لا من كلام سيبويه".

ويؤكد الدماميني مخالفته لابن مالك؛ فيقول في موطن آخر[4]: " ومنه- على رأي المازني والمصنف- أما ترى أي برق ههنا؛ لأن الرؤية فيه **عندهما** بصرية". فقوله: "عندهما" دليل على أنه ليس معهما.

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان، فإنّ (رأى) عاملة على المختار من رأي النحاة.

2- هل العطف من مسوغات الابتداء بالنكرة؟

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك المثل القائل[5]: "**شَهْرٌ ثَرَى، وَشَهْرٌ تَرَى، وَشَهْر مَرْعَى**".

---

(1) التذييل والتكميل (6/ 105).

(2) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 371).

(3) تعليق الفرائد (4/ 176).

(4) تعليق الفرائد (4/ 183).

(5) انظر هذا المثل في: الكتاب لسيبويه (1/ 86)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص: 119)، ومجمع الأمثال (1/ 370)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 293)، وارتشاف الضرب (3/ 1100)، والتذييل والتكميل (4/ 39)، ومغني اللبيب (1/ 614)، وتمهيد القواعد (2/ 924)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 232)، المقاصد الشافية (2/ 49)، وتعليق الفرائد (3/ 101).

ورد المثل في باب المبتدأ، يقول ابن مالك في مسوغات الابتداء بالنكرة[1]: "ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها ... وقول العرب: "شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، شهر مَرْعَى"، ومعنى شهر ترى: أي، "وشهر ترى فيه النبات"[2].

يقول أبو حيان[3]: " وهذا عند غيره ليس مسوغ الابتداء فيه بالنكرة ما ذكره المصنف من العطف، وإنما مسوغ ذلك التفصيل، وقد ذكره أصحابنا في المسوغات، وأغفله المصنف".

التوضيح والتحليل:

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة، وفي المثل ورد المبتدأ نكرة، والمسوغ لذلك عند ابن مالك العطف، ويرفض ذلك أبو حيان، ويرى أن المسوغ التفصيل. ووافق ابن هشام[4] أبا حيان، وخالف ناظر الجيش ابن مالك بصريح العبارة، فقال[5]: " فليس في المعطوف مسوغ يصحح ابتدائيته... وإنما المسوغ لهذين المثالين التفصيل".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان.

3-(إنَّ) بمعنى (نعم):

ساق ابن مالك شاهدا على ذلك قول القائل[6]: "**لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِيْ إِلَيْكَ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا. أَرَادَ: نَعَمْ، وَلَعَنَ رَاكِبَهَا**".

يقول ابن مالك[7]: "ولكن الشواهد على كون (إن) بمعنى نعم، مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها. فمنها قول عبد الله بن الزُّبَيْر رضي الله عنه لابن الزَّبير الأسدي لما قال له: لعَنَ الله ناقة حملتني إليك: إنّ وراكبها. أراد: نعم، ولعن راكبها".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 292).
(2) التذييل والتكميل (4/ 39).
(3) التذييل والتكميل (3/ 327).
(4) مغني اللبيب (1/ 614).
(5) تمهيد القواعد (2/ 925).
(6) هذا القول في: حروف المعاني والصفات للزجاجي (1/ 56)، وشرح المقدمة المحسبة (1/ 265)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 99)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 33)، والتذييل والتكميل (5/ 129)، والجنى الداني (1/ 399)، ومغني اللبيب (1/ 57)، وتمهيد القواعد (3/ 1360)، وهمع الهوامع (1/ 510).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 33).

ويضيف ابن مالك[1]: "ونبهت في هذا الباب على ورود (إنّ) بمعنى؛ نعم ليعلم بها، فتعامل بما تعامل (نعم) من عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها".

يقول أبو حيان[2]: "وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إنَّ) لـ (نَعَمْ)، إذ يحتمل أن تكون هي[3] العاملة".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن (إنّ) تأتي بمعنى نعم، وتكون هاملة وليست عاملة، ويخالفه أبو حيان في ذلك، ويرى أن (إنّ) يحتمل أن تكون هي العاملة، ولا تكون (إنّ) بمعنى (نعم). ونقل الزجاجي وقوعها بمعنى (نعم)، فقال[4]: " وَتَكون بِمَعْنى (أجل) فَلَا تعْمل شَيْئا". وقال ابن يعيش[5]: " وتخرج "إن" المكسورة إلى معنى "أجل". كما وافق المرادي ابن مالك، فقال[6]: " تكون حرف جواب، بمعنى نعم. ذكر ذلك سيبويه، والأخفش"، لكنه لم يغفل الاحتمال الذي افترضه أبو حيان، وهو أن تكون(إنّ) عاملة، فقال[7]: "فيحتمل أن تكون (إنّ) فيه بمعنى نعم، كما قال الأخفش. ويحتمل أن تكون المؤكدة والهاء اسمها، والخبر محذوف". ووافق ابن هشام ابن مالك[8].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، مع التأكيد على جواز اعتبار (إنّ) عاملة، كما قال بذلك أبو حيان.

4- جواز تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث على لغة بعض العرب:

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 33).
(2) التذييل والتكميل (5/ 130).
(3) أي: (إنّ).
(4) حروف المعاني والصفات (1/ 56).
(5) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 556).
(6) الجنى الداني (1/ 398).
(7) الجنى الداني (1/ 399).
(8) مغني اللبيب (1/ 57).

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول بعض العرب[1]: **قَالَ فُلَانَةٌ، وَذَهَبَ فُلَانَةٌ**".

ورد القول في باب الفاعل، متحدثا عن حذف تاء التأنيث، إن كان الفاعل حقيقي التأنيث، يقول ابن مالك[2]: "واحترزت بقولي (ولا تحذف غالبا) من نحو قول بعض العرب: قال فلانة، وذهب فلانة، حكاهما سيبويه".

ويؤكد ابن مالك كلامه السابق بقوله[3]: "وليس مخصوصا بالشعر؛ فإن سيبويه حكى:

حضر القاضيَ امرأةٌ ... على أن حكم التاء في جمع تصحيح المؤنث ككحمها في مفرده ومثناه، **فلا يقال: قام الهندات، إلا على لغة من قال: قال فلانة**؛ لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية". ويقول[4]: "لا يجوز قامت الزيدون ولا قام الهندات **إلا على لغة من قال: قال فلانة**".

يقول أبو حيان[5]: " أثبت أنها لغة، وبعض أصحابنا جعل ما حكى سيبويه من قولهم: (قال فلانة) شاذًا، ولا يجوز إلا حيث سمع، ولا يقاس عليه. وإن ثبت أنها لغة؛ فينبغي أن يقاس وإن كان قليلًا".

التوضيح والتحليل:

أثبت ابن مالك أنها لغة، وأما أبو حيان فلم يجزم بأنها لغة، وقال بوجوب القياس عليها إن كانت لغة. إذن: وجه الخلاف بينهما يكمن في كونها لغة.

---

(1) هذا القول في: الكتاب لسيبويه (2/ 38)، والبديع في علم العربية (1/ 104)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 111)، وشرح الكافية الشافية (2/ 596)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 163)، والتذييل والتكميل (6/ 196)، وارتشاف الضرب (2/ 734)، وتخليص الشواهد (ص: 274)، والمقاصد النحوية (2/ 851)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 408).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 111).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 112).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 113).

(5) التذييل والتكميل (6/ 197).

وبالرجوع إلى كلام سيبويه؛ تجده يورد قول العرب ثم يقيس عليه، مما يوحي بأنها لغة، يقول سيبويه[1]: " وقال بعض العرب: قال فُلانةُ. وكلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل".

وذكر ابن الناظم أنها لغة، فقال[2]: " حذف التاء من الماضي المسند إلى الظاهر الحقيقي التأنيث، غير المفصول لغة. حكى سيبويه أن بعض العرب يقول: (قال فلانة) فيحذف التاء، مع كون الفاعل ظاهرًا، متصلا، حقيقي التأنيث".

أما المرادي فذكر قول سيبويه ولم يتطرق لمسألة أنها لغة[3]، ورأى ابن هشام أن قول العرب رديء، ولا ينقاس عليها، فقال[4]: " وشذ قول بعضهم: (قال فلانة) وهو رديء لا ينقاس"، ولم يتطرق لكونه لغة أم لا؟ وذكر ابن عقيل أن ذلك التركيب قليل جدا، فقال[5]: " وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا، حكى سيبويه قال فلانة". وعدها السيوطي لغة، فقال[6]: " إِلَّا على لُغَة قَالَ فُلَانَة".

ومما يجدر ذكره أن د. فاضل السامرائي أشار إلى أن التذكير والتأنيث مع المؤنث الحقيقي له اعتبارات يقتضيها المعنى، ولم يحكم بشذوذها، يقول[7]: " فحذف التاء مع أنه حقيقي التأنيث. وعلى قول النحاة يكون هذا خلاف الأجود. فالحق أن المعنى هو الحاكم في كل ذلك، فمرة يكون التأنيث أجود، ومرة يكون التذكير أجود، بحسب القصد والسياق، طال الفصل أم قصر".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، مع التأكيد بأنها لغة قليلة، وتُسْتَدْعَى لأغراض بلاغية، وليست شاذة أو خلاف الأجود.

---

(1) الكتاب لسيبويه (2/ 38).
(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 163).
(3) توضيح المقاصد (1/ 205).
(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 97).
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 92).
(6) همع الهوامع (3/ 334).
(7) معاني النحو (2/ 61).

5- دلالة الحال على النوع :

أورد ابن مالك شاهدا على دلالة الحال على النوع قول العرب[1]: "**هَذَا تَمْرُكَ شَـهْرِيْزًا،**[2] **وَهَذَا مَالُكَ ذَهَبًا**".

يقول ابن مالك[3]: "أو دالا على نوعه: هذا تمرك شَهْرِيزا، وهذا مالك ذهبا".

ويقول أبو حيان[4]: "ومثال دلالته على النوع: هذا تمرك شهريزاً, **وهذا خاتمك ذهباً**. هكذا مثل المصنف في الشرح، وليس ذهباً دالا على نوع الخاتم، بل هذا المثال من باب ما دل على أصالة، نحو ما مثل به المصنف عن سيبويه من قوله: هذا خاتمك حديداً وهذه جبتك خزاً".

التوضيح والتحليل:

في قولهم: "**هذا تمرك شَهريزا**" لم يخالف أبو حيان ابن مالك، بل اتفقا أن المراد منه بيان النوع، فهو في نصه السابق لم يعترض على هذا المعنى، وأكد ذلك في الارتشاف، يقول أبو حيان[5]: " أو دلالته على ... نوع: هذا تمرك شَهريزًا". ووافقهما الإمام الشاطبي[6]، وابن عقيل[7].

أما (هذا مالك ذهباً) فقد وافق ابن الناظم أباه بأنها لبيان النوع، فقال[8]: "أو على نوعه نحو:هذا مالك ذهبًا".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 324)، وارتشاف الضرب (3/ 1559)، والتذييل والتكميل (9/ 20)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (3/ 430)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/ 9).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 324)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 230)، وتوضيح المقاصد (2/ 694)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 255)، ومغني اللبيب (1/ 603)، وتمهيد القواعد (5/ 2253)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 7)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 577)، وهمع الهوامع (2/ 297).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 324).

(4) التذييل والتكميل (9/ 20).

(5) ارتشاف الضرب (3/ 1559).

(6) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (3/ 430).

(7) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 9).

(8) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 230).

ووافقه المرادي[1]، وابن هشام[2]، وناظر الجيش[3]والأشموني[4]، والصبان[5].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

أما (هذا خاتمك حديدا)، وقد أورده أبو حيان، ونسبه إلى ابن مالك سهوا منه؛ لأن المثل الذي أورده ابن مالك نصه: " **هذا مالك ذهباً**"، والمعنى المستقى من كل منهما مختلف.

أما معنى(هذا خاتمك حديدا)–الذي ساقه أبو حيان– فهو لبيان الأصل كما قال أبو حيان، ووافقه ابن الناظم أنها لبيان الأصل، فقال[6]: "على أصالة الشيء ... ونحوه: هذا خاتمك حديدًا"، ووافقه ابن هشام[7]، وناظر الجيش[8]، والشيخ خالد الأزهري[9].

ومما سبق فإن ابن مالك على صواب فيما ذهب إليه، ووافقه العلماء، أما أبو حيان فهو يتحدث عن مسألة أخرى، وهو على صواب فيما ذهب إليه، ووافقه العلماء.

6- بناء التعجب من غير الأفعال:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك المثل القائل[10]: "مَا أَذْرَعَ فُلَانَ".

ورد قول العرب السابق في باب: التعجب، يقول ابن مالك[11]: "وقد يبنيان من غير فعل كقولهم: ما أذرع فلانة، بمعنى ما أخفها في الغزل، وهو من قولهم: امرأة ذَراع، وهي الخفيفة اليد في الغزل، ولم يسمع منه فعل".

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (2/ 694).

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 255).

(3) تمهيد القواعد (5/ 2253).

(4) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 7).

(5) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 255).

(6) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 230).

(7) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 255).

(8) تمهيد القواعد (5/ 2253).

(9) شرح التصريح على التوضيح (1/ 577).

(10) المثل في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 48)، والتذييل والتكميل (10/ 227)، وتمهيد القواعد(6/ 2644)، وهمع الهوامع (3/ 320)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/ 164).

(11) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 48).

ويقول أبو حيان[1]: "أمَّا دعواه أنَّ ما أَذْرَعَ فلانة! بمعنى: ما أَخَفَّها في العزل، لم يُسمع منه فعلٌ ـ فليست بصحيحة، قال ابن القَطَّاع: "ذَرُعت المرأة: خَفَّتْ يداها في العمل، فهي ذَرَاعٌ"، فعلى هذا لا يكون قولهم ما أَذْرَعَ فلانةَ شاذًّا؛ إذ هو مصوغ من فعلٍ".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن التعجب في قول العرب السابق من غير الأفعال، وخالفه أبو حيان، واستدل بقول ابن القطاع. ويؤكد أبو حيان ذلك، فيقول[2]: "ودعواه أن ما أذرعها لم يسمع منه فعل غير صحيحة"، ويستشهد بكلام ابن القطاع السابق.

ويشكك ناظر الجيش في ثبوت إسناد الفعل (ذرع) إلى المرأة، وفي رأي ابن القطاع، وكلام أبي حيان، فيقول[3]: " لأنّ قولهم: ذرعت المرأة –إن ثبت– كان في غاية النّدور، فلا اعتداد به".

ونقل ابن عقيل كلام ابن القطاع في الرد على ابن مالك، فقال[4]: " ورد عليه بأن ابن القطاع، حكى: ذرعت المرأة: خفت يداها في العمل، فهي ذراع، فلا يكون ما أذرعها شاذاً".

وبهذا يوافق ابن عقيل أبا حيان وابن القطاع، ويخالفهما ناظر الجيش.

ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه أقيس، ولأنه لا يعقل وجود تعجب من دون فعل، ولو شذوذا. وإذا كان بالاستطاعة توجيه الشاهد على الأصل، من غير شذوذ؛ فهو أولى.

7– اشتقاق اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول:

استدل ابن مالك على ذلك بمثلين، أولهما[5]: **"أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ"**.

---

(1) التذييل والتكميل (10/ 227).

(2) ارتشاف الضرب (4/ 2077).

(3) تمهيد القواعد (6/ 2648).

(4) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 164).

(5) المثل في: الأمثال لابن سلام (1/ 374)، وجمهرة الأمثال (1/ 412)، والأمثال للهاشمي (1/ 18)، ومجمع الأمثال (1/ 80)، والمستقصى في أمثال العرب (1/ 99)، والمفصل (1/ 297)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 52)، والتذييل والتكميل (10/ 251)، وتمهيد القواعد (1/ 495)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 13)، وتعليق الفرائد(2/ 66)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/ 166).

والثاني[1]: **"أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ"**.

ورد هذان المثلان في باب أفعل التفضيل، يقول ابن مالك[2]: "فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية[3]؛جاز وحسن، ومنه قولهم: (أكْسى من بَصَلة) و(أشْغَلُ من ذاتِ النِحْيَيْن)، فيصح على هذا أن يقال: عبد الله بن أبيّ ألعن[4] ممن لعن على لسان داود، ولا أحرم[5] من عدم الإنصاف، ولا أظلم[6] من قتيل كربلاء".

يقول أبو حيان[7]: "فأمَّا تمثيله بقولهم (أَكْسَى مِن بَصَلة) فلا يتعين أن يكون من المبنيّ للمفعول ـ وهو كُسِيَ ـ لأنَّ العرب تقول: كَسِيَ الرجلُ ـ بفتح الكاف ـ مَبنيًّا للفاعل، بمعنى اكْتَسى، فيحتمل أن يكون قولهم (أَكْسَى من بَصَلة) من كَسِيَ المبنيَّ للفاعل، لا كُسِيَ المبنيّ للمفعول".

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك أن أفعل التفضيل في المثلين السابقين من الفعل المبني للمجهول، وخالفه أبو حيان، وعد أنه مشتق من الفعل المبني للمعلوم.

أما المثل الأول: "أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْن": فقد وافق الزمخشري ابن مالك في جواز صوغ اسم التفضيل من الثلاثي المبني للمجهول، ولكنه عد ذلك شاذا، يقول الزمخشري[8]: " والقياس أن يفضل[9] على الفاعل دون المفعول، وقد شذ نحو قولهم: أشغل من ذات النحيين".

وخرج ابن يعيش المثل السابق على أن الفعل مبني للمعلوم، ولا شذوذ فيه، يقول[1]: "ويجوز أن يكون المراد: أشغل من ذات النحيين ليَدَيْها، فلا يكون حينئذ شاذًا".

---

(1) المثل في: الأمثال للهاشمي (1/ 27)، ومجمع الأمثال (2/ 169)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 52)، والتذييل والتكميل (10/ 252)، وتمهيد القواعد (6/ 2658)، والسماع والقياس (1/ 35).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 52).

(3) أي: فإن اقترن الفعل بما يمنع أن يكون مبنيا للفاعل(للمعلوم)، ومراده: بناء أفعل التفضيل من المبني للمجهول.

(4) من الفعل المبني للمجهول لُعِنَ.

(5) من الفعل المبني للمجهول حُرّمَ.

(6) من الفعل المبني للمجهول: ظُلِمَ.

(7) التذييل والتكميل (10/ 252،251).

(8) المفصل في صنعة الإعراب (1/ 297).

(9) أي: يشتق اسم التفضيل.

ووافق ابن الناظم أباه، فقال[2]: " (أشغل من ذات النحيين)، ... فلا تعد شاذة، وإن كانت من فعل ما لم يسم فاعله؛ لأنه لا لبس فيها"، فهو يقر أنها من فعل لم يسمَ فاعله، وينفي الشذوذ، كأبيه تماما.

ووافق ابن هشام ابن مالك، فقال[3]: " ومن فعل المفعول ... و"أشغل من ذات النحيين". كما وافقه ابن قيم الجوزية، ولكنه قال إن ذلك نادر، يقول[4]: " ولذلك حكم بندور قولهم... (أشغل من ذات النحيين)... فِعْله لازم البناء للمفعول".

ومما سبق تجد أن بعض العلماء خرج المثلين على أن اسم التفضيل مشتق من الفعل المبني للمعلوم، وغالبيتهم رأوا بأنه مشتق من الفعل المبني للمجهول.

ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه يرد ما ظاهره الشذوذ إلى القياس على الأصل، وذلك أولى، وله من العلماء ما يؤيده.

8- (أم) متصلة أم منقطعة في قول العرب[5]: "إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ" ؟

ورد القول السابق في باب المعطوف عطف النسق، في (أم المنقطعة) يقول ابن مالك[6]: "وإن ولي المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها، كقول بعض العرب: إنها لإبل أم شاء، فـ (أم) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما كان يكون بعد بل، فإنها بمعناها. **وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل، وأن التقدير: بل أهي شاء. وهذه دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها.** وقد قال بعض العرب: **إِنَّ هُنَاكَ إِبِلًا أَمْ شَاءً**، فنصب ما بعد أم حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح، مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع".

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 127).

(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 342).

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 256).

(4) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (582/1؛583).

(5) القول السابق في: الجمل في النحو للفراهيدي (339/1)، وأمالي ابن الشجري (3/ 108)، ونتائج الفكر في النحو (1/ 205)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 676)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 362)، والتذييل والتكميل (120/11)، والجنى الداني (1/ 206)، شرح شذور الذهب للجوجري (2/ 807)، النحو الوافي (3/ 601).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 362).

ويقول[1]: " وأما ما حكى المصنف من قولهم: (إن هناك إبلًا أم شاءً) ، واستدلاله بذلك على أن (أم) التي هي منقطعة تكون تعطف المفرد – وإن صحّ أنه من كلام العرب– فلا حجة فيه؛ لاحتمال أن تكون متصلة ... ويحتمل إن كانت الجملة خبرية أن ينتصب شاءً في قولهم (أم شاءً) على إضمار فعل، تقديره : أم ترى شاءً".

التوضيح والتحليل:

عدّ ابن مالك (أم المنقطعة) بمعنى (بل) للإضراب، وأنها تعطف مفردا على مفرد، واستشهد بقول بعض العرب: "**إن هناك إبلا أم شاءً** "، فنصبت العرب ما بعد (أم) من باب عطف المفرد على المفرد، وبدون إضمار. ويرى أبو حيان أن (أم) في قولهم: "إن هناك إبلا أم شاءً " أن (أم) متصلة، ويحتمل أن يكون انتصاب (شاءً) على إضمار فعل، تقديره: ترى.

ويرى الفراهيدي أن (أم) منقطعة، يقول[2]: " فَأَما (أم) المنقطعة فنحو قَوْلك: إِنَّهَا لإبل أم شَاءٌ، كَأَنَّهُ قَالَ بل شَاءٌ"، ووافقه سيبويه[3]، والزجاجي[4]، والفارسي[5]، وابن جني، فقال[6]: " مُنْقَطِعَة على معنى بل ... من كَلَامهم: إِنَّهَا لِإِبِلٌ أم شاءٌ، مضى صدر كَلَامه على الْيَقِين، ثمَّ أدْركهُ الشَّك؛ فاستثبت فِيمَا بعد، فَقَالَ: أم شَاءٌ. إِلَّا أَن مَا بعد (بل) مُتَحَقق، وَمَا بعد (أم) مَشْكُوك فِيهِ، مسؤول عَنهُ".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

وفي نهاية هذا المبحث؛ فإنه يمكن للباحث أن يشير إلى النتائج الآتية:

1- عدد الحكم والأمثال وأقوال العرب الواردة عند ابن مالك (263) قولا ومثلا، وعند أبي

---

(1) التذييل والتكميل (121/11).
(2) الجمل في النحو للفراهيدي (1/ 339).
(3) الكتاب لسيبويه (3/ 172).
(4) حروف المعاني والصفات للزجاجي (1/ 48).
(5) التعليقة على كتاب سيبويه (2/ 278).
(6) اللمع في العربية لابن جني (1/ 94) .

حيان (355) حكمة وقولا ومثلا.

2- خالف أبو حيان ابن مالك في (37) حكمة وقولا ومثلا.

37 ÷ 263 ×100= 14.06%

4- عدد الحكم والأقوال والأمثال التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك = العدد االكلي عند ابن مالك – المخالف عند أبي حيان = 263-37 = 226 حكمة وقولا ومثلا.

226÷ 263×100=85.93%

5- أبو حيان مستطردا = العدد الكلي عند أبي حيان (355) - (مخالف37 + موافق226) =

355- 263= 92 حكمة وقولا ومثلا.

وبعد عرض هذه النتائج؛ سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية الأصول النحوية، وتشمل: القياس والتعليل والتأويل والإجماع، وهذا ما ستوضحه الصفات القادمة، بإذنه تبارك وتعالى.

الفصل الثاني

موقف أبي حيان من ابن مالك في أصوله النحوية الأخرى

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من القياس.

المبحث الثاني: موقفه من التأويل.

المبحث الثالث: موقفه من التعليل.

المبحث الرابع: موقفه من الإجماع.

المبحث الأول: موقف أبي حيان من ابن مالك في القياس

القياس أحد الأصول التي اعتمد عليها النحاة في تأصيل قواعدهم، ويوضح السيوطي المقصود بهذا المصطلح، فيقول[1]: "هو حمل غير المنقول على المنقول؛ إذا كان في معناه".

والقياس عند ابن مالك يجب أن يعتمد على السماع، يقول[2]: "والرواية لا تعارض بالرأي". ويوضح أبو حيان وجوب اعتماد القياس على السماع، فيقول[3]:" وقد حكى لنا بعض المشايخ عن بعض أئمة الشافعية أنه قال: "إذا جالت خيول النصوص في ميدان الكفاح؛ تطايرت رؤوس الأقيسة مع الرماح". إذن: اتفق كلاهما على وجوب اعتماد القياس على السماع، لكن إلى أي مدى كانا متفقين في التطبيق؟

ولتوضيح ذلك؛ فقد أورد الباحث ثلاثة نماذج لموافقة أبي حيان لابن مالك، ولم يكثر الباحث من النماذج؛ لأن الكلام متفق. أما في مخالفة أبي حيان لابن مالك؛ فقد تناول الباحث سبعة نماذج، وهذا تفصيل ذلك:

أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك في القياس:

1- قياس (غير المفعول به من بقية المفاعيل) على المفعول به؛ في جواز حذف فعله، والاقتصار على المفعول:

ورد هذا القياس في باب: "تعدي الفعل ولزومه"، يقول ابن مالك[4]: "يجوز الاقتصار **قياسا** على منصوب الفعل"

ويشرح ابن مالك العبارة السابقة فيقول[5]: "المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله، والاقتصار على المفعول به؛ لأن الباب له، لكني ذكرت لفظا صالحا للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل؛ لأنها كلها متساوية في صحة النصب بفعل محذوف كقولك: زيدا، لمن

---

(1) الاقتراح (1/ 79).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 386)
(3) التذييل والتكميل (256/14).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 155).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 155).

قال: مَن ضربت؟ وكقولك: حين ظلم، لمن قال: متى، وكقولك: ضربا يردعه، لمن قال أيّ ضرب ضربته؟ وكقولك تأديبا، لمن قال: لمَ ضربته؟ وكقولك مكتوفا، لمن قال كيف ضربته؟ ".

ويوافق أبو حيان ابن مالك في قياس ما سبق، يقول أبو حيان[1]: "يعني بالقياس أنه لا يوقف فيه على مورد السماع. ومنصوب الفعل يشمل المفعول به وغيره من منصوباته، وإن كان المقصود هنا التنبيه على الاقتصار على المفعول به، فتقول لمن قال من ضربت؟ زيداً، والتقدير: ضربت زيداً. ويجوز إظهار هذا الفعل. وتقول لمن قال متى ضربت زيداً؟ حين ظلم، أي: ضربته حين ظلم. وكذلك الحال والمفعول له".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز حذف الفعل والفاعل، وبقاء المفعول بأنواعه، أو الحال، وذلك بصورة قياسية.

يقول ابن مالك في شرح الكافية[2]: "وأما حذف الفعل وفاعله معا لدليل يدل عليهما فلا خلاف في جوازه وذلك كثير".

وفي باب التحذير بين ابن هشام أن الفعل والفاعل محذوفان، فقال[3]: " إياك والأسد، الأصل: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف الفعل وفاعله...". كما وافقهما ناظر الجيش[4].

2- القياس على[5]: كَلَمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ:

ورد هذا القياس في باب: (الحال)، بقول ابن مالك[6]: "وجَعْلُ (فاه) حالا من: (كلمته فاه إلى فيّ) أولى من أن يكون أصله: جاعلا فاه إلى فيّ، أو من فيه إلى فيّ. ولا يقاس

---

(1) التذييل والتكميل (7/ 44).
(2) شرح الكافية الشافية (2/ 601).
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (4/ 70؛ 71).
(4) تمهيد القواعد (4/ 1751).
(5) هذا القول في: الكتاب لسيبويه (1/ 377)، والخصائص (2/ 383)، والتبيين عن مذاهب النحويين (1/ 297)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 8)، والمدارس النحوية (1/ 104).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 322).

عليه خلافا لهشام".

ويشرح ابن مالك العبارة السابقة بقوله[1]: "وأجاز القياس عليه هشام الكوفي، فيقال على رأيه: ماشيته قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي. وذكر ابن خروف أن الفراء حكى: حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلى بيتي، وصارعته جبهته إلى جبهتي، بالرفع والنصب، ولا يُرَدُّ شيء من ذلك، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى".

ويوافق أبو حيان ابن مالك فيما ذهب إليه، يقول أبو حيان[2]: "وقوله: ولا يقاس عليه خلافاً لهشام: يعنى أنه لا يقاس على (فاه إلى فيّ), بل يقتصر على مورد السماع , وهو ما حكاه الفراء قبل, وماحكاه ابن خروف عنه أنه حكى: صارعته جبهته على جبهتي , بالرفع والنصب".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن القول السابق مقصور على السماع، وكذلك ما نقله الفراء، ثم شرح نص ابن مالك، ولم يناقشه.

وبين السيرافي أن هذا المثل لا يقاس عليه، فقال[3]: " كلمته فاه إلى فيّ، شاذ لا يقاس عليه". ووافقهما السيوطي، فقال[4]: " ولَا يُقَاس خلافًا لهشام".

إلا أن د. عباس حسن له رأي مخالف، فقال[5]: " فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلًا: **كلمت المُنكِر عينَه إلى عيني؟** قالوا: لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين، وحجة المانعين جدلية لا تثبت على الفحص، والأنسب الرأي الكوفي".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 325).
(2) التذييل والتكميل (24/9، 25).
(3) شرح كتاب سيبويه (2/ 285).
(4) همع الهوامع (2/ 293).
(5) النحو الوافي (369/2).

ويميل الباحث لرأي الكوفة؛ لأن عدم القياس يؤدي لجمود اللغة، والأصل في اللغة التوالد والنمو؛ وإلا جمدت وماتت.

3- الفعل المتعدي على وزن (فَعَلَ) مصدره على وزن (فَعْل) قياسًا:

ورد القياس السابق في باب: "مصادر الفعل الثلاثي"، يقول ابن مالك[1]: "والمقيس في المتعدي من (فَعَلَ) مطلقا".

ويشرح العبارة السابقة فيقول[2]: "مصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة، فمن المقيسة (فَعْل) لـ(فَعَلَ) المتعدي كـ(أَكَلَ: أَكْلًا)، وجمع جمعا، وبذل بذلا، ومنع منعا، وقبض قبضا، وبسط بسطا".

ووافق أبو حيان ابن مالك، يقول أبو حيان[3]: "وهذا الذي ذكره من اقتياس (فَعْل) في مصدر (فَعَلَ) المتعدي مطلقا هو المشهور، وهو الصحيح، وبه قال سيبويه والأخفش".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن الفعل الثلاثي المتعدي على وزن (فَعَلَ)، مصدره على وزن (فَعْل) قياسا، وافقه بصريح العبارة، حيث قال: "وهو الصحيح، وبه قال سيبويه والأخفش".

وقال بذلك ابن يعيش، يقول[4]: " مصدر الفعل الثلاثي المجرّد من الزيادة أن يأتي على فَعْل". ووافقهم ابن الناظم[5]"، وابن عقيل، فقال[6]: " الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على (فَعْل) قياسا مطردا، نص على ذلك سيبويه في مواضع".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 470).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 471).
(3) التذييل والتكميل (214/14).
(4) شرح المفصل لابن يعيش (68/4 ؛69).
(5) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 309).
(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 123).

ثانيا: مخالفة أبي حيان لابن مالك في القياس:

1- إعراب (رِقين)[1] بالحركات قياسًا على (سنين)[2]:

ورد هذا القياس في باب: "إعراب المثنى والمجموع على حده"، حين ذكر ابن مالك قياس (رِقين) على سنين وغسلين في الإعراب بالحركات، يقول ابن مالك[3]: "من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين، فتلزمه الياء، ويعرب بالحركات فيقول: إن سنينًا يطاع إليه فيها لسنينٌ، وسنينُك أكثر من سنيني ... **ولو عومل بهذه المعاملة نحو (رِقين) لجاز قياسا، وإن لم يرد به سماع**".

يقول أبو حيان[4]: "وذكر المصنف في الشرح عِلمًا لإعراب هذا النوع بالحركات في النون، لم نر تطويل كتابنا بذكرها"، ثم قال[5]: "ولو عومل بهذه المعاملة نحو (رِقين) لجاز قياسًا، وإن لم يرد به سماع". وبعد ذلك مباشرة يقول أبو حيان[6]: "وقد كفانا الرد عليه إذ قال[7]: "لم يرد به سماع".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك جواز إعراب (رِقين) بالحركات قياسا على سنين، وإن لم يرد بذلك سماع، ويرفض ذلك أبو حيان. وأكد أبو حيان هذا الرفض في الارتشاف، فقال[8]: "وأجاز ابن مالك في نحو رقين، وعشرين أن يجعل الإعراب في النون وتلزم الياء، وذكرنا في الشرح أنه لا يجوز، ورددنا عليه ما استدل به".

---

(1) من الرِّقة، وهي الفضة، أو الدرهم المضروبة، وهو اسم منقوص من أوله، وتجمع على رقين ورقون- بكسر الراء- فيهما، ونقصانها حذف فاء الفعل من أولها كأن أصل الرقة: وَرَقَ. انظر: جمهرة اللغة (1/ 125)، والصحاح (4/ 1564)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (2/ 172) .

(2) السِّينينيَّة: شَجَرَةٌ، حَكَاهُ أَبو حَنِيفَةَ عَنْ الأَخفش، وَجَمْعُهَا سِينِين. انظر: لسان العرب (13/ 230)، وتاج العروس (18/ 309).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 85).

(4) التذييل والتكميل (1/ 333).

(5) القول لابن مالك.

(6) التذييل والتكميل (1/ 333).

(7) القول لابن مالك.

(8) ارتشاف الضرب (2/ 579).

وفي شرح الإمام الشاطبي لألفية ابن مالك، قال[1]: "فإذن يكون معنى كلام الناظم: هذا الإعراب بالحركات على حد إعراب (حين) يطرد عند الناس من العرب في كل مكان، من باب: (سنين) ". ولم يسجل الشاطبي اعتراضا على هذا القياس.

ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه لم يرد في إعرابها بالحركات سماع عن العرب.

2- جمع (حمٍ) جمع مذكر سالما قياسا على (أبين):

يقول ابن مالك في باب: "كيفية التثنية وجمع التصحيح" متحدثا عن جمع (حم) جمع مذكر سالم قياسا على أبين وأخين وهنين [2]: "ولو قيل: حمٌ وحمون لم يمتنع، ولكن لا أعلم أنه سمع".

ويرد عليه أبو حيان فيقول[3]: "وينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه، وجمع أِب وأِخ وهنٍ على أبين وأخين وهنين هو شاذ؛ لأنه فات فيها شرط الجمع بالواو والنون، فلا يقاس على ذلك".

التوضيح والتحليل:

يجيز ابن مالك جمع (حم) على (حمين) قياسا على أبين وأخين وهنين وإن لم يسمع، ويعارض ذلك أبو حيان؛ لأن جمع الألفاظ الثلاثة السابقة شاذ، والشاذ لا يقاس عليه.

ونقل ناظر الجيش كلام ابن مالك دون اعتراض[4]، وكذلك السيوطي[5]. أما مسألة الشذوذ؛ فقد ذكره الأشموني، فقال[6]: " وشذ: أبون"، وأخون".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان؛ لأن ابن مالك قاس على الشاذ، والشاذ لا يقاس عليه.

---

(1) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (1/ 196).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 98).
(3) التذييل والتكميل (2/ 41).
(4) تمهيد القواعد (1/ 391).
(5) همع الهوامع (170/1؛172).
(6) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 63).

3- منع العلم الأعجمي المنتهي بـ(ويه) من الصرف:

ورد هذا القياس في باب: "الاسم العلم"، يقول ابن مالك عن الاسم المنتهي بـ (ويه)[1]:

"وذو المزج ... إن ختمَ بويه؛ كُسِر، **وقد يعرب غيرَ منصرف**".

ويشرح العبارة السابق فيقول[2]: "وإن كان عجزه (ويه) بني على الكسر فقيل: هذا سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ. وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف".

يقول أبو حيان[3]: "وقول المصنف: (وقد يعرب غير منصرف) ليس متفقاً عليه، إنما أجاز ذلك الجرمي، وأما سيبويه فلم يذكر فيه **إلا البناء، والقياس يقتضي أن لا يجوز غيره**؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما شيئاً واحداً، فعومل[4] معاملة الصوت ك"غاق"؛ فبني ونوّن إذا نكر. فإن كان ما أجازه الجرمي مستنده السماع قبل، وإن كان أجازه بالقياس[5] لم يقبل".

التوضيح والتحليل:

أجاز ابن مالك والجرمي معاملة الاسم المنتهي بـ (ويه) معاملة الممنوع من الصرف، ويرى أبو حيان أن ذلك القياس يقبل؛ إن كان له مستند من السماع.

بداية: ذكر ابن يعيش أنه مبني على الكسر، فقال[6]: "سِيبَوَيْهِ، ونِفْطَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ، إلّا أنّه مركَّبٌ من اسم وصوتٍ أَعْجميٍّ، فانحطّ عن درجة إسماعيلَ وإبراهيمَ؛ فبُني على الكسر لذلك".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 171).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 173).

(3) التذييل والتكميل (2/315، 316).

(4) أي: عومل لفظ سيبويه معاملة "غاق" اسم مبني.

(5) أي: قياسا على الاسم المركب تركيبا مزجيا، فـ(سيبويه) مركب تركيبا مزجيا، ومن هنا حُكِمَ عليه بالمنع من الصرف.

(6) شرح المفصل لابن يعيش (1/ 98).

ووافق ابن هشام أبا حيان[1]، وكذلك الجَوْجَرِي[2]، فقال[3]: " العلم المركب تركيب المزج إذا كان مختوما بـ (ويه). وبناؤه على الكسر، هو اللغة الفصحى... وغير الفصيح فيه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب، وهو مذهب الجرمي ومن تبعه".

وأشار السيوطي أن فيها لغات، وأن البناء على الكسر أفصح، قال[4]: "مختوم بويه كسيبويه ونفطويه وَفِيه لُغَات الفصحى بِنَاؤُه على الْكسر تَغْلِيبًا لجَانب الصَّوْت ويليها الْإِعْرَاب مَمْنُوع الصّرْف".

وخلاصة المسألة: الجرمي هو من أجاز منعه من الصرف، فإن كان له مستنده سماعي قُبل، وإن كان معتمد الجرمي ومن بعده ابن مالك القياس فقط؛ فهو مرفوض عند أبي حيان. ويميل الباحث لرأي أبي حيان.

4- (ها) التنبيه المقرونة باسم الإشارة (ذا) أو (أولاء) المقرونة بكاف الخطاب في التثنية والجمع:

ورد هذا القياس في باب الموصول عند ابن مالك، وفي باب اسم الإشارة عند أبي حيان، حيث يتحدث ابن مالك عن (ها) التنبيه المقرونة باسم الإشارة (ذا) أو (أولاء) المقرونة بكاف الخطاب، يقول[5]: "لا تلحق أيضًا المقرون بالكاف في التثنية والجمع فلا يقال: هذانك، ولا هؤلائك؛ لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه".

ويقول أبو حيان[6]: "وقد زعم المصنف في الشرح أن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تلحقها الهاء، فلا يقال: هذانك ولا هؤلائك ... ، والسماع يرد عليه، قال[7]:

---

(1) شرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 116).

(2) جَوْجرُ، كجَوْهَر، من قرى مصر من أعمال السمنودية. انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب (33/ 294)، تاج العروس (6/ 169).

(3) شرح شذور الذهب للجوجري (1/ 252).

(4) همع الهوامع (1/ 282).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 244).

(6) التذييل والتكميل (3/ 197).

(7) البيت من البسيط، وهو للعرجي في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (1/ 380) وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (1/ 60)، والتبيين عن مذاهب النحويين (1/ 290)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شدَنّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيّائِكُنّ الضّالِ والسَّمُرِ

فـ (هؤليائكن) تصغير (هؤلئكن)، وقد زعم هو أنه لا يقال: (هؤلئك)، وهو باطل بهذا السماع الفاشي من العرب".

التوضيح والتحليل:

قول ابن مالك: "فحمل على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه"، هذه العبارة تدل على القياس، لأن القياس حمل مسألة مجهولة على مسألة معلومة، وابن مالك يمنع دخول (ها) التنبيه على المثنى والجمع المقرون بكاف الخطاب؛ قياسا على منع ذلك في المفرد، فلا يقال: هذاك، غير أن أبا حيان يجيز ذلك بالسماع.

ووافق المرادي أبا حيان، فقال[1]: "والسماع في الجمع يرد عليه"، وساق بيت الشعر السابق. "، كما أن ابن عقيل[2] وافق أبا حيان.

كما وافقه ناظر الجيش، فقال[3]: " وعجبا من المصنف كيف منع أن يقول (هؤلائك) وقد تقدم له إنشاد البيت الذي فيه من (هؤليائكن الضال والسمر) وهؤليائكن تصغير هؤلائكن".

وبين الدماميني أن كلام ابن مالك في المتن معارض لما هو في الشرح، وفي نهاية كلامه يوافق أبا حيان، يقول[4]: "(وتصحَبُ هاءُ التنبيه المجرّد كثيرا، والمفردَ المقرونَ بالكاف دون اللام قليلا)[5] نحو: هذاك, وأطلق هنا، وقيده في الشروح بأن لا يكون مثنى ولا مجموعًا، فلا يجوز: هذانك ولا هؤلائك, ويرد عليه في الجمع قوله: من هؤليائكن الضال والسمر، فتبين أن كلامه في الأصل والشرح معترض".

---

174)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 244)، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي (1/ 190)، والتذييل والتكميل (3/ 190)، همع الهوامع (1/ 297).

(1) توضيح المقاصد (1/ 413).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 187).

(3) تمهيد القواعد (2/ 804).

(4) تعليق الفرائد (2/ 325).

(5) ما بين هلالين لابن مالك، شرح التسهيل (1/ 244).

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان، لأن السماع يخالف قياس ابن مالك، والسماع أصل مقدم على القياس.

كما أن السماع –ولو بيت شعر واحد– مقدم على القياس بدون سماع عند أبي حيان، بخلاف ابن مالك؛ الذي قدم القياس، ولعل السبب في ذلك ندرة الشواهد.

5– الاعتماد على الاستفهام أو النفي في الاسم الوصف النكرة الواقع مبتدأ:

ورد هذا القياس في باب المبتدأ، حيث قاس ابن مالك أدوات الاستفهام على الهمزة في جواز اعتماد المبتدأ عليها، وكذلك قياس أدوات النفي على (ما)، يقول[1]: " ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور، فكما يقال: أقائم الزيدان؟ يقال: هل مُعْتَقٌ العبدان؟ وما صانعٌ العُمَرَان؟ ومن خاطبٌ البكران؟ ومتى ذاهب العمران؟ وأين جالس صاحبانا؟ وكيف مصبح ابناك؛ وكم ماكثٌ صديقاك؟ وأيان قادم رفيقاك؟ وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفي؛ ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الأسماء، وذلك: ما، ولا، وإنْ، وليس".

يقول أبو حيان[2]: "وأطلق المصنف الاستفهام والنفي ليشمل أدواتهما، فتقول: هل معتق أخواك؟ وما فاعل الزيدان؟ ... هكذا قال المصنف في الشرح، وهو قياس على الهمزة، والأحوط أن لا يقال منها تركيب إلا بعد السماع. وذكر في أدوات النفي (ما) و (لا) و(إن) و(ليس) ... والأحوط التوقف حتى يسمع".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك جواز توسيع القياس في أدوات الاستفهام أو النفي؛ ليشمل جميع الأسماء والحروف، وذلك في اعتماد المبتدأ الوصف على أحدهما، ويرى أبو حيان أن ذلك لا يجوز إلا بالسماع.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 274).

(2) التذييل والتكميل (375/3، 276).

ويرى ابن الناظم أن الاسم الوصف الواقع مبتدأ يجب أن يشتمل على استفهام أو نفي، ولم يفصل، يقول[1]: "ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل، وهو الاستفهام، أو النفي"، وكذلك ابن الصائغ[2]، وابن هشام[3].

ووافق ابن قيم الجوزية[4] ابن مالك، كما وافقه الأشموني، فقال[5]: "وَقِسْ على هذا ما أشبهه، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به. ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، **ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة، أو بـ"هل" أو كيف، أو من أو ما"**.

كما وافق الشيخ خالد الأزهري ابن مالك، فقال[6]: "ولا بد للوصف المذكور – وما هو بمنزلته– من اشتراط تقدم نفي أو استفهام عليهما... والنفي يشمل: النفي بالحرف، وبالفعل، وبالاسم".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، في توسيع القياس ليشمل جمع أدوات الاستفهام أو النفي؛ لأن عليه كثيرا من العلماء.

6- التعجب من الثلاثي المزيد على وزن (أفعل):

ورد هذا القياس في باب "التعجب"، يقول ابن مالك[7]: "وإن كان المزيد فيه على وزن أفعل؛ لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يحكم فيه بالاطراد، وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع، ما لم يمنع مانع آخر. هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى، وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى".

---

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 75) .
(2) اللمحة في شرح الملحة (1/ 298 ؛ 299).
(3) أوضح المسالك (1/ 188).
(4) إرشاد السالك (1/ 163).
(5) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 179).
(6) شرح التصريح على التوضيح (1/ 192).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 46).

يقول أبو حيان[1]: "وما ذكره المصنف من الاستدلال على جواز التعجب من أَفْعَلَ مطلقًا؛ بأنه قد استُغني عن (ما أَفْعَلَه) بـ (ما أَفْعَلَ فِعلَه) وقوله[2]: (لا تقل: ما أَجْوَبَه، فإنما يقولون: ما أَجْوَدَ جوابَه، ولا تقل: أَجْوِبْ به، وإنما يقال: أَجْوِدْ بجوابه)، فلا دليل فيه على جواز التعجب من أَفْعَلَ مطلقًا؛ لأنَّ همزة أَجابَ ليست للنقل[3]، وإنما هي لغير النقل كـ(أَظْلَمَ)، فلا حجة فيه على جواز التعجب من (أَفْعَلَ) على الإطلاق".

التوضيح والتحليل:

أجاز ابن مالك ألا يقتصر في صوغ أفعل التعجب– من الفعل على وزن أفعل، سواء الهمزة للتعدية أو أصلية – على المسموع، بل يحكم فيه بالاطراد، وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع، وضرب مثالا على ذلك بـ(أجاب)، ومنع ذلك أبو حيان، وعد همزة (أجاب) كهمزة (أظلم) فكلتاهما أصلية، وليست للتعدية.

ووافق المرادي ابن مالك، فقال[4]: " وأما الثلاثي المزيد، فإن كان (أفعل) ففيه مذاهب:

أحدها: جواز صوغهما منه قياسا مطلقا، وهو اختيار المصنف، قال: وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه.

والثاني: منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم.

والثالث: التفصيل، فإن كانت همزته للنقل لم يجز، وإن كانت لغيره جاز, وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه، **والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأول**؛ لتمثيله بـ(أعطى) والهمزة فيه للنقل، يقال: عطوت بمعنى تناولت، وأعطيت بمعنى ناولت"

---

(1) التذييل والتكميل (10/ 242).

(2) أي: قول ابن مالك. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 47).

(3) أي: ليست للتعدية، بل أصلية.

(4) توضيح المقاصد (2/ 894).

ويفهم من كلام المرادي أن الهمزة للنقل، وبالرغم من ذلك أجاز أن يشتق فعل التعجب من (أفعل) والهمزة للتعدية، وهذا مخالف لأبي حيان مخافة صريحة، ونسب هذا المذهب لسيبويه.

ووافق ناظر الجيش ابن مالك، فقال[1]: " ويشهد بأنّ هذا مذهب سيبويه، قوله[2] في الباب المترجم بـ :(هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه: وبناؤه أبدا من فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ). هذا نصّه؛ فسوّى بين (أفعل)، والثّلاثة الثلاثيّة، في صحة بناء فعل التعجب منها، وأطلق القول بـ (أفعل)؛ فعلم أنّه لا يفرق بين ما همزته للتعدية، وما همزته لغير التعدية".

لكن الإمام الشاطبي ذكر الآراء الثلاثة التي ذكرها المرادي، ثم أتى بنص لسيبويه مكمل للنص الذي ذكره ناظر الجيش، وَرَدَ في نسخة غير التي اعتمد عليها ناظر الجيش والباحث، ونصها[3]: "وبناؤُه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعُل، **وهو في (أَفْعَلَ) قليلٌ جدا**".

ويرى الباحث أن هذه القلة لا تعني عدم القياس، فهو أطلق القول بـ (أفعل) ولم يحدد كون الهمزة للتعدية أو أصلية؛ فعلم أنّه لا يفرق بينهما.

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ كونه موافق لرأي سيبويه وعدد من العلماء.

7- زيادة (من واللام وإلى وفي)، قياسا على زيادة(عن وعلى والباء):

ورد هذا القياس في باب: "حروف الجر سوى المستثنى بها"، حيث يتحدث ابن مالك عن زيادة (من واللام وإلى وفي)، قياسا على زيادة (عن وعلى والباء)، يقول[4]:" ويجوز عندي أن تعامل بهذه المعاملة: (من واللام وإلى وفي)، قياسا على (عن وعلى والباء)، فيقال: (عرفت ممن عجبت)، و(لمن قلت له)، و(إلى من أويت)، و(فيمن رغبت)، والأصل: عرفت من عجبت منه، ومن قلت له، ومن أويت إليه، ومن رغبت فيه، فحذف ما بعد من، وزيد ما قبلها عوضا".

---

(1) تمهيد القواعد (6/ 2642).

(2) القول لسيبويه، انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 72).

(3) المقاصد الشافية (4/ 466) .

(4) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 162).

يقول أبو حيان[1]: "وهذا الذي أجازه المصنف قياسا لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه؛ ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل[2] فيما استدل به، ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والندور والبعد من الأصول؛ بحيث لا يقاس عليها، ولا يلتفت إليها وما ذهب إليه المصنف من أن "عن" و"على" تكونان زائدتين ليس بصحيح، وقد نص سيبويه على أن (عن و على) لا يزادان، لا عوضا ولا غير عوض".

التوضيح والتحليل:

أجاز ابن مالك زيادة (من واللام وإلى وفي)، قياسا على زيادة(عن وعلى والباء)، ويرفض أبو حيان هذه الزيادة؛ لأن الزيادة في(عن وعلى والباء) لم تثبت، بل أولها، وما دام أن الأصل لم يثبت؛ فإن الفرع لن يثبت.

وافق المرادي أبا حيان، حيث نقل عن سيبويه أن (عن) لا تزاد، يقول[3]: "ونص سيبويه على أن (عن) لا تزاد". ثم بين أن من ذهب لهذا المعنى، ومعان أخرى لـ(عن) هم الكوفيون، يقول[4]: " واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم، كالقتبي، وابن مالك. قال بعض النحويين: **وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل**. إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف. فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه، مما خالف معنى المجاوزة".

ويخالف ناظر الجيش أبا حيان، فيقول[5]: "ثم إنك قد عرفت قول المصنف: (وتزاد هي[6]، وعلى، والباء) عوضا، وما ذكره من الأدلة على ذلك ... ولا شك أن ما ذكره ظاهر، إلا أن الشيخ[7] قال: لا يتعين هذا التأويل... ولا يخفى أن المعنى ليس ما قاله؛ إنما المعنى على ما قاله المصنف، والمتأمل لا يخفى عليه ذلك".

---

(1) التذييل والتكميل (228/11 ؛229).
(2) انظر تأويلاته في: التذييل والتكميل (227/11، 228).
(3) الجنى الداني (1/ 248).
(4) الجنى الداني (248/1؛249).
(5) تمهيد القواعد (6/ 2973).
(6) يعني: (عن).
(7) المقصود: أبو حيان.

وبهذا يكون ناظر الجيش قد وافق ابن مالك على زيادة (عن وعلى والباء). أما زيادة (من واللام وإلى وفي) قياسا على (عن وعلى والباء)، فقد نقل كلام ابن مالك[1] : "ويجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة (من، واللام، وإلى، وفي) قياسا على (عن، وعلى، والباء)"، ولم يعلق شيئا.

ونقل السيوطي[2] كلام ابن مالك السابق؛ الذي يفيد جواز القياس، وكلام أبي حيان الذي يمنع القياس، ولم يرجح بينهما.

وإذا توقف ناظر الجيش عن موافقة أبي حيان على هذا القياس، وكذلك السيوطي؛ فإن الباحث يميل لهذا الرأي وهو التوقف.

أهم نتائج المبحث:

ومن خلال عرض المبحث السابق؛ فإنه يمكن الإشارة إلى النتائج الآتية:

1- ابن مالك وأبو حيان متفقان على ضرورة أن يعتمد القياس على السماع، ومثال ذلك مسألة رقم(2) من الموافق.
2- توسّع ابن مالك في القياس- قليلا- عن أبي حيّان، ويرى أن القياس يجوز لو لم يكن يرد به سماع في بعض المسائل، وكان أبو حيان يخالفه، مثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 5) من مخالفة أبي حيان لابن مالك في القياس.
3- السماع عند أبي حيان مقدم على القياس، ولو ببيت شعر واحد، بخلاف ابن مالك؛ الذي قدم القياس وترك التقعيد على شاهد أو اثنين، كما في مسألة رقم (4) من المخالف.

وبعد عرض هذه النتائج؛ سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية التأويل، وهذا ما ستوضحه الصفات القادمة، بإذنه تبارك وتعالى.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 162)، وتمهيد القواعد (6/ 2968).

(2) همع الهوامع (2/ 422).

المبحث الثاني: موقف أبي حيان من ابن مالك في التأويل

يبين أبو حيان معنى التأويل، ومتى يلجأ إليه، فيقول[1]: "التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة؛ فَيُتَأول". وسيتحدث الباحث في هذه الصفحات عن موافقة أبي حيان لابن مالك في التأويل، ثم عن مخالفته، وهذا بيان ذلك:

أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك في التأويل:

ولتوضيح موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية التأويل؛ فقد أورد الباحث ثلاثة نماذج لموافقة أبي حيان لابن مالك، ولم يكثر الباحث من النماذج؛ لأن الكلام متفق. أما في مخالفة أبي حيان لابن مالك؛ فقد تناول الباحث ستة نماذج، وهذا تفصيل ذلك:

1- إلحاق تاء التأنيث بالفعل الماضي عندما يكون الفاعل مذكرا مؤولا بمؤنث:

ورد هذا التأويل في باب: "الفاعل"، يقول ابن مالك عن إلحاق تاء التأنيث بالفعل الماضي عندما يكون الفاعل مذكرا مؤولا بمؤنث[2]: "وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث أو مؤول به".

ويشرح العبارة السابقة قائلا[3]: "وأشرت (بمؤول به) إلى نحو: أتته كتابي، على تأويل كتاب بصحيفة".

ووافق أبو حيان ابن مالك في التأويل، يقول أبو حيان[4]: "وقوله: أو مؤول به، يريد: أو مذكر مؤول بمؤنث، مثاله[5]: **(فُلَانٌ لَغُوْبٌ؛ أَتَتْهُ كِتَابِيْ فَاحْتَقَرَهَا)** قيل للعربي الناطق بهذا: كيف تقول جاءته كتابي؟ فقال: أو ليس الكتاب بصحيفة، فأول المذكر بالمؤنث لما كان بمعناه. وهذا الذي ذكر أنه إذا أول المذكر بمؤنث؛ فإنه تلحق الفعل المسند إليه التاء لا يجوز إلا في قليل من الكلام، حملا على معنى التأنيث، وتذكيره هو المعروف".

---

(1) التذييل والتكميل (4/ 300)، والاقتراح (1/ 62).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 110).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 111).

(4) التذييل والتكميل (6/ 186).

(5)القول في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 111)، والتذييل والتكميل (6/ 186)، وتمهيد القواعد (4/ 1587)، وتعليق الفرائد (4/ 223).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تأويل كتاب بصحيفة في قول العربي: "أتته كتابي". ووافقهما ابن هشام[1]، والدماميني[2]، وابن عقيل[3].

2- تأول المذكر بمؤنث، والمؤنث بمذكر، فيجاء بالعدد على حسب التأويل:

ورد هذا التأويل في باب "العدد"، من حيث الموافقة والمخالفة بين العدد والمعدود، يقول ابن مالك[4]: "وربما أوّل مذكر بمؤنث، ومؤنث بمذكر، فجيء بالعدد على حسب التأويل".

وفي شرح العبارة السابقة يقول ابن مالك[5]: "وقد يؤول مذكر بمؤنث؛ فتسقط التاء، ومؤنث بمذكر فتثبت التاء. فالأول كقول الشاعر[6]:

وإنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطـنٍ وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبائِلِها العَشْرِ

ومثله قول الآخر[7]:

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كنتُ أَتّقي ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرِ

أوّل الأبطن بالقبائل، والشخوص بالجواري، فأسقط تاءَي عشرة، وثلاثة".

ويورد أبو حيان البيتين السابقين وبالتأويل نفسه[8].

---

(1) مغني اللبيب (1/ 888).

(2) تعليق الفرائد (4/ 223).

(3) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 388).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/397، 398).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 399).

(6) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الجمل في النحو للفراهيدي (ص: 288)، والكتاب لسيبويه (3/ 565)، والأصول في النحو (3/ 477)، العدد في اللغة (ص: 52)، والإنصاف (2/ 633).

(7) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 251)، والمحكم والمحيط الأعظم (5/ 17)، لسان العرب (7/ 45)، الخصائص (2/ 419)، المقاصد النحوية (1/ 307)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 452)، وبلا نسبة في: الجمل في النحو للفراهيدي (1/ 288)، والمقتضب (2/ 148).

(8) التذييل والتكميل (9/305، 306).

التوضيح والتحليل:

الأصل أن يخالف العدد المعدود في البيتين السابقين، فالأصل أن يقول في البيت الأول: وإن كلابا هذه عشرة أبطن، لكن الشاعر قال: عشر أبطن، على تأويل بطن بقبيلة، وفي البيت الثاني قال الشاعر: ثلاث شخوص، على تأويل الشخص بالجارية، وهذا يستقيم مع معنى البيت، والأصل أن يقول: ثلاثة شخوص؛ لأن الشخص مذكر، والعدد يخالق المعدود.

أما أبو حيان؛ فقد وافق ابن مالك في التأويل. وذكر هذا التأويل قبلهما الفراهيدي[1]، وسيبويه[2]، والسيرافي[3]. كما وافقهما: ابن عقيل[4]، وابن الوردي[5].

3- عطف الفعل على الاسم، والعكس، والماضي على المضارع، والعكس؛ إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل:

ورد هذا التأويل في باب: " المعطوف عطف النسق"، يقول ابن مالك[6]: "ويعطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، والماضي على المضارع، والمضارع على الماضي، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل".

ويشرح العبارة السابقة بقوله[7]: "ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل؛ إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين، فمن عطف الفعل قوله تعالى[8]:﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾ وقوله تعالى[9]:﴿**فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا**﴾ ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى[10]:﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾ ... وحسن ذلك سهولة تأول المخالف بموافق، لتأول يقبض بقابضات، وأثرن بالمثيرات، ومخرج بيخرج".

---

(1) الجمل في النحو للفراهيدي (1/ 288).
(2) الكتاب لسيبويه (3/ 565؛566).
(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 251).
(4) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 76).
(5) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (2/ 665).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/378، 379).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 383).
(8) [سورة الملك: 19].
(9) [سورة العاديات: 3؛4].
(10) [سورة الأنعام: 95].

ويوافق أبو حيان[1] ابن مالك، ويأتي بالشواهد نفسها. كما يستشهد أبو حيان بقول المغاربة من النحاة، فيقول[2]: "قال أصحابنا: لا يعطف اسم على فعل، ولا عكسه، ولا مفرد على جملة، ولا عكسه، إلا إذا كان كل واحد منهما في تقدير الآخر".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز عطف الفعل على الاسم والعكس؛ إذا أمكن تأويل أحدهما بالآخر.

وعلى هذا الرأي السهيلي[3]، وابن الناظم[4]، والمرادي، يقول المرادي[5]: "فإن قلت: كيف جاز ذلك وحرف العطف لا يربط بين مختلف الجنس؟ قلت: إنما جاز؛ لأن أحدهما مؤول بالآخر، فاتحد الجنس بالتأويل". كما وافقهما ناظر الجيش، فقال[6]: "وحسن ذلك سهولة تأول المخالف بموافق، كتأول (ويقبضن) بقابضات، و(أثرن) بالمثيرات، و(مخرج) بيخرج".

ثانيا: مخالفة أبي حيان لابن مالك في التأويل:

1- وقوع المثنى موقع المفرد:

ورد هذا التأويل في باب:" كيفية التثنية وجمعي التصحيح" يقول ابن مالك[7]: "ومن وقوع المثنى موقع المفرد ... وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى[8]:﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ**﴾ يقول أبو حيان[9]: "وهذا الذي أجازه ابن جني والبغداديون وأبو عثمان وهذا المصنف فيه هدم للقواعد، وإثبات لأحكام بأشياء محتملة التأويل".

---

(1) التذييل والتكميل (13/205،206).
(2) التذييل والتكميل (13/206).
(3) نتائج الفكر في النحو (1/ 247).
(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 391).
(5) توضيح المقاصد (2/ 1034).
(6) تمهيد القواعد (7/ 3515).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 111).
(8) [سورة ق:24].
(9) التذييل والتكميل (2/ 90).

التوضيح والتحليل:

أجاز ابن مالك وقوع المثنى موقع المفرد بهذا الشاهد وشواهد غيره[1]، غير أن أبا حيان يرفض ذلك، ويرى في ذلك هدما للقواعد.

وبالرجوع لبعض العلماء؛ تجد ابن الأنباري على هذا التأويل، يقول[2]: " فَثَنَّى وإن كان الخطابُ لملك واحد وهو مالكٌ خازنُ النار".

ووافق ناظر الجيش ابن مالك، فقال[3]: "ولا يخفى أن ما ذكره المصنف في الشواهد المذكورة أقوى مما ذكره الشيخ وأولى".

كما وافق العيني ابن مالك، فقال[4]: "لأن من عادة العرب أن يخاطبوا الواحد بصيغة الاثنين".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ حتى ولو افتُرض أن ذلك محتمل التأويل؛ لأن الاحتمال لا يسقطه شك أو احتمال آخر، بل يسقطه علم أقوى منه.

2- تأويل الظروف المكانية (هناك وهنالك وهنا) على أنها زمانية:

ورد هذا التأويل في باب اسم الإشارة، حيث أول ابن مالك (هناك وهنالك وهنا) على أنها ظرف زمان أحيانا، يقول ابن مالك[5]: " وقد يشار بهناك وهنالك وهنا إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بهناك قول الأفوه الأودي[6]:

وَإِذَا الأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشابَهَتْ فَهُنَاك يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (110/1؛ 111).

(2) الإنصاف في مسائل (1/ 67).

(3) تمهيد القواعد (1/ 420).

(4) المقاصد النحوية (1/ 406).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 251).

(6) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأودي في ديوانه (91/1)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 251)، والتذييل والتكميل (3/ 212)، وتمهيد القواعد (2/ 815)، المقاصد النحوية (1/ 384)، همع الهوامع (1/ 305).

ومن الإشارة بهنالك قوله تعالى[1]﴿**هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا**﴾ ومنه قول الشاعر[2]:

إذَا هِيَ قامتْ حَاسِرًا مُشْمَعِلَّةً نَخِيبَ الفُؤادِ رأسُها ما يُـقَنَّــعُ

وَقُمْتُ إلَيهِ باللِّجام مُـيَسِّرًا هُنَالِكَ يَجْزِيْنِي الَّذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ

ومن الإشارة إلى الزمان بـ(هَنَّا) قول الشاعر[3]:

حَنَّت نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبَدا الَّذِي كانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

فهنا إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، وحَنت في موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر".

يقول أبو حيان[4]: "بهذه استدل المصنف على أن "هنالك" و"هناك" قد يشار بهما إلى الزمان، ولا حجة في ذلك؛ لأنه يحتمل أن يشار بهما إلى المكان، لأن الزمان يدل على المكان، فكأنه قال: في ذلك المكان الذي كان حاكم الكفار في زمانه من فوقكم ومن أسفل منكم ابتلي المؤمنون. وكذلك تأويل الأبيات التي بعد الآية".

التوضيح والتحليل:

أوّل ابن مالك الظروف المكانية (هنا وهناك وهنالك) على أنها ظروف زمانية أحيانا، ورفض ذلك أبو حيان.

ووافق ابن عقيل ابن مالك، فقال[5]: " وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان". ونقل ناظر الجيش الشواهد التي أوردها ابن مالك، وتأويلاته، ولم يعترض على شيء منها[6]. كما وافقه

---

(1) [سورة الأحزاب:11].

(2) البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 251)، وتخليص الشواهد (128/1؛129)، وتمهيد القواعد (2/ 815).

(3) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش (2/ 179)، وشرح الكافية الشافية (1/ 445)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 53)، والتذييل والتكميل (3/ 213)، الجنى الداني (1/ 489).

(4) التذييل والتكميل (3/ 212).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 193).

(6) تمهيد القواعد (2/ 815).

العيني[1]، والسيوطي[2]، فقال: " قد يشار بهنا وهنالك وَهنا الْمُشَدّدَة للزمان". وخالف الدماميني[3] ابن مالك.

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، ولا سيما أن معظم العلماء يؤيدونه.

3- الأصل في الحال الاشتقاق، ويغني عن الاشتقاق وصف الحال، أو تقدير مضاف قبله:

ورد هذا التأويل في باب: "الحال"، يقول ابن مالك[4]: "ويغني عن اشتقاقه[5]: وصفه، أو تقدير مضاف قبله".

ثم يشرح العبارة السابقة بقوله[6]: "وأكثر ورود الحال مستغنيا عن الاشتقاق؛ إذا كان موصوفا كقوله تعالى[7]:**﴿فتمثَّلَ لها بشرًا سَوِيًّا﴾**، أو مقدرا قبله مضاف، كقول بعض العرب[8]: **(وَقَعَ الْمُصْطَرِعَانِ عَدْلَيْ[9] عَيْرٍ)**، وكقول الشاعر[10]:

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمانَ أنْ مَشَتْ به زينبٌ في نِسْوةٍ خَفِراتِ".

ويؤول أبو حيان (مسكا) على أنها تمييز، يقول أبو حيان[11]: "والأجود عندي أن يكون «مسكاً» منصوباً على التمييز، وهو منقول من الفاعل، وهو أمدح".

---

(1) المقاصد النحوية (1/ 386).

(2) همع الهوامع (1/ 305).

(3) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (2/ 347).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 322).

(5) أي: الحال.

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 324).

(7) [سورة مريم:17].

(8) القول في: شرح الكافية الشافية (2/ 730)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 229)، ارتشاف الضرب (3/ 1557)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 252).

(9) أي: مثل عدلي عير، حيث قدر قبل الحال مضاف، وهذا مسوغ لتكون الحال جامدة. انظر: اللمحة في شرح الملحة (1/ 377)، وارتشاف الضرب (3/ 1557).

(10) البيت من الطويل، وهو للنميري في: الصحاح (3/ 1252)، ولسان العرب (8/ 229)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (3/ 429)، وتاج العروس (21/ 429)، وبلا نسبة في: مجمل اللغة لابن فارس (1/ 569)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (1/ 47).

(11) التذييل والتكميل (9/ 14).

التوضيح والتحليل:

أوّل ابن مالك كلمة (مسكا) في بيت الشعر السابق على أنها حال مستغنية عن الاشتقاق، والمسوغ لذلك أن الحال مقدر قبلها مضاف، ويرى أبو حيان أن نصب (مسكا) على التمييز أولى، وهو تمييز محول عن فاعل، والتقدير: تضوع مسكُ البطن.

أورد العكبري الرأيين[1]، وأشار ناظر الجيش لرأي أبي حيان، فقال[2]: "واختار الشيخ نصب (مسكا) على التمييز، قال: وهو منقول من الفاعل، قال: وجعله تمييزا، أمدح"، ولم يفاضل بينه وبين رأي ابن مالك.

كما ذكر الشاطبي التأويل على الحال، فقال[3]: "يسهل فيها التأويل، ويظهر معناه من الحال بلا تكلف".

ويميل الباحث لما ذهب إليه أبو حيان؛ لأن الحال في الأصل تكون مشتقة، وهي في البيت اسم جامد، والذين قالوا بأنها حال جامدة، أولوا ذلك على أنها مسبوقة بمضاف محذوف. وبما أن (مسكا) اسم جامد، فإعرابها تمييزا أولى؛ لأن الأصل في التمييز أن يكون جامدا، وعدم التأويل أولى من التأويل، وهذا هو الفارق بين الرأيين.

ومما يؤكد أنه تمييز، أنه محول عن فاعل، والتقدير: تضوع مسكُ البطن، وأنه على التمييز أكثر مدحا من الحال، كما قال أبو حيان.

4- إعمال المصدر(شِعْرِي) في (الْمَصِيرَا):

ورد هذا التأويل في باب: "إعمال المصدر، يقول ابن مالك[4] بعد إيراد هذا البيت[5]:

---

(1) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (1/ 47).

(2) تمهيد القواعد (5/ 2248).

(3) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (3/ 429).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 115).

(5) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في: الزاهر في معاني كلمات الناس (1/ 202)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري (ص: 295)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (1/ 40)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 115)، والتذييل والتكميل (11/ 77)، وتمهيد القواعد (6/ 2839)، وشرح أبيات مغني اللبيب (8/ 37)، الإبانة في اللغة العربية (3/ 284).

لَيْتَ شِعْرِيْ إذَا الْقِيَامةُ قَامَتْ وَدُعِيَ بالْحِسَابِ أينَ الْمَصِيْرَا

"أنشده الشجري[1]، وجعل التقدير: المصير أين هو؟ فحذف المبتدأ، وفصل المصدر بما عمل فيه، وأسهل من هذا أن يكون التقدير: أين يصير المصير، أو أين هو؟ أعني المصيرَ".

يقول أبو حيان[2]: "وقول المصنف (وأسهل من ذلك) دليل على تجويز ما قاله الشجري، وهو لا يجوز؛ لأن (شعري) في (ليت شعري) إنما استعملته العرب معلقاً عن جملة الاستفهام، ولم تلفظ له بمنصوب، فتجويزهما أن يكون "المصير" معمولاً لـ"شعري" خطأ، وخروج عن لسان العرب، فيتعين على هذا أن ينتصب المصير بفعل محذوف".

التوضيح والتحليل:

أجاز ابن مالك أن ينتصب (المصيرا) بالمصدر (شعري)، ويرفض ذلك أبو حيان، ويرى أن المصدر معلق عن العمل، ويرى أن النصب بفعل محذوف.

وذكر أبو بكر الأنباري الرأي الذي رفضه أبو حيان، فقال[3]: "المصير منصوب بشعري"، وقال بذلك ابن هبة الله العلوي[4]، وابن عدلان الموصلي[5]، ولم يرفض هذا الرأي. وأورد ناظر الجيش كلام ابن مالك، واعتراض أبي حيان، دون تعليق[6].

ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ وذلك لأنه يصح أن يقع الفعل موقع المصدر، وينصب المصير به، وتقدير ذلك: ليتني أعلمُ المصير أين هو[7].

---

(1) المقصود: ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (1/ 46).
(2) التذييل والتكميل (77/11).
(3) الزاهر في معاني كلمات الناس (1/ 202).
(4) المجموع اللفيف (1/ 160).
(5) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (1/ 40).
(6) تمهيد القواعد (6/ 2839؛2840).
(7) الإبانة في اللغة العربية (3/ 284).

5- تأويل (تهوَى) في قوله تعالى[1]: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾

يتحدث ابن مالك عن الفراء وتأويله لـ (إلى) بالزيادة، فيقول[2]: "وزعم الفراء أنها زائدة في قراءة بعضهم **﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾**... وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل: (تهوِي)، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رَضِي: رَضَى، وفي ناصية: ناصاة، وهي لغة طائية".

ويرفض أبو حيان تأويل ابن مالك، فيقول[3]: "وهذا تخريج لا يجوز؛ لأنه ليس كل ما آخره ياء قبلها كسرة يجوز إبدالها ألفاً وفتح ما قبلها، فليس من لغة طيئ أن تقول في يجرِي: يجرَى، ولا في يرمِي: يرمَى، ولا في يشترِي: يشترَى. وقد نقدنا عليه ذاك في قوله في آخر فصل من فصول التصريف، في قوله: "وفتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها، وجعلها ألفاً لغة طائية"، وبينا أن ذلك ليس على إطلاقه، وإنما هو مخصوص بنحو رضي وبنحو الناصية فقط. **وتتخرج هذه القراءة على تضمين تهوَى معنى تميل**؛ لأن من هوي شيئاً مال إليهه، فكأنه قيل: تميل إليهم بالمحبة والهوى".

التوضيح والتحليل:

أوّل ابن مالك (تهوَى) على أن أصلها (تهوي) على لغة طيئ، ويرفض أبو حيان هذا التأويل، ويرى أن تهوى بمعنى تميل بالحب، وأن تأويل ابن مالك لا يصح.

ونقل المرادي كلامهما ولم يفاضل بينهما، يقول[4]: " وخرجت هذه القراءة على تضمين تهوى معنى: تميل. وقال ابن مالك: وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل تهوي بكسر الواو، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رضي: رضى، وفي ناصية: ناصاة. وهي لغة طائية. واعترض بأن طيئًا لا يفعلون ذلك في كل موطن، بل في مواضع مخصوصة، مذكورة في التصريف. والله أعلم". فقوله : والله أعلم، توحي بالتوقف عن الترجيح بين الإمامين.

---

(1) [سورة إبراهيم:37]. وهي قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي، ومحمد بن علي وجعفر ومجاهد، تَهْوَى مُضَارِعُ هَوَى بِمَعْنَى أَحَبَّ. البحر المحيط في التفسير (6/ 448).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 143) .

(3) التذييل والتكميل (11/ 170).

(4) الجنى الداني في حروف المعاني (1/ 389).

ومال ابن هشام لرأي أبي حيان، فقال[1]: "وَخرجت على تضمين (تهوَى) معنى تميل، أَو أَن الأَصْل تهوي بِالْكَسْر، فقلبت الكسرة فَتْحة، وَالْيَاء ألفا، كَمَا يُقَال فِي (رَضِي) رضَا، وَفِي (نَاصِيَة) ناصاة، **قَالَه ابْن مَالك، وَفِيه نظر**؛ لِأَن شَرط هَذِه اللُّغَة تحرّك الْيَاء فِي الأَصْل". والذي يدل على ميله لأبي حيان؛ قوله عن رأي ابن مالك السابق: "وفيه نظر".

ونقل ناظر الجيش كلام ابن مالك السابق[2]، ثم ذكر رأي أبي حيان[3]، ولم يفاضل بينهما.

وذكر الأشموني رأي أبي حيان فقط[4]. لكن السيوطي ذكر الرأيين، بالإضافة لرأي ابن هشام السابق، ثم قال رادا على ابن هشام[5] بقول ابن الصائغ[6]: "**وَأجَاب ابْن الصَّائِغ بِأَن أصل هَذِه الْيَاء الْحَرَكَة، وسكونها عَارض للاستثقال**". يعني: اشترط ابن هشام أن تحرك الياء، وابن الضائع يقول بأنها متحركة في الأصل، والسكون عارض، بمعنى أن الشرط قد انطبق؛ وبالتالي رأي ابن مالك أصح وأصوب.

5- تأويل: نشدتك الله، وعمّرتك الله:

ورد هذا التأويل في باب: "القسم"، يقول ابن مالك[7]: "ومعنى قول القائل: نشدتك الله: سألتك مذكّرًا اللهَ، ومعنى عمّرتك الله: سألت الله تعميرَك، ثم ضُمّنا معنى القسم الطلبي".

ويعلق أبو حيان على التأويل السابق بقوله[8]: "فإن عنى المصنف أنه تفسير معنى لا

---

(1) مغني اللبيب (105/1).

(2) تمهيد القواعد (6/ 2913).

(3) تمهيد القواعد (6/ 2923).

(4) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 75).

(5) أورد ابن هشام قول ابن مالك الوارد في بداية المسألة، ونصه: : "الأَصْل تهوِي بِالْكَسْر، فقلبت الكسرة فَتْحة، وَالْيَاء ألفا، كَمَا يُقَال فِي (رَضِي) رضَا، وَفِي (نَاصِيَة) ناصاة"، ثم يقول ابن هشام: قَالَه ابْن مَالك، وَفِيه نظر؛ لِأَن شَرط هَذِه اللُّغَة تحرّك الْيَاء فِي الأَصْل.

(6) همع الهوامع (2/ 416).

(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 197).

(8) التذييل والتكميل (11/ 335).

إعراب فيمكن، وإن عنى تفسير إعراب فليس كذلك، بل نشدتك الله: انتصاب الجلالة فيه على إسقاط الخافض. لما سقط؛ وَصل إليه الفعل فنصبه، فليس منصوبا بـ(مذكرا). وأما عمرتك الله: فلفظ الجلالة منصوب بإسقاط الخافض، وَوَصل الفعل إليه فنصبه، والتقدير: عمرتك بالله، أي: ذكرتك بالله تذكيرا يعمر القلب ولا يخلو منه".

التوضيح والتحليل:

أول ابن مالك القولين السابقين تأويلا لغويا، ووافقه أبو حيان على ذلك؛ إن كان يقصد أن يفسر تفسيرا لغويا. ولكن أبا حيان يخالفه؛ إن كان يقصد بذلك التفسير تفسيرا نحويا. ثم أولهما أبو حيان تأويلا نحويا.

وفسر الفراهيدي العبارتين السابقتين تفسيرا لغويا، ولم يتطرق للتفسير النحوي، فقال[1]: " قعدك الله: على معنى نشدتك الله ... وَأما عمرك الله: فعلى معنى عمرتك الله، أَي: سَأَلت الله لَك طول الْعُمر".

ووافق ابن عقيل أبا حيان في التأويل النحوي، فقال[2]: "والاسم الكريم مع نشدت وعمرت منصوب على إسقاط الخافض".

ورأى ناظر الجيش أن ابن مالك أراد أن يفسر العبارتين السابقتين تفسيرا لغويا، فقال[3]: "وأقول: إن قول المصنف بعد تفسير معنى هاتين الكلمتين: ثم ضمّنا معنى القسم الطلبي؛ يدفع أن يكون المصنف عنى بالتفسير الذي ذكره تفسير الإعراب؛ لأنهما بعد تضمينهما معنى القسم يبقى حكمها حكم أفعال القسم، وسيذكر أن حرف الجر الذي يعدى به فعل القسم إذا حذف نصب المقسم به؛ فتعين أن يكون الذي عناه بهذا التفسير إنما هو تفسيرهما لغة؛ قبل أن يضمّنا معنى القسم".

وبهذا يحسم ناظر الجيش المسألة، على أن ابن مالك أراد التفسير اللغوي فقط، وبهذا يكون ابن مالك مصيبا في رأيه، وكذلك أبو حيان.

---

(1) الجمل في النحو للفراهيدي (1/ 135).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 303).

(3) تمهيد القواعد (6/ 3076).

أهم نتائج المبحث:

ومن خلال عرض مسائل هذا المبحث، فإنه يمكن الإشارة إلى النتائج الآتية:

1-التأويل أصل معتمد عند ابن مالك وأبي حيان، وقد توافقا في التأويل، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 3) من موافقاته لابن مالك.

2-أحيانا، يرى أبو حيان أن التأويل فيه هدم لقواعد اللغة، ومثال ذلك مسألة رقم (1) من مخالفاته لابن مالك.

3-يخالف أبو حيان ابن مالك في التأويل وذلك في بعض الوجوه الإعرابية أو الصرفية ، ومثال ذلك مسألة رقم (3، 4، 5) من مخالفاته لابن مالك.

وبعد عرض هذه النتائج؛ سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية التعليل، وهذا ما ستوضحه الصفات القادمة، بإذنه تبارك وتعالى.

المبحث الثالث: موقف أبي حيان من ابن مالك في التعليل

علل النحو اجتهادية، وهي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وهي على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[1]. ويراد بالتعليل: إظهار علة ما ذهب إليه النحوي في وجه من وجوه النحو.

ويوضح الزجاجي أن هذه العلل اجتهادية، فيقول[2]: "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد –رحمه الله– سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة؛ فهو الذي التمست... وإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعول؛ فليأت بها".

وفي هذه الصفحات سيتحدث الباحث عن موافقة أبي حيان لابن مالك في التعليل، ثم مخالفته له، وهذا تفصيل ذلك:

أولا: موافقة أبي حيان لابن مالك في التعليل:

ولتوضيح موقف أبي حيان من ابن مالك في التعليل؛ فقد أورد الباحث ثلاثة نماذج لموافقة أبي حيان لابن مالك، ولم يكثر الباحث من النماذج؛ لأن الكلام متفق. أما في مخالفة أبي حيان لابن مالك؛ فقد تناول الباحث سبعة نماذج، وهذا تفصيل ذلك:

1- (اثنا عشر) معرب الشق الأول:

ورد هذ التعليل في باب (العدد)، حيث عدّ ابن مالك (اثني عشر) معربا، وعلل ذلك بقوله[3]: " وإعراب اثنا واثنتا باقٍ؛ لوقوع ما بعدها موقع النون".

---

(1) الإيضاح في علل النحو (1/ 64).

(2) الإيضاح في علل النحو (1/ 65؛66)، والاقتراح (1/ 112).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 401).

وعقب أبو حيان على تعليل ابن مالك السابق بقوله[1]: "وقوله: وإعراب اثنا واثنتا باقٍ؛ لوقوع ما بعدهما موقع النون، هذا مذهب الجمهور، وهو أنهما معربان. وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان، كأخواتهما المركبات".

ثم وافق ابن مالك في تعليله، فقال[2]: "**وتعليل المصنف بقاء الإعراب في اثنا عشر واثنتي عشرة؛ بوقوع ما بعدهما موقع النون حسن،** فكأن النون موجودة، فكما أنه إذا كانت النون موجودة؛ كان معربا، فكذلك مع وجود معاقبها، وهو هذا الاسم".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في السبب كون اثنا عشر معربا؛ وذلك لأن (عشر) وقعت موقع النون في (اثنان)، فكما أنه إذا كانت النون موجودة؛ كان معربا، فكذلك مع وجود معاقبها، (عشر)؛ فإنها معربة.

ووافقهما العكبري، ولكن بشكل أكثر تفصيلا، فقال[3]: " فأمَّا (اثْنَا عشر) فالاسم الأوَّل مُعرب لأوجه ... وَأما (عشَرَ) هَهُنَا فبنيت لوقوعها موقع النُّون المحذوفه من اثْنَي".

وكذلك ابن يعيش، يقول[4]: "ما خلا (اثنَا عشرَ)، فإنّ الاسم الأول معربٌ؛ لأن الاسم الثاني حلّ منه محلَّ النون".

2- أفعل التفضيل لا يرفع فاعلا ظاهرا[5]:

يتحدث ابن مالك عن (أفعل التفضيل)، فيقول[6]: "لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهرا". ثم يعلل الحكم السابق بقوله[7]: "لأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به، أوجب له

---

(1) التذييل والتكميل (9/ 320).
(2) التذييل والتكميل (9/ 321).
(3) اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 322).
(4) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 16).
(5) مثال ذلك: "مررت برجل أفضل منه أبوه". انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 266).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 65).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 65).

القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ وفي العمل، أما في اللفظ؛ فلزومه في حال التنكير لفظا واحدا، وأما في العمل؛ فكونه لا يرفع فاعلا ظاهرا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه".

ووافق أبو حيان ابن مالك، ونقل التعليل السابق حرفيا[1].

التوضيح والتحليل:

علل ابن مالك عدم رفع أفعل التفضيل للفاعل؛ لأنه أشبه أفعل التعجب؛ وكلاهما أضعف من الصفة المشبهة، ووافق أبو حيان ابن مالك في هذا التعليل.

ووافقهما ابن شاهنشاه، فقال[2]: "اعلم أنّ اسم التفضيل لمّا كان أضعف شبها باسم الفاعل من الصفة المشبّهة ... انحطّت رتبة اسم التفضيل عن رتبة الصفة المشبّهة كانحطاطها عن رتبة اسم الفاعل... فلما انحطت رتبة اسم التفضيل عن الصفة المشبّهة؛ لم يستوف عملها، فلم يرفع الظاهر إلّا بشروط".

كما وافقهما الشيخ يوسف البقاعي، فقال[3]: "لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باضطراد كاسم الفاعل؛ لأن شبه اسم التفضيل باسم الفاعل ضعيف".

3- (جَيْرِ) حرف جواب بمعنى (نعم) وليست اسما بمعنى (حقا):

ورد هذا التعليل في باب: (القسم)، حين الحديث عن (جير) يقول ابن مالك[4]: "والأصح كون (جَيْر) منها[5]، لا اسما بمعنى حقا".

ثم يشرح النص السابق فيقول معللا[6]: "وزعم قوم أن "جير" اسم بمعنى حقا. والصحيح أنها حرف بمعنى نعم؛ لأن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن تقع فيه (نعم)، وليس كل

---

(1) التذييل والتكميل (10/ 285).
(2) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 347).
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 266).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 218).
(5) أي: من الحروف.
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 219).

موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه (حقّا)، فإلحاقها بنعم أولى. وأيضا فإنها أشبه بنعم في الاستعمال؛ ولذلك بُنيتْ، ولو وافقت حقّا في الاسمية لأُعربتْ؛ ولجاز أن تصحبها الألف واللام، كما أن حقا كذلك. ولو لم تكن بمعنى (نعمْ)؛ لم تعطف عليها في قول بعض الطائيين[1]:

أَبَى كَرَماً، لا آلِفًا جَيْرِ أوْ نَعَمْ بِأَحْسَنِ إيفَاءٍ وأَنْجَزِ مَوْعِدِ

ولا أكدت (نعم) بها في قول طُفيل الغنوي[2]:

وقُلْنَ على البَرْدِيِّ أوّلُ مَشْرَبٍ نَعمْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهْ

ولا قُوبِل بها "لا" في قول الراجز[3]:

إذَا يَقُولُ "لا" أبو العُجَـيْرِ

يَصْدُقُ "لا" إذا يقولُ "جَيْرِ"

يقول أبو حيان[4]: " والذي يظهر أنها من حروف الإجابة؛ للدلائل التي استدل بها المصنف".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن (جَيْرِ) حرف جواب بمعنى نعم، وليست اسما بمعنى حقا؛ للدلائل التي استدل بها ابن مالك. ونقل المرادي[1] تعليل ابن مالك، ولم يعترض على شيء منه.

---

(1) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 219)، وشرح الكافية الشافية (2/ 883)، والتذييل والتكميل (11/ 406)، والجنى الداني (1/ 434)، وتمهيد القواعد (6/ 3136).

(2) البيت من الطويل، وهو لطُفيل الغنوي في ديوانه (115/1)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 219)، وشرح الكافية الشافية (2/ 884)، التذييل والتكميل (11/ 407)، والجنى الداني (1/ 434)، تمهيد القواعد (6/ 3136).

(3) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 219)، وشرح الكافية الشافية (2/ 884)، والتذييل والتكميل (11/ 407).

(4) التذييل والتكميل (11/ 409).

وأما ناظر الجيش فقد نقل الخلاف في المسألة، يقول[2]: "المصنف جعل (جير) من حروف الإجابة وقال: إنه الأصح – يعني القول بحرفيتها ... وقد قال الشيخ في الارتشاف[3]: وأما (جير) فمذهب سيبويه أنها اسم، وقد تفتح راؤها، وقد ذهب قوم إلى أنها حرف من حروف الإجابة، وقيل: هي مصدر والمعني: حقّا لأفعلن، وبنيت لقلة تمكنها".

ثم بين موافقته لهما، يقول ناظر الجيش[4]: " فقد تقدم استدلال المصنف على حرفيتها بأمور، ولم يطعن الشيخ في شيء منها".

ثم يضيف قائلا[5]: " وبعد ذلك كله فقد قال[6]: والذي يظهر أنها من حروف الإجابة؛ للدلائل التي استدل بها المصنف".

ومما سبق يتضح أن أبا حيان وافق ابن مالك، وكذلك فعل المرادي، وناظر الجيش.

ثانيا: مخالفة أبي حيان لابن مالك في التعليل:

1- العلة في جعل الإعراب أصلا في الاسم، فرعا في الفعل المضارع:

ورد هذا التعليل في باب: "(عراب الصحيح الآخر)، حيث يناقش علل إعراب المضارع، وعلل إعراب الاسم، فيقول[7]: "وكون الفعل المضارع: مأمورا به، أو معطوفا، أو علة، أو مستأنفا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة؛ فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض. والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض، ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه؛ فجعل قبوله لها واجبا؛ لأن الواجب لا محيص عنه، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض؛ فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه

---

(1) الجنى الداني (1/ 433-435).
(2) تمهيد القواعد (6/ 3142).
(3) ارتشاف الضرب (4/ 1789).
(4) تمهيد القواعد (6/ 3143).
(5) تمهيد القواعد (6/ 3143).
(6) أي: أبو حيان، وقد تم نقل هذه العبارة في بداية المسألة.
(7) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 34،35).

نحو: (لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا)، فإنه يحتمل أن يكون نهيا عن الفعلين مطلقا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: (لا تُعنَ بالجفاء ومدحُ عمرٍو، ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو)، فقد ظهر بهذا، تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف؛ فلذا جعل الاسم أصلا، والفعل المضارع فرعا".

ثم يناقش ابن مالك العلل التي أوردها بعض النحاة في تعليل إعراب المضارع؛ ليخرج بنتيجة مفادها أن تعليله أولى من تلك التعليلات[1].

يقول أبو حيان[2]: "أخذ المصنف بقول البصريين: إن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالف في العلة المقتضية لإعراب المضارع، فبين في الشرح أن المضارع تعرض له بعد التركيب معان، ككونه مأموراً به، أو علة، أو معطوفاً، أو مستأنفاً. وهذا هو تعليل الكوفيين في إعراب المضارع".

ثم يقول[3]:"وقد طول المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ما ذكر غيره، مما يوقف عليه في شرحه. والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف في علة".

التوضيح والتحليل:

علل ابن مالك كون الإعراب في الاسم أصل، وفي الفعل فرع، ثم ناقش العلل التي جعلت المضارع معربا، غير أن أبا حيان يرى أن ذلك تطويل في العلل، وهذا الخلاف قليل الجدوى.

واستحسن ناظر الجيش تعليل ابن مالك، فقال[4]: "قد تبين مما تقدم أن المصنف وافق البصريين في أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالفهم في التعليل فلم يجعل فرعيته

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (35/1، 36).
(2) التذييل والتكميل (1/ 124).
(3) التذييل والتكميل (1/ 126).
(4) تمهيد القواعد (1/ 233).

من جهة المشابهة للاسم، وأنه جنح إلى تعليل الكوفيين، ولم يوافقهم في الحكم الذي ادعوه من أصالة الإعراب في الفعل. ووافق البصريين في الحكم والكوفيين في التعليل؛ فكان اختياره مركبا من المذهبين **ولا يبعد ما اختاره من الصواب**".

وعلل ابن الصائغ كون الإعراب أصل في الأسماء، فقال[1]: "وذلك لدلالته بصِيغةٍ واحدةٍ على مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فاحتيج إلى إعرابه، لتبيين تلك المعاني"، وهذا موافق تماما لما ذهب إليه ابن مالك، وبعد ذلك قاس ابن مالك الفعل المضارع على الاسم.

وخلاصة المسألة: لم يخالف أبو حيان ابن مالك في التعليل، وإنما خالفه في التطويل في العلل. ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأن الأصل في العلة للتوضيح والإفهام، فإن خرجت للعلل الثواني والثوالث، وعلة العلة؛ فإن هذه العلل تصبح عبئا على الفهم، وعبئا على المتعلم.

2- سبب وجود النون في المثنى وجمع المذكر السالم:

ورد هذا التعليل في باب: (إعراب المثنى والمجموع على حده)، حيث يذكر ابن مالك سبب وجود النون في المثنى وجمع المذكر السالم، يقول[2]: " **والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد**".

ثم يشرح ابن مالك التعليل السابق، فيقول[3]: "كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد: ورفْعُ توهم الإضافة بيّن، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون؛ لم تعلم إضافة من عدمها، في نحو: رأيت بني كرماء، وعجبت من ناصري باغين. ورفع توهم الإفراد- أيضا- بَيِّن في مواضع منها: تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات نحو: هذان، والخوزلان، في تثنية بعض العرب (الخوزلى)[4]، ومنها جمع المنقوص في حال الجر نحو: مررت بالمهتدين، وانتسبت إلى أبين كرام، فلولا النون في هذا وما أشبهه؛ لكان لفظ الواحد كغيره".

---

(1) اللمحة في شرح الملحة (1/ 151).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 73).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (75/1، 76).

(4) الخَوْزَلَى: مِشْيَةٌ بِتَفَكُّكٍ واضْطِرَاب واسترْخَاءٍ، كَأَنَّ أَعضاءَه يَنْفَكُّ بَعْضُها مِنْ بَعْض، أَو هي مِشْيَةٌ بِظَلَع أَو تَبَخْتُرٍ. تاج العروس (6/ 340).

يقول أبو حيان[1]: "وهذا الذي ذكره المصنف من الخلاف في الألف والواو والياء، **والخلاف في النون**، تطويل في هذا المختصر، وليس يستفاد من ذلك حكم نطقي، ولا حكم في اختلاف معنى كلامي، وقد طول أصحابنا وغيرهم في ذلك، وفي كون التثنية كانت بالألف، والجمع السالم بالواو رفعاً، وجرهما ونصبهما بالياء، وأبدوا لذلك عللاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك والنحاة في إطالة الحديث عن العلل، ويرى– في هذه المقام – أنها لا طائل تحتها، وأنها من فضول الكلام.

ونقل ناظر الجيش[2] تعليل ابن مالك، ولم يعقب بشيء، ثم ذكر تعليلا لسيبويه، نقله ابن عصفور، يقول[3]: "إن مذهب سيبويه أن النون زيدت في الأحرف؛ ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، وليست بعوض"، ولم يفاضل ناظر الجيش بين الرأيين.

كما نقل الدماميني تعليل ابن مالك، ولم يعترض عليه، وإنما اعترض على بعض الأمثلة[4].

وذكر ابن عقيل العلة التي قال بها ابن مالك، وشرحها بشرح مطابق لشرح ابن مالك، ولم يعترض عليه[5].

وخلاصة المسألة: أبو حيان حينما خالف ابن مالك؛ لم يخالفه في العلة التي اعتل بها، ولكنه يخالفه ويخالف النحويين الذين أسهبوا في التعليل، بما لا يخدم نطقا.

3– صلة الحرف، وصلة الألف واللام، معمولهما لا يتقدم عليهما:

يقول ابن مالك في باب الموصول[1]: " ... صلة الحرف[2]، وصلة (الألف واللام)[3] ، فإن

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 302) .
(2) تمهيد القواعد (1/349 ؛350).
(3) تمهيد القواعد (1/ 351).
(4) تعليق الفرائد (1/ 229؛230).
(5) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 48).

معمولها[4] لا يتقدم عليها".

ويعلل ابن مالك ما سبق بقوله[5]: "فأمّا الحرف، فلأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته؛ لأن اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله؛ كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأي مصدر...".

يقول أبو حيان[6]: "وعلل المصنف في الشرح امتناع تقديم معمول صلة الحرف عليها بأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته ... وظاهر هذا التعليل أنه عامٌ في كل موصولٍ حرفي، وقد ذكرنا أن النحويين فرقوا بين ما كان عاملًا من الحروف المصدرية، وبين ما ليس بعامل، فمنعوا أن يتقدم معمول الصلة عليها؛ إذا كان الموصول عاملًا[7]، وأجازوه إذا كان غير عامل".

التوضيح والتحليل:

علل ابن مالك عدم تقدم معمول صلة الحرف؛ وذلك لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته، وأبو حيان لا يعترض على هذا التعليل إلا من زاوية أن ظاهر هذا التعليل أنه عامٌ في كل موصولٍ حرفي، في حين أن النحويين فرقوا بين ما كان عاملًا من الحروف المصدرية، وبين ما ليس بعامل، فمنعوا أن يتقدم معمول الصلة عليها؛ إذا كان الموصول عاملًا، وأجازوه إذا كان غير عامل.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 237).

(2) مثل: يعجبني أن تشرب العسل، فمعمولها لا يتقدم عليها، فلا يقال: يعجبني العسل أن تشرب.

(3) المقصود بها: أل التعريف.

(4) في تمهيد القواعد: (2/ 788)، "فإن معمولهما لا يتقدم عليهما"، وهذا هو الصواب؛ لأنه يتحدث عن اثنين.

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 237).

(6) التذييل والتكميل (3/174، 175).

(7) مثل: يعجبني أن تشرب العسل، فمعمولها لا يتقدم عليها، فلا يقال: يعجبني العسل أن تشرب؛ لأن الموصول عامل.

ووافق ناظر الجيش أبا حيان، فقال[1]: "واعلم أن المصنف أطلق القول في الموصول الحرفي بالنسبة إلى منع تقدم معمول صلته عليه. وأما غيره فإنه يفرق بين الموصول العامل وغيره: فيمنع التقديم إذا كان الموصول عاملا، ويجيزه إذا كان غير غير عامل، وعلى هذا فلا يمتنع أن يقال: عجبت ممّا زيدا يضرب عمرو".

وبناء على ما سيق؛ فإن الباحث يميل إلى رأي أبي حيان.

4- إسْناد الْفِعْل إِلَى تَاء الفاعل أو (نا) الفاعلين أو نون النسوة:

ورد هذا التعليل في باب: "المضمر"، حيث يتحدث ابن مالك عن إسناد الفعل إلى (تاء الفاعل، ونون النسوة، يقول ابن مالك[2]: "المسند إلى (نا) و(التاء) لا يكون إلا فعلا ماضيًا نحو: فَعَلْنا وفعلْتُ. والمسند إلى (النون) قد يكون ماضيا ومضارعا وأمرا نحو: فعلْنَ وتفعلْنَ وافْعَلْنَ... واختلف في سبب هذا السكون، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنما هو في الماضي، ثم حمل المضارع عليه. وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيح الآخر كان كـ (اذْهبْن)، أو معتلّه كـ (اخشيْن) ".

ويعلق ابن مالك على التعليل السابق، فيقول[3]: "وهذا التعليل ضعيف من وجهين: أحدهما: أن التسكين عامّ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من: فَعَل وفَعِل وانْفَعَل وافْتَعل وفعُل، لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثاني: أن توالي أربع حركات ليس مهملا في كلامهم، بل مُسْتخفٌ بالنسبة إلى بعض الأبنية ... فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام (فعلْتَ) خوف توالي أربع حركات".

ثم يحدد ابن مالك العلة، فيقول[4]: " وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمْنا وأكرَمَنا".

---

(1) تمهيد القواعد (2/ 789).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (124/1، 125).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 125).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 125).

يقول أبو حيان بعد أن أورد تعليلات ابن مالك السابقة[1]: "وهذه التعاليل تسويد للورق، وتخرص على العرب في موضوعات كلامها، وكأن الأولى أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كله".

التوضيح والتحليل:

معلوم أنه إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك؛ فإنه يبنى على السكون، وقد حاول ابن مالك أن يبين سبب هذا السكون، غير أن أبا حيان يرفض هذه العلل، ويرى أنها تسويد للورق فقط، ولا فائدة منها.

ونقل ناظر الجيش كلام ابن مالك السابق، ولم يعلق شيئا[2]، ونقل السيوطي كلام ابن مالك وأبي حيان، ولم يفاضل بينهما[3].

ويميل الباحث لتعليل ابن مالك؛ لكونه يخدم المعنى، وهو تفسير لغوي بحت، أما التعاليل الأخرى فهي قاصرة، كما قال ابن مالك.

ومن ناحية أخرى فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان في رفض الإطالة في هذه التعاليل؛ لأنها لم يقلها العرب، وهي اجتهادات لا دليل عليها، سوى المنطق العقلي.

5- العلة في بناء كلمة (الآن):

يتحدث ابن مالك في باب: " المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه"، عن (الآن)، وعن سبب بنائها، يقول[4]: "وبُني لتضمنه معنى الإشارة، فإن معنى قولك أفعل الآن: أفعل في هذا الوقت. **وجائز أن يقال بُني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يُصغّر، بخلاف حين ووقت وزمان ومدة.** وقيل بُني لتضمن معنى حَرف التعريف، والحرف الموجود غير معتدّ به".

---

(1) التذييل والتكميل (2/ 145).

(2) تمهيد القواعد (1/ 461؛462).

(3) همع الهوامع (1/ 225؛226).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 219).

ثم يورد ابن مالك تعليلا للزمخشري في بناء (الآن)، فيقول[1]: "وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام[2]؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منهما، ثم يعرض تعريفه؛ فيلحقانه، كقولك: مررت برجل فأكرمني الرجلُ، فلما وقع (الآن) في أول أحواله بالألف واللام؛ خالف الأسماء وأشبه الحروف".

ويرفض ابن مالك تعليل الزمخشري السابق، فيقول[3]: "ولو كان هذا سبب بنائه؛ لبني الجماء الغفير، واللات، ونحوهما، مما وقع في أول أحواله بالألف واللام. **ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء؛ لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مجمع عليه، فوجب اطراح ما أفضى إليه**".

يقول أبو حيان[4]: "وبهذا الأخير، وهو قول المصنف: (ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء؛ لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مجمع عليه، فوجب اطراح ما أفضى إليه)، يُرد على المصنف في قوله: (إنه بني لشبه الحرف في ملازمة لفظٍ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر, بخلاف حين ووقت وزمان ومدة)؛ لأن مخالفة الآن في هذه الأشياء، ليست موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء, فيرد على المصنف قوله بقوله".

التوضيح والتحليل:

جعل ابن مالك من أسباب بناء (الآن): أنه بُني؛ لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يُصغّر، ومخالفته الأسماء في لزوم (أل) التعريف، وعدم التثنية والجمع،

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 219).
(2) المفصل (1/ 215).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 219).
(4) التذييل والتكميل (8/ 8).

ويرد أبو حيان على ابن مالك بنفس الرد الذي رد به ابن مالك على الزمخشري، وهو: لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء، موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء؛ لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مجمع عليه، فوجب اطراح ذلك التعليل.

ونقل ناظر الجيش كلام ابن مالك، دون أن يعترض عليه[1]، ولم يشر إلى كلام أبي حيان، ولا إلى اعتراضه.

ووافق المرادي ابن مالك، فقال[2]: " وقد قال في التسهيل: إن (الآن) بني لتضمن معنى الإشارة، وهو قول الزجاج، فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك؛ فـ(أل) فيه زائدة"، ولم يسجل اعتراضا على ابن مالك.

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

6- العلة في سبب تسمية نون الوقاية بذلك:

ورد هذا التعليل في باب: (المضمر)، إذ تحدث ابن مالك عن نون الوقاية، حين اتصال الفعل بياء المتكلم، يقول ابن مالك[3]: " تقدم في ذكر علامات الفعل، أن هذه النون تصحب ياء المتكلم على سبيل اللزوم؛ إذا عمل فيها فعل ماض كـ(أَكْرَمَني)، أو مضارع كـ(يكرمني)، أو أمر كـ(أكرِمْنِي). **وينبغي الآن أن تعلم أنّ فعل الأمر أحق بها من غيره، لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني: التباس** أمر المذكر بأمر المؤنثة"

ويعلل سبب تسميتها بنون الوقاية، فيقول[4]: "فبهذه النون تُوقِي هذان المحذوران؛ فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم فضلة، فهي في

---

(1) تمهيد القواعد (4/ 1978).

(2) توضيح المقاصد (1/ 464).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 135).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 135).

تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو[1]: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾، وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك".

ويعلل سبب لحاقها مع الماضي والمضارع واسم الفعل، و(إن وأخواتها)، يقول[2]: " فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر؛ صحبتها مع أخويه، ومع اسم الفعل وجوبا؛ ليدل لحاقها على نصب الياء، ولحقت إنّ وأخواتها جوازا لشبهها بالأفعال".

ثم يقول[3]: "ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلا لم يمتنع؛ لأنها صانتة من خفاء الإعراب، وتَوَهُّم صيرورته مبنيا، فاحتُرِز بالنون من ذلك".

يقول أبو حيان[4]: "وزعم المصنف أن فعل الأمر أحق بنون الوقاية من الماضي والمضارع " وساق تعليلات ابن مالك التي مرت قبل قليل، ثم قال[5]: "**وهذا إكثار في تعليل لحاق نون الوقاية الفعل، وهو فضول من الكلام**".

التوضيح والتحليل:

أجهد ابن مالك نفسه في تعليل تسمية نون الوقاية بذلك، غير أن أبا حيان رأى أن هذه التعليلات من فضول الكلام، بمعنى: لا فائدة منها.

وذكر المرادي رأي الجمهور، ورأي ابن مالك، ولم يفاضل بينهما، يقول[6]: "ومذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعلَ الكسرَ. قال الناظم: بل لأنه تقي الفعل اللبس في "أكرمني" في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر

---

(1) [سورة الفجر:15].
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 135).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 135).
(4) التذييل والتكميل (2/ 181).
(5) التذييل والتكميل (2/ 182).
(6) توضيح المقاصد (1/ 100).

المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر". وكذلك فعل الأشموني[1]، والصبان[2].

وإذا لم يفاضل المرادي والأشموني والصبان بين تعليلات الجمهور وابن مالك، فهذا –من باب أولى– هو موقف الباحث.

كما يؤكد الباحث ميله لموقف أبي حيان الداعي لعدم الإكثار من التعليلات؛ التي لا طائل تحتها.

(1) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 102).

(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 181).

7- تسكينُ هاء (هو) و(هي) بعد الواو والفاء واللام وثُمَّ:

يقول ابن مالك في باب المضمر[1]: "وتسكينُ هاء (هو) و(هي) بعد الواو والفاء واللام وثمَّ، جائزٌ".

ويعلل ابن مالك تسكين الهاء فيهما، فيقول[2]: "وأما تسكين الهاء ففرار من مخالفة النظائر؛ وذلك لأنه ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى، إلا أنه لو سُكِّنَ؛ وُقِعَ بتسكينه في التباس المنفصل بالمتصل، فعُدِل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة؛ لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه، أعني الواو والفاء واللام، وألحقت بها ثم، وبمقتضى ذلك قرأ قالون والكسائي ووافقهما أبو عمرو ".

يورد أبو حيان تعاليل ابن مالك السابقة، ثم يقول[3]: "هذا تعليل المصنف في الشرح، وفيه بعض تلخيص واختصار[4]، وهو تعليل لا يحتاج إليه".

التوضيح والتحليل:

علل ابن مالك سبب تسكين الهاء في (هو وهي) إذا سبقت بـ (الواو أو الفاء أو اللام أو ثُم)، ولكنّ أبا حيان يرى أن هذه التعليلات لا يحتاج إليها. وأورد ناظر الجيش تعليل ابن مالك، ولم يعترض عليه[5].

ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأن القراءة هكذا وردت، وهكذا قالت العرب، ولا داعي للتعقيد بكثرة التعليل.

ومن الجدير ذكره أن أبا حيان لا يعترض على تعليلات ابن مالك فقط، بل اعترض على بعض تعليلات النحاة؛ إن لم ير فيها فائدة، ومن الأمثلة على ذلك:

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 142).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 143).
(3) التذييل والتكميل (2/ 201).
(4) أي أن أبا حيان اختصره.
(5) تمهيد القواعد (1/ 503؛504).

أ- العلة في جمع(إوزة) على (إوزون)، و(أضاة) على (إضون):

ذكر ابن مالك في باب: "(عراب المثنى والمجموع على حده)، حين حديثه عن جمع (إوزة، إوزون) جمع مذكر سالم، يقول[1]: "ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو: (أضاة[2] وإضون[3])، و(إوَزَّة وإوزون[4])، ونحوها، قال الشاعر[5]:

خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ[6] أَوْ نُؤُياً مَحَافِرُهَا كَأَسْرِيةِ الْإِضِينَا

وقال الشاعر[7]:

تُلْقَى الإوزّونَ في أكْنافِ دَارَتِها تَمْشِي وَبَيْنَ يَدَيْهَا البُرُّ مَنْثُورُ".

يقول أبو حيان[8]: "ومثل إوزة في هذا الجمع حرة وحرون ... وقد طول النحاة في تعليل جمع إوزة وحرة هذا الجمع، وملخص ما حوموا عليه أن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضًا من شيء نقص حقيقةً، كالذي حذف لامه أو فاؤه، أو ما كان يجب له من كونه كان يكون مؤنثًا بالتاء، أو نقص توهما كإوزةً وإحرةً، فبالإدغام الذي فيه؛ كأنهما قد نقصا. **وطلب التعليل في مثل هذه الأشياء لا يحصل طائلًا، ولا يوقف من ذلك على ما يثلج به الصدر**، وإنما تلك خيالات وسواسيةً وضياع وقت في غير حاصل".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 84).

(2) المَاء المستنقع من سيل أَو غَيره، المخصص (3/ 36).

(3) يقال إضاةٌ وأضاةٌ بالكسر والفتح ... والجمع أضُون، العين (7/ 75).

(4) الإوَزّةُ والإوَزُّ: البطُّ، وقد جمعوه بالواو والنونِ فقالوا: إوَزُّونَ، الصحاح (3/ 864).

(5) البيت من الوافر، وهو للطرماح في ديوانه (521/1)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 84)، والتذييل والتكميل (1/ 327)، شرح التصريح على التوضيح (2/ 541)، المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 54).

(6) الأَيْصَرُ: كِسَاءٌ فِيهِ حَشِيشٌ يُقَالُ لَهُ الأَيْصَر، وَلَا يُسَمَّى الكساءُ أَيْصَراً حِينَ لَا يكونُ فِيهِ الحَشِيش. لسان العرب (4/ 24).

(7) البيت من البسيط، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (46/1) بلا نسبة في: جمهرة اللغة (3/ 1335)، شرح المفصل لابن يعيش (3/ 217)، شرح التسهيل لابن مالك (1/ 84)، التذييل والتكميل (1/ 251)، تمهيد القواعد (1/ 322).

(8) التذييل والتكميل (1/ 328).

التوضيح والتحليل:

ذكر ابن مالك أن جمع (إوزة إوزون) قليل، ولم يعلل، ولكن بعض النحاة علل هذا الجمع، وأبو حيان يرفض هذه التعليلات؛ لأنها لا فائدة منها، حسب وصفه. وبناء على هذا المثال؛ فإن أبا حيان لا يرفض بعض تعليلات ابن مالك فقط، بل يرفض بعض تعليلات النحاة.

وذكر ناظر الجيش رأي أبي حيان، ولم يعترض عليه[1].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان.

ب- ومثال آخر على تعليلات النحاة، يقول ابن مالك في باب النداء[2]: "يبنى المنادى لفظا أو تقديرا على ما كان يرفع به لو لم ينادَ".

يقول أبو حيان[3]: "وقد تقدم الخلاف في هذه الضمة التي هي في نحو :(يا زيدُ، و يا رجلُ) أهي علامة إعراب أم بناء، والذين قالوا إنها ضمة بناء؛ اختلفوا في سبب البناء، فذهب سيبويه إلى أنه بني إجراء له مجرى الأصوات... وذهب جماعة من البصريين منهم الفارسي إلى أن السبب في ذلك وقوعه موقع حروف الخطاب ... وذهب جماعة منهم ابن خروف إلى أنه بني لوقوعه موقع ضمير الخطاب"، ثم ذكر تعليلات أخرى لابن كيسان، والفراء[4] .

ويقول أبو حيان[5]: "وقد أطال النحويون بذكر هذه المذاهب والاستدلال لها، وإبطال ما يبطل منها في أوراق كثيرة، ولا طائل تحتها، ولا هو مما يحتاج إليه؛ إذ ليس خلافا في كيفية نطق، ولا في معنى كلام، فلذلك اقتصرنا من قولهم على نقل مذاهبهم في ذلك مختصرة" .

التوضيح والتحليل:

ابن مالك لم يعلل، ولكن بعض النحاة عللوا، ولكن أبا حيان رفض هذه التعاليل، وبهذا يمكن القول بأن أبا حيان لا يعترض على بعض تعليلات ابن مالك فقط، بل يعترض- بقسوة- على بعض تعليلات النحاة كذلك.

---

(1) تمهيد القواعد (1/ 367).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 391) .
(3) التذييل والتكميل (13/245،246).
(4) التذييل والتكميل (13/ 246).
(5) التذييل والتكميل (13/ 247).

ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأن كثرة التعليلات؛ جعلت من النحو منطقا لا نحوا، والأصل في التعليل أن يكون بسيطا مساعدا على فهم اللغة وتذوقها.

ومن خلال عرض هذا المبحث؛ فإنه يمكن الإشارة إلى النتائج الآتية:

1- أبو حيان لا يرفض التعليل بالمطلق، فهو وافق ابن مالك في التعليل، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 3) من الموافقات .
2- يؤيد أبو حيان ابن مالك في التعليل إذا كان مشفوعا بالسماع، كما في مسألة رقم (3) من الموافقات.
3- يرى أبو حيان أن الإغراق في التعاليل قليل الجدوى، ومن فضول الكلام، وتسويد للورق، وتخرص على العرب في كلامها، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 4، 6) من المخالفات.
4- أبو حيان لا يعترض على تعليلات ابن مالك فقط، بل اعترض على تعليلات النحاة قبله، كما في المسألة (أ، ب) في آخر هذا المبحث.
5- يتفق ابن مالك وأبو حيان في أغلب العلل، وقد ينفرد أحدهما عن الآخر في بعض العلل النحوية.

وبعد عرض هذه النتائج؛ سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية الإجماع، وهذا ما ستوضحه الصفات القادمة، بإذنه تبارك وتعالى.

المبحث الرابع: موقف أبي حيان من ابن مالك في مسألة الإجماع

الإجماع أحد الأصول التي اعتمد عليها النحاة في تأصيل قواعدهم، ويوضح السيوطي المقصود بهذا المصطلح، فيقول[1]: "والمراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة".

وسيتحدث الباحث في هذه الصفحات عن موافقة أبي حيان من لابن مالك في مسألة الإجماع، ثم عن مخالفاته، وهذا تفصيل ذلك:

أولا: موافقة أبي حيان من لابن مالك في مسألة الإجماع:

ولتوضيح موقف أبي حيان من ابن مالك في قضية الإجماع؛ فقد أورد الباحث نموذجين لموافقة أبي حيان لابن مالك، ولم يكثر الباحث من النماذج؛ لأن الكلام متفق. أما في مخالفة أبي حيان لابن مالك؛ فقد تناول الباحث تسعة نماذج، وهذا تفصيل ذلك:

1- لو سمي رجل بزينب؛ يجوز بإجماع أن يقال فيه: زينبون :

في باب: (إعراب المثنى والمجموع على حده)، يقول ابن مالك[2]: "وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث".

ثم يشرح العبارة السابقة فيقول[3]: "المراد بالمذكر هنا المسمى، لا المذكر اللفظ، لأن تذكير اللفظ ليس شرطا في صحة هذا الجمع، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث، ولذلك لو سمي رجل بزينب أو سُعدى أو أسْماء؛ **لجاز بإجماع** أن يقال فيه: زينبون وسُعْدَوْن وأسماءون".

يقول أبو حيان[4]: "ولذلك لو سميت رجلاً بزينب أو بسلمى أو بأسماء؛ لجاز جمعه بالواو والنون **بإجماع**، وإن كانت أسماء مؤنثة؛ لأن مسمياتها حال التسمية مذكرون".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز جمع المؤنث المعنوي الخالي من تاء التأنيث، جمع مذكر سالم؛ إن سُمي به مذكر، وقالا بأن ذلك جائز بإجماع.

---

(1) الاقتراح (73/1).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 76).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (76/1، 77).
(4) التذييل والتكميل (1/ 304).

ووافقهما على هذا الإجماع ناظر الجيش[1]. أما الصبان فقد بين جواز ذلك، ولم يشر إلى الإجماع، فقال[2]: " فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون وحبلون". وذكر الجواز الشنقيطي، فقال[3]: "ولو سميت رجلاً بزينب صحّ جمعه بواو ونون".

ومما يؤكد الإجماع في هذه المسألة؛ أنه لم يعترض أحد على هذا الجمع، كما مر من أقوال العلماء.

2- توسيط أخبار (كان) وأخواتها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجِب:

في باب: " الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر"، يقول ابن مالك[4]: "وتوسيط أخبارها كلها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجِب".

ويشرح ابن مالك العبارة السابقة فيقول[5]: "والتوسيط أيضا جائز مع ليس ودام، وإن كانا لا يتصرفان، لأن الأقل محمول على الأكثر... ومثال ذلك مع (دام) قول الآخر[6]:

لَا طِيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغّصَةً لذّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ والهِرَمِ

وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسيط خبرهما لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقا. وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر ليس وما دام، **وليس له في ذلك متبوع**، بل هو مخالف للمقيس والمسموع".

ويقول أبو حيان[7]: "وأما (ما دام) فقد وهم ابن مُعط في منع توسيط خبرها، وخالف النص والقياس والإجماع"، ثم ساق حجج ابن مالك نفسها.

---

(1) تمهيد القواعد (1/ 354).

(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 120).

(3) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (1/ 148).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 348).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 349).

(6) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 349)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 96)، والتذييل والتكميل (4/ 171)، وتوضيح المقاصد (1/ 494)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (1/ 131)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 243).

(7) التذييل والتكميل (4/ 171).

التوضيح والتحليل:

ابن مالك لم يذكر الإجماع في هذه القضية صراحة، ولكن يفهم الإجماع عنده في هذه المسألة من قوله عن ابن معط: " وليس له في ذلك متبوع"، أي أنه خارج عن إجماع النحاة. وأما أبو حيان فوافقه في كل ما ذكر من سماع وقياس، ثم أضاف أن على هذه القضية إجماع، صراحة، وبهذا يكون موافقا لابن مالك في السماع والقياس والإجماع.

وذكر المرادي أن فيها خلافا بسيطا، فقال[1]: " وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر "ليس" تبعا للفارسي وفيه خلاف "ضعيف".

وخالف الإجماع ابن درستويه، قال ابن هشام[2]: "وَعَن ابْن درسْتوَيْه أَنه منع تَقْدِيم خبر (لَيْسَ)، وَمنع ابْن معط فِي ألفيته تَقْدِيم خبر (ما دَامَ) وهما محجوجان بِمَا ذكرنَا من الشواهد".

أما ناظر الحيش فرأى أن المسألة ليس مجمعا عليها، فقال[3]: " وقد نسب إلى ابن درستويه منع توسط خبر ليس تشبيها لها بـ(ما)؛ ولهذا نوقش المصنف في قوله: إنّ توسيط خبر ليس جائز بإجماع".

وبين العيني أن رأي ابن معط مردود، فقال[4]: " حيث قدم خبر ما دامت على اسمه، وهو جائز واقع، وقد رَدَّ ذلك ابنُ معطٍ ، والبيت حجة عليه".

وأورد السيوطي أن في المسألة إجماعا، فقال[5]: "وَمنعه ابْن معط فِي (دَامَ)، ورُد بِأَنَّهُ مُخَالف ... للقياس كَسَائِر أخواتها، وللإجماع".

ومما سبق يُلاحظ أن ابن درستويه، وابن معط، هما خارج الإجماع، وأن رأيهما مخالف للسماع؛ لذا لم يَعتد بهما ابن مالك وأبو حيان، ورأيا أن في المسألة إجماعا، وهذا ما يميل إليه الباحث.

---

(1) توضيح المقاصد (1/ 495).
(2) شرح قطر الندى (1/ 132).
(3) تمهيد القواعد (3/ 1112).
(4) المقاصد النحوية (2/ 590؛591).
(5) همع الهوامع (1/ 429).

ثانيا: مخالفة أبي حيان من لابن مالك في مسألة الإجماع:

1- جواز إبدال الاسم الظاهر من الضمير في نحو: ضربتُهُ (زيدا) بإجماع:

يقول ابن مالك في باب: (المضمر) [1]: " جواز نحو: **ضرب غلامُه زيدا**، أسهل من جواز... **ضربته زيدا**، على إبدال زيد من الهاء. وقد أجاز الأولَ البصريون، **وأُجيز الثاني بإجماع حكاه ابن كيسان**".

يقول أبو حيان[2]: "وأما قوله: (وأجيز الثاني بإجماع) – يعني ضربته زيدًا – فليس بصحيح، ولا إجماع فيها، بل في المسألة خلاف: ذهب الأخفش إلى جواز ذلك. وذهب غيره إلى أنه لا يجوز... وكثيرًا ما يدعي المصنف الإجماع فيما فيه الخلاف.

التوضيح والتحليل:

قال ابن مالك بجواز تقديم الضمير على مفسره في نحو: "ضربته زيدا" بإجماع، وخالفه أبو حيان في ذلك، وقال: وكثيرًا ما يدعي المصنف الإجماع فيما فيه الخلاف.

ذكر ابن الأثير الإجماع في هذه المسألة، فقال[3]: "بعض هذه الضمائر أخصّ من بعض، فأولها المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، ولهذا أبدل منه[4] إجماعا، نحو: ضربته زيدا". أي أن (زيدا) بدل من الضمير (الهاء).

وبين ابن هشام الخلاف في هذه المسألة، فقال[5]: " أَن يكون مبدلا مِنْهُ الظَّاهِر الْمُفَسّر لَهُ كـ (ضَربته زيدا)، قَالَ ابْن عُصْفُور: أجَازه الْأَخْفَش، وَمنعه سِيبَوَيْهِ، وَقَالَ ابْن كيسَان: هُوَ جَائِز بِإِجْمَاع، نَقله عَنهُ ابْن مَالك".

ونقل الأشموني الإجماع عن ابن كيسان، فقال الأشموني[6]: "وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 161).
(2) التذييل والتكميل (2/ 266).
(3) البديع في علم العربية (2/ 22).
(4) أي: من ضمير الغائب.
(5) مغني اللبيب (1/ 639).
(6) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 413).

ومما سبق يتبين أن ابن مالك لم يأت بالإجماع من عنده، بل أسند ذلك إلى ابن كيسان، ومن هنا يُعْذر ابن مالك.

أما ما حكاه أبو حيان من عدم الإجماع؛ فهذا ما يميل إليه الباحث؛ لأن ابن هشام ذكر بأن سيبويه منع، والأخفش أجاز، مما يدل على عدم الإجماع.

2- حذف (أنْ) والاكتفاء بصلتها جائز بإجماع:

يقول ابن مالك في باب الموصول[1]: "وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، فالقياس على "أنْ"، **فإنَّ حذفها مكتفًى بصلتها جائز بإجماع**، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه ... فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي ... وأما السماع فمنه قول حسان[2]:

فَوَ اللهِ مَا نِلْتُمْ وَلَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلَا مُتَقَارِبِ

أراد: ما الذي نلتم، وما نيل منكم". أورد شواهد أخرى[3].

يقول أبو حيان[4]: "وقوله في (أنْ): (إنّ حذفها مُكتفي بصلتها جائزٌ بإجماع) ليس بصحيح، ولا إجماع فيه؛ لأنه إنْ أراد ما ينتصب بإضمار (أن) بعد الواو والفاء في الأجوبة

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 235).

(2) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 235)، ولعبد الله بن رواحة في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 212)، وشرح الكافية الشافية (1/ 114؛115)، والتذييل والتكميل (3/ 170)، وتمهيد القواعد (2/ 782)، وبلا نسبة في: مغني اللبيب (1/ 836)، وهمع الهوامع (1/ 344)، ولم أقف عليه في ديوانيهما.

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 235؛236).

(4) التذييل والتكميل (3/ 171).

الثمانية، وأو وحتى و(لام كي) ولام الجحود، فالخلاف فيه موجود، وإن أراد غير ذلك فالخلاف فيه أيضًا موجود".

التوضيح والتحليل:

أجاز ابن مالك حذف الاسم الموصول وبقاء صلته؛ قياسا على (أنْ)؛ لأن حذفها وبقاء صلتها جائز بإجماع، ويرى أبو حيان بأنه لا إجماع في ذلك، بل المسألة خلافية.

نقل ناظر الجيش كلام ابن مالك السابق: " فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع"، ولم يعترض عليه[1]، وكذلك فعل عبد القادر البغدادي[2]. ولكن الباحث يميل لرأي أبي حيان؛ للأسباب التي ذكرها.

3- **هل (أل) التعريف تغني عن الضمير بإجماع**:

قبل التعرض للإجماع في هذه المسألة؛ لابد من التمهيد بقول ابن مالك عن (أل) التعريف، يقول: [3]" وقد تقوم في غير الصلة مقام الضمير".

ويشرح النص السابق فيقول[4]: "نحو: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، (بتنوين حسن، ورفع الوجه)، على معنى: حسنٍ وجهُه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين".

ثم يقول ذاكرا الإجماع[5]: "قلت: **لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير** في نحو: مررت برجل **فأكرمت الرجل**؛ جاز أن يغني عنه في غير ذلك".

وعلى كلام ابن مالك الأخير، يقول أبو حيان [1]:وهذه غفلة، لم تغنِ (أل) عن الضمير في: (فأكرمت الرجل)، بل (أل) وما دخلت عليه، هي التي أغنت عن الضمير، وقامت مقامه،

---

(1) تمهيد القواعد (2/ 781).
(2) شرح أبيات مغني اللبيب (7/ 309).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 259).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (261/1، 262).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 262).

وهذا بخلاف: مررت برجل حسن الوجه, فإن (أل) وحدها قامت مقام الضمير، فقوله: (إن حرف التعريف **بإجماع** مغن عن الضمير) – فيما ذكر–كلام ساقط".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن (أل) التعريف في نحو: " برجل فأكرمت الرجل مررت "، يغني عن الضمير بإجماع، ويرى أبو حيان أن هذا سهو من ابن مالك، والصواب أن (الرجل) كلها سدت عن الضمير.

ويرى أبو حيان أن (أل) التعريف سدت بدل الضمير في: **"**مررت برجل حسنٍ الوجهُ". ووافق ناظر الجيش أبا حيان في المسألتين السابقتين، حيث أورد مناقشة أبي حيان لابن مالك حرفيا، ثم قال[2]: "وهذه مناقشة صحيحة".

وبناء على ما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان في المسألتين الأوليين:

فأما المسألة الأولى: " مررت برجل فأكرمت الرجل"؛ فـ(الرجل) كلها سدت بدل (الهاء)؛ لأن تقدير الجملة: مررت برجل فأكرمته.

وأما المسألة الثانية: **"**مررت برجل حسنٍ الوجهُ"، فالتقدير: حسنٍ وجهه، حيث سدت (الهاء) بدل (أل) التعريف.

أما بالنسبة لقول ابن مالك: " إن حرف التعريف بإجماع مغن عن الضمير"، فيرى أبو حيان أنه كلام ساقط، ولم يقف الباحث على رأي للعلماء في ذلك.

4- يجوز نحو: (في داره زيدٌ)، إجماعا":

في باب: (المبتدأ)، يقول ابن مالك[3]: "ويجوز نحو: (في داره زيدٌ)، **إجماعا**". ويشرح ابن مالك العبارة السابقة، فيقول[4]: "نحو: في داره زيد، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر

---

(1) التذييل والتكميل (3/ 240).

(2) تمهيد القواعد (2/ 837).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 300).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 300).

مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو: ضرب غلامَه زيدٌ".

يقول أبو حيان[1]: "وما ذكره المصنف من جواز هذه المسألة إجماعاً، ليس كما ذكر، بل فيها خلاف عن الأخفش، نقل عنه أبو جعفر الصفار أنه إذا ارتفع (زيد) بالظرف، منعها".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أن في جواز المسألة السابقة إجماعا، ويرى أبو حيان أن فيها خلافا. ولكن السيرافي أصّل لما قاله ابن مالك، فقال[2]: "إجماعهم على جواز: في داره زيد... وإنما يجوّز سيبويه وأصحابه: في داره زيد، لأن النية: زيد في داره".

وأكد العكبري على الإجماع في هذه المسألة، فقال[3]: "وقد جاز ذلك إجماعاً، كقولك: في دارة زيد، وفي بيته يؤتي الحكم". كما نقل الإجماع ابن يعيش، فقال[4]: " إجماعُهم على جوازِ "في داره زيدٌ". ووافق ناظر الجيش ابن مالك، فقال[5]: "وحاصل الأمر أن الخبر إذا اشتمل على ضمير عائد على المبتدأ نحو: في داره زيد؛ جازت المسألة بلا خلاف". ويفهم من قوله: "بلا خلاف": الإجماع. ويشير السيوطي إلى أن الأخفش خالف الإجماع، قال السيوطي[6]: " وَمنع الْأَخْفَش: فِي دَاره زيد".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لأن عليه أغلب العلماء، وخروج الأخفش الأوسط برأي مستقل؛ لايقدح في الإجماع.

5- استتار الضمير إن جرى متحملُه على صاحب معناه، نحو: (زيد قائم غلامُه):

---

(1) التذييل والتكميل (3/ 344).
(2) شرح كتاب سيبويه (2/ 415).
(3) التبيين عن مذاهب النحويين (1/ 234).
(4) شرح المفصل لابن يعيش (2/ 8).
(5) تمهيد القواعد (2/ 943).
(6) همع الهوامع (1/ 387) .

يقول ابن مالك في باب: (المبتدأ)[1]: "ويستكنّ الضمير؛ إن جرى متحملُه على صاحب معناه".

وأما الإجماع فقد ورد في شرحه للعبارة السابقة، يقول[2]: "وأما الخبر المشتق، إذا لم يرتفع به ظاهر، لا لفظا نحو: (زيد قائم غلامُه)، ولا محلا نحو: (عمرو مرغوب فيه)؛ فلا بد من رفعه ضميرا، **فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف** "، فقوله: "دون خلاف) تفيد الإجماع، ولم يوضح ابن مالك العبارة الأخيرة من النص بمثال، ولكن وضحه أبو حيان.

يقول أبو حيان[3]: "ويستكن الضمير إن جرى متحمله على صاحب معناه، مثال جريه على صاحب معناه: (زيد هند ضاربته). وظاهر كلام المصنف يدل على أن الصفة[4] إذا جرت على من هي له؛ استكن الضمير، وأنه لا يبرز، **وزعم في الشرح أنه (يستكن الضمير بإجماع؛ لعدم الحاجة إلى إبرازه)، وليس كذلك**، بل يجوز في الصفة[5] إذا جرت على من هي له؛ استكنان الضمير – كالمثال الذي مثلناه– وإبرازه، فإذا أبرزته قلت: زيد هند ضاربته هي".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن الضمير في نحو: (زيد هند ضاربته)، أن الضمير مستكن بإجماع، ويرى أبو حيان أن المسألة لا إجماع فيها؛ لأنه يجوز إظهار الضمير.

ويؤكد أبو حيان رأيه السابق، فيقول[6]: "فذكر ابن مالك أنه يستكن الضمير بإجماع نحو: زيد هند ضاربته، وليس كما ذكر, بل لك ألا تبرزه، ولك أن تبرزه، فإذا أبرزته فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون تأكيدًا للضمير المستكن في الصفة. والثاني: أن يكون فاعلاً بالصفة فلا ضمير فيها... وقد أجاز هذين الوجهين سيبويه".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 306).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 307).
(3) التذييل والتكميل (4/ 15).
(4) يعني بالصفة: الاسم الوصف، أي الاسم المشتق.
(5) يعني بالصفة: الاسم الوصف، أي الاسم المشتق.
(6) ارتشاف الضرب (3/ 1111).

ووافق الأشموني ابن مالك في وجوب استتار الضمير، ولكنه لم يذكر أن في المسألة إجماعا، يقول[1]: "قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في "زيد هند ضاربته"، ولا "هند زيد ضاربها" ولا "زيد عمرو ضاربه"... بل يتعين الاستتار".

وذكر السيوطي رأي ابن مالك، ورأي أبي حيان، ولم يرجح بينهما، يقول[2]: " إِن جرى الْمُشْتَقّ على من هُوَ لَهُ استتر الضَّمِير، قَالَ ابْن مَالك: بِإِجْمَاع لعدم الْحَاجة إِلَى إبرازه نَحْو: زيد هِنْد ضاربته، أَي: هِيَ. قَالَ أَبُو حَيَّان وَلَيْسَ كَمَا ادَّعَاهُ من الْإِجْمَاع، فَفِي الإفصاح، أجَاز بعض أهل عصرنا أَن تَقول زيد عَمْرو ضاربه هُوَ. فَيكون جَارِيا على من هُوَ لَهُ".

ووافق الدماميني أبا حيان، وبين أن لسيبويه في المسألة وجهين، وهما اللذان ذكرهما أبو حيان قبل قليل[3].

كما وافق ابن عقيل أبا حيان، فقال[4]: " نحو: زيدٌ هندٌ ضاربتُه. أي هي، وظاهر كلامه[5] وجوب استتاره حينئذ، وعلى هذا إذا قلت: ضاربته هي، كان (هي) تأكيداً للضمير المستتر، ولا يجوز كونه فاعلاً بالصفة. وقد أجاز سيبويه في نحو: مررتُ برجلٍ مكرمك هو، الوجهين".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان، وهو أنه لا إجماع في هذه المسألة، ولا سيما أن الخلاف موجود من لدن سيبويه، بالإضافة إلى أن الأشموني الذي وافق ابن مالك في وجوب استتار الضمير؛ لم يشر إلى أن في المسألة إجماعا.

6- منع (لا) المشبهة بـ(ليس) من العمل في معرفة:

---

(1) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 189).

(2) همع الهوامع (1/ 366).

(3) تعليق الفرائد (3/ 86).

(4) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 228).

(5) أي: كلام ابن مالك.

ورد هذا الإجماع في باب: (المبتدأ)، وذلك في منع (لا) المشبهة بـ(ليس) من العمل في معرفة، حيث ينقل ابن مالك قول النابغة الجعدي[1]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقُلْبِ لَا أَنَا بَاغِيا سِوَاهَا وَلَا فِيْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا

ثم يقول ابن مالك[2]: "أي: لا أُرى باغيا، فحذف الفعل، وجعل "باغيا" دليلا عليه، وهو أولى من جعل "لا" رافعة "لأنا" اسما، ناصبة باغيا خبرا، **فإن إعمال "لا" في معرفة غير جائز بإجماع**".

ووافق أبو حيان ابن مالك في التقدير، فقال[3]: "أي: لا أنا أرى باغيًا، فحذف "أرى" وهو خبر "أنا" وأنا: مبتدأ، ودل عليه المعمول، **وهو أولى من جعل "لا" عاملة في المعرفة**".

التوضيح والتحليل:

خرج ابن مالك البيت على أن (لا) العاملة عمل (ليس) لا تعمل في معرفة، وبالطريقة نفسها خرجها أبو حيان، لكن أبا حيان لم يتعرض لقضية الإجماع. وبالرجوع لهما في مؤلفاتهما غير هذين المرجعين؛ يتضح الموقف من هذا الإجماع.

يقول ابن مالك في موطن آخر[4]: "وذكر الشجري أنها عملت في معرفة"، وساق البيت نفسه.

وقال أبو حيان أنّ ابن جني أجاز دخولها في معرفة، يقول[5]: "وأجاز ابن جني إعمالها في المعرفة"، وأورد بيت الشعر السابق. وأورد الخلاف السابق ابن هشام، فقال[6]: " خلافًا لِابْنِ جني وَابْن الشجري".

---

(1) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (186/1)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 325)، شرح الكافية الشافية (1/ 440)، وارتشاف الضرب (3/ 1209)، التذييل والتكميل (4/ 87)، والجنى الداني (1/ 293).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (225/1، 326).

(3) التذييل والتكميل (4/ 87).

(4) شرح الكافية الشافية (1/ 440).

(5) ارتشاف الضرب (3/ 1209).

(6) مغني اللبيب (1/ 316).

ومما سبق يتبين أن الخلاف في المسألة ظهر متأخرا، وأن الذين أجازوا عمل(ليس) في معرفة، هم في عهد ابن جني ومن بعده؛ وهذا لا يقدح في إجماع البصريين والكوفيين على المنع؛ ولهذا يميل الباحث لرأي ابن مالك.

7- جواز العطف على محل اسم (إن، ولكنّ) بعد تمام الخبر، بإجماع:

يقول ابن مالك في باب: (الأحرف الناصبة الاسم، الرافعة الخبر)[1]: " يجوز رفع المعطوف على اسم (إن، ولكنّ) بعد الخبر، **بإجماع**".

ووضح ابن مالك المقصود بـ(اسم (إن، ولكنّ) في العبارة السابقة بقوله[2]: العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بـ(إنّ ولكن)، ومشروط بتمام الجملة قبله، ومثاله مع(إنّ) قول الشاعر:[3]:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوةَ فِيْهِمُ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ

يقول أبو حيان[4]: "قوله: (بالإجماع)، وليس بصحيح, بل العطف بالرفع على موضع اسم (إن) فيه خلاف، والصحيح أن ذلك لا يجوز، والرفع إنما هو على الابتداء[5]، والخبر محذوف؛ لدلالة الخبر قبله عليه، هذا هو المتفهم من كلام سيبويه[6]، ونص عليه الجرمي في (الفرخ)، وإليه ذهب أصحابنا".

التوضيح والتحليل:

في بيت الشعر السابق، أجاز ابن مالك رفع (المكرماتُ) عطفا على محل (إنَّ) واسمها، وهو الابتداء، حيث تم الخبر، وذلك في قول الشاعر: "إن الخلافة والنبوةَ فيهم "، فالجار والمجرور في محل رفع خبر، والمعطوف في هذه الحالة يجوز رفعه بإجماع عطفا على محل

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 47).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 48).

(3) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في: الجمل في النحو للفراهيدي (1/ 155)، ولجرير في: الكتاب لسيبويه (2/ 145)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 473)، والمفصل في صنعة الإعراب (1/ 393)، وتوجيه اللمع (ص: 156)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 539)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 48).

(4) التذييل والتكميل (5/ 184).

(5) أي: المكرمات مبتدأ.

(6) الكتاب لسيبويه (2/ 144).

(إنَّ) واسمها عند ابن مالك، ويرفض ذلك أبو حيان، ويرى أن المسألة لا إجماع فيها، وأن (المكرمات) مرفوعة على الابتداء، بمعنى أنها مبتدأ، وخبر المبتدأ (المكرمات) محذوف؛ لدلالة الخبر الذي قبله عليه، وقال: هذا مذهب سيبويه والجرمي، والنحويين المغاربة.

وبالرجوع لسيبويه في تفسيره للرفع على الابتداء في هذه المسألة؛ تجده يقول[1]: "باب ما يكون محمولا على إنّ؛ فيشاركه فيه الاسم الذي ولِيها، ويكون محمولا على الابتداء، **فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريفٌ وعمرٌو**، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف. **فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلقٌ، زيدٌ منطلق، و(إنّ) دخلتْ توكيدا، كأنه قال: زيدٌ منطلق وعمرو**".

ويفهم من هذا القول أن (عمرو) معطوف على مرفوع بالابتداء، والابتداء يعني اعتبار(إنّ) غير موجودة، فأصل الجملة: زيدٌ ظريفٌ وعمروٌ، فعطف (عمرو)على (زيد)، وهذا مخالف لما فهمه أبو حيان من كلام سيبويه.

وأجاز الزمخشري العطف على المحل فقال[2]: " ولأنّ محل المكسورة[3] وما عملت فيه الرفع؛ جاز في قولك: إن زيداً ظريف وعمراً... أن ترفع المعطوف حملاً على المحل"، وهذا موافق لابن مالك.

ووافق ابن الناظم أباه، فقال[4]: "وقد يرفع بالعطف على محل اسم (إن) من الابتداء، وذلك إذا جاء بعد اسمها وخبرها، نحو: إن زيدًا في الدار، وعمروٌ".

كما وافق ابن الصائغ ابن مالك، فقال[5]: " وقد يرفع على محلّ اسم (إنّ) في الابتداء؛ وذلك إذا جاء بعد اسمها وخبرها" ، وساق البيت الشعري السابق.

---

(1) الكتاب لسيبويه (2/ 144).

(2) المفصل (1/ 393).

(3) أي: (إنّ).

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 125).

(5) اللمحة في شرح الملحة (2/ 556).

وأورد ابن هشام الآراء في المسألة، ولم يفاضل بينها، فقال[1]: " إذا استكملت أنّ وإنّ ولكنّ أسماءهن وأخبارهن، ثم جيء باسم هو في المعنى معطوف على أسمائهن، نحو: إن زيدا قائم وعمرا؛ جاز رفعه أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر... وأجاز قوم وجها ثالثا، وهو أن يكون معطوفا على محل اسم (أن) قبل دخولها. والمحققون على منع ذلك؛ لأن شرط العطف على المحل وجود الطالب لذلك المحل، كما في قولك: زيد ليس بقائم ولا قاعدا. ألا ترى أن الطالب للناصب موجود، وهو ليس. وأما هنا فالطالب للرفع الابتداء. وقد زال بوجود العامل اللفظي، فلم يجز اعتباره بعد زواله؛ لعدم وجود المجوز له. والمجيزون لذلك يحتجون بأن معنى الابتداء باق مكانه لم يزل".

وذكر العيني رأي ابن مالك في جواز العطف على الموضع، كما ذكر رأي أبي حيان، ولم يفاضل بينهما، فقال[2]: " حيث رفع المكرمات عطفًا على محل اسم إن نحو: إن؛ زيدًا في الدار وعمرو، تقديره: وعمرو كذلك. ويقال: المكرمات مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: وفيهم المكرمات".

ومما سبق من أقوال العلماء؛ تجد أنهم ذكروا ما ذهب إليه ابن مالك، ولكنهم لم يذكروا الإجماع على جواز ذلك.

كما أنهم –من قبل سيبويه ومن بعده– لم يقل أحد منهم بعدم جواز الحمل على المحل؛ بعد استيفاء الخبر، وهذا يعني أنهم مجمعون على جوازه.

ومما سبق؛ فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، للأسباب التي ذُكرت.

8- يمنع تقديم التميز على عامله إن كان غير فعل أو فعلا جامدا:

يقول ابن مالك في باب[3]: **(التمييز)**: "ولا يمنع تقديم المميز[4] على عامله إن كان فعلا متصرفا ... **ويمتنع إن لم يكنه بإجماع**".

---

(1) تخليص الشواهد (1/ 369).

(2) المقاصد النحوية (2/ 744).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 389).

(4) أي: التمييز.

ثم يؤكد ما سبق بقوله[1]: "**أجمع النحويون** على منع تقديم التمييز على عامله؛ إذا لم يكن فعلا متصرفا".

ثم يشرح ما سبق فيقول[2]: "فإن كان عامل التمييز غير فعل، أو فعلا غير متصرف؛ **لم يجز التقديم بإجماع**، فإن استجيز في ضرورة عُدَّ نادرا، كقول الراجز[3]:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نارًا مِثْلُـهَـا

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

أراد: **لم يُرَ مثلها نارا**، فنصب (نارا) بعد (مثل)، كما نصبوا (زُبدا) في قولهم: (على التمرة مثلها زُبْدا)، ثم قدم (نارا) على (مثل)، مع كونه عاملا لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يُستَبح".

ويورد أبو حيان كلام ابن مالك السابق، ثم يقول[4]: " وكثيرا ما يتسرع هذا الرجل إلى الإجماع، ويكون في المسألة خلاف".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك منع تقديم التمييز على عامله بالإجماع؛ إن كان العامل جامدا (غير متصرف)، ويرى أبو حيان أن ذلك غير مجمع عليه، ويرى أن ابن مالك يتسرع إلى القول بالإجماع، والمسألة فيها خلاف، ويصف ابن مالك بقوله:" وكثيرا ما يتسرع هذا الرجل"، فهو لم يصف ابن مالك بالعلم، بل وصفه بـ(الرجل)؛ حيث الألف واللام للجنس، بمعنى أن الألف واللام لا تفيدان تعريفا، وكأن ابن مالك نكرة.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 389).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (390/2، 391).

(3) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 391)، وشرح الكافية الشافية (2/ 779)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 254)، والتذييل والتكميل (9/ 269)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (2/ 735)، وتمهيد القواعد (5/ 2393)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (3/ 1189).

(4) التذييل والتكميل (9/ 268).

ومن أجل استيضاح هذه المسألة، لا بد من الوقوف على رأي العلماء فيها. وافق ابن الناظم أباه في القول بالإجماع، فقال[1]: **"**مذهب سيبويه رحمه الله امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقًا، **ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل، إذا لم يكن فعلا متصرفًا"**. فقوله: "ولا خلاف"، يفيد الإجماع.

وذكر المرادي رأي ابن مالك، ولم يعقب، قال[2]: "عامل التمييز إن لم يكن فعلا متصرفا، لم يجز تقديم التمييز عليه، قال المصنف **بإجماع**".

ووافق ابن عقيل ابن مالك، فقال[3]: "فإن كان العامل غير متصرف **فقد منعوا** التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو عندي عشرون درهما". ويفهم من قوله: " فقد منعوا"، الإجماع؛ لأنه بصيغة الجمع، ولم يستثنِ أحدا. كما وافق الأشموني ابن مالك، فقال[4]: "أما غير المتصرف فبالإجماع".

ومما سبق من أقوال العلماء؛ فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

9- هل تجوز إضافة النَّيِّف[5] إلى العشرة:

ورد هذا الإجماع في باب العدد، يقول ابن مالك[6]: "ولا يجوز بإجماع ثماني عشرةٍ الا في الشعر".

يقول أبو حيان[7]: " وقوله: (ولا يجوز بإجماع ثماني عشرةٍ إلا في الشعر) يعنى إضافة النيف إلى العقد في المركب دون إضافة، وظاهر اختصاص هذا اللفظ بهذا الحكم وحده دون سائر أخواته؛ لأن هذا اللفظ جاء في الشعر مضافا وهو قوله[8]:

---

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 253).

(2) توضيح المقاصد (2/ 735).

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 295).

(4) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 52).

(5) كل ما بين العقدين نيف، مجمل اللغة لابن فارس (1/ 849).

(6) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (1/ 118)، النص المذكور غير موجود في شرح التسهيل لابن مالك، وقد ذكره أبو حيان في شرحه؛ لذا تم توثيقه من كتاب ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

(7) التذييل والتكميل (326/9، 327).

(8) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 109)، والمسائل الحلبيات (ص: 317)، والعدد في اللغة (ص: 28)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 252)، والتذييل والتكميل (326/9،

عُـلِّـقَ مِـنْ عَنَائِـهِ وَشِـقْـوَتِـهْ

بِنْتَ ثَمَانِيْ عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وهذا الذي ذكره من أنه لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ليس بصحيح، وقد تقدم لنا النقل عن الكوفيين أنهم يجيزون إضافة الصدر إلى العجز في المركب مطلقا دون إضافة، وإن كان البناء هو الأجود، ولا يخصون ذلك بثماني عشرةٍ كما يفهم من كلام المصنف، وأن أصحابنا البصريين حملوا ذلك على الضرورة، على تقدير صحة النقل فيه"[1].

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أنه لا يجوز إضافة ثماني إلى عشرة بإجماع، إلا في الشعر؛ لأنها مركبة تركيبا مزجيا، فصارت كلمة واحدة مبنية على فتح الجزأين، ويرى أبو حيان أن تخصيص ذلك في الشعر ليس بصحيح، إذ تقدم النقل عن الكوفيين أنهم يجيزون إضافة الصدر إلى العجز في المركب مطلقا، ولا يخصون ذلك بثماني عشرةٍ .

ووافق المرادي أبا حيان في عدم الإجماع، فقال[2]: "وحكى غيره مع الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثماني عشرة وغيرهما، فليس نقل الإجماع بصحيح".

ودافع ناظر الجيش عن الإجماع الذي قال به ابن مالك، فقال[3]: "والنقول لا تدفع، ولكن ما أعلم أي معنى يستفاد من قول القائل: هذه خمسة عشر، فإنّ المحكوم عليه إنّما هو المضاف دون المضاف إليه، وكذلك المحكوم به؛ وليس مراد القائل بقوله: (هذه خمسة عشر) إلا الحكم على الاسم المشار به، بأنه خمسة وعشرة، لا خمسة من عشرة، ولا خمسة العشرة، وإذا كان كذلك فكيف يقبل قول من أجاز ذلك، ويردّ به على من خالفه، بل الواجب ألّا يقبل ذلك القول أصلا، وإذا لم يكن مقبولا لم يكن مبطلا للإجماع".

---

327)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1330)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/ 78).

(1) انظر رأي البصريين والكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 252-254)، التبيين عن مذاهب النحويين (1/ 432؛433).

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1330).

(3) تمهيد القواعد (5/ 2432).

ووافق الشيخ خالد الأزهري أبا حيان، فقال[1]: "وقول ابن مالك في التسهيل: (ولا يجوز بإجماع ثمان يعشر إلا في الشعر). مردود، فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره، كما قال الموضح[2]: فليس نقل الإجماع بصحيح".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان؛ لأن للكوفيين رأيا مخالفا، وكيف ينعقد الإجماع والكوفيون مخالفون؟

أهم نتائج المبحث:

من خلال عرض مسائل هذا المبحث؛ فإنه من الممكن الإشارة إلى النتائج الآتية:

1-الإجماع أصل معتمد عند ابن مالك وأبي حيان، ومثال ذلك مسألة رقم (1،2) من موافقتهما لبعضهما.

2-ألفاظ أبي حيان كانت خشنة في الاعتراض على ابن مالك ومنها : وكثيرا ما يدّعي المصنف الإجماع فيما فيه خلاف، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 3، 8) من مخالفة أبي حيان لابن مالك.

3- أبو حيان لا يرى أن في المسألة إجماعا إذا اعترض عليها عالم واحد من البصريين أو الكوفيين، في حين أن ابن مالك وكثيرين عدّوه إجماعا، ومثال ذلك مسألة رقم (4).

4-يرد أبو حيان الإجماع بالسماع مشفوعا برأي من خالف الإجماع من البصريين أو الكوفيين، ومثال ذلك مسألة رقم (9) من مخالفة أبي حيان لابن مالك.

وبعد عرض هذه النتائج؛ سيتحدث الباحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في

---

(1) شرح التصريح على التوضيح (2/ 464).

(2) أي: صاحب كتاب: " توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، وهو المرادي، وتم نقل كلامه قبل قليل.

قضية التعريفات والحدود، وهذا ما ستوضحه الصفحات القادمة، بإذنه تبارك وتعالى.

الفصل الثالث

موقف أبي حيان من ابن مالك في الحدود والتعريفات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موافقة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته .

المبحث الثاني: استدراكات أبي حيان على ابن مالك في تعريفاته .

المبحث الثالث: معارضة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته .

المبحث الأول: موافقة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته:

قبل الخوض في تفاصيل هذا المبحث، فإنه من المستحسن التعرف على معنى الحد والتعريف. يقول الفاكهي[1]: "اعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمى واحد. وهو: ما يميز الشيء عما عداه. ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا".

ولتوضيح موقف أبي حيان من ابن مالك في الحدود والتعريفات؛ فقد أورد الباحث جميع المصطلحات التي اتفقا في تعريفها، وجعلها مبحثا مستقلا، وقد كانت عشرين حدا، من مجموع 67 حدا بنسبة 29,85% درس منها البحث على وجه التفصيل ثلاثة عشر حدا، وسبعة يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي: التذييل والتكميل (151/8) تعريفان، (5/11)، (124/13) تعريفان، (110/13), (113/13). أما المصطلحات التي سيتم شرحها؛ فهي على النحو الآتي:

1- تعريف المثنى:

عرف ابن مالك (التثنيةُ)، فقال[2]: "جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالبا، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا، تليهما نون مكسورة".

وأورد أبو حيان التعريف السابق نفسه، وشرحه، ولم يعترض على شيء فيه[3]، وكانت له بعض العبارات الدالة على الموافقة، منها: يقول أبو حيان[4]: "قال المصنف في الشرح[5]: (ليس المراد بالجعل وضع الواضع؛ فيدخل في الحد نحو: (زكا) من الموضوع لاثنين، بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه)، وهذا الذي ذكره، لولا أنه فسر مراده؛ لكان الظاهر أن يراد بالجعل وضع الواضع، فكان يدخل فيه نحو زوج وزكا".

---

(1) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 49).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 59).
(3) التذييل والتكميل (1/ 220-238).
(4) التذييل والتكميل (1/ 220).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 59).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف التثنية، كما هو واضح من كلام أبي حيان. غير أن ناظر الجيش خالف ابن مالك في جزئية من التعريف، وهي (جَعْل) فقال[1]: "قال المصنف: (والمراد بالجعل: تصرّف النّاطق بالاسم على هذا الوجه المذكور، وليس المراد به وضع الواضع، فيدخل في الحدّ نحو زكا من الموضوع لاثنين). وهذا ليس بجيد؛ لأن الإرادات في الحدود مردودة، وأيضا: فالمثنى والمجموع من قبيل الكلمات المفردة المعتبر فيها الوضع، فالحق أن لا يراد بالجعل خلاف ما يفهم منه ابتداء وهو الوضع".

وعرفه المرادي قريبا من تعريف ابن مالك، فقال[2]: "هو الاسم الدال على اثنين، في زيادة في آخره، صالحة للتجريد، وعطف مثله عليه". وحدّه بالتعريف نفسه الأبذي[3].

ووافق الشاطبي ابن مالك في تعريف التثنية، فقال[4]: "وحدها المؤلف في (التسهيل) بحد آخر، جمع فيه شروط التثنية التي يذكرها هؤلاء المتأخرون فقال: التثنية: جعل الاسم القابل دليل اثنين، متفقين في اللفظ غالبا، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا، تليهما نون مكسورة".

2- تعريف الفعل المتعدي:

يقول ابن مالك في تعريف الفعل المتعدي[5]: "هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر".

ويقول أبو حيان[6]: "هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به، فإن تجاوزه إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو حال أو غير ذلك؛ فلا يسمى متعدياً".

---

(1) تمهيد القواعد (1/ 305).
(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 323).
(3) الحدود في علم النحو (1/ 459).
(4) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي.
(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 148).
(6) التذييل والتكميل (7/ 5).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف الفعل المتعدي، فكلا التعريفين بالمعنى نفسه، ولا يوجد بينهما فارق.

ووافق ابن شاهنشاه ابن مالك، ولكنه عرفه بألفاظ مخالفة، ولكنها تعطي المدلول نفسه، يقول[1]: "المتعدّي هو الذي لا يُعْقَل إلّا بمتعلّق غير الفاعل، نحو: ضَرَب زيدٌ، فإنّ فهمه يتوقف على شيء يتعلّق به ضَرْبُ الضّارب. بخلاف غير المتعدي نحو: قعد زيد، فإنّ فهمه لا يتوقّف على شيء آخر". وهذا التعريف يعني أن الفعل المتعدي لا يُفهم معنى الجملة إلا بوجود غير الفاعل: أي وجود المفعول به، وكأنه يقول: الفعل المتعدي هو ما أخذ مفعولا به، وهو بهذا يوافق ابن مالك.

ووافق الفاكهي ابن مالك وأبا حيان، فقال[2]: "هو ما له مفعول به يصل إليه –بغيرها– أى بغير واسطة".

ومما سبق تجد أن التعريفات متفقة معنى، مختلفة في الألفاظ، والعبرة بالمدلول.

3- تعريف المصدر:

عرف ابن مالك المصدر فقال[3]: "المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازا، أو واقع على مفعول، وقد يُسَمّى فعلا وحدثا وحدْثانا".

وشرح ابن مالك التعريف السابق، فقال[4]: "تقييد الدلالة بالأصالة مخرج لأسماء المصادر، وهي عبارة عن كل اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويُخالفه بعلميّة كـ(حَمَادِ وجمادِ)، أو لتجرّده دون عِوَض؛ من زيادة في فعله كـ(اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا)، فهذه وأمثالها إذا عُبّر عنها بمصادر؛ فإنما ذلك مجاز، والحقيقة أن يُعبّر عنها بأسماء المصادر. والدال على معنى قائم

(1) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 33).
(2) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 176).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 178).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 178).

بفاعل كـ(حُسْن وفَهْم)، والدال على معنى صادر عن فاعل كـ(خطٍ وخياطة)، وقيام الحُسْن والفهْم بالفاعل حقيقة، وكذا صدور الخط والخياطة من فاعلهما، بخلاف نسبة العدَم إلى المعدوم، والموت للميت، فإنها مجاز، والواقع على مفعول مصدرُ ما لم يُسم فاعله. والمراد بالفاعل هنا الاصطلاحيّ، وكذلك المفعول، فبهذا يَعُمّ الحدّ مصدر كل فِعْل. وإطلاق المصدر على ما تناوله الحدّ إطلاق مُتّفق عليه. وقد يُعبَّر بالفعل والحدَث والحِدْثان، من التعبير عن الشيء بلفظ مدلوله".

وشرح أبو حيان التعريف نفسه فقال[1]: "وقوله: اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل مثاله: حسن حسناً، وفهم فهما. واحترز بقوله: (دال بالأصالة) من اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه بعلمّية، كـ(جمادِ وحَمَادِ)، أو بتجرده دون عوض من زيادة في فعله، كـ(اغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءاً)، فهذه وأمثالها إذا عبر عنها بمصادر، فإنما ذلك مجاز، والحقيقة أن يعبر عنها بأسماء المصادر. وقوله: (أو صادرٍ عن فاعلٍ حقيقة) مثاله خط خطاً، وخاط خياطة. وقوله: (أو مجازاً) مثاله: مات موتاً. وقوله: (أو واقعٍ على مفعول) مثاله: ضرب زيد ضرباً. والمراد هنا بالفاعل والمفعول المصطلح عليه بذلك في النحو. وقوله: (وقد يسمى فعلاً وحدثاً وحدثاناً)، أما تسميته فعلاً فذلك باعتبار اللغة؛ لأن المصادر أفعال صدرت من فاعليها إما حقيقة وإما مجازاً، أو باعتبار تسميته بما هو جزء مدلول، وهو الفعل الصناعي. وأما تسميته حدثاً وحدثاناً فباعتبار اللغة، وباعتبار اصطلاح سيبويه على تسميته بذلك، قال سيبويه: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء)، يعني المصادر، وهو جمع حدث. وقال أيضاً سيبويه: (واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل؛ يتعدى إلى اسم الحدثان؛ الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدل على الحدث) ".

التوضيح والتحليل:

(1) التذييل والتكميل (7/ 133).

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف المصدر، والشرح متقارب، وبالأمثلة نفسها، ولم يخالف في أي جزئية من التعريف.

أما ناظر الجيش فقد ناقش ابن مالك في شرح التعريف، فقال[1]: "قد تبين من تقرير المصنف أن اسم المصدر موافق للمصدر في الدلالة على شيء واحد، لا فرق بينهما بالنسبة إلى ما دلّا عليه من المعنى إلا في أمرين، أحدهما: أن دلالة المصدر بالأصالة بخلاف دلالة اسم المصدر، وكأنه يريد بالأصالة أن الكلمة موضوعة لذلك المعنى، وهذا بخلاف دلالة اسم المصدر؛ فكأن دلالته على ذلك نائبة عن دلالة المصدر، ويحتاج تحقيق ذلك إلى نظر. ثانيهما: أن اسم المصدر يخالف المصدر إما بعلمية، وإما بالتجرد الذي ذكره، وقد فُرِّق بين المصدر واسم المصدر بغير ما ذكره المصنف، فقيل: إن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ... واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، كسبحان المسمى بالتسبيح الذي هو صادر عن المسبح".

ويعترض ناظر الجيش على جزئية في التعريف، فيقول[2]: "إن قول المصنف: أو واقع على مفعول؛ غير محتاج إليه؛ لأنه إذا قيل: ضرب زيد ضربا، صدق على (ضربا) أنه دال على معنى صادر عن فاعل...".

ووافقهما ابن عقيل، فقال شارحا لتعريف ابن مالك[3]: " (المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل) – نحو: حسُنَ حُسناً، وفهم فهماً، واحترز بالأصالة من اسم يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه إما بعلميّة كحماد علم جنس للحمد، وإما بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في الفعل كاغتسل غُسلا وتوضأ وضوءاً، هذه ونحوها أسماء مصادر، والتعبير عنها بالمصادر تجوُّزٌ. واحترز بتقدير من نحو قتال، فإنه خلا من بعض ما في فعله لفظاً لا تقديراً، بدليل ورود قيتال. واحتُرز بالعوض من نحو عدة، فإنه خلا من بعض ما في فعله وهو الواو، لكن عوض عن الفاء المحذوفة التاء، والأصل وعد، فهذان ونحوهما مصادر حقيقية. (أو صادر عنه): أي عن فاعل. (حقيقة)، نحو: خط خطاً، وخاط خياطة. (أو مجازاً)،

(1) تمهيد القواعد (4/ 1813؛1814).

(2) تمهيد القواعد (4/ 1814؛1415).

(3) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 463).

نحو: مات موتاً. (أو واقع على مفعول)، نحو: ضربتُ ضرباً. (ويسمى فعلاً وحدثاً وحدثاناً)؛ لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت من فاعلها حقيقةً أو مجازاً".

وعرفه بتعريف ابن مالك الفاكهي، فقال[1]: "اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازا، أو واقع على مفعول".

4- تعريف المفعول لأجله:

يعرف ابن مالك المفعول له، أو لأجله، يقول[2]: "المفعول له: وهو المصدر المعلَّل به حدث، شاركه في الوقت والفاعل، تحقيقا أو تقديرا".

يشرح ابن مالك التعريف السابق، فيقول[3]: "المفعول له: هو ما دلّ على مراد الفاعل من الفعل، كدلالة التأديب من قولك: ضربته تأديبا. فإن لم يكن مصدرا، ولا (أنْ وأنَّ) ظاهرة؛ فلا بد من لام الجر أو ما في معناها نحو (خلق لكم ما في الأرض جميعا) و (أنزلنا إليك الذكر لتُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم)، وكذا إن كان مصدرا ووقته غير وقت المعلّل به كقول امرئ القيس[4]:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّتْرِ إلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ".

ويشرح أبو حيان التعريف السابق فيقول[5]: "وقوله: (وهو المصدر) هذا جنس يشمل المفعول له وغيره، وتظافرت النصوص من النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات. وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون[6]: أَمَّا الْعَبِيْدَ

(1) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 183).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 196).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 196).
(4) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (1/ 37)، وارتشاف الضرب (3/ 1609)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 297)، وتمهيد القواعد (4/ 1879)، والمقاصد النحوية (3/ 1054)، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (2/ 723)، وأوضح المسالك (2/ 199)، وشرح قطر الندى (ص: 227)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 366).
(5) التذييل والتكميل (7/ 232).
(6) القول في: لكتاب لسيبويه (1/ 389)، وأوضح المسالك (2/ 197)، ومغني اللبيب (1/ 83)، وتمهيد القواعد (4/ 1887)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 204).

فَذُوْ عَبِيْدٍ، بالنصب، وتأوله على المفعول له، وإن كان العبيد غير مصدر. وقبح ذلك سيبويه[1] ... وقدر الزجاج في نصب العبيد تقدير: (التملك)؛ ليصيره إلى معنى المصدر، كأنه قال: أمَّا تَمَلُّكُ العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تملك العبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر".

ثم يشرح أبو حيان بقية التعريف، فيقول[2]: "وقوله: (المعلل به حدث) احترز به مما ينتصب من المصادر لا يعلل به حدث، كقولك: قعدت جلوساً، ورجع القهقرى. وقوله:(شاركه في الوقت ظاهراً) مثاله: ضربت ابني تأديباً، فالفعل المعلل في هذا المثال ملفوظ به. وقوله: (أو مقدراً) مثاله ما جاء في حديث محمود بن لبيد الأشهلي: (قالوا ما جاء بك يا عمرو؟ أحدباً على قومك أم رغبة في الإسلام)، الحدث المعلل به هنا مقدر، تقديره: أجئت حدباً على قومك. وقوله: (والفاعل تحقيقاً) مثاله أن تذكر الفاعل ظاهراً أو مضمراً. وقوله: (أو تقديراً) مثاله أن يحذف الفاعل لبعض أسباب الحذف، ويبنى الفعل للمفعول، كقولك: ضُرِبَ الصبي تأديباً، فهذا يقدر أن الضارب هو المؤدب حتى يتحد الفاعل".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في التعريف، ولم يعترض على ابن مالك في أي جزئية من جزئيات التعريف، كما هو واضح من أقوالهما.

إلا أن ناظر الجيش ناقش ابن مالك، فقال[3]: "الحد الذي ذكره المصنف فيه مناقشة وهي: إدخاله ما هو من شروط المحدود في الحد، ولا شك أن الشروط والقيود المتعلقة بالمحدود خارجة عن ماهيته، ولا شك أن مشاركة المفعول له لما هو معلول به في الوقت والفاعل شرط، وكذا كون الحدث المعلل قد يكون مقدرا، وكون الفاعل قد يكون واحدا تقديرا، وقوله في الشرح: المفعول له ما دل على مراد الفاعل من الفعل، أحسن وأحصر مما ذكره في المتن. والحد المعتبر ما ذكره ابن الحاجب من أن المفعول له: ما فعل لأجله فعل مذكور".

---

(1) الكتاب لسيبويه (1/ 389).

(2) التذييل والتكميل (233/7، 234).

(3) تمهيد القواعد (4/ 1884).

وشرح ابن هشام التعريف ولم يعترض عليه، فقال[1]: " (وهو المصدرُ المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً أو مقدراً، والفاعل تحقيقاً أو تقديراً)، فالمصدر جنس يشمل المفعول له وغيره، والمعلل له أخرج ما ليس كذلك من المصدر، نحو: قعدتُ جلوساً، ورجع القهقري، والمشارك فعلاً ظاهراً، أي ملفوظاً به نحو: ضرب زيدٌ ابنه تأديباً. والمشارك مقدراً نحو ما جاء في حديث محمد بن لبيد الأشهلي: قالوا: ما جاء بك يا عمر؟ أحدباً على قومك؟ أو رغبة في الإسلام؟ أي: أجئت ... والمشارك في الفاعل تحقيقاً، هو فيما ذكر فيه الفاعلُ ظاهراً أو مضمراً، كما سبق تمثيله. وتقديراً هو فيما إذا بُني الفعلُ للمفعول نحو: ضُرب الصبيُّ تأديباً، فيقدر أن الضارب المؤدبُ ليتحد الفاعل".

وعرفه الفاكهي قريبا من تعريف ابن مالك، فقال[2]: "المفعول له: المصدر: القلبى, الفضلة, المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلا".

5- تعريف الظرف:

يقول ابن مالك في تعريف الظرف[3]: "المفعول المسمَّى ظرفا، ومفعولا فيه: هو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطّراد؛ لواقع فيه مذكور أو مقدّر، ناصب له".

يشرح ابن مالك التعريف السابق، فيقول[4]: "ما ضُمّن معنى (في)، يتناول الحال والظرف ونحو: السهل والجبل من قول العرب: **مطرنا السهل والجبل**. فخرج الحال بقولي: (من اسم وقت أو مكان) وخرج السهل والجبل ونحوهما بقولي: (باطراد)، فإنه لا يقاس عليهما؛ إذ لا يقال: مطرنا القيعان والتلول، ولا أخصبنا السهل والجبل، بل يقتصر على ما سمع ولا يزاد عليه، إلا ما عُضد بسماع ممن يوثق به، بخلاف المنصوب على الظرفية نحو: جلست أمامَك، فإنه مطرد؛ لجواز أن يخلف فيه الفعل والاسم غيرهما".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 484).

(2) شرح كتاب الحدود في النحو (216/1).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 200).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 200).

ثم يقول[1]: "ونبهت بقولي: (لواقع فيه ناصب له، مذكور أو مقدر)؛ أنّ الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه، وأن الدال على الواقع فيه قد يكون مقدرا، فالمذكور ظاهر، والمقدر كالعامل فيما وقع خبرا كـ(زيد عندك)".

ويشرح أبو حيان التعريف السابق فيقول[2]: (ما ضمن)، جنس يشمل الحال والظرف، والسهل والجبل من قول العرب[3]: مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ. وقوله: (من اسم وقت أو مكان) خرج بذلك الحال، كذا قال المصنف في الشرح؛ لأن الحال ليست مضمنة معنى في، إنما هي على معنى: في حال كذا، فإذا قلت: جاء زيد راكباً، فراكباً لم يتضمن معنى (في). وقوله: (معنى في باطراد)، خرج بذلك السهل والجبل من قولهم: مطرنا السهل والجبل، فإنه لا يقاس على ذلك، لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا تقول: أخصبنا السهل والجبل، ولا: مطرنا القيعان والتلول، بل يقتصر على مورد السماع، ولا يزاد عليه، إلا إن عضد بسماع ممن يوثق به، وذلك بخلاف ما ينتصب على الظرفية، فإنه يجوز أن يخلف الفعل والاسم غيرهما، تقول: جلست خلفك، فيجوز: قعدت خلفك، ويجوز: جلست أمامك".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان في تعريف الظرف، ولم يعترض على شيء من مكونات التعريف، كما هو واضح من أقوالهما.

وعرفه ابن هشام تعريفا قريبا من هذا التعريف، فقال[4]: "ما ضُمِّنَ معنى (في) باطِّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه".

وخالف الشاطبي ابن مالك في جزئية من التعريف، فقال[1]: "وكذلك قوله: (ضُمِّن في) غيرُ صحيح في ظاهره؛ إذ ليس المُضَمّنُ حرف (في) المنطوق به، وإنّما المضمّن معناه كما صرّح به أيضًا في التسهيل، فعبارته في هذا الموضع غيرُ سديدة".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 201).

(2) التذييل والتكميل (7/ 248).

(3) القول في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 22)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 723)، وارتشاف الضرب (3/ 1389)، وتمهيد القواعد (4/ 1891)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 340)، وهمع الهوامع (2/ 137).

(4) أوضح المسالك (2/ 204).

ووافق السيوطي ابن مالك، ونقل التعريف نفسه، دون اعتراض، فقال[2]: "وَهُوَ مَا ضمن من اسْم وَقت معني (فِي) باطراد؛ لوَاقِع فِيهِ، وَلَو مُقَدرا، ناصب لَهُ".

6- تعريف التوكيد اللفظي:

يعرف ابن مالك التوكيد اللفظي، فيقول[3]: "التوكيد اللفظي: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى".

يشرح ابن مالك التعريف السابق، فيقول[4]: "تعم إعادة اللفظ اسما كان-معرفة كان أو نكرة- أو فعلا، أو حرفا، متصلا أو منفصلا. وإعادة المركب، جملة كان أو غير جملة. فإعادة الاسم المعرفة، كقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه[5]:

تَيَمَّمْتُ هَمَدَانَ الَّذِينَ هُمُ هُمُ إِذَا نَـابَ أَمْـرُ جُـنَّـتِـى وَسِـهَـامِـيْ

وإعادة النكرة كقول الأعشى ميمون[6]:

أُبِيْحَ لَهُمْ حُبُّ الْحَيَاةِ فَأَدْبَرُوا مَرْجِاةُ نَفْسِ الْمَرْءِ مَا فِيْ غَدٍ غَدِ

وإعادة الفعل كقول الشاعر[7]:

فَـأَيْـنَ إِلَى النَّجَـاةِ بِبَغْـلَتِـيْ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

---

(1) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (3/ 287).

(2) همع الهوامع (2/ 137).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 301).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (3/301، 302).

(5) البيت من الطويل، وهو لعلي بن أبي طالب في ديوانه (137/1)، وتمهيد القواعد (7/ 3304)، شرح أبيات مغني اللبيب (4/ 192)، وبلا نسبة في: همع الهوامع (3/ 172).

(6) البيت من الطويل، وهو للأعشى ميمون في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 301)، وتمهيد القواعد (7/ 3305).

(7) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الخصائص (3/ 105)، وشرح الكافية الشافية (2/ 642)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 184)، وارتشاف الضرب (4/ 1957)، وتوضيح المقاصد (3/ 1668)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 214).

وإعادة الحرف متصلا كقول الشاعر[1]:

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَـلْ لا لا ولا بـرَخَـاء بَـالِ

وإعادة الحرف منفصلا كقول الكميت[2]:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمْ هَلْ آتِيَنْهُمْ أَمْ يَحُولَـنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ حِمَامِـيْ

وإعادة المركب غير الجملة كقول الكميت[3]:

فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ فَـحَـتَّـامَ حَـتَّـامَ الـعَـنَـاءُ الـمُـطَـوَّلُ

وإعادة المركب الجملة كقول الشاعر[4]:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ وَلاَ فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَـكَ اللَّـهُ لَـكَ اللَّـهُ

وكقول الآخر[5]:

أَلَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبِيْبٌ تَحَمَّلْتُ فِيْهِ الْأَذَى

ويشرح بقية التعريف، فيقول[1]: "وقولي: (وتقويته بموافقه معنى) يتناول توكيد الضمير

---

(1) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 63)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 302) وتمهيد القواعد (7/ 3305).

(2) البيت من الخفيف، وهو للكميت في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 302)، وتمهيد القواعد (7/ 3305)، وهو بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 446)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 100)، وتوضيح المقاصد (2/ 984)، ومغني اللبيب (1/ 458)، وهمع الهوامع (3/ 174) .

(3) البيت من الطويل، وهو للكميت في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 302)، المقاصد النحوية (4/ 1598)، وهو بلا نسبة في: ارتشاف الضرب (4/ 1958)، مغني اللبيب (1/ 393)، تمهيد القواعد (7/ 3306)، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 344).

(4) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (3/ 1185)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 362)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 713)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 345)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/ 397).

(5) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: المنصف لابن جني (1/ 82)، وارتشاف الضرب (4/ 1958)، وتمهيد القواعد (7/ 3306)، وهمع الهوامع (3/ 43).

المستتر، والبارز المتصل بالمنفصل، نحو: قم أنت، وقمت أنا. وتوكيد الفعل باسم الفعل كقول الشاعر[2]:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِّي لما فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ ".

يقول أبو حيان[3]: " ويشمل اللفظي المفرد والمركب، المركب: الجملة وغير الجملة، والمفرد: يشمل الاسم والفعل والحرف، وهذا التأكيد ليس خاصا بالأسماء المعرف كغيره، بل يكون في النكرة كقوله تعالى[4]: ﴿ **كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا**﴾ ثم أورد الشواهد التي أوردها ابن مالك، وزاد عليها[5].

ثم يقول أبو حيان[6]: " وقوله: (أو تقويته بموافقه معنى)، يشمل توكيد الضمير المستكن، والبارز المتصل بالمنفصل، نحو: قم أنت، وقمت أنا. وتوكيد الفعل باسم الفعل كقول الشاعر: فرّتْ يهودُ ".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف التوكيد اللفظي، بل حتى في الشرح والشواهد. ووافقهما المرادي، وأورد تعريف ابن مالك، فقال[7]: "التوكيد اللفظي: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى". وكذلك فعل ناظر الجيش، حيث ذكر الشواهد التي ساقها ابن مالك، وزاد عليها[8]. وعرفه تعريفا مماثلا العيني[9]. وعرفه الفاكهي بقوله[10]: "هو إعادة اللفظ الأول بعينه أو موافقه "، وهو تعريف قريب من تعريف ابن مالك.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (302/3).

(2) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر النهشلي في: إيضاح شواهد الإيضاح (2/ 652)، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة (1/ 144)، تمهيد القواعد (7/ 3306)، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 346).

(3) التذييل والتكميل (221/12).

(4) [سورة الفجر:21].

(5) التذييل والتكميل (221/12-223).

(6) التذييل والتكميل (224/12).

(7) توضيح المقاصد (2/ 978).

(8) تمهيد القواعد (7/ 3304-3306).

(9) المقاصد النحوية (4/ 1600).

(10) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 258).

والخلاصة: هذا التعريف عليه إجماع بين النحاة، ولم يجد الباحث خلافا في تعريفه.

7- تعريف النعت:

يعرف ابن مالك النعت، فيقول[1]: " وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا، مسوقا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد".

ثم يشرح التعريف السابق، فيقول[2]: "(التابع) يعم التوكيد والنعت والعطف والبدل، و(المقصود بالاشتقاق) مخرج لما سوى النعت، وإن كان في الأصل مشتقا، كالأعْلام الغلبية إذا عطفت عطف بيان نحو: أبي بكر الصديق، وخويلد الصعق[3]، فإن الصديق والصعق صفتان، كثر استعمالهما مخصوصين بموصوفيهما، حتى صار التعيين بهما أكمل من التعيين بالعلم الموضوع، وصار القصد بهما وبأمثالهما كالقصد بالأعلام العارية من الاشتقاق، وما كان كذلك فاشتقاقه في تابعيته غير مقصود، بخلاف النعت، فإنه مقصود الاشتقاق بالوضع، كـ(رجل كريم)، أو مقصود الاشتقاق بالتأويل، كـ(رجل ذي مال) ".

ويضيف ابن مالك[4]: "ولو اقتصرتُ في الحد على (وضعا أو تأويلا)؛ لكمل بهما، ولكن الحاجة داعية إلى زيادة بيان بذكر المعاني المستفادة بالنعت، فذكرتها متصلة بالحد".

يقول أبو حيان[5]: "فقوله:(التابع): جنس يشمل سائر التوابع. وقوله:(المقصود بالاشتقاق):

فصل يخرج بقية التوابع، وقال:(المقصود بالاشتقاق) ولم يقل:(المشتق)؛ احترازا مما كان في الأصل مشتقا، وكان قبل الغلبة صفة، فلما غلب صار به التعيين أكمل من العلم الموضوع أولا، وذلك نحو: (الصديق) تابعا لأبي بكر، (والصَّعق) تابعا لخويلد، فأعرب عطف بيان، إذ اشتقاقه في تابعيته غير مقصود، بخلاف النعت، فإنه مقصود بالاشتقاق بالوضع".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 306).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (306/3).

(3) هو خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب، ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة، فهبت ريح فَسَفَتْ في جفانه التراب؛ فشتمها؛ فرمي بصاعقة؛ فقتلته. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (21/7)، وجمهرة أنساب العرب (286)، والتذييل والتكميل (231/12).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (306/3، 307).

(5) التذييل والتكميل (231/12).

ويضيف أبو حيان[1]: " وقوله:(وضعا)، مثاله: مررت برجل كريم، وقوله:(أو تأويلا) ك(رجل ذي مال)، وتم الحد بقوله: (وضعا أو تأويلا) ".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في حد النعت، ولم يخالفه في شيء، كما هو واضح من أقوالهما. وأورد ابن هشام له تعريفا آخر، فقال[2]:التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه".

ووافقه على هذا التعريف الفاكهي[3]، ومرعي المقدسي[4].

ووافق ناظر الجيش ابن مالك وأبا حيان، وأثنى على ابن مالك، فقال[5]: "وقد عرف منه أن حد النعت تم بقوله: (وضعا أو تأويلا). ولا شك أنه حد لطيف، ولعله من مخترعاته. وأما المذكور بعد ذلك فللتنبيه على المعاني المستفادة بالنعت كما قال. وجملة المعاني التي ذكرها ثمانية".

8- تعريف عطف البيان:

يقول ابن مالك في تعريف عطف البيان[6]: "هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامدا أو بمنزلته".

ويشرح ابن مالك التعريف السابق، فيقول[7]: "(التابع): يعم التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق والبدل. (والجاري مجرى النعت): يخرج النعت وعطف النسق والبدل. (وفي التوضيح والتخصيص): يخرج التوكيد؛ لأن من النعت ما يجاء به للتوكيد ك[8]: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾،

---

(1) التذييل والتكميل (232/12).
(2) شرح قطر الندى (1/ 283).
(3) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 249).
(4) دليل الطالبين لكلام النحويين (1/ 46).
(5) تمهيد القواعد (7/ 3312).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 325).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 325).
(8) [سورة الحاقة: 13].

فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جار مجراه، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص؛ انعزل كل واحد منهما عن الآخر؛ لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص، وإن كان يحصل به توضيح، أي زيادة تبيين).

ويضيف قائلا[1]: "وذكرت (جامدا أو بمنزلته) توكيدا لإخراج النعت، فإنه من جهة المعنى أشبه شيء بعطف البيان، وذلك أنك تقول لمن له ابنان طويل وقصير، واسم الطويل محمد: مررت بابنك الطويل، فيحصل التخصيص بالنعت، ولو ذكرت محمدا موضع النعت؛ لتبين به ما تبين بالنعت، لكن النعت مشتق أو منزل منزلته، كالصعق ونحوه من الأعلام الصادقة بها العلمية بالغلبة، وهي من الصفات، لكن وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة، وإنما المقصود بها ما يقصد بالأعلام المرتجلة من تعيين المسمى".

يقول أبو حيان[2]: "قوله: (التابع): جنس يعم جميع التوابع .وقوله: (الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع)، فصل يخرج به النعت وعطف النسق والبدل. وقوله: (في التوضيح والتخصيص) فصل ثانٍ خرج به التوكيد، وخرج بالتخصيص ما جيء به من النعوت للتوكيد؛ لأنه، وإن حصل به توضيح– أي: زيادة بيان – فلا يحصل به تخصيص. وقوله: (جامدا) ذكره توكيدا لإخراج النعت، فإنه من جهة المعنى يحصل به الفرق كالنعت، فإذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويلِ، فهو كقولك: مررتُ بزيدٍ كُرْزٍ، في أنّ كل واحد منهما أزال اشتراكا عَرَضَ في الممرور به. وقوله: (أو منزلا منزلته) هو العلم الذي كان أصله صفة، فغلبت، وصارت علما بالغلبة، كالصّعِق".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف عطف البيان، ولم يعترض أبو حيان على أي جملة في التعريف، كما هو واضح من قوليهما.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 325).

(2) التذييل والتكميل (12/327،328).

ولكن ابن هشام عرفه بقوله[1]: "وَهُوَ تَابع موضح أَو مُخَصص جامد غير مؤول"، وهو قريب من تعريف ابن مالك، ومعتمد عليه. ووافق ابنَ هشام الشنقيطي[2].

ووافق ابن عقيل ابن مالك وأبا حيان، حيث أورد تعريف ابن مالك ثم شرحه، يقول[3]: "(هو التابع الجاري مجرى النعت، في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص)، خرج التوكيد، وما جيء به من النعت للتوكيد، فإنه وإن حصل به توضيح، أي زيادة بيان، لا يحصل به تخصيص. (جامداً)، ذكره توكيداً لإخراج النعت، إذ يحصل به زوال الاشتراك، فقولك: مررت بزيد الطويل، كقولك: مررت بزيد كرز في ذلك. (أو بمنزلته)، هو ما كان صفة، فصار بالغلبة علماً كالصعق". ووافقهما كذلك ناظر الجيش حيث أورد تعريف ابن مالك وشرحه، ولم يعترض عليه[4].

9- تعريف البدل:

يعرف ابن مالك البدل، فيقول[5]: "وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون مُتْبِع".

ويشرح التعريف السابق، فيقول[6]: "البدل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد معه العامل كثيرا نحو[7]:﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ و[8]:﴿**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ**﴾ وكقول النبي صلى الله عليه وسلم[9]: "**وإنما نزل القرآن بلساني، بلسان عربي مبين**"، وغير ذلك من الشواهد[10].

---

(1) شرح قطر الندى (1/ 297).
(2) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (1/ 444).
(3) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 423).
(4) تمهيد القواعد (7/ 3377،3378).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 329).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 329).
(7) [سورة الأعراف: 222].
(8) [سورة الأحزاب:21].
(9) الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (7/ 515).
(10) شرح التسهيل لابن مالك (3/329، 330).

ويضيف قائلا[1]: "(والمستقل بمقتضى العامل تقديرا) يخرج ما سوى البدل إلا المعطوف ببل ولكن، فإنه داخل تحت المستقل بمقتضى العامل تقديرا، ولكن حصول تقدير الاستقلال له يمتنع، وحصوله للبدل غير ممتنع، فلذلك قلت: دون متبع".

يقول أبو حيان[2]: " وقول المصنف: (التابع): جنس يشمل التوابع، والتبعية في الإعراب قد تكون في اللفظ، وقد تكون في الموضع. وقوله: (المستقل بمقتضى العامل تقديرا)، فصل يُخرج به النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأن المتبوعات هي المستقلة بالعمل لفظا".

ويضيف أبو حيان[3]: " واختلفوا في العامل في البدل، فأكثر النحويين على أن العامل فيه مقدر، وهو بلفظ الأول ... واستدلوا على ذلك بظهور العامل في بعض المواضع، قال تعالى[4]:﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ **آمَنَ** مِنْهُمْ﴾، وغيرها من الشواهد[5].

ثم يقول أبو حيان[6]: " وقوله: (دون مُتْبِع)، احتراز من المعطوف بـ(بل ولكن) فإنه داخل تحت المستقل بمقتضى العامل تقديرا، ولكن حصول تقدير الاستقلال له بِمُتْبِع، وهو: بل ولكن".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف البدل، كما هو واضح من قوليهما. كما وافقه في التعريف السابق في الارتشاف[7]. ووافقهما ناظر الجيش، فقال مشيدا بتعريف ابن مالك[8]: "أتى المصنف في حده بهذه العبارة الحسنة وهو قوله: (التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا)، فأفاد

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 331).
(2) التذييل والتكميل (5/13).
(3) التذييل والتكميل (6،5/13).
(4) [سورة الأعراف: 222].
(5) التذييل والتكميل (7،6/13).
(6) التذييل والتكميل (10/13).
(7) ارتشاف الضرب (4/ 1961).
(8) تمهيد القواعد (7/ 3393) .

أن العامل في البدل هو العامل في المبدل، وأن المبدل منه مستقل بمقتضى العامل لفظا، والبدل مستقل بمقتضاه تقديرا. ثم أفاد بقوله[1]:(إنه في حكم تكرير العامل)؛ أنه ليس معمولا لعامل مقدر، ولكنه محكوم له بحكم ما له عامل مقدر. وأنت إذا اعتبرت كلام المصنف مع كلام غيره في هذا الموضوع؛ تبين لك ترجحه بل قوته وضعف غيره".

وقد عرفه ابن مالك بتعريف قريب من التعريف السابق فقال[2]:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا

ثم علق ابن الناظم على بيت الشعر السابق، فقال[3]: "فصدر التعريف بجنس البدل، وهو التابع، ثم تممه بخاصة البدل، وهو: المقصود بالحكم بلا واسطة". وسار على هذا التعريف ابن هشام[4]، والفاكهي[5].

10- تعريف عطف النسق:

يعرف ابن مالك المعطوف عطف النسق، فيقول[6]: "وهو المجعول تابعا بأحد حروفه، وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا".

ثم يشرح النص السابق، فيقول[7]: "(المجعول تابعا) يعم الأقسام الخمسة، وتقييد الجعل بأحد الحروف مخرج للأربعة، وقاصر العبارة على المقصود، وهو المعطوف عطف النسق. والضمير في قولي: (بأحد حروفه) عائد على النسق. وذكرتها الآن متتابعة عارية من شرح معانيها وبيان أحكامها؛ لتحفظ جملة".

---

(1) وردت هذه العبارة في شرح التسهيل لابن مالك (3/ 329)، وليس في متن التسهيل.
(2) ألفية ابن مالك (1/ 49).
(3) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 393).
(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 362).
(5) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 261).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 343).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 343).

يقول أبو حيان[1]: "وقوله: (بأحد حروفه)، الضمير يعود على العطف، فكأنه قال: بأحد حروف العطف، فصار بذلك دَور؛ لأنه لا يُعرف العطف إلا بهذا الحد، وأحد حروف العطف لا يُعرف إلا بالعطف، فتَوقَّف معرفة كل واحد منهما على صاحبه".

ويضيف أبو حيان[2]: "قال المصنف في الشرح:(المجعول تابعا: يعم الأقسام الخمسة، وتقييد الجعل بأحد الحروف يُخرج الأربعة، ويقصر العبارة على عطف النسق)". ولم يعلق أبو حيان شيئا على هذا الشرح.

(1) التذييل والتكميل (57/13).

(2) التذييل والتكميل (57/13).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في حدِّ عطف النسق، ولم يعارضه في شيء. ووافقهما ابن عقيل، حيث أورد التعريف نفسه وشَرَحه ولم يعترض عليه، فقال[1]: " (وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه)، أي: حروف العطف، وبالقيد خرج ما عدا عطف النسق من التوابع". وأورد ناظر الجيش تعريف ابن مالك وشَرْحه، ووافقه تماما[2].

وعرفه بتعريف قريب من هذا التعريف ابن هشام، فقال[3]: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها ... الواو والفاء وثم وحتى... وأو، وأم ". وواضح أنه تعريف معتمد على تعريف ابن مالك؛ لتقاربهما. وأورد تعريف ابن هشام الفاكهي وشَرَحه[4].

ويرى الباحث أن التعريفين متقاربان، وكلاهما يؤدي المفهوم بلا غموض، وكلاهما جامع مانع، كما يقولون.

11- تعريف المندوب:

يعرف ابن مالك المندوب فيقول[5]: "هو المذكور بعد (يا) أو (وا) تفجعا لفقده حقيقة أو حكما، أو توجعا لكونه محلَّ ألم أو سببه".

ويشرح التعريف السابق، فيقول[6]: "المذكور تفجعا لفقده، حقيقة أو حكما، كقول الباكي على ميت اسمه زيد: يا زيدا، أو وازيدا. ومنه قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه[7]:

حُمِّلتَ أمْرًا عظيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيْنَا بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 441).
(2) تمهيد القواعد (7/ 3423).
(3) أوضح المسالك (3/ 317).
(4) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 272).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 413).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (413/3، 414).
(7) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (235/1)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي (4/ 33)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1120)، وتمهيد القواعد (7/ 3603)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (3/ 1344)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 421)، وأوضح المسالك (4/ 6)، وشرح قطر الندى (1/ 222)، ومغني اللبيب (1/ 486).

والمندوب تفجعا لكونه في حكم المفقود، كقول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: واعمراه، واعمراه، حين أعلم بجدب شديد أصاب قوما من العرب. وكقول الخنساء ومن أسِر معها من آل صخر، وصخر غائب غير مرجو الحضور: واصخراه، واصخراه. والمندوب توجعا لكونه محل ألم، كقول قيس العامري[1]:

فَوَاكَبِدِيْ مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِيْ وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

والمندوب توجعا لكونه سببا للألم، كقول ابن قيس الرقيات[2]:

تَبْكيهمُ دَهْماءُ مُعْوِلَةً وتقولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتيْهْ".

يقول أبو حيان[3]: " وقوله: (بعد يا أو وا)، هي مختصة بهذين الحرفين، ولا تجوز بغيرهما من حروف النداء، و(وا) أدل من (يا). وقوله:(تفجعا لفقده حقيقة) مثله قول الباكي على ميت: وا زيدا، أو: يا زيدا، وقال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز[4]:

حُمِّلتَ أمْرًا عظيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيْنَا بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

وقوله:(أو حكما)؛ لأنك تنزله منزلة المفقود، وذلك مثل قول عمر رضي الله عنه: واعمراه، واعمراه، حين أعلم بجدب شديد أصاب قوما من العرب. وكقول الخنساء ومن أسِر معها من آل صخر، وصخر غائب لا يُرجى حضوره: واصخراه، واصخراه. وقوله: (أو توجعا؛ لكونه محل ألم) مثاله قول قيس العامري[5]:

فَوَاكَبِدِيْ مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِيْ وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

---

(1) البيت من الطويل، وهو لقيس العامري (مجنون ليلى) في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 413)، وتمهيد القواعد (7/ 3604)، وهو بلا نسبة في: ارتشاف الضرب (5/ 2215)، وتوضيح المقاصد (3/ 1120)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 692)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (5/ 376).

(2) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في: الكتاب لسيبويه (2/ 221)، المقتضب (4/ 272)، تمهيد القواعد (7/ 3604)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (3/ 1342)، وارتشاف الضرب (5/ 2215).

(3) التذييل والتكميل (13/367،368).

(4) سبق تخريجه قبل قليل، في الصفحة السابقة.

(5) سبق تخريجه قبل قليل في هذه الصفحة.

وقوله: (أو سببه)، كقول ابن قيس الرقيات[1]:

تَبْكيهمُ دَهْماءُ مُعْوِلةً وتقولُ سَلْمَى وارَزِيَّتيه".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في التعريف السابق، وفي الشرح، كما اتضح ذلك من أقوالهما.

ووافقهما المرادي، وأورد الشواهد نقسها[2]، وكذلك فعل ابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4]. وعرفه ابن مالك تعريفا آخر فقال:[5] "الندبة: إعلان المتفجع باسم من فقده بموت، أو غيبة كأنه يناديه نحو: "وازيداه".

وواضح أن تعريف ابن مالك في شرح التسهيل أفضل من هذا التعريف؛ كونه أكثر تفصيلا ودقة.

وأورد الفاكهي تعريفا قريبا من تعريف ابن مالك الأخير، فقال[6]: " نداء المتفجع عليه لفقده". ويميل الباحث لتعريف ابن مالك الأول؛ الوارد في شرح التسهيل؛ كونه أكثر دقة وتفصيلا.

12- تعريف همزة الوصل:

عرف ابن مالك همزة الوصل فقال[7]: "وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية، ومصادرها، والأمر منها، ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا عند حذف أوله. وفي: ابن، واثنين، وامرئ، وإناثها، واسم، واست، وابنم، وايمن المخصوص بالقسم، والمبدوء بها أل". وقد ذكر أبو حيان التعريف نفسه[8]، ولم يعترض على شيء فيه، بل اكتفى بالشرح فقط.

---

(1) سبق تخريجه قبل قليل.
(2) توضيح المقاصد (3/ 1120؛1121).
(3) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 534).
(4) تمهيد القواعد (7/ 3603).
(5) شرح الكافية الشافية (3/ 1341).
(6) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 211).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 464) .
(8) التذييل والتكميل (185/14).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف همزة الوصل. ووافقهما ابن عقيل، فأورد تعريف ابن مالك ثم شرحه، يقول[1]: " (وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية)، أخرج المضارع، فهمزته للقطع. (الخماسية والسداسية ومصادرها والأمر منها)، نحو: انطلقَ انطلاقاً وانطلقْ، واستخرج استخراجاً واستخرج، وخرج الرباعي على أفعل كأكرم، وفاعل مفتتحاً بهمزة، كآخذ ماضي يؤاخذ، والثلاثي المفتتح بها كأخذ. (ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله)، كاضرب واقتل واذهب؛ وخرج الساكن تقديراً نحو: يقوم. (وفي ابن واثنين وامرئ وإناثها)، وهي ابنة واثنتان وامرأة. (واسم واست وابنم)، وكذا التثنية كاسمين واستين وابنمين... (وايمن المخصوص بالقسم)، فهو مفرد، وهمزته وصل". كما وافقهما ناظر الجيش[2].

وقد عرفه ابن مالك في الألفية بتعريفين، أحدهم بالرسم، والآخر بالحصر، فقال[3]:

لِوَصْلِ هَمْزٍ سَابِقٍ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِىَ بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوَ انْجَلَى

وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِيِّ كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تُبِعْ

وَايْمُنُ هَمْزٌ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدّاً فِي الْاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ففي البيت الأول تجد التعريف برسم حده، وهو أنها إذا سبقت بكلام فإنها تسقط ولا تثبت وصلا، نحو: واستثبتوا. وأما في باقي الأبيات فهو تعريف بحصر الحالات وعدها.

ويميل الباحث للتعريف بالرسم والحصر؛ لكونه أدق، فلو كان التعريف في شرح التسهيل بهذه الطريقة؛ لكان أفضل.

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 613). ما بين هلالين من كلام ابن مالك.

(2) تمهيد القواعد (8/ 3777).

(3) ألفية ابن مالك (1/ 75).

13- تعريف التنوين:

يعرف ابن مالك التنوين، فيقول[1]: "نون ساكنة تزاد اخر الاسم؛ تبيينا لبقاء أصالته، أو لتنكيره، أو تعويضا، أو مقابلة لنون جمع المذكر، أو إشعارا في ترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم".

ويشرح أبو حيان التعريف السابق، فيقول [2]: " وقوله: (نون) بشمل نون عنبر... واحترز بقوله الساكنة من النون الزائدة آخر الاسم... وقوله: (تزاد)، تحرز من الأصلية، نحو نون (عنبر)... وقوله:(آخر الاسم)، احتراز من نون (منطلق) ...وقوله: (تبيينا لبقاء اصالته)، احتراز من النون الساكنة في الأصل، الزائدة اللاحقة آخر الاسم... وقوله: (لبقاء أصالته) هذا هو الذي يسمى تنوين التمكين؛ لأنه إذا فارق الأصالة بشبهه بمبني؛ زال منه التنوين".

ويقول[3]: "وقوله: (أو لتنكيره)، تنوين التنكير هو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، نحو: مررت بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخر".

ويقول[4]: "وقوله:(تعويضا) هو التنوين الذي يلحق (إذ) عوضا من الجملة المحذوفة المضاف إليه (إذ) قبل الحذف، نحو قوله[5]:﴿ **فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ**﴾".

ويقول[6]: "وقوله:(أو مُقابلةً لنون جمع المذكر)، هذا التنوين اللاحق لما جمع بالألف والتاء المزيدتين، نحو: هنداتٍ وحماماتٍ وما أشبهها، فالحركة في هنداتٍ تقابل حرف العلة في مسلمين، والتنوين يقابل النون". ويشرح بقية التعريف بالكيفية نفسها[7].

---

(1) تسهيل الفوائد (1/ 217).
(2) التذييل والتكميل (14/388،387).
(3) التذييل والتكميل (14/389).
(4) التذييل والتكميل (14/389).
(5) [سورة الواقعة: 83، 84].
(6) التذييل والتكميل (14/392).
(7) التذييل والتكميل (14/393،392).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعريف التنوين. لكن ابن مالك عرفه تعريفا آخر فقال[1]: "**نون ساكنة تثبت لفظًا لا خطًّا**". وأثنى السيوطي على تعريف ابن مالك السابق، فقال[2]: "هَذَا أحسن حُدُوده وأخصرها وأوجزها إِذْ سَائِر النونات المزيدة الساكنة أَو غَيرهَا تثبت خطا".

وأثنى عليه أحمد الحازمي فقال[3]: "هذا تعريف مختصر، وأجود من قولهم: **نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًا**. نقول: **نونٌ تثبت لفظًا لا خطًا**؛ لأن النون الزائدة الساكنة قد تلحق الفعل، وقد تلحق الحرف، وقد تلحق الاسم، فهي مشتركة، وليس كل نون زائدة ساكنة تلحق الآخر نحكم على مدخولها بكونه اسمًا، وإنما تقيد بكونها تثبت لفظًا لا خطًا، يعني وجودها في النطق فقط، فأما في الكتابة فلا. فحينئذٍ إذا وجدت النون الزائدة الساكنة متصلة بآخر الكلمة وهي ثابتة خطا؛ فلا نحكم على مدخولها بكونه اسماً؛ لأن التنوين الذي يكون علامة للاسم لا يكتب".

ومما سبق تجد لابن مالك تعريفين، أحدهما: مختصر، أثنى عليه العلماء؛ لكونه جامعا مانعا رغم قصره. والثاني: تعريف مفصل، وافقه عليه أبو حيان.

ويميل الباحث للتعريف الوارد بشرح التسهيل؛ لأنه أكثر وضوحا وتفصيلا.

نتيجة المبحث:

ومن خلال عرض هذا المبحث؛ فقد تبين أن أبا حيان قد وافق ابن مالك في عشرين تعريفا.

وأما الآن فمع الحدود التي استدركها أبو حيان على ابن مالك، وهذا ما سيتم بيانه في المبحث القادم، بإذنه تبارك وتعالى.

---

(1) شرح الكافية الشافية (4/ 2193).

(2) همع الهوامع (2/ 618).

(3) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (1/ 47؛48).

المبحث الثاني: استدراكات أبي حيان على ابن مالك في تعريفاته

قسم الباحث هذا المبحث إلى ثلاثة عناوين رئيسة، أولهما: استدراك أبي حيان على ابن مالك تعريفا كاملا، وذلك في خمسة عشر حدا، تم التطرق بالتفصيل لاثني عشر حدا، وأما الحدود الثلاثة المتبقية فهي في الصفحات الآتية: (17/13)، (29/13)، (33/13). وثانيهما: استدراك أبي حيان على ابن مالك في جزئية من التعريف الاصطلاحي، وذلك في موضع. وثالثهما: استدراك أبي حيان على ابن مالك في التعريفات اللغوية فقط، وذلك في ثلاثة مواضع، وبهذا يكون مجموع الاستدراكات تسعة عشر تعريفا، من مجموع 67 حدا بنسبة 28,35% . وهذا بيان ذلك:

أولا: استدراك أبي حيان على ابن مالك تعريفا كاملا:

1- تعريف النحو في الاصطلاح:

يقول ابن مالك[1]: "باب شرح الكلمة والكلام، وما يتعلق به".

يقول أبو حيان[2]: "ذكر المصنف باب شرح الكلمة ... وكان ينبغي أن يبدأ أولًا بشرح (النحو) وبيانه، وحينئذٍ يشرع في شرح ما ذكر؛ لأن الناظر في علم من العلوم، لابد له –أولًا– من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل. وقد كثر ما صنف الناس من الكتب في هذا العلم، وما تعرض أحد منهم لحده إلا القليل، قال صاحب (المستوفي)[3]: "النحو صناعة علمية، ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب؛ من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى". وقال صاحب (البسيط)[4] :"النحو: هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 3).

(2) التذييل والتكميل (1/ 13،14).

(3) عَليّ بن مَسْعُود بن مَحْمُود بن الحكم الفرخان، القَاضِي كَمَال الدّين أَبُو سعد صَاحب الْمُسْتَوْفى فِي النَّحْو، أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ؛ وَسَماهُ ابْن مَكْتُوم فِي تَذكرته. بغية الوعاة (2/ 206).

(4) هناك عدة مؤلفات في النحو باسم البسيط، ولكن ذكر أبو حيان اسمه، فقال: "وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العلْج، وكان ممنّ أقام باليمن، وصنّف بها، قال في كتابه البسيط في النحو". البحر المحيط في التفسير (9/ 420)، والكشف عن صاحب البسيط في النحو (1/ 149). قال السيوطي عنه: صَاحب الْبَسِيط: ضِيَاء الدّين بن العلج، أَكثر أَبُو حَيَّان وَأَتْبَاعه من النَّقْل عَنهُ، وَلم أَقف لَهُ على تَرْجَمَة. بغية الوعاة (2/ 370).

ومدلولاتها". وقال ابن هشام[1]: "النحو: علم بأقيسةِ تَغْيِر ذوات الكلم وأواخرها، بالنسبة إلى لغة لسان العرب". وقال صاحب (المباحث)[2]: "النحو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا فقط". وقال صاحب (المقرب)[3]: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها". وقال صاحب (البديع)[4]: " النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتًا وحكمًا، واصطلاح ألفاظ حدًا ورسمًا".

التوضيح والتحليل:

لم يذكر ابن مالك حدًّا للنحو، بل دخل مباشرة على شرح معنى الكلمة، واستدرك عليه أبو حيان بذكر بعض التعاريف للنحو، وذلك لبعض العلماء، ولم يرجح أبو حيان بين هذه التعريفات.

---

(1) هو ابن هشام الخضراوي، (ت 646هـ)، اسمه: محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخزرجي، ويعرف بابن البرذعي، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، نزيل تونس، النحوي، الأديب، الشاعر، اللغوي. أخذ القراءات عن أبيه، والعربية عن أبي ذر الخشني، وأبي الحسن الرّندي، وأبي الحسن بن خروف، ولقي ابن رشد الحفيد، وأبا محمد بن حوط الله، وأخاه أبا سليمان داود، وأبا محمد القرطبي، وغيرهم. من تآليفه: الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وحل الألغاز النحوية، وغيرها. انظر ترجمته في: البلغة (1/ 286)، وبغية الوعاة (1/ 267)، وشجرة النور الزكية (1/ 262؛263)، ومعجم المؤلفين (12/ 113)، وتراجم المؤلفين التونسيين (5/ 105) .

(2) القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي اللُّورَقي: من علماء العربية بالأندلس. نسبته إلى لورقة بمرسية. رحل إلى العراق وسورية، وتوفي بدمشق (661هـ). له: شرح المفصل، شرح الشاطبية، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (15/ 44)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: 355)، الوافي بالوفيات (2/ 73)، والأعلام للزركلي (5/ 172)، ومعجم المؤلفين (8/ 94).

(3) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عُصفُور النّحوي، (ت669هـ)، أخذ عن الشَّلَوْبين ولازمه مدة، ثم تصدّر فأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يملّ من ذلك. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (22/ 165؛166)، والبلغة (1/ 218)، وبغية الوعاة (2/ 380)، والأعلام للزركلي (5/ 27)، وسلم الوصول (2/ 397).

(4) البديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 7). هو مجد الدّين أبو السعادات المبارك بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم، يعرف بابن الأثير، نزيل الموصل، الكاتب، المحدّث. ومن مؤلفاته: ، جمع الجوامع، والبديع، وشرح فصول ابن الدَّهان، والفروق والأبنية، (ت 606هـ). انظر ترجمته في: مجمع الآداب (4/ 497)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/ 366)، والعقد المذهب (1/ 341)، وسلم الوصول (3/ 48).

وقبل أبي حيان عرفه ابن السراج، فقال[1]: " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة".

وعرفه ابن جني تعريفا مقاربا لسابقه، فيقول[2]: " هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه: من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها".

وعلق السيوطي على تعريف ابن جني السابق، فقال[3]: " للنحو حدود شتى, وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني (في الخصائص): هو انتحاء سمت كلام العرب ...".

وحدّه الشيخ خالد الأزهري بقوله[4]: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء". وعلى هذا التعريف مرعي المقدسي[5]، والصبان[6].

ويلاحظ من خلال تعريفي ابن السراج وابن جني، أنهما يميلان للشرح ؛ وذلك لأن التعاريف لم تنضج، بخلاف بعض التعريفات التي أوردها أبو حيان، وتعريفات خالد الأزهري والمقدسي والصبان، فإنها تميل للتركيز والإيجاز؛ وذلك لأن العلوم قد نضجت.

2- تعريف الإعراب لغة واصطلاحا:

عرف ابن مالك الإعراب اصطلاحا، فقال[7]: "الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرف، أو سكون، أو حذف".

---

(1) الأصول في النحو (1/ 35).
(2) الخصائص (1/ 35).
(3) الاقتراح في أصول النحو (ص: 23).
(4) شرح التصريح على التوضيح (1/ 11؛12).
(5) دليل الطالبين لكلام النحويين (1/ 12).
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 24).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 33).

ويشرح ابن مالك الإعراب لغة، فيقول[1]: "الإعراب في اللغة التبيين، يقال: أعرب فلان عما في نفسه إذا بينه".

ويذكر ابن مالك تعريفا آخر للإعراب، فيقول[2]: "وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة، مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب، من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما".

وعرف أبو حيان الإعراب لغة، واستدرك على ابن مالك بمعان جديدة، فقال[3]: الإعراب لغَة ينطلق على الإبانة[4]، أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها. وعلى التحسين، أعربت الشيء: حسنته. وعلى التغيير، عربت المعدة، وأعربها الله: غيرها. وقال المهاباذي: يقال: هو مأخوذ من عربت معدته إذا فسدت، ومعناه على هذا إزالة الفساد، أي: أزلت عربته، نحو شكاني فأشكيته، أي: أزلت شكايته. وأعتبته: أزلت عتابه، فالهمزة للسلب. وعلى الانتقال، عربت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها"[5].

ويعلق أبو حيان على التعريف الأول لابن مالك، فيقول[6]: "وأما في الاصطلاح فحده المصنف بما ذكر، وجعل نفس الإعراب هو الحركة أو الحرف أو السكون، أو الحذف الحادث ذلك بالعامل... وهذا الذي ذهب إليه المصنف قول طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه؛ لأنه لا شيء يتبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظيًا".

ويستدرك أبو حيان، ويذكر تعريفا ثانيا، فيقول[7]: "وذهب متأخرو أصحابنا إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة؛ لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 33).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 33).
(3) التذييل والتكميل (1/ 115).
(4) لسان العرب (1/ 588).
(5) انظر المعاني السابقة في: أسرار العربية (1/ 44؛45).
(6) التذييل والتكميل (115/1، 116).
(7) التذييل والتكميل (1/ 116).

ويقول معلقا على التعريف السابق: "فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم".

ويذكر أبو حيان تعريفا ثالثا، فيقول[1]: "وإلى أنه لفظي، ذهب أبو الحسن بن خروف، والأستاذ أبو علي. قال ابن خروف: "**الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة**".

ويعلق أبو حيان على التعريف السابق، فيقول[2]: "وهذا فاسد؛ لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلا، ولم يفعلوا. ولما رأي **الأستاذ أبو علي** أن الإعراب قد يكون صوتًا وحذفًا؛ قال في حده: "**الإعراب حكْم يحدثه العامل في آخر الكلمة" ليعم جميع ذلك**. وهذا الحد منقود من جهة أنه لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يحد الإعراب به من مذهبه أن الإعراب تغير؛ لأن التغير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة، وجعل الإعراب معنويًا لفظيًا أولى من حيث اللفظ؛ لأنا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه –على التغير– كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي– وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف–كان ذلك نقلًا للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي".

وينقل أبو حيان تعريفا رابعا، يقول[3]: "وقال صاحب البسيط: "المختار في رسمه أن نقول: هو قبول الكلمة العوارض الحادثة في آخرها، لفظًا أو تقديرًا، المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل، المكافئة لها تأثيرًا لفظًا أو تقديرًا".

ويستدرك أبو حيان بنقله تعريفا خامسا، فيقول[4]: "وقال بعض علمائنا: "الإعراب تشكل آخر الاسم بأشكال مختلفة؛ لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم".

وأخيرا: يستدرك بتعريف ابن خروف، يقول[5]: "وقال ابن خروف أيضًا: "هو وضعك العلامة في آخر الكلمة لفظًا أو تقديرًا؛ على وفق العامل، دليلةً على معناه".

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 116).
(2) التذييل والتكميل (116/1، 117).
(3) التذييل والتكميل (1/ 117).
(4) التذييل والتكميل (1/ 117).
(5) التذييل والتكميل (1/ 117).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك –في تعريف الإعراب لغة واصطلاحا– بمعنيين لغويين إضافيين، وبستة تعاريف اصطلاحية، وبين –أحيانا– أوجه الاعتراض على الحد، ولم يختر حدا من هذه الحدود.

وَحدَّ ابن جني الإعراب بقوله[1]: "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا". وعرّفه ابن هشام فقال[2]: " أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة".

ويرى الباحث أن التعريفات التي أوردها ابن مالك وأبو حيان –والتي أوردها الباحث– متقاربة، ولا داعي للخلافات النظرية؛ التي لا تفيد في النطق العملي شيئا.

3– تعريف النكرة والمعرفة:

يقول ابن مالك في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة[3]:" الاسم معرفة ونكرة، فالمعرفة: مُضْمرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة". ويقول[4]: "والنكرة ما سوى المعرفة".

ثم يقول ابن مالك[5]: "من تعرض لحَدِّ المعرفة؛ عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى، نكرة لفظا، وعكسه".

ثم يبين أن المعرفة تُعرف بحصر أنواعها، يقول[6]: "فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسنُ ما يُبيَّن به ذكرُ أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سِوى ذلك فهو نكرة".

ويعرف أبو حيان النكرة فيقول[7]: "النكرة: هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جنسه؛ إن اتفق أن يُوجد له جنسٌ. وقيل: النكرة: هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يُتصور أن يُوجد منه أكثر من شخص واحد. وقيل: النكرة: ما عُلق في أول أحواله على الشياع في مدلوله. وقيل: هو الاسم الصالح لكل واحدٍ من جنسه على طريق البدل".

---

(1) أسرار العربية (1/ 45).
(2) أوضح المسالك (1/ 64).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 115).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 115).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 115).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 116).
(7) التذييل والتكميل (2/ 102).

واستدرك أبو حيان على ابن مالك حدّ المعرفة، يقول أبو حيان[1]: "وقد حد أصحابنا المعرفة، فقالوا: المعرفة: هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه. وقالوا أيضًا: المعرفة: هي الذي عُلق في أول أحواله على أن يخص مسماه. وقيل[2]: هي الاسم الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه".

التوضيح والتحليل:

لم يذكر ابن مالك حدا للمعرفة والنكرة، واستدرك عليه أبو حيان بذكر بعض التعريفات لكل من النكرة والمعرفة، ولم يفاضل بين هذه التعريفات. وهذه التعريفات مستقاة من القدماء كالزجاجي وابن جني وبن الأنباري، كما تبين ذلك من خلال تخريج تعريفات أبي حيان السابقة.

كما عرف الزمخشري المعرفة والنكرة تعريفا مشابها لمن سبقه، فقال[3]: "المعرفة ما دل على شيء بعينه... والنكرة ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجل، وركبت فرساً".

وبين ابن الخباز أن عبارات النحويين اختلفت في التعريف، لكن المعنى واحد، فقال[4]: " وقد اختلفت عبارات النحويين في حد النكرة، وهي راجعة إلى معنى واحد قال: أبو الفتح: (النكرة مالم تخص الواحد من جنسه). وقال غيره: النكرة ما شاع في أمته. وقال غيره: النكرة ما دل على شيء لا بعينه"، وهذه العبارات سبق تخريجها.

ومما سبق تجد أن أبا حيان وافق العلماء الذين سبقوه، كما أن جميع التعريفات التي أوردها متقاربة.

---

(1) التذييل والتكميل (2/ 110) .
(2) سر صناعة الإعراب (2/ 120)، وأسرار العربية (1/ 241)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 582).
(3) المفصل (1/ 245).
(4) توجيه اللمع (1/ 297).

4- تعريف نائب الفاعل:

لم يذكر ابن مالك تعريفا لنائب الفاعل، واستدرك عليه أبو حيان، فقال[1]: "وحد هذا المفعول الذي لم يسم فاعله هو حد الفاعل، إلا أنه يقول مكان (غير مصوغ للمفعول): مصوغ للمفعول"[2].

وعلق أبو حيان على مصطلح نائب الفاعل، فقال[3]: "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله (بالنائب)، لم أراه لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح".

التوضيح والتحليل:

لم يذكر ابن مالك تعريفا لنائب الفاعل، واستدرك عليه أبو حيان في ذلك، ولكن ابن مالك ذكر تعريفا للفاعل، اعتمد عليه أبو حيان في تعريفه لنائب الفاعل، يقول ابن مالك عن الفاعل[4]: "وهو المسند إليه فعل، أو مضمَّن معناه، تام، مقدّم، فارغ، غير مصوغ للمفعول". ويفيد أبو حيان أن تعريف نائب الفاعل هو نفس تعريف الفاعل؛ ولكن باستبدال (غير مصوغ للمفعول) بـ(مصوغ للمفعول)، وبالتالي يكون **تعريف نائب الفاعل: وهو المسند إليه فعل، أو مضمَّن معناه، تام، مقدّم، فارغ، مصوغ للمفعول.**

وعرفه ابن هشام فقال[5]: " وَهُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ، وَأُقِيمَ هُوَ[6] مُقَامَهُ، وَغُيِّرَ عَامِلُهُ إِلَى طَرِيقَةِ فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ".

وعرفه الحملاوي بقوله[7]: " وهو ما حُذف فاعله، وأنيب عنه غيرهُ، نحو: حُفِظ الدرسُ".

---

(1) التذييل والتكميل (6/ 225).

(2) أي أن نائب الفاعل هو: المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام، مقدم، فارغ، مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا مِنْ "مِنْ" و "الباء" الزائدتين". التذييل والتكميل (6/ 173)، حيث التعريف للفاعل، وتم استبدال العبارة، حسب وصف أبي حيان.

(3) التذييل والتكميل (6/ 225).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 105)، والحدود في علم النحو (1/ 468).

(5) متن شذور الذهب (1/ 10).

(6) أي: المفعول به.

(7) شذا العرف (1/ 41).

ويلاحظ أن التعريفات السابقة متقاربة، ولكن الباحث يميل لتعريف ابن هشام؛ لكونه سهلا وواضحا، ويبين التغيير الطارئ على بنية الفعل؛ حين بنائه للمجهول.

5- تعريف التعجب:

لم يعرف ابن مالك التعجب، واستدرك عليه أبو حيان، فقال[1]: "التعجب لغوي واصطلاحي: فاللغوي: هو التأثير الحاصل للنفس عند الاستطلاع على أمر خارج عن المعهود للمتأثر".

وشرح أبو حيان التعريف السابق، فقال[2]: "فـ (التأثر): جنس، إذ هو من قبيل الانفعالات: كالفرح والغضب والحزن، فتقول: عَجِبَ وحَزِنَ وغَضِبَ، ولذلك لا يجوز من الله تعالى؛ لعلمه بجميع الأمور، فلا يتأثر بشيْ؛ لأنه قديم، لا يقبل الحوادث، وسيأتي الكلام فيما جاء من ذلك، وتأويله إن شاء الله. و (الحاصل للنفس): فصل يَخرج به الحاصل للجسم كالاضطراب ونحوه. و(عند الاستطلاع): فصل يَخرج به ما يكون عند غيره من وقوع ما يَسُرّ، فيحصل الفرح أو ضده، فيقع الحزن. و(على أمر خارج عن المعهود): لأنه إن لم يكن كذلك؛ لم يوقع الانتقال؛ لحصول العلم به قبل ذلك في الجملة؛ ولذلك لا يكون التعجب من الله؛ لأنه معلوم أنه لا يتناهى جلاله، ولا يدخل تحت حصر العقول جماله، وسيأتي ما ورد من ذلك في حقه تعالى، وتأويله إن شاء الله. و(المعهود): أعمُّ من أن يكون له نظير، فتأثُّر استعظامي يقتضي تفضيله على نظيره، بزيادة زادها عليه، بعد حصول المشاركة، أو لا يكون له نظير؛ لأنه قد يوجد كذلك، والنظير: المِثل، فيكون ذلك مخترعًا بالنسبة للذي تعجب منه".

ويعرف أبو حيان التعجب اصطلاحا، فيقول[3]: "والاصطلاحي: هو التعجب الاستعظامي، بتغيير الفعل الدال على المتعجَّب منه إلى صيغة أخرى؛ قصدًا للتعجب لفظًا أو تقديرًا".

---

(1) التذييل والتكميل (10/ 175).

(2) التذييل والتكميل (10/ 175).

(3) التذييل والتكميل (10/ 176).

ويشرح أبو حيان التعريف السابق، فيقول[1]: فـ(التعجب): جنس، وهو نوع من اللغوي. و(استعظامي بتغيير إلى آخره)، احتراز من اللفظ الذي وضع للتعجب من حيث هو تعجب، نخو: عَجِبَ وتَعَجَّبَ، فإذا أرادوا ما يتعلق به عَدَّوه بـ (مِن)، نحو: عَجبت من زيد، وتعجَّبت منه. واحتراز –أيضًا– من التعجب الذي ضُمِّنَه الكلام معنًى، وإن لم يكن في أصل الوضع له، فكلا هذين ليس بتغيير للفعل إلى صيغة أخرى، وهذا الأخير لم يُبَوَّب له باب في النحو، والتعجب فيه بعُرف أو بقرينة، وذلك ألفاظ كثيرة، منها: سُبحان الله! ولا إله إلا الله! وسُبحانَ الله من هو! ومررتُ برجلٍ أيما رجلٍ! وزيدٌ ما زيدٌ! ومنه: ﴿ **الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ** ﴾. [2]، ﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ** ﴾. [3]، ووَيْلُمِّه رَجُلاً! ولِلهِ دَرُّه فارسًا! وحَسبُك به فارسًا! وكفاك بزيدٍ رجلاً! وسُبحانَ الله رجلاً، ولك أن تُدخل (مِن) في هذه الأربعة، والعظمةُ لِلهِ مِن رَبِّ! وحَسبُك بزيد فارسًا! ويجوز حذف الباء، فترفع زيدًا. ولِلهِ دَرُّه! واعْجَبُ لزيدٍ رجلاً، ومن رجلٍ! وكاليومِ رجلاً! وكالليلةِ قمرًا! وكَرَمًا وصَلَفًا! ويا لَلماءِ! ويا لَلدَّواهي! ويا حُسْنَه رجلاً! ويا طيبَها مِن ليلة! ويا لكَ فارسًا! وإنك مِن رجلٍ لَعالمُ! وما أنتَ من رجلٍ! ولا يجوز حذف (مِن) في قولك: إنكَ مِن رجلٍ لَعالُم! فأمَّا (ما أنتَ من رجلٍ) فقيل: لا تُحذف".

ويستدرك أبو حيان فيذكر تعاريف أخرى للتعجب، يقول أبو حيان[4]: "وقد رسم النحويون التعجب برسوم: فقال ابن طلحة في كتاب "الدلالة": (التعجبُ إفراطُ التعظيم لصفةِ المتعجَّب منه). وقال غيره: (التعجبُ تغييرٌ يَلحق النفس لِما خفي فيه السبب، مما لم تَجرِ به عادة). وقال ابن عصفور[5]: (التعجب استعظامُ زيادة في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها

---

(1) التذييل والتكميل (10/ 176).

(2) [سورة القارعة: 1،2].

(3) [سورة الحاقة1،2].

(4) التذييل والتكميل (10/ 177).

(5) تمهيد القواعد (6/ 2624)، شرح المكودي على الألفية (1/ 200).

المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره). وقال غيره: (التعجبُ استعظامُ فعلِ فاعلٍ، ظاهرِ المَزِيَّة) ".

التوضيح والتحليل:

لم يحدَّ ابن مالك التعجب، واستدرك عليه أبو حيان؛ فذكر تعريف التعجب لغة واصطلاحا، وشرحه شرحا وافيا، مما يدل على أنه يتبناه، ثم ذكر أربعة تعريفات.

غير أن التعريف اللغوي الذي ساقه أبو حيان، لا يراه الباحث كذلك، بل هو تعريف اصطلاحي بامتياز. فتعريف التعجب لغة هو[1]: "عَجِبَ: عَجَباً، وأمرٌ عجيبٌ، وعَجَبٌ عُجاب. قال الخليل: بينهما فرق. أما العجيب فالعجب، وأما العُجابُ: فالذي جاوز حدّ العجب، مثل الطويل والطُّوال. وتقول: هذا العجب العاجب، أي: العجيب. والاستعجاب: شدّة التعجب، وهو مُسْتَعْجِبٌ ومُتَعَجِّبُ ممّا يرى. وشيء مُعْجِبٌ، أي: حَسَن. وأعجبني وأُعْجِبْتُ به. وفلان مُعْجَبٌ بنفسه؛ إذا دخله العُجْبُ. وعَجَّبْتُه بكذا تعجيباً، فعجب منه".

وأما تعريفات العلماء للتعجب فهي على النحو الآتي:

وافق ابو حيان العكبري؛ حيث قال[2]: "التَّعجُّب هُوَ: الدهش من الشَّيْء الخارخ عَن نَظَائِره، الْمَجْهُول سَببه". كما أنه وافق ابن الصائغ، حيث ذكر تعريفين نقلهما أبو حيان، يقول ابن الصائغ[3]: "استعظام فعل فاعلٍ، ظاهر المزيّة فيه. وقيل: إنّ التعجُّب يكون ممّا يظهر معناه، ويخفى سببه".

ووافق المكودي أبا حيان في التعريف الذي نقله عن ابن عصفور، فقال[4]: "أحسن ما قيل في حدّ التعجب قول ابن عصفور: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفى سببها".

---

(1) العين (1/ 235).
(2) اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 196).
(3) اللمحة في شرح الملحة (1/ 503).
(4) شرح المكودي على الألفية (1/ 200).

ووافق الفاكهي أبا حيان في تعريف التعجب، وأورد تعريفا مشابها لما ذكره أبو حيان، يقول[1]: "انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه". وكذلك الصبان[2].

ومما سبق تجد أن هذه التعريفات لا علاقة لها بالنحو، وإنما هي مجرد إيضاح وثقافة فقط، ويذكرها العلماء من باب إتمام البحث في المسألة، ولعل هذا السبب الذي جعل ابن مالك يضرب صفحا عن ذكر حد التعجب .

6- تعريف اسم التفضيل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعرف اسم التفضيل، فقال[3]: "أَفْعَلُ التفضيل: هو الوصف المصوغ على أَفْعَلَ، الدالِّ على زيادةِ وصفٍ في محلٍّ بالنسبة إلى محلِّ آخر".

ويشرح أبو حيان التعريف السابق، فيقول[4]: "فـ(الوصف): جنس يشمل ما كان من الأوصاف على وزن أَفْعَلَ، و(الدالّ على زيادة إلى آخره): فصل يَخرج به أَحْمَرُ وأَرْمَلٌ".

ويستدرك أبو حيان بذكر تعريف ثان، فيقول[5]: "وفي (البسيط): أَفْعَلُ التفضيل هو: الاسم المشتقّ لموصوف قائم به معنًى؛ ليدلَّ على زيادة فيه على غيره".

وينقل أبو حيان تعليقات صاحب (البسيط) على شرح التعريف السابق وهي[6]: "فقولنا: (لموصوف):خرج منه الزمان والمكان، وقولنا: (ليدلَّ إلى آخره) يَفصله مما عداه".

التوضيح والتحليل:

لم يذكر ابن مالك تعريفا لاسم التفضيل، واستدرك عليه أبو حيان بذكر تعريفين.

وعرف ابن الحاجب اسم التفضيل بتعريف قريب من تعريف أبي حيان، فقال[7]: "ما اشتقّ من فعل، لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل) ". ووجه الخلاف بينهما أن ابن الحاجب

---

(1) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 192).
(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (3/ 23).
(3) التذييل والتكميل (10/ 249).
(4) التذييل والتكميل (10/ 249).
(5) التذييل والتكميل (10/ 249).
(6) التذييل والتكميل (10/ 249).
(7) الكافية في علم النحو (1/ 42).

جعل اسم التفضيل مشتقا من الفعل على رأي الكوفيين، في حين أن التعريفين الذين أوردهما أبو حيان لم يُذكر فيهما كيفية الاشتقاق. وعرفه ابن شاهنشاه[1] كتعريف ابن الحاجب السابق.

7- تعريف القسم:

يقول ابن مالك في باب "القسم"[2]: "القسم: وهو صريح وغير صريح، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية".

ويعرف أبو حيان القسم فيقول[3]: "فأما القسم فهو جملة تؤكد بها أخرى، خبرية غير تعجبية".

ويشرح أبو حيان التعريف السابق، فيقول[4]: " فقولنا: (جملة) يعني في اللفظ، نحو: أقسمت بالله، أو في تقدير، نحو: بالله، التقدير: أقسمت بالله. وتشمل الجملة: الإنشائية، نحو: أقسمت. والخبرية، نحو: علمت لزيد قائم، وأشهد لعمرو خارج، فالنحويون يقولون في هذا إنه جملة قسمية، وهي جملة خبرية، تفيد الإخبار بالعلم، وأنك شاهد وعالم، لكنها لما جاءت توكيداً وتثبيتاً لمعنى الجملة التي بعدها؛ سميت قسماً".

التوضيح والتحليل:

ابن مالك لم يعرف القسم، لا في المتن، ولا في الشرح، واستدرك عليه أبو حيان؛ فذكر التعريف السابق.

ووافق أبو حيان ابنَ السراج، يقول ابن السراج[5]: "اعلم أن القسم هو يمين يحلف ... وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى".

وعرف الجزولي القسم بقوله[1]: "القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية". وخالف أبو حيان الجزولي في هذا التعريف، حيث أجاز أبو حيان في شرحه للتعريف أن تكون الجملة الأولى من القسم خبرية أو إنشائية.

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 339).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 195).
(3) التذييل والتكميل (11/ 329).
(4) التذييل والتكميل (11/ 329).
(5) شرح كتاب سيبويه (4/ 237).

وذكر أبو حيان التعريف السابق في الارتشاف[2]. ووافق ابن عقيل أبا حيان في التعريف، فقال[3]: "وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبية".

أما ناظر الجيش فقد خالف قول الجزولي السابق، فقال[4]: "القسم: فَقَدْ حَدَّهُ الجزولي، وغيره من المغاربة بأنه: جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية. وهو حد ظاهر غني عن التفسير، غير أن قولهم فيه: كلتاهما خبرية؛ لا يظهر؛ لأن جملة القسم إنشائية، فكيف يحكم عليها بأنها خبرية؟ وقد ذكروا[5] أن المراد بقولهم: كلتاهما خبرية؛ أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا حصل منهما كلام محتمل للصدق والكذب. ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار؛ فإن التصديق والتكذيب إنما يرجع كل منهما إلى مضمون جملة الجواب، وأما جملة القسم فلا يرجع إليها تصديق ولا تكذيب".

ثم خالف أبا حيان، فقال[6]: "والحق أن يقال في حد القسم: إنه جملة إنشائية يؤتى بها لتوكيد جملة خبرية". ووجه مخالفته لأبي حيان أن الأخير أجاز أن تكون جملة القسم خبرية، ومثل على ذلك بقوله: "والخبرية، نحو: علمت لزيد قائم، وأشهد لعمرو خارج".

كما خالفه في مسألة ثانية، فقال[7]: "وذكر الشيخ عن النحاة حدّا قيد فيه الخبرية[8] بكونها غير تعجبية، وهذا لا يحتاج إليه؛ إذ التعجبية لا يصح وقوعها جوابا؛ لأن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانها بـ (إن واللام)، أو بإحداهما. ولا شك أن الجملة التعجبية لا يجوز أن تغير عن هيئتها. وإذا كان كذلك؛ امتنع أن يكون التعجب جواب قسم بذاتها؛ فلا يحتاج إلى أن يحترز عنها".

---

(1) المقدمة الجزولية في النحو (1/ 136).
(2) ارتشاف الضرب (4/ 1763).
(3) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 302).
(4) تمهيد القواعد (6/ 3065).
(5) أي: المغاربة.
(6) تمهيد القواعد (6/ 3066).
(7) تمهيد القواعد (6/ 3066).
(8) أي: جملة الجواب.

ومما سبق فإن الباحث يميل لتعريف أبي حيان؛ إذ عليه غالبية النحاة، مع الأخذ بملاحظة ناظر الجيش في قضية القيد الوارد بنهاية التعريف، وهي قوله: "غير تعجبية".

8- تعريف النداء:

يقول ابن مالك[1]: "المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بـ(أنادي)، لازم الإضمار؛ استغناء بظهور معناه".

ويستدرك أبو حيان تعريف النداء لغة واصطلاحا، فيقول[2]: النداء- بكسر النون وبضمها- هو الدعاء[3] على الإطلاق، فكل صوت أردت به الدعاء لعاقل أو لغيره، فهو نداء لغة". أما في الاصطلاح[4]: فهو الدعاء بـ(يا) وأخواتها، والمنادى مفعول به".

التوضيح والتحليل:

لم يذكر ابن مالك حدا للنداء، لا لغة ولا اصطلاحا، واستدرك عليه أبو حيان في ذلك. وعرفه ناظر الجيش بقوله[5]: "المنادى هو المطلوب إقباله بـ(يا) أو ما قام مقامها، لفظا أو تقديرا". فقول ناظر الجيش: " المطلوب إقباله"، أوضح من قول أبي حيان: "الدعاء".

وعرفه علي الجرجاني تعريفا معتمدا على تعريف ناظر الجيش، فقال[6]: "وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً". ووافق مرعي المقدسي ناظر الجيش والجرجاني، وأورد التعريف ذاته[7].

وأورد الفاكهي تعريفا قريبا من تعريف ناظر الجيش، وشرحَه، فقال[8]: "هو **(المطلوب إقباله)**: أي تُوَجهه إليك بوجهه أو بقلبه ... **(حقيقة)**: كـ(يا زيد)، أو **حكما**: كـ (يا سماء) ".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 385).
(2) التذييل والتكميل (218/13).
(3) الصحاح (6/ 2505).
(4) التذييل والتكميل (219/13).
(5) تمهيد القواعد (7/ 3530).
(6) التعريفات (1/ 231).
(7) دليل الطالبين لكلام النحويين (1/ 68) .
(8) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 207).

وعرفه عبد الرحمن النجدي، معتمدا على تعريف من سبقوه، فقال[1]: "هو الاسم الذي يدخل عليه (يا)، أو إحدى أخواتها السبع: الهمزة، وأي مقصوتين، أو ممدوتين، وأيا، وهيا، ووا".

ومما سبق تجد التعريفات متقاربة، وكلها أخذت عن ناظر الجيش؛ ولهذا يميل الباحث لتعريفه؛ لوضوحه، ولكونه جامعا مانعا.

9- تعريف الترخيم:

يقول ابن مالك[2]: "باب ترخيم المنادى". ولم يعرف الترخيم.

ويعرف أبو حيان الترخيم لغة واصطلاحا، فيقول[3]: "الترخيم: التسهيل[4]، يقال: صوت رخيم، أي: ليِّنٌ سهل". واصطلاحا: "حذف آخر الاسم باطّراد".

التوضيح والتحليل:

لم يعرف ابن مالك الترخيم، واسدرك عليه أبو حيان في ذلك، لكن أبا حيان فاته أن يربط الترخيم بالنداء، فقال: "حذف آخر الاسم باطّراد، وذلك في باب النداء".

وعرفه الأزهري، فقال[5]: " التَّرْخِيمُ حذْفُ آخر الحرفِ من الِاسْم المنادَى، كَقَوْلِك إِذا نَاديتَ رجُلاً اسْمه حارِثٌ: يَا حَار".

وعرفه الرماني، فقال[6]: " حذف آخر الِاسْم فِي النداء". ويرى الباحث أن هذا التعريف أدق من تعريف أبي حيان؛ لكونه خصه بالنداء.

وكان ابن يعيش دقيقا، حيث خصه بالاسم المفرد المعرفة، فقال[7]: "وهو حذفُ آخِرِ الاسم المفرد المعرفةِ في النداء".

---

(1) حاشية الآجرومية (1/ 113).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 421).
(3) التذييل والتكميل (14/ 15).
(4) تهذيب اللغة (7/ 164)، وتاج العروس (32/ 238).
(5) تهذيب اللغة (7/ 163).
(6) رسالة الحدود (1/ 71).
(7) شرح المفصل لابن يعيش (1/ 378).

كما كان ابن الصائغ أكثر دقة، فقال[1]: "حذف آخر الاسم في النّداء لغير موجِب؛ وشرطُه: أن يكون مفرَدًا، عَلَمًا، زائدًا على ثلاثة أحرُف".

وعرفه علي الجرجاني، فقال[2]: "حذف آخر الاسم تخفيفًا".

ومما سبق تجد أن التعريفات متقاربة، ويميل الباحث لرأي ابن الصائغ؛ لأنه واضح مفصل.

10- تعريف الاختصاص:

يقول ابن مالك[3]: "باب الاختصاص". ولم يعرفه.

يقول أبو حيان[4]: المنصوب على الاختصاص: هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم، أو مخاطب، مسند إليه حكم، على معنى التخصيص والتأكيد".

التوضيح والتحليل:

لم يذكر ابن مالك تعريفا للنصب على الاختصاص، واستدرك عليه أبو حيان، غير أن أبا حيان لم يشرح التعريف الذي ذكره.

ويعرفه ابن هشام فيقول[5]: "وهو اسم معمول لأخص واجب الحذف". وعرفه الشيخ خالد الأزهري بقوله[6]: "تخصيص حكم، علق بضمير، بما تأخر عنه، من اسم ظاهر معرف".

---

(1) اللمحة في شرح الملحة (2/ 632).
(2) التعريفات (1/ 56).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 434).
(4) التذييل والتكميل (79/14).
(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (4/ 66).
(6) شرح التصريح على التوضيح (2/ 268).

ويوضح الغرض من الاختصاص فيقول[1]: "والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان، فالأول نحو: عليّ- أيها الجواد- يعتمد الفقير. والثاني نحو: إني-أيها العبد- فقير إلى عفو الله. والثالث نحو: نحن- العربَ- أقرى الناس للضيف".

واعتمد الفاكهي في تعريفه على الشيخ خالد الأزهري، فقال[2]: "حكم عُلِّقَ بضمير ما تأخر عنه، من اسم ظاهر معرف".

ويميل الباحث لتعريف أبي حيان؛ لأن سهل وخال من التعقيد والغموض، ولعل الأمثلة التي أوردها الشيخ خالد الأزهري تكون كافية لشرح تعريف أبي حيان. فـ"الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم" مثل: نحن- العربَ- أقرى الناس للضيف. أما "المخاطب، المسند إليه حكم، على معنى التخصيص والتأكيد"، فمثل قولهم[3]: "بك اللهَ نرجو الفضلَ، وسُبحانك اللهَ العظيمَ ".

11-تعريف الإغراء والتحذير:

يقول ابن مالك[4]: " ينصب تحذرا (إياي) و(إيانا) معطوف عليه المحذور، وتحذيرا (إياك) وإخوته و(نفسك) وشبهه من المضاف الى المخاطب". ولم يعرفه.

وعن الإغراء يقول ابن مالك[5]: "وينصب المغرى به ظاهرا او مكررا أو معطوفا عليه بإضمار (الزم) أو شبهه". ولم يعرفه.

ويعرف أبو حيان الإغراء، فيقول[6]: "إلزام المخاطب العكوف غلى ما يحمد: من صلة الرحم، وحفظ عهد، ونحوهما".

ويعرف التحذير، فيقول[7]: "إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه، بـ(إياك) أو ما جرى مجراه".

التوضيح والتحليل:

---

(1) شرح التصريح على التوضيح (2/ 268).
(2) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 205).
(3) الكتاب لسيبويه (2/ 235)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 370)، وارتشاف الضرب (5/ 2248).
(4) تسهيل الفوائد (1/ 192).
(5) تسهيل الفوائد (1/ 193).
(6) التذييل والتكميل (88/14).
(7) التذييل والتكميل (88/14).

لم يشرح ابن مالك هذا الموضوع، وقد استدرك عليه أبو حيان؛ فشرحه، كما استدرك عليه بتعريف الإغراء والتحذير، كما سبق. قال أبو حيان[1]: " لم يثبت هذا الباب بجملته في النسخة التي شرحها المصنف".

ولكن ابن مالك عرف الإغراء في موطن آخر، فقال[2]: "ومعنى الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين، ونحو ذلك".

ثم شرح التعريف، فقال[3]: "كقولك لمن تغريه برعاية الخلة –وهي المودة: الخلة لخلة، أي: الزم الخلة. والثاني من الاسمين بدل من اللفظ بالفعل".

كما عرف ابن مالك التحذير، فقال[4]: "التحذير إلزام المخاطب الاحتزاز من مكروه بـ(إياك) أو ما جرى مجراه. كقولك: (إياك والشر) ".

ويلاحظ مما سبق أن أبا حيان حينما استدرك على ابن مالك؛ استدرك بتعريفات ابن مالك نفسها، ولم يغير منها حرفا. كما أن أبا حيان قد أورد تعريف ابن مالك في الارتشاف[5]– أيضا.

وعرف ابن الصائغ الإغراء، فقال[6]: "الإغراء هو: التّحضيض على الفعل الّذي يُخشى فواتُه. والمُغْرَى به منصوبٌ بِلُزوم إضمار العامل ... فالإغراء ألفاظُه: (عليك)، بمعنى: الزم. و (دونك) و (عندك) و (شأنَك)".

---

(1) التذييل والتكميل (88/14).
(2) شرح الكافية الشافية (3/ 1379).
(3) شرح الكافية الشافية (3/ 1379؛1380).
(4) شرح الكافية الشافية (3/ 1377).
(5) ارتشاف الضرب (3/ 1478).
(6) اللمحة في شرح الملحة (2/ 527).

كما يعرف ابن الصائغ التحذير ويشرحه، فيقول[1]: "والتّحذير هو: تنبيه المخاطَب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بألفاظٍ؛ وهي: (إيّاكَ)، بمعنى: احذر، و(إليك)، بمعنى: تَنَحّ. تقول مِن ذلك: (إيّاك والأسدَ)؛ فهو مفعولٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُه؛ لأنّه قد كثُر به التّحذير".

ووافق المرادي ابن مالك وأبا حيان، وذكر التعريف ذاته[2]، وكذلك فعل ناظر الجيش[3]، والسيوطي[4].

ومما سبق تجد أن معظم العلماء على تعريف ابن مالك؛ الذي أخذه عنه ابو حيان، كما أن تعريف ابن الصائغ قريب في مضمونه من تعريف ابن مالك، وربما اعتمد عليه.

12-تعريف أسماء الأصوات:

يقول ابن مالك عن أسماء الأصوات[5]: "وضع الأصوات إما لزجر كـ(هلا) للخيل، و(عدس) للبغل و (هيد و هاد و ده و عه و عاه و عيه و حوب و حاي و عاي و هاب) للابل ... " .

لم يعرف ابن مالك أسماء الأصوات، واستدرك عليه أبو حيان، فقال[6]: "اسم الصوت: ما وضع لخطاب غير العاقل، وما نُزِّل منزلته، مثل: صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات".

ويشرح أبو حيان التعريف السابق، فيقول[7]: "وما وضع للخطاب فهو: زجر وإما دعاء. وما وضع لحكاية الأصوات: فمنه أصوات حيوان، ومنه اصطكاك أجرام. وقد ذكر المصنف ذلك مستوفى، وهو شيء من علم اللغة، لا حظ للنحوي فيها، إلا ما كان من الكلام عليها، أهي معربة أم مبنية".

---

(1) اللمحة في شرح الملحة (2/ 529).
(2) توضيح المقاصد (3/ 1157).
(3) تمهيد القواعد (7/ 3673).
(4) همع الهوامع (2/ 26).
(5) تسهيل الفوائد (1/213،214).
(6) التذييل والتكميل (14/350).
(7) التذييل والتكميل (14/350).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف أسماء الأصوات، ونبه أن هذا من علم اللغة، إلا ما كان من الكلام عليها أهي معربة أم مبنية؛ فهو نحو.

وبالرجوع لابن مالك في مصنفاته الأخرى؛ تجده يقول[1]: "أسماء الأصوت: ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات".

ويلاحظ أن تعريف ابن مالك السابق هو عينه الذي أورده أبو حيان، وبناء على ذلك يكون أبو حيان هو الذي أخذ عن ابن مالك.

كما ذكر التعريف ذاته ابن قيم الجوزية[2]،وابن عقيل[3] وناظر الجيش[4]، والأشموني[5].

ومما سبق تخلص إلى أن جميع العلماء–ممن ذكرهم البحث– أخذوا عن ابن مالك تعريفه لأسماء الأصوات.

ثانيا: استدراك أبي حيان على ابن مالك في جزئية من التعريف الاصطلاحي:

وذلك في موضع واحد فقط، وهو: التنازع، وإليك تفصيل المسألة:

تعريف التنازع:

عرفه ابن مالك، فقال[6]: "إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه، متفقان لغير توكيد، أو مختلفان بما تأخر، غير سببيّ، مرفوع؛ عمل فيه أحدهما لا كلاهما".

يقول أبو حيان[7]: هذا الباب مصطلح عليه بباب الإعمال، وبباب التنازع، ولم يحده المصنف، بل أخذ ما حده به الناس أو معظمهم، وأبرزه في صورة شرطية، وهو قوله:0 إذا تعلق

---

(1) شرح الكافية الشافية (3/ 1396).
(2) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (2/ 721).
(3) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 658).
(4) تمهيد القواعد (8/ 3913).
(5) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (3/ 103).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 164).
(7) التذييل والتكميل (7/ 64).

إلى آخره)، ومن هذه الصورة يفهم حد الإعمال". إلا أنه استدرك عليه فقال[1]: "ولا يكفي ما ذكره المصنف في الإعمال من تعلق العاملين بالمعمول من حيث المعنى، حتى تزيد في ذلك: ما لم يمنع مانع لفظي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك في تعريف التنازع، بإضافة عبارة: " ما لم يمنع مانع لفظي".

وأورد ناظر الجبش تعريف ابن مالك السابق ولم يخالفه، فقال[2]: "المصنف لم يصرح بحد التنازع، ولكن يعرف الحد من كلامه؛ فإنه كما قال الشيخ: أبرزه في صورة شرطية"، كما أنه لم يبد رأيه في إضافة أبي حيان.

ومن الملاحظ أن ابن مالك وافق ابنَ الأثير، يقول ابن الأثير[3]: "إذا اجتمع فعلان بعدهما اسم، له بهما تعلق في المعنى، حمله البصريّ على الثاني؛ لأنه الأقرب، وحمله الكوفيّ على الأول؛ لأنه الأسبق. تقول قام وقعد زيد، فالبصري يرفع (زيد) بـ(قعد)، والكوفي بـ(قام) ".

كما وافق ابنُ مالك العكبري، يقول العكبري[4]: "إذا كان معكَ فعلان، والمعمولُ فيه لَفظٌ واحدٌ، وصحَّ عَمَلُ كلٌّ واحدٍ منهما فيه، فأوْلاهما بالعَمل الثَّاني، وقالَ الكوفيون: أَولاهما الأول ".

كما اختار إعمال أحدهما ابن الحاجب، وبلا شرط، يقول[5]: "وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما، فقد يكون في الفاعليّة مثل: (ضربني وأكرمني زيد)، وفي المفعوليّة مثل: (ضربت وأكرمت زيدا)، وفي الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين. فيختار البصريّون إعمال الثّاني، والكوفيّون إعمال الأوّل".

---

(1) التذييل والتكميل (7/ 78).
(2) تمهيد القواعد (4/ 1771).
(3) البديع في علم العربية (1/ 150).
(4) التبيين عن مذاهب النحويين (1/ 252).
(5) الكافية في علم النحو (1/ 14).

ومن خلال التعريفات السابقة تجد أنه يعمل في المفعول به أحد الفعلين، لا كلاهما، تماما كما قال ابن مالك. كما أنك لا تجد استدراك أبي حيان. ووافق المرادي ابن مالك، يقول[1]: "إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت بالاتفاق".

ومما سبق تجد أن تعريف ابن مالك عليه أكثر العلماء.

ثالثا: استدراك أبي حيان على ابن مالك في التعريفات اللغوية فقط:

وكان ذلك في ثلاثة مواضع، وهي:

1- تعريف الفعل المتعدي:

عرف ابن مالك في الفعل المتعدي بقوله[2]: "هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر".

واستدرك أبو حيان على ابن مالك التعريف اللغوي، فقال[3]: "التعدي لغة التجاوز، يقال: عَدَا طَوْرَهُ، أي: جاوزه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التعريف اللغوي، حيث التعدي يعني التجاوز. ووافق أبو حيان الإمام الرازي في هذا المعنى، يقول[4]: "(عَدَاهُ) يَعْدُوهُ (عَدْوًا) جَاوَزَهُ. وَ (التَّعَدِي) مُجَاوَزَةُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ يُقَالُ: (عَدَّاهُ تَعْدِيَةً فَتَعَدَّى) أَيْ تَجَاوَزَ".

ووافق الزبيدي أبا حيان، فقال[5]: "والتَّعدِّي فِي القافِيَةِ: " ... سُمِّيَت بذلك لأَنَّه تَجاوزٌ للحَدِّ وخُروجٌ عَن الواجِبِ".

2- تعريف المضاف:

---

(1) توضيح المقاصد (1/ 135).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 148).
(3) التذييل والتكميل (7/ 5).
(4) مختار الصحاح (1/ 203).
(5) تاج العروس (39/ 19).

يعرف ابن مالك المضاف، فيقول[1]: "المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه، خافضا له بمعنى (في)؛ إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى (من) إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى (اللام) تحقيقا أو تقديرا فيما سوى ذينك".

ويستدرك أبو حيان على ابن مالك التعريف اللغوي، فيقول[2]: الإضافة في اللغة: الإمالة، ومنه: ضافت الشمس إلى الغروب: مالت، وأَضَفْتُ ظهري إلى الحائط: أملته إليه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التعريف اللغوي للإضافة. ووافق أبو حيان الفراهيدي، يقول[3]: "وفي الحديث نُهِيَ عن الصلاة اذا تَضَيَّفَتِ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ[4]، يعني إذا مالت للمغيب، وضافت –أيضاً: مالَتْ".

كما وافق المُطْرَزِي، يقول[5]: "ضَافَتْ الشَّمْسُ، وَضَيَّفَتْ، وَتَضَيَّفَتْ: مَالَتْ لِلْغُرُوبِ". ووافق أبا حيان زين الدين المناوي، يقول[6]: "الضيف: أصله الميل، يقال: ضافت الشمس للغروب مالت. والضيف من مال بك نزولا، وصارت الضيافة متعارفة في القرى".

3- تعريف التوكيد المعنوي:

عرف ابن مالك التوكيد المعنوي، فقال[7]: "التابع، الرافع توهم إضافة إلى المتبوع، أو أن يراد به الخصوص، ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين مفردين مع المفرد، مجموعين مع غيره جمع قلة".

واستدرك أبو حيان على ابن مالك التعريف اللغوي، فقال[1]: "التوكيد مصدر (وكّد)، ويقال: أكد تأكيدا، وهما لغتان، وتسمية التابع توكيدا، هو تسمية بالمصدر؛ لَمّا كان يفيد التوكيد؛ أطلق عليه اسم ما أفاده".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 221).
(2) التذييل والتكميل (12/ 5).
(3) العين (7/ 68).
(4) المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم (2/ 424)، وشرح السنة للبغوي (3/ 328).
(5) المغرب في ترتيب المعرب (1/ 287).
(6) التوقيف على مهمات التعاريف (1/ 224).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 289).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التعريف اللغوي فقط . وافق أبو حيان الجوهري في هاتين اللغتين، يقول[2]: "التَّأْكيدُ: لغة في التوكيد. وقد أكدت الشئ، ووكدته".

كما وافق أبو حيان الإمام الرازي، يقول[3]: "التَّأْكِيدُ لُغَةٌ فِي التَّوْكِيدِ، وَقَدْ (أَكَّدَ) الشَّيْءَ وَوَكَّدَهُ، وَالْوَاوُ أَفْصَحُ".

ووافق الفيروزآبادي ابا حيان، وذكر اللغتين، فقال[4]: "التَّوْكيدُ: أفْصَحُ من التَّأكيدِ".

أهم نتائج المبحث:

ومن خلال عرض هذا المبحث؛ فقد توصل الباحث للنتائج الأتية:

1- استدرك أبو حيان على ابن مالك خمسة عشر تعريفا كاملا.

2- استدرك أبو حيان على ابن مالك في جزئية واحدة من التعريف الاصطلاحي.

3- استدرك أبو حيان على ابن مالك ثلاثة تعريفات لغوية.

وبهذا يكون مجموع الاستدراكات تسعة عشر تعريفا.

وبعد هذه النتائج، سيشرع الباحث في الصفحات القادمة بعرض مخالفات أبي حيان لابن مالك في الحدود والتعريفات، وذلك بعونه تبارك وتعالى.

---

(1) التذييل والتكميل (176/12).

(2) الصحاح (2/ 442).

(3) مختار الصحاح (1/ 19).

(4) القاموس المحيط (1/ 327).

المبحث الثالث : مخالفة أبي حيان لابن مالك في تعريفاته

خالف أبو حيان ابن مالك في ثمانية وعشرين تعريفا، من مجموع 67 حدا بنسبة 41,70% ، ذكر الباحث منها سبعة عشر تعريفا على وجه التفصيل، وأما بقية التعاريف؛ فهي حسب الصفحات الآتية:

التذييل والتكميل (1/ 29)، (1/ 44)، (2/ 12) ، (2/ 13) ، (2/ 15) ، (6/ 175) ، (8/ 159) ، (8، 168)، (9/ 206)، (10/ 297)، (12/ 9). مع ملاحظة أنه عارض في هذه التعريفات في جزئية أو أكثر، ما عدا (8/ 159)، (8، 168)، فإن معارضته كانت للتعريفين كاملين، ثم أورد تعريفا كاملا لهما.

قسم الباحث التعاريف المدروسة إلى قسمين: الأول، التعريفات التي اعترض فيها على جزئية أو أكثر، وعرض الباحث لتوضيح ذلك عشرة نماذج. والثاني، التعريفات التي رفضها أبو حيان جملة وتفصيلا، وعرض الباحث لتوضيح ذلك سبعة نماذج، وإليك تفصيل ذلك:

أولا: التعريفات التي اعترض فيها على جزئية أو أكثر:

1- تعريف الكلمة:

اعترض أبو حيان على ابن مالك في ثلاث جزئيات، وهذا تفصيل ذلك:

عرف ابن مالك الكلمة، فيقول[1]: "الكلمةُ لفظٌ، مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقا أو تقديرا".

واعترض أبو حيان على كلمة (لفظ) من التعريف، فيقول[2]: "قوله: (لفظ) جنس يشمل المحدود وغير المحدود، وهكذا شأن الحدود، تبدأ أولًا بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنسًا أبعد، وترك جنسًا أقرب، وهو (القول)، إذ اللفظ ينطلق على المهمل كـ(ديز) مقلوب (زيد)،

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 3).

(2) التذييل والتكميل (1/ 15).

و(رفعج) مقلوب (جعفر)، وينطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب؛ كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قول".

ووجه أبو حيان اعتراضا آخر على ابن مالك، وذلك في الشرح، يقول أبو حيان[1]: "وقال المصنف –رحمه الله– في شرح كلام نفسه: "تصديره بـ(اللفظ)؛ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعاني". وهذا ليس بجيد؛ لأن الجنس في الحد لا يؤتى به للاحتراز، لا يقال في قولهم: (الإنسان حيوان ناطق) إنه احترز بـ(حيوان) مما ليس بحيوان. ولم يتقدم شيء يشمل الخط واللفظ فيحترز بـ(اللفظ) عنه، إلا إن اعتقد أن (الكلمة) التي هي المحدود تشمل الخط واللفظ، فهذا في غاية الفساد؛ لأن المحدود ليس من الحد؛ ولأن (الكلمة) لا تنطلق على الخط لغة، وإنما ذلك (الكلام) ذكروا أنه ينطلق على الخط".

ثم وجه نقدا ثالثا فقال[2]: "وقوله (مستقل) احترز به من بعض اسم، نحو: الياء من (زيد) وتاء مسلمة، وبعض فعل كهمزة (أعلم) و(ألف) ضارب، فكل منها لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة؛ لأنه غير مستقل. هذا شرح المصنف كلامه[3]. واحتيج إلى أن يتحرز بـ(مستقل) من بعض اسم وبعض فعل؛ لأنه أخذ جنسًا بعيدًا، وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه –وهو القول– لم يحتج إلى التحرز بقوله: (مستقل)؛ لأن بعض اسم، وبعض فعل، لا يقال له قول".

التوضيح والتحليل:

عارض أبو حيان ابن مالك في ثلاث جزئيات، الأولى: وهي قوله: "الكلمة لفظ"، حيث يرى أبو حيان أن الأولى أن يقول: الكلمة قول؛ لأن اللفظ يحتمل كل ملفوظ مما له معنى، ومما ليس له معنى، بخلاف القول، فإنه لا يطلق إلا على الذي له معنى. والثانية متمثلة في الاعتراض على قول ابن مالك: تصديره بـ(اللفظ)؛ مخرج للخط، فاللفظ جنس، والجنس في الحد

(1) التذييل والتكميل (15/1، 16).
(2) التذييل والتكميل (1/ 18).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 4).

لا يؤتى به للاحتراز، كما أن الخط ليس من جنس اللفظ كي يستثنيه. والثالثة: اعتراضه على قوله أن الكلمة لفظ مستقل، والداع لهذا القيد في التعريف أنه أخذ جنسا بعيدا، وهو اللفظ، ولو قال: قول؛ لم يحتج إلى كلمة (مستقل).

وبالرجوع لتعريف بعض العلماء لمعنى(الكلمة)؛ تجد ابن الحاجب يقول[1]: "الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، وهي: اسم، وفعل، وحرف". وواضح أنه عرفها بـ(لفظ)، وهذا هو تعبير ابن مالك.

ولكن ابن هشام وافق أبا حيان، وعرفها بقوله[2]: "الْكَلِمَة قَول مُفْرد". أما ناظر الجيش فقد رد على أبي حيان، فقال[3]: "ورد الشيخ[4] على المصنف، أن (اللفظ) جنس بعيد؛ لصدقه على المهمل والمستعمل. و(القول) أقرب منه؛ لعدم صدقه على المهمل، فكان الإتيان به أولى. **والجواب:** أنه إنما يلزم الإتيان بالجنس القريب في الحد التام[5]، ولم يذكر ذلك المصنف على أنه تام، بل لم يتمحض كونه حدّا، فقد سماه رسما[6]، وبتقدير كونه حدّا تامّا، فالإتيان بـ(اللفظ) أولى؛ لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد مجازا، وغلب حتى صار كأنه حقيقة، فرفض ذكره في الحد؛ لئلا يوهم دخول غير المراد فيه، وعدل إلى الجنس البعيد لعدم الإيهام. ولا يكفي في الجواب أن يقال: (القول) يطلق على المهمل–أيضا– كما هو رأي بعضهم؛ لأن المصنف لا يرى ذلك، والقول عنده مخصوص بالمستعمل".

---

(1) الكافية في علم النحو (1/ 11).

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى (1/ 11).

(3) تمهيد القواعد (1/ 131).

(4) أي: أبو حيان.

(5) الحد التام: وهو التعريف بجميع الأجزاء نحو قولنا في الإنسان: هو الحيوان الناطق، والحد الناقص: هو التعريف بالفصل وحده، كقولنا في (حد) الإنسان: هو الناطق. انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول (2/ 695)، ونهاية السول شرح منهاج الوصول (1/ 22).

(6) الرسم تام وناقص، فالرسم الناقص: هُوَ التَّعْرِيفُ بِالْخَارِجِ وَحْدَهُ. والرسم التام: هو التَّعْرِيفُ بِجُزْءِ الْمَاهِيَّةِ مَعَ الْخَارِجِ عَنْهَا. البحر المحيط في أصول الفقه (1/ 142).

كما رد ناظر الجيش على أبي حيان في الاعتراض الثاني، فقال[1]: " قال المصنف: تصدير الحد باللفظ مخرج للخط، ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى. فنوقش في قوله: مخرج؛ لأن الجنس لا يؤتى به للإخراج، فلا يقال في الحيوان الناطق: إنّا أخرجنا بالحيوان ما ليس بحيوان. والجواب: أن الجنس إذا كان أعم من الفصل مطلقا يذكر لتقييد الذات لا للاحتراز. وأما إذا كان أعم من الفصل من وجه، فيجوز أن يحترز به. والجنس الذي هو (اللفظ) هنا، أعم من الفصل الذي هو الوضع من وجه؛ لأن اللفظ قد يوجد بغير وضع كما في المهملات. والوضع قد يوجد بغير لفظ كما في النّصب[2] وغيرها. فَبَيْنَ الجنس والفصل هنا عموم من وجه، فجاز أن يخرج بالجنس؛ لأنه قد يتصور فيه أن يكون فصلا بعد جعل الفصل المذكور معه جنسا. فبهذه الحيثية ساغ فيه ذلك".

وفي الاعتراض الثالث، تجد ناظر الجيش قد رد على أبي حيان، يقول[3]: " قال الشيخ[4]: (إنّما احتاج المصنّف للاحتراز عن بعض اسم وبعض فعل؛ لأنّه أخذ الجنس البعيد وهو اللّفظ، ولو أخذ القريب وهو القول؛ لم يحتج إلى التّحرز بمستقلّ؛ لأنّ بعض اسم وبعض فعل لا يقال له قول). وليس كما ذكره؛ لأنه إذا صدق عليه أنه لفظ دال بالوضع –كما يراه المصنف– صدق عليه أنه قول جزما، فلو ذكر (القول) عوض (اللفظ)؛ لم يستغن عن مستقل أيضا".

ووافق الأبذي ابن مالك، فقال[5]: "حدُّ الكلمة: لفظٌ دالٌ بالقوةِ أو بالفعلِ على معنى مفرد". فهو عبر عنه أنه (لفظ)، وهذا موافق لابن مالك.

---

(1) تمهيد القواعد (1/ 132).

(2) النصبة هي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض. البيان والتبيين (1/ 12؛86)، وزهر الآداب وثمر الألباب (2/ 387).

(3) تمهيد القواعد (1/ 133).

(4) ما بين هلالين لأبي حيان، وما بعد ذلك هو رد ناظر الجيش.

(5) الحدود في علم النحو (1/ 435).

ومما سبق فإن الباحث يميل لتعريف ابن مالك، كما يرى أن هذه الخلافات في القضايا المنطقية؛ أخرجت النحو عن مضمونه- وهو تقويم النطق- ليحل محلها جدل عقيم، لا يفيد اللغة شيئا.

2- تعريف المضمر:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئيتين، وهاك تفصيل المسألة:

يعرف ابن مالك (المضمَر)، فيقول[1]: وهو الموضوع لتعيين مُسَمّاه، مشعرا بتكَلُّمِه أو خطابه أو غَيْبَتِه".

ويشرح ابن مالك التعريف السابق، فيقول[2]: "المراد بالتعيين: جعل المفهوم مُعاينًا للسامع أو في حكم المُعاين، فذكره مخرج للنكرات. وذكر الوضع مخرج للمنادى، والمضاف، وذي الأداة. وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعلم، واسم الإشارة، والموصول؛ لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث، بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل، بخلاف المضمرات، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها".

يقول أبو حيان[3]: "قال المصنف في الشرح[4]: (ذكر الوضع مخرج للمنادى والمضاف وذي الأداة، وذكر التعيين، مخرج للنكرات)، وهذا الذي ذكره من أن الجنس في الحد يتحرز به، هي عادته وعادةً ابن عصفور، وتقدم لنا الكلام معهما في ذلك أول الكتاب، وأن الجنس لا يورد في الحد للاحتراز، وإنما الجنس يشغل المحدود وغيره، والفصل هو الذي يؤتى به؛ لتمييز المحدود من غيره".

ثم يعترض على أول جزئية في التعريف، فيقول[5]: "قوله: (الموضوع لتعيين مسماه) جنس يشمل سائر المعارف، فإن كل معرفة يعين مسماه، وليس (الوضع) مخرجًا للمنادى والمضاف وذي الأداةً كما زعم المصنف، بل يا رجل، وغلام زيد، والرجل، موضوعات لتعيين المسمى، والمسمى في هذا المركب وضع له هذا اللفظ المركب، وكل من هذه التراكيب تفيد تعيين المسمى، وكأن الوضع عند المصنف مختص بالمفرد قبل التركيب، وليس كما زعم. وهذا الذي بحثناه هو على ما تقتضيه قواعد الجماعةً. وأما على ما بحثنا نحن- في العلم وفي باقي

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 120).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 120).

(3) التذييل والتكميل (2/128، 129).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 120)، حيث نقله أبو حيان بالمعنى.

(5) التذييل والتكميل (2/ 129).

المعارف– فإن الذي وضع لتعيين المسمى إنما هو العلم، وأما باقي المعارف فإنما وضعت كليات، ثم بالاستعمال يتعين المسمى لا بالوضع ".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك، فيرى أبو حيان أن الجنس في الحد لا يتحرز به[1]، ويرى أن كل معرفة يعين مسماه، وليس (الوضع) مخرجًا للمنادى والمضاف وذي الأداةً كما قال المصنف. كما يرى أبو حيان أن الذي وضع لتعيين المسمى إنما هو العلم، وأما باقي المعارف فإنما وضعت كليات، ثم بالاستعمال يتعين المسمى لا بالوضع.

حاول ناظر الجيش أن يفسر كلام ابن مالك بطريقة لا تُخَطِّئُه، فقال[2]: "كونه ذَكَرَ الوضع مخرجا للمنادى وما ذكر معه، ليس لأن الثلاثة[3] غير موضوعة كما فهمه الشيخ[4]؛ بل المراد به أنه لم يكن المقصود بوضعها تعيين مسماها، إنما المقصود شيء آخر. وتعيينها المسمى إنما حصل بطريق التبع. فالمقصود بالنداء: طلب إقبال المنادى، ويلزم من قصده بالطلب: التعيين. والمقصود بالإضافة: إفادة الملك أو الاختصاص، ويلزم منها –إذا كانت إلى معرفة – التعيين. والمقصود بالأداة: الإحالة على شيء للمخاطب به، شعور إما خارجي أو ذهني، فينجر التعيين بوساطة ذلك الشيء المشعور به".

ولكن الدماميني خالف ابن مالك ووافق أبا حيان، فقال[5]: "قلت: وفيه نظر, لأنا لا نسلم أن (الوضع) مخرج للمنادى والمضاف وذي الأداة, ضرورة أنهن معارف, وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه, وغاية الأمر أن تعين المعنى تارة يكون بجوهر اللفظ, وتارة يكون بأمر خارج عنه –كما مر– وذلك لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه ... وأحسن من هذا التعريف

---

(1) سبق توضيح ذلك في المسالة الأولى.

(2) تمهيد القواعد (1/ 447).

(3) المنادى، والمضاف، وذو الأداة.

(4) أي: أبو حيان.

(5) تعليق الفرائد (2/ 17).

وأخصر قول ابن الحاجب[1]: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب". واختار الفاكهي تعريف ابن الحاجب، يقول[2]: "ما دل وضعا على متكلم، أو مخاطب، أو غائب".

ومما سبق فإن الباحث يميل لتعريف ابن الحاجب؛ لسهولته، واختيار بعض العلماء له.

3- تعريف الاسم العلم:

خالف أبو حيان ابن مالك في ثلاث جزئيات، وهذا بيان ذلك:

يعرف ابن مالك الاسم العلم، فيقول[3]: "وهو المخصوصُ مطلقًا- غَلَبةً أو تعليقا- بمسمًّى غير مقدَّرِ الشياع، أو الشائع الجاري مجراه".

ويشرح ابن مالك التعريف السابق، فيقول[4]: "المخصوص: مخرج لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص".

يقول أبو حيان[5]: "(المخصوص): جنس يشمل سائر المعارف. وقال المصنف في الشرح: (المخصوص: مخرج لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص). وقد قدمنا أن الجنس في الحد لا يؤتي به للاحتراز، إنما يؤتى به ليشمل المحدود وغيره، ثم بعد ذلك يؤتى بالفصل؛ الذي يميز المحدود من غيره".

ويرى أبو حيان أن تعريف ابن مالك السابق مسروق من أبي الحسن ابن عصفور، يقول أبو حيان[6]: "وقد حد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور العلم، فقال: " العلم: هو اسم علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب" ، ثم أورد شرح ابن عصفور للتعريف، ثم قال أبو حيان[7]:" وحد المصنف مسترق أكثره من حد الأستاذ أبي الحسن".

---

(1) أمالي ابن الحاجب (2/ 521)، الكافية في علم النحو (1/ 32).
(2) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 139).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 170).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 170).
(5) التذييل والتكميل (2/ 305).
(6) التذييل والتكميل (306/2، 307).
(7) التذييل والتكميل (2/ 307).

ويسجل اعتراضا آخر على التعريف السابق، فيقول[1]: "وقوله: (تعليقاً أو غلبة) هذا تقسيم وبيان لصنفي الأعلام، ولو حذف؛ ما احتيج إليه في الحد".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في حد الاسم العلم، وذلك من ثلاث جهات: الأولى أنه بدأ التعريف بالجنس، والجنس لا يحترز به، كما أنه عد التعريف مسروقا، وذكر أن به حشوا غير مطلوب. ويرى الباحث أن هذه ليست بسرقة، وهذه عادة العلماء القدماء، فكثيرا ما يأخذون ولا ينسبون.

عرف ابن الحاجب الاسم العلم فقال[2]: " والعلم ما وضع لشيء بعينه، غير متناول غيره، بوضع واحد".

ويرد ناظر الجيش على أبي حيان في قوله: "الجنس في الحدّ لا يؤتى به للاحتراز" أن كلمة (المخصوص) الواردة في تعريف ابن مالك؛ فصل لا جنس، يقول ناظر الجيش[3]: "والجواب: أن المخصوص هنا فصل لا جنس؛ لأنه صفة لمحذوف، التقدير: وهو الاسم المخصوص. فالاسم جنس يشمل المعارف والنكرات، والمخصوص فصل يفصل المعارف عن غيرها".

وعرفه الفاكهي، فقال[4]: "ما وضع لمعين لا يتناول غيره". وهو تعريف ابن الحاجب نفسه، باستثناء العبارة الأخيرة.

ويميل الباحث لتعريف الفاكهي؛ لسهولته، ووضوحه، ولكونه جامعا مانعا.

4- تعريف العمدة:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئية واحدة، وهذا بيان ذلك:

---

(1) التذييل والتكميل (2/ 305).
(2) أمالي ابن الحاجب (2/ 538).
(3) تمهيد القواعد (2/ 588).
(4) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 146).

يعرف ابن مالك العمدة، فيقول[1]: "العمدة: عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل، يقوم مقام اللفظ به".

يقول أبو حيان معلقا على التعريف السابق[2]: "وهذا كلام مدخول؛ لأن لنا من أجزاء الكلام ما يسوغ حذفه لدليل، ولا يسمى عمدة، ولنا من أجزاء الكلام ما لا يسوغ حذفه، ولو كان عليه دليل، ويسمى عمدة. فمثال الأول (الفعل)، فإنه يسوغ حذفه لدليل، ولا يسمى عمدة، فإذا قلت (زيد) في جواب (أجاءك أحد؟) فالتقدير: جاءني زيد، فـ (جاءني) جزء الكلام، وقد ساغ حذفه لدليل, ولا يسمى عمدة. ومثال الثاني (الفاعل) و (المفعول الذي لم يسم فاعله)، فإن كلا منهما يسمى عمدة، ولا يسوغ حذفه لدليل. وكذلك يلزم أيضا من قوله أن يكون بعض الحروف عمدة؛ وذلك أنه من أجزاء الكلام، ولا يسوغ حذفه إلا بدليل, نحو حرف النداء، وهمزة الاستفهام، وغيرهما".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في تعريف العمدة، ورأى أن تعريف ابن مالك مدخول، بمعنى أنه ليس جامعا مانعا، وقد وضح ذلك أبو حيان.

ويرد ناظر الجيش على أبي حيان، فيقول[3]: "أما الدخل الذي ذكره على حد العمدة فلا يتجه. أما الشق الأول: فغير لازم؛ لأن الفعل إنما هو مقصود في مدلول إعراب الاسم، فالعمدة المحدودة أحد أقسام الاسم، فلا يرد الفعل. وأما الشق الثاني: فلا يرد –أيضا؛ لأن كلّا من الفاعل والمفعول الذي لم يسمّ فاعله إنما امتنع حذفه لعارض، وهو كونه يؤدي إلى بقاء حديث من غير محدّث عنه؛ والمصنف إنما حد العمدة بالنظر إلى ذاتها، لا بالنظر إلى ما يعرض لها، وهذا شأن الحدود".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 265).

(2) التذييل والتكميل (242/3، 243).

(3) تمهيد القواعد (2/ 841).

وعرفها ابن عقيل تعريفا موجزا، فقال[1]: "ما لا يستغنى عنه كالفاعل". وعرفها بشكل أدق، فقال[2]: "ما عَدمُ الاستغناء عنه أصل، لا عارض، كالمبتدأ". وهو تعريف قريب من تعريف ابن مالك.

ووافق السيوطي ابن مالك، وأورد التعريف عينه، فقال[3]: "الْعُمْدَة عبارَة عَمَّا لَا يسوغ حذفه من أَجزَاء الْكَلَام إِلَّا بِدَلِيل يقوم مقَام اللَّفْظ بِهِ"

ومما سبق فإن الباحث يميل لتعريف ابن مالك.

5- تعريف الفضلة:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئية واحدة، وهذا بيان ذلك:

يعرف ابن مالك الفضلة فيقول[4]: "والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا، إلا لعارض".

ويقول أبو حيان: "يَرِد عليه بعض العمد؛ الذي يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض, فمن ذلك المبتدأ في قطع النعوت, والخبر في نحو: لولا زيد لأكرمتك".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في تعريف الفضلة، ورأى أن تعريف ابن مالك مدخول، بمعنى أنه ليس جامعا مانعا، وقد وضح ذلك أبو حيان.

ووافق ابن عقيل ابن مالك في التعريف السابق، فقال[5]: "والفضلة: ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض، كالحال".

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 155).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 6).

(3) همع الهوامع (1/ 359).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 265).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 6).

ووافق ناظر الجيش ابن مالك، وأورد التعريف نفسه، ورد على أبي حيان، فقال[1]: "وأما ما أورده على حد الفضلة فغير وارد؛ لأن ما مثّل به إنما حذف دليل قام مقام اللفظ به، فهو داخل في حد العمدة، ولم يدخل في حد الفضلة؛ لأنه ما ساغ حذفه مطلقا".

ومما سبق فإن الباحث يميل لتعريف ابن مالك.

6- تعريف التعليق والإلغاء:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئية واحدة، وهذا بيان ذلك:

يعرف ابن مالك التعليق والإلغاء، فيقول[2]: "التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب، بخلاف الإلغاء: فهو إبطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز، ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف".

يقول أبو حيان[3]: "ويَرِد عليه أن من التعليق شيئا يكون على سبيل الجواز، لا على سبيل الوجوب".

كما ينبه أبو حيان على ملحوظة مهمة، فيقول[4]: "وليس كل أفعال القلوب يعلق؛ ألا ترى أن الإرادة والكراهة ونحوهما من أفعال القلوب، لا تعلق؛ لأنها لا تدخل على الابتداء، ولا لها معنى يدخل على الابتداء بحسب الأصل".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئية واحدة من التعريف، حيث رأى ابن مالك أن التعليق يكون على سبيل الوجوب: بينما رأى أبو حيان أن منه على سبيل الجواز. أما الجزئية الثانية التي نبه إليها أبو حيان، فهي ليست في التعريف. أما الإلغاء فلم يعترض عليه.

وعرف ابن مالك التعليق في موطن آخر، فقال[1]: "التعليق: وهو إبطال العمل لفظًا لا معنى على سبيل اللزوم". واللزوم يعني الوجوب، وبهذا يكون التعريفان مترادفين.

---

(1) تمهيد القواعد (2/ 841).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 88).
(3) التذييل والتكميل (6/ 79).
(4) التذييل والتكميل (6/ 79).

وعرفه ابن شاهنشاه بقوله[2]: "إبطال عملها[3] لفظا لا محلا". حيث حذف من تعريف ابن مالك عبارة: " على سبيل الوجوب". وبهذا يوافق أبو حيان ابن شاهنشاه.

وعرفه ابن هشام الانصاري بقوله[4]: "التعليق، وهو إبطال العمل لفظا لا محلا؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعده". ويلاحظ أنه لم يذكر عبارة ابن مالك: "على سبيل الوجوب"، وهو بهذا يوافق أبا حيان.

وبين ناظر الجيش أن أبا حيان لم يخالف ابن مالك في تعريف الإلغاء، فقال[5]: "وقد

صرح هو[6] في المتن والشرح بأن الإلغاء جائز، يعني أن الخيار للمتكلم، فله أن يُعْمِل، وله أن يلغي، حيث يجوز له الإلغاء. وهذا الذي ذكره هو المشهور المعروف، قال الشيخ[7]: وهو مذهب الجمهور".

أما مخالفة أبي حيان لابن مالك في أن التعليق على سبيل الوجوب ليس دائما، وأن من التعليق شيئا يكون على سبيل الجواز، فيرد عليه ناظر الجيش، فيقول[8]: "اعترض الشيخ على قول المصنف: إن التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلّا على سبيل الوجوب، والذي يرفع هذا الاعتراض؛ أن التعليق ذكرت أسبابه، ولا شك أنه متى وجد سبب منها؛ كان التعليق واجبا".

ويفهم من كلام ناظر الجيش أن الوجوب مرتبط بحالات، وهذا يدعم رأي شاهنشاه وأبي حيان وابن هشام الأنصاري. ومما سبق فإن الباحث يميل لحذف عبارة على سبيل الوجوب؛ وفاقا لرأي أبي حيان؛ لأن للوجوب حالات، وغيرها يكون للجواز.

7- تعريف المفعول معه:

---

(1) شرح الكافية الشافية (2/ 560).
(2) الكناش في فني النحو والصرف (2/ 36).
(3) أي: أفعال القلوب، وهي علم وأخواتها.
(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 50).
(5) تمهيد القواعد (3/ 1486).
(6) أي: ابن مالك.
(7) أي: أبو حيان.
(8) تمهيد القواعد (3/ 1523).

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئيتين، وهذا بيان ذلك:

يعرف ابن مالك المفعول معه، فيقول[1]: "وهو الاسم التالي (واوا)؛ تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع)، وفي اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة"

يقول أبو حيان معترضا[2]: "قوله: (التالي واواً)، جنس يشمل واو العطف في نحو: مزجت عسلاً وماءً. وقال المصنف[3]: «قلت في حده (التالي واواً)؛ ليخرج التالي غير الواو مما يطلق عليه في اللغة مفعول معه، كالمجرور بـ(مع) وبـ(باء المصاحبة)، نحو: بعت الفرس بلجامه، وجلست مع زيد، فإن عرف النحاة يقصر المفعول معه على المبوب له هنا) انتهى ملفقاً معناه من كلام المصنف. وجرى في ذلك على عادته كابن عصفور من ذكر الجنس أولاً، وأنه يحترز به من كذا، وقد تكلمنا معهما في أوائل هذا الشرح على أن الجنس لا يورد للاحتراز".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في أن ابن مالك أتى بالجنس أولا وهو (التالي واوا)، ثم إنه احترز به من واو العطف، وأنه جرى في ذلك مقلدا لابن عصفور، فهو يذكر الجنس أولاً، وأنه يحترز به من أمور أخرى، وأبو حيان يرى أن الجنس لا يورد للاحتراز.

وخالف ناظر الجيش ابن مالك في الجزئية الأخيرة من التعريف، فقال[4]: "قوله: (وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة) غير محتاج إليه في الحد؛ لأنه لم يحترز به عن شيء خيف دخوله مع المحدود، بل لا يجوز إدخاله في الحد؛ لأنه إنما ذكر بيان العامل في المحدود، وذلك شيء خارج عن ماهيته، فلا وجه لذكره، وعلى هذا يجب الاقتصار على قوله: (وهو الاسم التالي واوا؛ تجعله بنفسها كمجرور مع) ".

وأورد ابن عقيل تعريف ابن مالك، ولم يعترض عليه[5]. وعرفه السيوطي، فقال[1]: "هُوَ التَّالِي وَاو المصاحبة". وعرفه الفاكهي فقال[2]: "الاسم الفضلة، التالي (واوا)، أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه". ووافق مرعي المقدسي الفاكهي[3].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 247).

(2) التذييل والتكميل (8/ 99).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 247).

(4) تمهيد القواعد (4/ 2041؛205).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 539).

ويميل الباحث لتعريف الفاكهي؛ لكونه واضحا ومفصلا.

8- تعريف الحال:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئية واحدة، وهذا بيان ذلك:

عرف ابن مالك الحال، فيقول[4]: "وهو ما دل على هيئة وصاحبها، متضمنا ما فيه معنى (في)، غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة".

يقول أبو حيان بعد أن شرح التعريف السابق[5]: " انتهى شرح هذا الرسم للحال، وهو في غاية الطول، وكثره الفضول، وهو منتزع من شرح المصنف له".

التوضيح والتحليل:

أبو حيان خالف ابن مالك في تعريف الحال؛ لأنه في غاية الطول، مع العلم أنه لم يعترض على أي مكون من مكونات التعريف، ولم يستدرك عليه بتعريف آخر.

وعرفها ابن آجروم، فقال[6]: "الاسم المنصوب، المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الهَيْئاتِ". وعرف

ابن هشام الحال، فقال[7]: "وَهُوَ وصف فضلَة، مسوق لبَيَان هَيْئَة صَاحبه، أَو تأكيده أَو تَأْكِيد عَامله، أَو مَضْمُون الْجُمْلَة قبله".

وأورد ابن عقيل تعريف ابن مالك للحال، ولم يعترض عليه[8]، وكذلك فعل ناظر الجيش، ولم يعترض على طوله[9]. ووافق الأبذي[10] ابن آجروم. واختار الفاكهي تعريف ابن هشام، فقال[11]: "وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو عامله".

---

(1) همع الهوامع (2/ 237).
(2) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 221).
(3) دليل الطالبين لكلام النحويين (1/ 57).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 321).
(5) التذييل والتكميل (9/ 7).
(6) متن الآجرومية (1/ 19).
(7) شرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 316).
(8) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 5).
(9) تمهيد القواعد (5/ 2243).
(10) الحدود في علم النحو (1/ 479).
(11) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 224).

ويميل الباحث لتعريف ابن هشام؛ لتركيزه، ووضوحه.

9- تعريف الاستغاثة:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئية واحدة، وهذا بيان ذلك:

عرف ابن مالك (الاستغاثة)، فقال[1]: "دعاء المنتِصر المنتصَر به، والمستعين المستعان به". ويشرح ابن مالك التعريف السابق، فيقول: "والمعروف في اللغة تعدى فعله بنفسه نحو: استغاث زيد عمرا . قال الله تعالى[2]:﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ**﴾ وقال تعالى[3]:﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾، فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث. والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك".

يقول أبو حيان[4]: " وليس كما ذكر، بل (استغاث) يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر؛ الذي هو الباء، كما في لفظ سيبويه والنحويون في باب الاستغاثة، وكان ينبغي له ألا يقدم على مخالفة النحويين –خصوصا سيبويه– إلا بعد استقراء تام، بل كان ينبغي له إذ رأى الإمام قد تكلم به معدى بالباء؛ أن يعتقد بعد استقرائه؛ أنه ليس استقراء تاما، وأن لفظ الإمام سيبويه حجة في التعدية بحرف الجر". ثم يسوق شواهد تؤيد مذهب سيبويه[5].

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في التعريف اللغوي، فالفعل (استغاث)، عده أبو حيان لازما أحيانا، ومتعديا أحيانا أخرى، في حين عده ابن مالك متعديا، مخالفا بذلك سيبويه والنحاة.

وبالرجوع لمعاجم اللغة؛ تجد أن العرب استخدمت الفعل متعديا بـ(الباء)، قال الشَّمّاخ[6]:

حَتّى اسْتَغَاثَ بِأَحْوَى فَوْقَهُ حُبُكٌ يَدْعُو هَدِيلاً بِهِ العُزْفُ العَزاهيلُ

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 409).

(2) [سورة الأنفال:9].

(3) [سورة القصص:15].

(4) التذييل والتكميل (348/13).

(5) التذييل والتكميل (349/13).

(6) البيت من البسيط، وهو للشماخ في ديوانه (82/1)، والعين (2/ 279)، وتهذيب اللغة (2/ 86)، مقاييس اللغة (4/ 357)، لسان العرب (9/ 245)، تاج العروس (24/ 156).

والشاهد في البيت: (استغاثَ بأحْوَى)، حيث عداه بالباء.

وكذلك قول زهير بن أبي سلمى[1]:

كَمَا اسْتَغَاثَ بِسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خَافَ الْعُيُونَ، وَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ

وغيره من الأبيات[2].

ومما سبق يتضح أن الفعل استغاث يجوز أن يعدى بالباء، كما ذهب أبو حيان. ولكن ناظر الجيش وافق ابن مالك، ورد على أبي حيان، فقال[3]: "ولك أن تقول: قد تعرض النحاة إلى ذكر الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبالحرف أخرى، ولم يذكروا أن فعل الاستغاثة من تلك الأفعال. ثم قد ثبت بالكتاب العزيز تعديه بنفسه، فوجب أنه إذا ورد متعديا بحرف أن يدعى فيه التضمين. وعلى هذا يكون استغاث من قوله: (حتى استغاثت بماء) ضُمّن معنى استعان؛ لأن الماء يستعان به ولا يستغاث".

ويكمل ناظر الجيش رده فيقول[4]: "فإن قيل: استعان متعد بنفسه. قيل: كما ورد متعديا بنفسه ورد متعديا بالحرف قال النبي –صلّى الله عليه وسلّم[5]: (إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ)، فيمكن أن يكون في أصل الوضع متعديا بالحرف، وأنه يصل إلى نصب متعلقه بإسقاط الخافض، ولا يمكن أن يدعى ذلك في استغاث؛ لأن المستغاث منادى. وقد علم أن المنادى مفعول بفعل مقدر. فإذا قيل: يا زيد فالتقدير أدعو زيدا".

ومما سبق من قول ناظر الجيش يتضح أن الفعل استغاث بمعنى (نادى)، وهو فعل متعد. ولكن بجمع كلام أصحاب المعاجم وكلام ابن مالك وأبي حيان وناظر الجيش؛ يتضح أن الفعل (استغاث) يتعدى بنفسه، ويتعدى بحرف الجر، وهو ما يوافق رأي أبي حيان؛ لذا يميل الباحث لرأيه.

---

(1) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (81/1)، والعين (4/ 386)، وجمهرة اللغة (1/ 130)، تهذيب اللغة (13/ 84)، لسان العرب (1/ 99).

(2) جمهرة اللغة (3/ 1312)، والبارع في اللغة (ص: 185)، وتهذيب اللغة (3/ 177).

(3) تمهيد القواعد (7/ 3595).

(4) تمهيد القواعد (7/ 3595؛3596).

(5) سنن الترمذي (4/ 248).

10- تعريف أسماء الأفعال:

خالف أبو حيان ابن مالك في جزئيتين، وهذا بيان ذلك:

عرف ابن مالك أسماء الأفعال، فيقول[1]: " ألفاظ تقوم مقامها[2]؛ غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الاسماء".

ويشرح أبو حيان التعريف السابق، فيقول[3]: " وقوله: (ألفاظ) أعم من (كلمات)، وكان ينبغي أن يقول: كلمات. وقوله: (تقوم مقامها) أي: مقام الأفعال، وهذا فيه إبهام؛ لأنه لا يُدرى من هذا اللفظ في أي شيء قامت مقامها. وقوله: (غير متصرفة تصرفها)، أي: تصرف الأفعال، ويعني أن أبنيتها لا تختلف؛ لاختلاف الزمان كالفعل. وقوله: (ولا تصرف الأسماء)، في كونها يُسند إلى مدلولها، فتُستعمل مبتدأة وفاعلة، وغير ذلك".

التوضيح والتحليل:

أبو حيان خالف ابن مالك في تعريف أسماء الأفعال، في قوله (ألفاظ)، و(تقوم مقامها)، ولم يستدرك عليه بتعريف آخر.

أما بالنسبة لكلمة (لفظ) فقد استخدمها العلماء في تعريفاتهم قبل ابن مالك، وبعده[4]، ووافق ابن عقيل ابن مالك في التعريف، ولم يعترض عليه[5]. ورد ناظر الجيش على هذا الاعتراض في المسألة الأولى من هذا البحث، ومما قاله[6]: " فالإتيان بـ(اللفظ) أولى؛ لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد مجازا، وغلب حتى صار كأنه حقيقة، فرفض ذكره في الحد؛ لئلا يوهم دخول غير المراد فيه، وعدل إلى الجنس البعيد لعدم الإيهام. ولا يكفي في الجواب أن

---

(1) تسهيل الفوائد (1/ 210).

(2) أي: مقام الأفعال.

(3) التذييل والتكميل (269/14).

(4) الكافية في علم النحو (1/ 11)، وشرح قطر الندى (1/ 11).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 639).

(6) تمهيد القواعد (1/ 131).

يقال: (القول) يطلق على المهمل-أيضا- كما هو رأي بعضهم؛ لأن المصنف لا يرى ذلك، والقول عنده مخصوص بالمستعمل".

وأما قوله عن قول ابن مالك: (تقوم مقامها). "وهذا فيه إبهام؛ لأنه لا يُدرى من هذا اللفظ في أي شيء قامت مقامها". فيوضح ذلك ناظر الجيش، فيقول[1]: "تقوم مقامها، يستفاد منه أحد الأمرين وهو: كونها نائبة عن الأفعال ... وأنها تقوم مقامها في العمل، إذ ليس من شأن لأفعال إذا انضمت إلى الأسماء إلا ذلك، فيندفع قول الشيخ: إن كلامه فيه إبهام".

ومما سبق فإن الباحث يميل لتعريف ابن مالك.

ثانيا: التعريفات التي رفضها أبو حيان جملة وتفصيلا:

1- تعريف الاسم:

عرف ابن مالك الاسم، فقال[2]: " فالاسمُ كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظيرِها".

عارض أبو حيان ابن مالك، فقال[3]: "وقد عدل المصنف في حد الاسم عما حده به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار؛ لأن النحويين حدوا الاسم بالأمور الذاتيات؛ التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حده بأمر عارض له حالة التركيب، وهو خاصةً من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا شأن الحدود، مع ما في حده من غموض اللفظ، والإبهام والترديد والمجاز؛ الذي هو مناف للحد؛ إذ الحد إنما يؤتي به لإيضاح المحدود وبيانه، وصار كل قيد في حده يحتاج إلى شرح طويل، فيحتاج أن يشرح الإسناد والمعنى والنظير، وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود والإبهام في قوله: (ما لمعناها)، والترديد في قوله: (أو نظيرها)، والمجاز في قوله: (إلى نفسها)، والكلمة لا يقال لها (نفس) إلا بمجاز".

---

(1) تمهيد القواعد (8/ 3835).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 9).

(3) التذييل والتكميل (1/ 45،46).

ثم ذكر تعريفا غيره، فقال[1]: "وأحسن ما حد به الاسم أن يقال: "الاسم كلمة دالةً بانفرادها على معنى، غير متعرضةً ببنيتها للزمان. فقولنا: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: (دالةً بانفرادها على معنى)، احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم. (غير متعرضة إلى آخره)، احتراز من الفعل".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في التعريف، ثم ذكر تعريفا كاملا للاسم. وعرف السيرافي الاسم، فقال[2]: "كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل، من مضىّ أو غيره".

وعرفه ابن الوراق بقوله[3]: "كل مَا دلّ على معنى مُفْرد تَحْتَهُ، غير مقترن بِزَمَان مُحَصل".

وأورد العكبري عدة تعريفات، حكم على اثنين منها بالصواب، أحدهما تعريف السيرافي، يقول العكبري[4]: " وأمَّا قولُ ابنِ السّراج[5] فصحيحُ أيضًا، فإنّ الاسم يدل على معنى في نفسِهِ، فيفه احترازُ من الحرف، وقوله: (غير مقترن بزمانٍ محصّل) يخرج منه الفعل".

وعرفه ابن الأثير فقال[6]: " كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها، مجرّدة من الزّمان المختص لفظا". وهذا التعريف مطابق تماما لما سبقه من تعريفات. وعلى تعريف ابن السراج ابن يعيش[7]، وابن الحاجب[8]. ووافق الأبذي[9] أبا حيان، والعلماء الذين أشار لهم الباحث.

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 46).
(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 15).
(3) علل النحو (1/ 139).
(4) أمالي ابن الحاجب (2/ 815).
(5) التعريف للسيرافي وليس لابن السراج، انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 15).
(6) البديع في علم العربية (1/ 9).
(7) شرح المفصل لابن يعيش (1/ 82).
(8) أمالي ابن الحاجب (2/ 815).
(9) الحدود في علم النحو (1/ 440).

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان؛ لأنه وافق جمهور العلماء، كما أن الحد الذي اختاره سهل جامع مانع. أما تعريف ابن مالك فهو غامض، كما قال أبو حيان.

2- تعريف الفعل:

عرف ابن مالك الفعل، فقال[1]: "الفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبدا، قابلةٌ لعلامة فرعيَّة، المسند إليه".

وخالف أبو حيان ابن مالك، فقال[2]: "وقد عدل المصنف في حد الفعل؛ عما حد به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، كما عمل ذلك في حد الاسم، وحده بأمر عارض للفعل حالة التركيب، لا بما هو ذاتي للماهية، مع غموض قوله: (قابلة لعلامة فرعية، المسند إليه)".

ثم يستدرك أبو حيان تعريفا آخر للفعل، فيقول[3]: "وأحسن ما حد به الفعل أن يقال:

"الفعل كلمة متعرضةً ببنيتها لزمان معناها". فقولنا: "كلمة"، جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: "متعرضة إلى آخره،" فصل يخرج الاسم والحرف".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في تعريف الفعل، وذكر تعريفا آخر. وعرفه ابن الأثير فقال[4]: " كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها، مقترنة بزمان مختصّ"

وعرفه الزمخشري بقوله[5]: " الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان". وهو تعريف قريب من تعريف أبي حيان، والفارق بينهما أن أبا حيان قال: "الفعل: كلمة"، ولعله أكثر دقة من (ما) في تعريف الزمخشري.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 9).
(2) التذييل والتكميل (47/1، 48).
(3) التذييل والتكميل (1/ 48).
(4) البديع في علم العربية (1/ 9).
(5) المفصل (1/ 319).

وعرفه ابن الصائغ، فقال[1]: "كَلِمَةٌ دلّت على معنىً في نفسها مقترنةٌ بزمنٍ مُحَصَّل". وعرفه الأبذي بتعريف مشابه، فقال[2]: "كلُّ كلمةٍ دلتْ على معنى في نفسِها. وتعرضتْ بنيتُها للزمان". فكل هؤلاء وافقهم أبو حيان.

ووافق أبا حيان الفاكهي[3]، ومرعي الكرمي، فقال[4]: "كلمةٌ دلَّت على معنًى في نفسها واقترنت بزمن وضعاً، وهو ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر".

ومما سبق تلاحظ أن جمهور العلماء–سواء قبل ابن مالك أو بعده– وافقوا أبا حيان أو وافقهم أبو حيان؛ لذا يميل الباحث لرأيه.

3– تعريف الحرف:

عرف ابن مالك الحرف، فقال[5]: "والحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسنادا وَضْعيا بنفسها، ولا بنظير".

يقول أبو حيان[6]: "وهذا الحد الذي ذكره، فيه صيغة النفي، وهو قوله: (لا تقبل)، فهو عدمي، والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية؛ لأنها سُلُوب. وفي هذا الحد تجوز؛ لأنه قال: (ولا بنظير)؛ احتراز من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها تقبل الإسناد بنظير... وقد عدل المصنف في حد الحرف عما حده به النحويون إلى هذا الذي اختاره، كما فعل في حد الاسم، وحد الفعل".

---

(1) اللمحة في شرح الملحة (1/ 116).
(2) الحدود في علم النحو (1/ 440).
(3) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 95).
(4) دليل الطالبين لكلام النحويين (1/ 16).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 10).
(6) التذييل والتكميل (1/49، 50).

ويذكر أبو حيان تعريف آخر، فيقول[1]: "وأحسن ما قيل في حد الحرف: (الحرف كلمة دالةً على معنى في غيرها فقط). فقولنا: (كلمه): جنس يشمل الاسم والفعل والحرف, وقولنا: (دالةً على معنى في غيرها) احتراز من الاسم والفعل. وقولنا: (فقط)، احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في تعريف الحرف، ثم ذكر أبو حيان تعريفا آخر للحرف. وعرف ابن الحاجب الحرف، فقال[2]: " ما دل على معنى في غيره". ويفرق عن تعريف أبي حيان بكلمة: (فقط).

ووافق أبا حيان المرادي، فقال[3]: " وقد حُدّ بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط".

ودافع ناظر الجيش عن ابن مالك، فقال[4]: "أورد الشيخ أن في الحد المذكور صيغة النفي: [5](وهو لا يقبل، فهو عدميّ، والعدميّ لا يكون في الحدّ؛ لأنّ الحدّ لا يكون إلّا بما تقوّمت منه الماهيّة. والأعدام سلوب، لا تتقوّم منها ماهيّة...) والجواب عن الأول: أن الفصول الوجودية إنما تعتبر في الحدود الحقيقية، أي: التي تحد بها الماهيات الحقيقية، وهي التي لها وجود في الخارج. أما الحدود الاصطلاحية، أي: التي تحد بها الماهيات الاعتبارية، فيجوز في الفصول التي فيها أن تكون عدمية". ويرى الباحث أن الإغراق في القضايا المنطقية يفسد النحو، ويخرج به عن مضمون رسالته. كما أن المقصد من التعريف التوضيح، لا الغموض والتعقيد.

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 50).

(2) أمالي ابن الحاجب (2/ 608).

(3) الجنى الداني (1/ 20).

(4) تمهيد القواعد (1/ 156).

(5) ما بين هلالين كلام أبي حيان، ذكر في بداية المسألة موثقا.

وعرفه الأبذي يقوله[1]: " كلُّ كلمةٍ لا تدلُ على معنى في نفسِها، لكن في غيرها".

ومما سبق فإن الباحث يميل لتعريف أبي حيان؛ لخلوه من التعقيد، وموافقته لجمهور العلماء.

4- تعريف الموصول الاسمي والحرفي:

يعرف ابن مالك الاسم الموصول، فيقول[2]: "وهو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائدٍ أو خَلْفة، وجملةٍ صريحة أو مؤولة، غير طلبية ولا إنشائية".

ويعرف الموصول الحرفي، فيقول[3]: "ومن الحروف ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر، ولم يَحْتَج إلى عائد".

ويضرب على ذلك مثالا[4] بقوله تعالى[5]:﴿**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**﴾ ، أي: كالخوض الذي خاضوه"

يقول أبو حيان[6]: "الموصول الاسمي والموصول الحرفي كلاهما محصور بالعد، فلا يفتقر في تعرفهما إلى الحد".

التوضيح والتحليل:

رأى أبو حيان أن الموصول الاسمي والموصول الحرفي محصوران بالعد، ولا يحتاجان إلى حد، مع العلم أنه شرح التعريفين، ولم يعترض على فحواهما إلا من هذه الزاوية.

ووافق أبو حيان ابن جني، فعرف ابن جني الموصول الاسمي بالحصر، فقال[1]: "فالأسماء الموصولة: الَّذِي وَالَّتِي وتثنيتهما اللَّذَان واللتان، وَفِي الْجَرّ وَالنّصب: اللَّذين واللتين،

---

(1) الحدود في علم النحو (1/ 441).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 186).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 188).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 188).
(5) [سورة التوبة 69].
(6) التذييل والتكميل (3/ 5).

وَجمع الَّذِي: الَّذين بِالْيَاءِ فِي كل حَال، والألى. وَجمع الَّتِي: اللَّاتِي واللائي واللاء، وَجمع اللَّاتِي: اللواتي. وَمن وَمَا وَأي وَالْألف وَاللَّام فِي معنى الَّذِي وَالَّتِي وتثنيتهما وجمعهما".

وشرح ابن عقيل تعريفي ابن مالك السابقين، ولم يعترض عليهما[2]. ووافق الأبذي ابن

مالك في تعريف الموصول الاسمي، فقال[3]: "ما افتقرَ أبداً إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة تصريحية أو مؤولة". وكذلك وافقه في تعريف الموصول الحرفي، فقال[4]: "ما أُوِّل مع ما يليه بمصدرٍ. ولم يحتجْ إلى عائد".

وعرف السيوطي الموصول الحرفي بقوله[5]: " وَهُوَ مَا أول مَعَ صلته بمصدر"، وهو تعريف موافق لابن مالك.

ويرى الباحث أنه يجوز التعريف بالحصر، كما فعل ابن جني وأبو حيان، كما يجوز التعريف بالحد، كما فعل ابن مالك ومن تبعه.

5- تعريف اسم الإشارة:

عرف ابن مالك اسم الإشارة بقوله[6]: "وهو ما وضع لمسمى، وإشارة إليه[7]، وهو في القرب مفردا مذكرا ذا ثم ذاك ثم ذلك، وللمؤنثة تي وتا وته وذي وذه،...".

يقول أبو حيان[8]: "قوله: (ما وضع لمسمى)، جنس يشمل كل ما وضع لمسمى، وهذا أقعد الأجناس؛ إذ يدخل فيه النكرة والمعرفة، و(ما) مبهمة، فينبغي أن تُجنب الحدود والرسوم.

---

(1) اللمع في العربية لابن جني (1/ 188).
(2) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 136؛137).
(3) الحدود في علم النحو (1/ 478).
(4) الحدود في علم النحو (1/ 479).
(5) همع الهوامع (1/ 314).
(6) تسهيل الفوائد (1/ 39).
(7) هذا المقطع من التعريف لم يرد في شرح التسهيل.
(8) التذييل والتكميل (3/ 181).

و(إشارة) خرج بذلك ما سوى اسم الإشارة. وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصلٍ".

ويذكر أبو حيان تعريفا آخر، فيقول[1]: "وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة: اسم الإشارة هو الموضوع لمعين؛ في حال الإشارة. فـ (الموضوع لمعين)، جنس يشمل المعارف، و (في حال الإشارة)، فصل يُخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في التعريف السابق؛ لأن فيه(ما)، وهي مبهمة، كما أنه لم يأت بجنس ولا فصل، ثم يذكر تعريفا آخر.

وعرفه ابن الحاجب تعريفا قريبا من تعريف ابن مالك، فقال[2]: "ما وضع لمشار إليه".

ووافقه ابن شاهنشاه[3]. وأورد المرادي تعريف ابن الحاجب، وابن مالك، وأبي حيان، ولم يفاضل بينها[4].

وأورد ابن عقيل تعريف ابن مالك، ولم يعترض عليه[5]، وكذلك فعل ناظر الجيش[6]، والشيخ خالد الأزهري[7]، ومرعي المقدسي[8].

ومن خلال تعريفي ابن مالك وأبي حيان؛ تجد أن الفارق بسيط؛ لذا يرى الباحث أنه لا داعي لهذا الجدل؛ الذي لا يبنى عليه عمل.

---

(1) التذييل والتكميل (3/ 181).
(2) الكافية في علم النحو (1/ 34).
(3) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 261).
(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 405).
(5) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 182).
(6) تمهيد القواعد (2/ 795).
(7) شرح الأزهرية (1/ 30).
(8) دليل الطالبين لكلام النحويين (1/ 33).

6- تعريف المبتدأ:

يعرف ابن مالك المبتدأ، فيقول[1]: "وهو ما عَدِم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخْبَر عنه، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى".

ويبين ابن مالك سبب اختياره (ما) في التعريف، فيقول[2]: " ولذا لم أُصَدِّر حد المبتدأ بالاسم، لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صَدّرته بما عدم عامِلا لفظيا؛ ليتناول الاسم وغيره".

ويخالف أبو حيان هذا التعريف، ويقول[3]: "وهذا الحد الذي ذكره المصنف، فيه إبهام بلفظ (ما)، وترديد[4] في قوله: (أو حكمًا)، وفي قوله (أو وصف) حيث أتى بـ (أو). ثم هو حدٌ يخالف فيه الكوفيون، فإنهم يزعمون ان المبتدأ مرفوع بالخبر، إذا ما عدم عاملًا لفظيًا".

ثم يستدرك على ابن مالك بتعريف آخر، يقول[5]: "وقد حددته بحد مختصر، وهو: المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة". فقولي: (المنتظم) يشمل المخبر عنه والوصف الرافع للمنفصل المغني. وقولي: (مع اسم مرفوع به) يشمل الخبر المسند للمبتدأ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يبين، والمرفوع بالوصف فاعلًا او مفعولًا لم يسم فاعله. وقولي: (جملة) يشمل مثل: زيد قائم، وأقائم زيد، وأبوه قائم، من قولك: زيد أبوه قائم. واحترز بقوله: (جملة) من نحو "قائم أبوه" من قولك: زيد قائم أبوه، فإن قولك "قائم أبوه" لا يسمى جملة".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في ثلاث مسائل: الأولى، بدءًا التعريف بـ(ما) المبهمة، ويجب صون الحدود عن مثل هذه الألفاظ، وخالفه في استخدام (أو) في التعريف. كما خالف

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 267).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 267).

(3) التذييل والتكميل (3/ 256).

(4) يقصد بالترديد أن (أو) تفيد الشك. ومن المعلوم أن لـ (أو) معاني أخرى: كالتخيير أو الإباحة أو التقسيم.

(5) التذييل والتكميل (3/256 257).

ابن مالك في قوله: "(عاملا لفظيا)؛ لأن ذلك يخالف الكوفيين، الذين يقولون بأن المبتدأ رفع الخبر، والعكس، فهما يترافعان[1]. وللفصل في هذه المسائل يجب التوقف على رأي العلماء فيها.

عرف ابن جني المبتدأ فقال[2]: "كل اسْم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لَهَا، وَجَعَلته أَولا لثان، يكون الثَّانِي خَبرا عَن الأول، وَمُسْندًا إِلَيْهِ، وَهُوَ مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ". وقريبا من هذا التعريف، ما ذكره ابن يعيش، فقال[3]: "كلُّ اسم ابتدأتَه، وجرّدتَه من العوامل اللفظيّةِ، للإخبار عنه". وعرفه الجزولي بقوله[4]: "جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر". وعرفه ابن هشام الأنصاري يقوله[5]: "اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به".

وتلاحظ أن العلماء قبل ابن مالك استخدموا كلمة (اسم) في حد المبتدأ، واستخدم ابن مالك (ما). وردّ ناظر الجيش على أبي حيان في أن (ما) مبهمة، بقوله[6]: "إنما صدر الحد بـ(ما) ولم يصدره بالاسم؛ ليشمل الاسم الصريح نحو: زيد كاتب، والمؤول نحو[7]:﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾، ونحو[8]:﴿ **سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**﴾. أي صومكم خير لكم. وسواء عليهم الإنذار وعدمه". وهو بهذا يوافق ابن مالك.

وأما بالنسبة لـ(أو)؛ فقد استخدمها أبو حيان نفسه، فقال في تعريف المصدر[9]: "اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو: فهم فهمًا، **أو** صادر عن فاعل حقيقة نحو: خط خطا، **أو** مجازًا نحو: مات موتًا".

وذكر محمد الشنقيطي أنه بجوز استخدام (أو) للتقسيم أو التنويع في التعريفات، يقول[1]: (أو) للتنويع والتقسيم، وليست للشك ولا للتردد؛ لأن (أو) للشك لا يجوز إدخالها في الحدود".

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 38).
(2) اللمع في العربية لابن جني (1/ 25).
(3) شرح المفصل لابن يعيش (1/ 221).
(4) المقدمة الجزولية في النحو (1/ 93).
(5) أوضح المسالك (1/ 186).
(6) تمهيد القواعد (2/ 847).
(7) [سورة البقرة: 184].
(8) [سورة البقرة: 6].
(9) ارتشاف الضرب (3/ 1353).

ولعل السبب في ذلك؛ أن الحد جيء به لتوضيح المفهوم، وإزالة الإبهام، واستخدام (أو) التي تفيد الشك والتردد، تتنافى مع ذلك.

أما بالنسبة للتعريف الذي حده أبو حيان للمبتدأ، ونصه: " وقد حددته بحد مختصر، وهو: **المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة**". يعني أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهذا رأي أهل الكوفة[2]، ولمعترض أن يعترض عليه بأنه حد مخالف للبصريين، أي أن يعترض عليه بالطريقة التي اعترض فيها على ابن مالك.

ومما سبق يتضح جواز استخدام (ما) و(أو) في الحدو، بشرط ألا تفيد التردد، وأن تعريف أبي حيان يخالف البصريين، كما خالف تعريف ابن مالك الكوفيين، وبهذا تسقط حجة أبي حيان؛ لذا يميل الباحث لتعريف ابن مالك.

7- تعريف التابع:

عرف ابن مالك التابع، فقال[3]: "وهو ما ليس خبرا، من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقا، وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل".

يقول أبو حيان[4]: "حد المصنف التابع، ولا يحتاج إلى حد؛ لأنه محصور بالعد؛ ولذلك لم يحدَّه جمهور النحويين".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك؛ كون الأخير عرف التابع، ورأى أبو حيان أن التابع معروف بالعد والحصر، ولا يحتاج إلى تعريف، مع العلم بأن أبا حيان لم يخالف ابن مالك في أي جزئية من جزئيات التعريف، حين شرحه للتعريف. ومن الملاحظ أن ابن مالك عرف وحصر، فلماذا يخالفه أبو حيان؟

---

(1) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (1/ 94).

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 38).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 286).

(4) التذييل والتكميل (12/ 169).

وافق ابن عقيل ابن مالك وشرح تعريفه دون اعتراض[1]، وكذلك فعل ناظر الجيش[2]، والسيوطي[3]، كما وافق الفاكهي ابن مالك، فقال[4]: "التابع: اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقا وليس خبرا".

ويميل الباحث لابن مالك؛ لأنه عرف بالحصر والرسم.

أهم نتائج المبحث:

ومن خلال عرض هذا المبحث، فإنه يمكن الإشارة إلى النتائج الآتية:

1- عدد التعريفات التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك ثمانية وعشرون تعريفا.

2- عدد التعريفات التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك في جزئية أو أكثر، عشرون تعريفا.

3- عدد التعريفات التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك في التعريف بالكامل، ثمانية تعريفات.

أهم نتائج المباحث الثلاثى مجتمعة (الفصل):

ومن خلال المباحث الثلاثة السابقة يُخْلَصُ إلى:

1- عدد التعريفات التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك = 20 تعريفا.

2- عدد التعريفات التي استدرك فيها أبو حيان على ابن مالك = 19تعريفا.

3- عدد التعريفات التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك = 28 تعريفا.

4- مجموع التعريفات = 67تعريفا.

تلك أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في مباحث التعريفات، وأما الصفحات القادمة؛ فستتحدث عن موافقة أبي حيان لابن مالك في المسائل النحوية، بعون الله سبحانه وتعالى.

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 381).

(2) تمهيد القواعد (7/ 3277).

(3) همع الهوامع (3/ 141) .

(4) شرح كتاب الحدود في النحو (1/ 245).

الفصل الرابع

موقف أبي حيان من ابن مالك في مسائله النحوية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موافقات أبي حيان لابن مالك .

المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على ابن مالك.

المبحث الأول: موافقات أبي حيان لابن مالك في مسائله النحوية

وافق أبو حيان ابن مالك في المسائل المشار إليها في الصفحات الآتيـة، وذلك حسب الجزء والصفحة:

1/ 21، 51، 54، 60، 64، 65، 67، 69، 71، 72، 77، 77، 79، 81، 91، 93، 96، 97، 98، 104، 105، 106، 108، 110، 110، 111، 111، 112، 112، 112، 113، 113، 121، 124، 126، 130، 137، 145، 145، 147، 149، 153، 153، 157، 157، 159، 160، 161، 164، 165، 165، 166، 168، 170، 171، 171، 172، 173، 175، 181، 186، 186، 188، 189، 189، 189، 192، 192، 197، 198، 199، 200، 200، 203، 206، 211، 211، 212، 215، 223، 223، 227، 228، 236، 240، 241، 244، 245، 250، 251، 251، 252، 252، 254، 254، 261، 262، 263، 267، 267، 268، 271، 274، 276، 277، 277، 277، 278، 282، 282، 282، 285، 296، 297، 303، 306، 306، 307، 307، 307، 308، 309، 310، 317، 318، 318، 319، 319، 321، 321، 322، 323، 323، 323، 323، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 330، 330، 330، 331، 331، 334، 335، 336

المجموع = 150 مسألة

16/2، 17، 17، 19، 22، 22، 24، 24، 25، 26، 26، 28، 28، 30، 31، 31، 31، 31، 35، 36، 36، 38، 41، 42، 43، 44، 45، 47، 47، 48، 48، 50، 50، 51، 51، 53، 53، 54، 54، 55، 57، 58، 61، 61، 62، 93، 95، 95، 95، 95، 96، 98، 98، 109، 116، 119، 120، 120، 125، 130، 133، 133، 137، 137، 137، 140، 142، 144، 145، 145، 146، 146، 146، 146، 147، 147، 150، 151، 151، 152، 154، 155، 155، 155، 157، 158، 160، 164، 171، 173، 173، 173 ، 175، 176، 177، 177، 179، 180، 182، 182، 185، 185، 190، 194، 197، 198، 200، 200، 201، 202، 202، 204، 213، 224، 225،

225، 226، 226، 227، 230، 232، 233، 235، 252، 252، 254، 254، 255،
255، 256، 262، 262، 266، 267، 267، 270، 274، 276، 276، 276، 276،
279، 281، 281، 282، 282، 283، 283، 284، 284، 284، 284، 285،284،
287، 287، 288، 289، 292، 294، 295، 297، 299، 302، 307، 310، 311،
312، 313، 315، 317، 317، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 332،
333

المجموع = 181 مسألة

6/3، 6، 7، 9، 21، 25، 25، 27، 27، 31، 32، 36، 36، 37، 39، 39،
40، 42، 42، 42، 43، 50، 51، 55، 56، 57، 58، 59، 61، 65، 65، 67، 68،
71، 73، 75، 75، 77، 82، 85، 86، 87، 88، 89، 93، 94، 99، 102، 103،
104، 104، 105، 107، 109، 109، 115، 117، 124، 124، 125، 126، 128،
128، 133، 134، 140، 140، 141، 142، 143، 143، 144، 145، 147، 150،
150، 150، 153، 153، 154، 155، 156، 158، 158، 164، 164، 166، 166،
167، 168، 168، 169، 172، 173، 175، 177، 178، 181، 184، 184، 184،
184، 185، 186، 188، 188، 189، 189، 189، 190، 196، 196، 198، 199،
200، 201، 203، 205، 205، 206، 208، 210، 210، 210، 211، 230، 235،
235، 235، 236، 236، 237، 238، 239، 243، 244، 244، 251، 253، 257،
260، 261، 264، 270، 270، 279، 281، 282، 283، 286، 287، 289، 289،
295، 305، 306، 307، 313، 313، 314، 315، 321، 322،322، 325، 326،
327، 328، 329، 330، 330، 330، 335، 336، 339، 340، 340، 340، 341،
342، 342، 342، 342، 346،346،346، 347، 350، 350،350، 355

المجموع = 191 مسألة

5/4، 8، 9، 11، 11، 11، 12، 14، 14، 15، 16، 23، 26، 26، 27، 27،
28، 28، 30، 37، 48، 49، 49، 53، 54، 58، 58، 59، 61، 61، 61، 62، 62،

66، 71، 72، 74، 75، 75، 76، 76، 76، 83، 83، 84، 84، 87، 87، 88، 88،
88، 93، 95، 95، 96، 96، 99، 99، 102، 102، 103، 104، 105، 108، 115،
117، 118، 118، 119، 119، 121، 121، 122، 123، 127، 127، 128، 128،
128، 129، 130، 130، 131، 132، 132، 133، 138، 139، 139، 140، 141،
142، 142، 142، 143، 143، 146، 148، 151، 153، 154، 156، 160، 161،
163، 164، 164، 165، 169، 170، 171، 171، 172، 172، 172، 174، 175،
176، 178، 182، 184، 184، 184، 185، 198، 198، 199، 200، 204، 204،
207، 212، 214، 215، 215، 217، 217، 222، 225، 225، 225، 227، 228،
230، 231، 232، 234، 235، 238، 255، 256، 259، 261، 262، 263، 269،
273، 274، 277، 280، 286، 289، 297، 299، 300، 304، 307، 308، 309،
311، 311، 311، 314، 314، 315، 317، 319، 320، 320، 321، 327، 331،
331، 332، 332، 334، 334، 336، 336، 337، 339، 342، 345، 345، 345،
350، 353، 353، 354، 355، 355، 357، 358، 367، 370، 371

المجموع = 206 مسألة

5/5، 6، 6، 8، 9، 11، 21، 22، 24، 26، 30، 32، 34، 34، 35، 38، 40،
41، 46، 48، 54، 55، 55، 59، 63، 65، 66، 67، 68، 69، 69، 72، 72، 73،
74، 77، 77، 78، 83، 84، 86، 90، 92، 96، 100، 100، 102، 108، 108،
110، 111، 114، 114، 114، 115، 115، 115، 119، 120، 121، 123، 126،
132، 133، 135، 141، 142، 145، 146، 146، 154، 155، 156، 160، 162،
162، 163، 163، 164، 167، 168، 169، 170، 171، 174، 176، 177،
179، 180، 194، 195، 196، 199، 205، 208، 224، 224، 226، 228، 228،
233، 239، 240، 241، 244، 245، 249، 252، 252، 253، 268، 277، 277،
278، 279، 282، 283، 287، 291، 293، 296، 297، 297، 298، 299، 301،
301، 301، 302، 302، 303، 304، 307، 309.

المجموع = 135 مسألة

5/6، 8، 8، 8، 14، 18، 18، 19، 21، 21، 22، 23، 25، 27، 28، 29، 29، 30، 30، 38، 38، 39، 40، 40، 41، 41، 46، 51، 52، 56، 56، 60، 62، 67، 69، 70، 71، 72، 72، 75، 77، 77، 77، 81، 81، 81، 82، 82، 82، 84، 87، 89، 89، 90، 90، 93، 94، 103، 104، 105، 108، 109، 111، 112، 112، 113 ، 115، 115، 115، 130، 131، 135، 135، 137، 137، 138، 143، 147، 148، 148، 153، 153، 153، 154، 154، 157، 157، 162، 168، 171، 176، 176، 180، 180، 181، 182، 183، 186، 189، 194، 195، 195، 196، 196، 197، 197، 197، 198، 199، 200، 200، 201، 201، 201، 202، 202، 203، 207، 207، 208، 211، 214، 215، 216، 218، 218، 222، 225، 225، 227، 232، 239، 239، 240، 242، 242، 248، 250، 254، 261، 262، 264، 264، 269، 271، 274، 278، 279، 283، 286، 286، 287، 290، 292، 293، 293، 294، 296، 297، 298، 298، 299، 300، 300،300، 307، 309، 309، 315، 316، 316، 317، 318، 318، 319، 321، 323، 323، 324، 326، 327، 330، 332، 336، 336، 343، 345، 345، 346، 346، 346، 350، 351، 353، 355

المجموع = 195 مسألة

5/7، 6، 6، 7، 8، 11، 12، 13، 14، 18، 26، 27، 30، 32، 33، 34، 36، 37، 38، 38، 39، 39، 40، 40، 41، 42، 43، 44، 46، 47، 52، 53، 55، 55، 56، 58، 60، 61، 62، 62، 65، 66، 66، 67، 68، 69، 69، 70، 78، 79، 81، 88، 89، 90، 90، 91، 97، 97، 99، 99، 100، 101، 107، 112، 130، 132، 133، 133، 133، 137، 137، 137، 139، 139، 145، 146، 148، 150، 153، 153، 154، 155، 155، 155، 156، 156، 156، 160، 161، 162، 163، 166، 169، 170، 175، 177، 178، 188، 191، 193، 196، 200، 204، 204، 204، 207، 211، 213، 214، 215، 215، 216، 218، 219، 220، 221، 223، 227، 227، 228، 229، 235، 238، 239، 242، 243، 243، 243، 245، 245،

256، 259، 261، 261، 262، 265، 269، 269، 270، 271، 273، 278، 279،
279، 281، 285، 285، 286، 291، 292، 292، 293، 294، 294، 296، 296،
298، 299، 302، 303، 303، 306، 309، 310، 310، 311، 311، 311، 314،
314، 331، 332، 334، 335، 335، 337، 341، 341، 342، 346، 346، 347

المجموع = 183 مسألة

5/8، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 12، 13، 13، 13، 13، 14، 15، 17، 18،
20، 24، 26، 31، 32، 34، 35، 36، 36، 42، 42، 45، 50، 51، 51، 52، 55،
57، 59، 61، 61، 62، 62، 65، 65، 69، 70، 70، 71، 71، 72، 72، 73، 77،
77، 77، 78، 79، 79، 81، 83، 85، 85، 87، 90، 93، 101، 102، 104، 106،
111، 112، 114، 117، 119، 120، 124، 124، 128، 130، 132، 132، 132،
134، 139، 140، 141، 141، 143، 143، 144، 149، 151، 151، 162، 162،
169، 172، 173، 175، 175، 176، 178، 182، 182، 182، 185، 185، 186،
187، 192، 200، 201، 202، 203، 206، 206، 207، 208، 212، 214، 215،
217، 221، 224، 224، 226، 224، 230، 231، 233، 233، 233، 234، 236،
236، 241، 244، 245، 260، 261، 261، 261، 262، 263، 265، 271، 275،
275، 275، 281، 282، 284، 295، 296، 299، 300، 302، 302، 304، 306،
307، 307، 307، 310، 315، 317، 322، 325، 325، 326، 327، 328،
329، 330، 336، 341، 342، 349، 350، 360، 361، 363، 364، 365، 367،
369، 369، 370، 371

المجموع = 188 مسألة

8/9، 9، 9، 14، 15، 15، 19، 20، 20، 24، 26، 38، 40، 41، 42، 43،
44، 46، 49، 60، 61، 62، 63، 65، 65، 66، 66، 68، 68، 77، 79، 79، 80،
80، 80، 82، 83، 90، 92، 92، 92، 93، 95، 96، 109، 115، 117، 122، 124،
128، 129، 134، 139، 140، 141، 142، 142، 145، 146، 146، 148، 148،

153، 157، 160، 162، 162، 162، 162، 163، 163، 164، 165، 165، 167،
168، 168، 168، 168، 168، 169، 170، 174، 178، 180، 185، 189،
190، 192، 194، 194، 196، 197، 199، 199، 200، 201، 211، 211، 212،
214، 214، 218، 219، 219، 219، 219، 220، 224، 224، 227، 230، 233،
236، 238، 242، 244، 249، 250، 250، 250، 251، 251، 255، 255، 256،
258، 260، 260، 260، 268، 272، 276، 276، 280، 280، 281، 282، 284،
285، 285، 285، 289، 290، 290، 290، 295، 296، 301، 301، 304، 305،
307، 307، 309، 310، 310، 311، 311، 311، 313، 315، 315، 315، 316،
316، 317، 317، 317، 318، 320، 323، 323، 324، 327، 328، 328، 328،
329، 331، 332، 333، 334، 334، 334، 335، 336، 338، 338، 338، 339،
341 ،342، 343، 344، 345، 347، 347، 349، 349، 349، 351، 353، 355،
356، 356، 356، 357، 359 ، 359، 362، 362، 364، 366، 367، 368، 368،
369، 372، 373، 373، 378، 380، 382، 385، 385، 385، 386، 386، 386،
387، 388، 388، 388، 388، 389، 390، 391

المجموع = 239 مسألة

6/10، 7، 7، 9، 10، 13، 16، 19، 20، 23، 24، 26، 28، 30، 31، 32،
35، 37، 39، 40، 40، 49، 50، 52، 59، 61، 67، 68، 69، 77، 77، 78، 80،
80، 81، 81، 82، 84، 93، 99، 100، 101، 106، 109، 110، 110، 110، 120،
123، 123، 124، 127، 127، 130، 131، 131، 138، 138، 139، 139، 140،
141، 142، 144، 144، 145، 148، 150، 150، 152، 152، 153، 153، 154،
157، 162، 162، 164، 165، 165، 166، 166، 168، 169، 170، 173، 174،
176، 178، 180، 183، 185، 186، 186، 186، 187، 187، 187، 190، 195،
195، 196، 196، 197، 199، 200، 202، 206، 206، 208، 209، 209، 211،
214، 215، 223، 223، 223،223، 227، 227، 227، 228، 229، 229،
230، 231، 237، 238، 242، 244، 249، 252، 252، 253، 253، 254، 255،

256، 257، 257، 257، 258، 259، 259، 261، 262، 265، 270، 271، 274،
275، 275، 276، 279، 281، 282، 283، 283، 284، 284، 284، 284، 285،
285، 286، 288، 288، 294، 294، 295، 298، 300، 300، 300، 301، 302،
303، 303، 304، 305، 308، 308، 309، 309، 312، 313، 313، 314، 319،
320، 320، 322، 322، 324، 327، 334، 336، 337، 337، 338، 339، 342،
343، 344، 345، 346، 349، 358، 358، 360، 361، 361، 363

المجموع = 215 مسألة

6/11، 7، 8، 8، 11، 11، 12، 13، 16، 16، 17، 17، 18، 18، 18، 18،
18، 18، 18، 19، 19، 20، 21، 21، 21، 22، 23، 25، 37، 37، 37، 38، 38،
45، 47، 49، 52، 52، 55، 56، 57، 58، 60، 63، 66، 69، 76، 76، 78، 78،
88، 88، 89، 91، 91، 91، 92، 92، 97، 98، 98، 100، 102، 105، 105، 107،
109، 116، 117، 117، 121، 122، 124، 125، 126، 127، 127، 130، 132،
133، 133، 139، 151، 155، 158، 159، 159، 160، 161، 162، 165، 165،
167، 169، 172، 177، 177، 177، 178، 183، 184، 185، 186، 186، 190،
191، 191، 194، 194، 195، 195، 196، 197، 198، 200، 207، 209، 210،
211، 218، 219، 220، 225، 226، 229، 230، 234، 235، 236، 237، 238،
241، 242، 244، 246، 249، 249، 253، 259، 266، 266، 268، 270، 272،
272، 277، 278، 278، 286، 295، 301، 301، 302، 304، 305، 305، 306،
306، 308، 310، 310، 311، 312، 314، 315، 315، 315، 316، 316، 322،
325، 326، 330، 335، 335، 340، 342، 343، 346، 346، 346، 348، 349،
350، 350، 351، 352، 354، 355، 356، 362، 365، 365، 366، 370، 372،
374، 379، 379، 382، 384، 384، 385، 387، 387، 389، 390، 390، 391،
392، 392، 393، 394، 395، 396 ، 396، 397، 400، 401، 401، 403، 406،
409، 410.

المجموع = 214 مسألة

15/12، 16، 19، 19، 25، 29، 30، 55، 57، 57، 60، 61، 63، 63، 65،
66، 66، 68، 70، 70، 73، 76، 77، 77، 80، 81، 82، 83، 86، 87، 90، 92،
93، 94، 95، 101، 102، 107، 107، 108، 109، 113، 114، 114، 115، 128،
131، 131، 134، 135، 135، 135، 138، 142، 143، 144، 145، 145، 146،
148، 151، 152، 155، 155، 158، 159، 160، 160، 160، 163، 165، 167،
167، 170، 171، 173، 174، 174، 174، 177، 180، 181، 181، 181، 182،
182، 182، 183، 184، 184، 185، 186، 187، 193، 196، 197، 197، 197،
198، 199، 199، 200، 210، 210، 212، 212، 213، 214، 215، 219، 221،
223، 224، 225، 226، 226، 227، 227، 227، 233، 235، 239، 244، 256،
257، 258، 259، 259، 260، 260، 260، 261، 262، 263، 263، 264، 265،
265، 265، 266، 267، 268، 269، 272، 274، 274، 276، 278، 280، 281،
282، 285، 285، 286، 286، 288، 291، 292، 293، 296، 299، 300، 301،
305، 308، 310، 311، 311، 313، 316، 319، 319، 321، 328، 329، 330،
333، 333، 333، 334، 334، 335، 336

المجموع = 183 مسألة

10/13، 11، 15، 17، 18، 19، 19، 19، 20، 22، 24، 24، 28، 31، 34،
36، 40، 43، 47، 48، 52، 52، 53، 54، 55، 58، 62، 66، 68، 72، 75، 76،
80، 81، 82، 82، 82، 82، 87، 92، 95، 95، 97، 99، 99، 105، 107، 110،
113، 113، 113، 114، 127، 127، 127، 128، 129، 130، 130، 131، 131،
141، 141، 143، 143، 144، 144، 146، 149، 151، 151، 154، 156، 158،
163، 163، 166، 169، 170، 171، 171، 182، 182، 189، 193، 193،
194، 194، 195، 196، 200، 205، 205، 211، 213، 213، 219، 219، 219،
223، 224، 224، 225، 225، 225، 226، 227، 230، 234، 238، 240، 243،
244، 244، 247، 248، 250، 250، 252، 254، 259، 260، 263، 265، 265،

266، 266، 267، 268، 270، 271، 273، 275، 275، 276، 279، 280، 280،
280، 281، 282، 283، 283، 284، 286، 288، 290، 292، 293، 293، 297،
297، 298، 299، 301، 302، 308، 308، 309، 310، 313، 314، 314، 319،
321، 323، 326، 333، 334، 336، 336، 337، 339، 341، 342، 342، 343،
349، 354، 354، 356، 356، 358، 358، 360، 363، 363، 363، 365، 365،
368، 369، 369، 370، 371، 371، 372، 373، 373، 373، 373، 374، 375،
377، 378، 378، 379، 380، 380، 380، 381، 383، 383، 383، 384، 385

المجموع = 217 مسألة

5/14، 8، 11، 11، 21، 25، 26، 26، 27، 27، 30، 33، 33، 37، 40،
40، 41، 41، 42، 46، 48، 50، 58، 58، 59، 63، 63، 65، 68، 70، 71، 72،
75، 75، 77، 77، 79، 79، 80، 80، 80، 82، 82، 83، 83، 86، 86، 88، 90،
90، 92، 93، 93، 96، 97، 98، 99، 99، 99، 100، 101، 104، 104، 104،
104، 107، 108، 108، 108، 109، 110، 111، 113، 114، 114، 115، 115،
118، 119، 119، 119، 119، 119، 120، 120، 121، 121، 123، 124، 126،
126، 126، 127، 128، 128، 128، 128، 129، 129، 129، 129، 130، 131،
131، 131، 131، 132، 132، 132، 132، 133، 133، 133، 134، 134، 134،
135، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 140، 141، 142، 142، 142، 142،
143، 144، 144، 144، 146، 146، 146، 146، 146، 147، 147، 147، 147،
148، 148، 148، 151، 152، 152، 152، 153، 153، 153، 153، 154، 154،
154، 154، 154، 155، 157، 159، 161، 163، 164، 167، 167، 170، 173،
173، 173، 173، 174، 174، 174، 175، 176، 178، 179، 181، 181، 181،
182، 182، 183، 183، 184، 187، 187، 187، 188، 188، 188، 188، 188،
189، 189، 189، 189، 190، 191، 192، 195، 197، 198، 199، 201، 207،
208، 209، 211، 212، 214، 214، 217، 220، 221، 221، 221، 222، 223،
228، 229، 230، 232، 234، 235، 236، 237، 237، 244، 245، 247، 248،
251، 252، 254، 254، 254، 255، 255، 257، 258، 260، 261، 261، 264،
264، 264، 265، 266، 266، 266، 267، 268، 270، 272، 272، 273، 274،
275، 275، 276، 276، 277، 278، 280، 280، 284، 286، 286، 290، 291،

295، 295، 297، 299، 300، 307، 308، 308، 308، 311، 312، 315، 317، 317، 325، 326، 327، 328، 328، 328، 329، 332، 333، 343، 344، 345، 346، 349، 350، 350، 352، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 357، 357، 357، 357، 360، 361، 363، 363، 364، 365، 365، 366، 368، 371، 371، 371، 372، 374، 377، 378، 378، 378، 379، 379، 381، 381، 382، 383، 384، 385، 385، 387، 387، 387، 388، 388، 389، 389، 392، 393، 393، 394، 395، 397، 397، 397، 398، 398، 399

المجموع = 358 مسألة

المجموع الكلي للمسائل التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك = (2865) مسألة، من مجموع (3669) مسألة، بما يعادل (78,08%).

وسيشرع الباحث في شرح بعض هذه المسائل؛ لتكون الصورة أكثر وضوحا، وإليك تفصيل ذلك:

1- جمع (أُم): أمهات، أكثر من أُمّات، في الناس، والعكس في البهائم:

في جمع (أم) من الناس والحيوان جمع مؤنث سالم، يقول ابن مالك[1]: "وأمهات في الأم من الناس أكثر من أُمّات، وغيرها بالعكس".

وفي شرح العبارة السابق، يقول ابن مالك[2]: " كان حق (أُم) ألا يجمع بالألف والتاء؛ لأن ذلك حكم ما لا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق، ولكن العرب جمعته بهما ... وزادوا الهاء قبل العلامة في الأناسي غالبًا، وفعلوا في البهائم بالعكس، واجتمع الاستعمالان في قوله[3]:

إِذَا الْأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلاَمَ بِأُمَاتِكَا

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 96).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (98/1، 99).

(3) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 99)، والكناش في فني النحو والصرف (2/ 214)، والتذييل والتكميل (2/ 44)، وتمهيد القواعد (1/ 393)، وهمع الهوامع (1/ 87).

ومن ورود أمَّات في الأناسي قول كلثوم بن عياض[1]:

حُمَاةُ الضَّيْمِ آبَاءٌ كِرَامٌ وأمَّاتٌ فَأَنْجَدَ وَاسْتَغَارَا

وقول عبد الله بن عمرو اللخمي[2]:

أَولَئِكَ أُمَّاتِيْ رَفَعْنَ مَقَائِمِيْ إِلَى طَالِعٍ فِي ذِرْوَةِ الْمَجْدِ صَاعِدُ

ومن وروده في البهائم قول حميد بن ثور[3]:

وَأُمَّاتُ إِطْلَاءٍ صِغَارٍ كَأَنَّهَا دَمَالِجُ يَجْلُوهَا لِيِنْفُقَ بَائِعُ ".

ويقول أبو حيان[4]: "وأمهاٌت في (الأم) أكثر من أمات، كان قياس(أم) أن لا يجمع بالألف والتاء؛ لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعنز وعناٍق، لكنهم جمعوا بهما كما جمعوا سماء على سموات، وأرضًا على أرضات، وقد جمع الشاعر بين أمهات وأمات في الأناس ..."، وذكر الشواهد التي ساقها ابن مالك، وزاد عليها.

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن الأصل في (أم) ألا تجمع جمع مؤنث سالم، كما وافقه في أن أمهات للناس أكثر، ويجوز أن تطلق على البهائم، وأمات للبهائم أكثر، ويجوز أن تطلق على البشر.

---

(1) البيت من الوافر، وهو لكلثوم بن عياض في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 99)، وتمهيد القواعد (1/ 393)، وهو بلا نسبة في: والتذييل والتكميل (2/ 44).

(2) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن عمرو اللخمي في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 99)، وتمهيد القواعد (1/ 394)، وهو بلا نسبة في: والتذييل والتكميل (2/ 44).

(3) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 99)، وتمهيد القواعد (1/ 394)، وهو بلا نسبة في: التذييل والتكميل (2/ 45).

(4) التذييل والتكميل (2/44– 46).

ووافقهما ابن عقيل، فقال[1]: "وأمهات في الأم من الناس أكثر من أمات، قياس (أم) أن لا يجمع بالألف، لأنه من الأجناس المؤنثة بلا علامة كعنز وعناق، وقد جمع الشاعر بين الأمهات والأمات في الأناسي في قوله: إذا الأمهات قبحن الوجوه ".

كما وافقهما ناظر الجيش[2]، وأورد الشواهد التي ساقها ابن مالك، وزاد عليه شاهدا شعريا واحدا.

2- تعلق الجار والمجرور أو الظرف بالفعل (استقر):

يقول ابن مالك عن تعلق شبه الجملة بالفعل (استقر) في نحو: رأيت الذي عندك[3]: "ويُغْني عن الجملة الموصول بها، ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ، منْويٌّ معه استقَرَّ أو شبهُه".

ويشرح ابن مالك النص السابق، فيقول[4]: "الظرفُ الموصول به[5] جملةٌ في المعنى؛ لأنه لا بُدّ من تعلقه بفعل لا يستغني عن فاعل، وكذا حرف الجر الموصول به ... وذلك نحو: عرفت الذي عندك، أي الذي استقر عندك، والذي في الدّار، أي الذي استقر فيها. وتقدير الفعل هنا مجمع عليه".

ويقول أبو حيان[6]: "مثاله: عرفت الذي عندك، أو في الدار، تقديره: استقر عندك، أو استقر في الدار. قال المصنف: (وتقدير الفعل هنا مجمع عليه). وهذا كما ذكر، لا نعلم خلافاً في تقدير العامل جملة".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 65).

(2) تمهيد القواعد (1/ 393؛394).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 211).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 211).

(5) أي: الظرف الموصول بالاسم الموصول في نحو: رأيت الذي عندك، فالظرف (عندك)، جملة في المعنى.

(6) التذييل والتكميل (3/ 104).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تعليق شبه الجملة بالفعل (استقر) مجمع عليه، وقال أبو حيان: لا نعلم خلافا في ذلك. ووافقهما ناظر الجيش [1].

وفي باب المبتدأ والخبر، تجد التعلق أوضح، وذلك في نحو: "زيد عندك"، يقول المرادي[2]: "فمن قدر (كائنا)؛ جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر (استقر) جعلهما من قبيل "الجملة". أي أن الظرف متعلق بالفعل أو بما فيه رائحة الفعل، وهو اسم الفاعل".

3- الأفعال الرافعة الاسم، الناصبة الخبر:

يسمي ابن مالك باب كان وأخواتها، غير هذا الاسم، فيقول[3]: " باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر"

ويعلق أبو حيان على هذه التسمية، فيقول[4]: "قوله: (الرافعة الاسم)، هذه المسألة فيها خلاف: ذهب البصريون إلى أنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. **والصحيح الأول**؛ ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها؛ لم يتصل بها؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله. وأيضًا فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولًا للعامل، وهو أجنبي".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك والبصريين في أن (كان) وأخواتها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وقدم أبو حيان الأدلة على هذا الرأي.

ووافقهما ابن هشام، فقال[5]: "كَانَ وَأَخَوَاتهَا ... فَإِنَّهُنَّ يدخلن على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فيرفعن الْمُبْتَدَأ وَيُسمى اسمهن ... وينصبن الْخَبَر وَيُسمى خبرهن". وهذا هو اختيار ابن مالك أبي حيان.

---

(1) تمهيد القواعد (2/ 718).
(2) توضيح المقاصد (1/ 479).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 333).
(4) التذييل والتكميل (4/ 115).
(5) شرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 239).

وذكر ابن عقيل خلاف البصريين والكوفيين في عمل (كان وأخواتها)، ولم يرجح بينهما، فقال[1]: "وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها تنصب الخبر، ولم تعمل في الاسم شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه".

4- الأفعال الناقصة: (أضحى وأصبح وأمسى وظل) تأتي بمعنى (صار):

يرى ابن مالك أن (أضحى) وأخواتها-السالفة الذكر- تأتي بمعنى(صار)، يقول ابن مالك[2]:

"والأصل في: **أضحى وأصبح وأمسى وظل** - النواقص- الدلالة على ثبوت مضمونِ الجملة في الضحى والصباح والمساء والنهار، **وقد يَرِدْن بمعنى صار**، كقول الشاعر[3]:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَـأَلْـوَتْ بِـــهِ الصَّـبَـا والـدَّبــوُرُ

وكقوله تعالى[4]:﴿ **أَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا** ﴾، وكقول الشاعر[5]:

أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِيْ أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

وكقوله تعالى[6]:﴿ **فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** ﴾.

يقول أبو حيان[7]: "وذهب لكذة الأصبهاني، والمهاباذي- شارح (اللمع)- إلى أن (ظل) لا تكون بمعنى (صار)، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار. وقال نحوه السيرافي، قال: ظل لما يستعمله الإنسان نهارًا، ولا تستعمل إلا ناقصة. وقال أبو بكر: هو مشتق من الظل، وإنما يستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظل، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 248).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (345/1، 346).

(3) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في: المفصل في صنعة الإعراب (1/ 353)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 356)، وهو بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (1/ 297)، الكناش في فني النحو والصرف (2/ 41).

(4) [سورة ءال عمران: 103].

(5) البيت من البسيط، وهو للنابغة في: المخصص (2/ 334)، وشرح الكافية الشافية (1/ 395)، وبلا نسبة في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (364/1)، تمهيد القواعد (3/ 1096).

(6) [سورة الشعراء: 4].

(7) التذييل والتكميل (4/ 158).

ويحسم أبو حيان المسألة، فيقول[1]: "وهذا الذي ذهب إليه لكذة والمهاباذي والسيرافي وأبو بكر وهشام خطأ، بل نقل الناس أن (ظل) تكون بمعنى (صار)، وقد رد أبو حنيفة الدينوري على لكذة قوله، وقال: إنا نقول: أَفَتَرَى أنت أن السامري الذي ظل[2] على العجل عاكفًا، إنما

كان يعبده نهارًا، فإذا جاء الليل كفر به، و[3][لو كان كذلك]؛ ما قالوا: [4] **﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾**، وكانت غيبته فيما يقال أربعين يومًا. وينبغي على هذا القياس في قول الله جل ثناؤه[5]:**﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾** أن يكون كفرهم بالنهار خاصة، وأن لا يكفروا بالليل".

وفي نهاية المسألة، يقول أبو حيان[6]: "وفي هذه الشواهد كلها رد على لكذة؛ حيث زعم أن الظلول يخص به يوم واحد، وقد ذكرنا تناقضه في كلامه".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن (أضحى وأصبح وأمسى وظل) تأتي بمعنى صار أحيانا، وخالف أبو حيان مجموعة من العلماء، وانتصر لرأي ابن مالك.

وقال بهذا الرأي الزمخشري، قال[7]: " أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان... الثالث أن يكون بمعنى صار".

ووافقهم السيوطي، فقال[8]: " تَرِد كَانَ وَأصْبح وأضحى وَأمسى وظل بِمَعْنى صَار".

---

(1) التذييل والتكميل (4/ 159).

(2) إشارة لقوله تعالى: "وانظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفا"، [سورة طه: 97].

(3) ما بين قوسين معقوفين من صنع الباحث؛ ليستقيم المعنى.

(4) [سورة طه: 91].

(5) [سورة الروم: 51].

(6) التذييل والتكميل (4/ 160).

(7) المفصل في صنعة الإعراب (1/ 352).

(8) همع الهوامع (1/ 420).

5- جواز حذف كان واسمها وبقاء خبرها بعد (إنْ)، أو(لو):

يقول ابن مالك في جواز حذف (كان واسمها)[1]: "ويختص (كان) أيضا بعد (إنْ) أو (لو) بجواز حذفها مع اسمها؛ إن كان ضمير ما عُلِم من حاضر أو غائب".

ويقول ابن مالك في شرح ما سبق[2]:"مثال حذف (كان) بعد (إنْ) مع اسمها وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر[3]:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرِجاً إحَنًا[4] فإنّ ذَا الْحَقِّ غَلَّابٌ وإنْ غُلِبَا

ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر قول الآخر[5]:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطُوْنُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُومَا

ويذكر ابن مالك شواهد غيرهما. ويوافق أبو حيان ابن مالك في المسألة السابقة، ويذكر الشواهد نفسها، ويزيد عليها[6].

ويضيف أبو حيان[7]: "وتقول: ألا طعام ولو تمرا، وائتني بدابة ولو حمارا، يجوز النصب، أي: ولو يكون الطعام تمرا ".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز حذف كان واسمها؛ إذا كان السياق يؤدي المعنى، مثل ما ورد في قول الشاعر: "انطِقْ بحقٍّ وإنْ مستخرِجا"، والتقدير: وإن كان النطق مستخرجا إحنًا. ومثله: ائتني بدابة ولو حمارا، فيكون التقدير حسب سياق التركيب، فالتقدير: ائتني بدابة ولو كانت الدابة حمارا.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 362).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 363).

(3) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 363)، التذييل والتكميل (4/ 223)، تمهيد القواعد (3/ 1165)، شرح التصريح على التوضيح (1/ 255).

(4) الإحن: الأحقاد.

(5) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في: الكتاب لسيبويه (1/ 262)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 160)، وشرح الكافية الشافية (1/ 415)، المقاصد النحوية (2/ 633).

(6) التذييل والتكميل (4/222- 224).

(7) التذييل والتكميل (4/ 224).

ووافقهما ناظر الجيش[1]، وكذلك السيوطي، يقول[2]: "وَيجوز حذف كَانَ وَاسْمهَا إِنْ علم بعد (إِنْ وَلَو) بِكَثْرَة".

6- زيادة لام الابتداء بعدَ (إنَّ)، قبلَ الخبرِ الموكَّد بِها، بالإضافة لزيادتها في خبر (إنّ):

يتحدث ابن مالك عن زيادة لام الابتداء، وذلك في باب الأحرف الناصبة الاسم، الرافعة الخبر، يقول[3]: "ربما زيدت بعد أنّ المفتوحة كقراءة بعضهم[4]:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَآ قَبْلَكَ مِنْ الْمُرْسَلِيْنَ إِلَّآ **أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُوْنَ** الطَّعَامَ﴾. وربما زيدت ... وفيما قدم من معمول خبر(إنّ) المؤكد بها في قول الشاعر[5]:

إنّي لَعِندَ أَذَى المَوْلَى لّذُو حَنَقٍ يُخْشَى وحِلْمِيْ إِذَا أُوْذِيْتُ مُعْتادُ

وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول[6]: إنّـيْ **لَبِحَمْـدِ** اللهِ **لَصَـالِحٌ**، فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار".

يقول أبو حيان[7]: "وقوله: (وربَّما زيدتْ بعدَ (إنَّ)، قبلَ الخبرِ الموكَّد بِها) هذه مسألة خلاف: ذهب المبرد إلى أنه يَجوز دخول هذه اللام على معمول الخبر المقدَّم، وعلى الخبر، فتقول: إنَّ زيداً لَطعامَك لآكلٌ، تعاد اللام توكيداً. وذهب الزجاج إلى منع ذلك.

والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثراً ونظمًا". وأورد شواهد ابن مالك.

---

(1) تمهيد القواعد (3/ 1165).

(2) همع الهوامع (1/ 440).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/30، 31).

(4) سورة الفرقان آية (20)، وهي قراءة سعيد بن جبير، انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن (2/ 286).

(5) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 31)، والتذييل والتكميل (5/ 122)، تمهيد القواعد (3/ 1354)، وهمع الهوامع (1/ 504).

(6) انظر هذا القول في: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (1/ 242)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 123)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 371)، تمهيد القواعد (3/ 1354)، شرح التصريح على التوضيح (1/ 313).

(7) التذييل والتكميل (5/ 121).

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز زيادة لام الابتداء بعدَ (إنَّ)، قبلَ الخبرِ الموكَّد بِها، بالإضافة لزيادتها في خبر (إنّ)؛ لورود ذلك في النثر والنظم، على حد تعبير أبي حيان.

وقال بهذا الرأي قبلهما أبو جعفر النحاس، يقول[1]: "ونظيره: إن زيداً لفي الدار لجالسٌ. فإن قلت: إن زيداً لجالسٌ لفي لدار، لم يجز، لأن اللام قد وقعت في موضعها، وكذا لو قلت: إني لصالحٌ لبحمد الله، لم يجز، فإن قلت: إني لبحمد الله لصالحٌ، كررت اللام، لأن الثاني موضعها". ووافقهما ناظر الجيش[2]، والدماميني[3].

7- الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:

سمى ابن مالك باب (ظن وأخواتها) تسمية أخرى فقال[4]: "باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر".

يقول أبو حيان[5]: "ما ذكره من أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر هو مذهب جمهور النحويين. وزعم أبو زيد السهيلي أن ذلك باطل، بل هذه الأفعال بمنزلة: أعطيت". ويعطي أبو حيان الرد النهائي- عنده- في هذه المسألة، فيقول[6]: "والصحيح ما ذهب إليه النحويون، وليس دليلهم على مذهبهم ما توهمه[7]، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر؛ إذا ألغيت هذه الأفعال".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في تسمية الباب، ووافقا جمهور النحويين، وخالف أبو حيان، السهيلي القائل بأن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأنها مثل الفعل (أعطى).

---

(1) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (1/ 242).
(2) تمهيد القواعد (3/ 1354).
(3) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (4/ 56).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 72).
(5) التذييل والتكميل (6/ 5).
(6) التذييل والتكميل (6/ 5).
(7) أي: السهيلي.

وأكد أبو حيان ذلك في الارتشاف، فقال:[1] "باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر". ووافقهما على هذه التسمية ابن هشام[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4]، والدماميني[5].

8- من علامات الفعل الماضي: قبوله تاء التأنيث:

يتحدث ابن مالك عن تاء التأنيث، فيقول[6]: "وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث".

ويشرح ابن مالك العبارة السابق، فيقول[7]: "تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضعا؛ لأن الأمر مستغن بالياء، والمضارع مستغن بها؛ إن أسند إلى مخاطبة، وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبة أو غائبتين. وكان حق تاء (فَعَلَتْ) ألا تلحق الفعل؛ لأن معناها للفاعل، إلا أنه كجزء من الفعل ... ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد، كجُنب، ورَبْعَة[8] وهُمزَة[9] وضُحَكة[10] وفَروقة[11] ورواية، وصَبور، ومذْكار[12] وقتيل؛ ولأن المذكر قد يُسمّى بمؤنث وبالعكس؛ فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليُعلم من أوّل وَهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث، كقولك: طَهُرتْ الجنُبُ، وكانت الرَّبْعة حائضا، وشنئت الهُمَزةُ".

ويشرح أبو حيان نص ابن مالك السابق، القائل: "وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث", ويضرب مثلا لذلك بـ (قامت هند)[13].

---

(1) ارتشاف الضرب (4/ 2097).
(2) أوضح المسالك (1/ 226).
(3) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 352).
(4) تمهيد القواعد (3/ 1453).
(5) تعليق الفرائد (4/ 131).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 110).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 110).
(8) رجلٌ رَبْعَة، ومَرْبوع الخَلْقِ، أي: ليس بطويل ولا قصير. العين (2/ 133).
(9) الْهَمَّازُ: الْعَيَّابُ، وَ(الْهُمَزَةُ) مِثْلُهُ. يُقَالُ: رَجُلٌ (هُمَزَةٌ)، وَامْرَأَةٌ هُمَزَةٌ. مختار الصحاح (1/ 328).
(10) رجل ضُحَكة: كثير الضحك. جمهرة اللغة (3/ 1247).
(11) رجلٌ فَرُوقَة: لِلْكَثِيرِ الْفَزَعِ. أي: الخوف، لسان العرب (10/ 305).
(12) امرأَة مُذْكِرٌ: وَلَدَتْ ذَكَراً، فإِذا كَانَ ذَلِكَ لَهَا عَادَةً فَهِيَ مِذْكارٌ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ مِذْكارٌ. لسان العرب (4/ 309).
(13) التذييل والتكميل (6/ 186).

ويعلق أبو حيان على شرح ابن مالك السابق، فيقول[1]: "وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث في الإخبار، لا يكون في أكثر الألسن، فلا يوجد ذلك في لسان الفرس، ولا لسان الترك، بل المذكر والمؤنث في ذلك سواء، ويتكلون على القرائن من غير دلالة لفظية على ذلك. وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى[2]:﴿ **فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي**﴾، فأشار بلفظ المذكر؛ لأنه حكى قول إبراهيم، ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث، فحكى قوله على لغته، والله أعلم".

ويضيف أبو حيان فيقول[3]: "وقد وافق لسان الحبشة لسان العرب في إلحاق تاء التأنيث الفعل الماضي عندهم؛ دلالةً على المؤنث، قالوا: محط، في معنى ضرب، فإذا أسندوه إلى مؤنث قالوا: محطت. وكذا لسان اليحمور، وقع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث في الفعل الماضي، لكن بحرف غير التاء".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن تاء التأنيث تلحق الماضي؛ وذلك من خلال شرح أبي حيان لنص ابن مالك الأصلي، ومثل له بقوله: "قامت هند".

كما وافق أبو حيان ابن مالك في الشرح، حيث نقل كلام ابن مالك[4]، ثم أضاف إليه كلامه؛ الذي تم نقله آنفا.

وهذه العلامة محل إجماع بين العلماء، فسماها الفراهيدي تاء فعل الْمُؤَنَّث، يقول[5]: "تاء فعل الْمُؤَنَّث: تكون جزما أبدا مثل: خرجتْ وظعنتْ وَقَامَتْ وَقَعَدتْ". وممن وافقهما المرادي[6]، وابن هشام[7].

---

(1) التذييل والتكميل (194/6).
(2) [سورة الأنعام: 78].
(3) التذييل والتكميل (194/6، 195).
(4) التذييل والتكميل (6/ 194).
(5) الجمل في النحو (1/ 292).
(6) توضيح المقاصد (1/ 293).
(7) شرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 25).

9- الأغراض اللفظية والمعنوية لنائب الفاعل:

يقول ابن مالك في باب النائب عن الفاعل[1]: "قد يُترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي". ويبين ابن مالك الأغراض اللفظية والمعنوية، فيقول[2]: "نيابة غير الفاعل عن الفاعل لغرض لفظي: أشير بها إلى قصد الإيجاز، كقوله تعالى[3]: ﴿ **وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ**﴾، وإلى موافقة المسبوق السابق، كقول بعض الفصحاء[4]: **مَنْ طَابَتْ سَرِيْرَتُهُ؛ حُمِدتْ سِيْرَتُهُ**. وإصلاح النُظْم كقول الأعشى[5]:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِيْ وعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

ويضيف ابن مالك[6]: "ونيابة غير الفاعل عنه لغرض معنوي كقوله تعالى[7]: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ وكقوله تعالى[8]:﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾، فترك الفاعل؛ لكونه معلوما، وناب عنه المفعول به. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم[9]: **(نُصِرْتُ بالرُّعب مسيرة شهر، ونُصِرتُ بالصَّبا وأُهلكتْ عادٌ بالدَّبور)**. ثم يذكر ابن مالك بقية الأغراض[10].

ويذكر أبو حيان كلام ابن مالك السابق ملخصا، وبالشواهد نفسها[11]، تم يقول[12]: "وقد نظمت البواعث على حذف الفاعل في أرجوزتي المسماة (نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب)، فقلت:

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 124).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/124- 126).

(3) [سورة الحج: 60].

(4) القول في: شرح قطر الندى (1/ 187)، وتمهيد القواعد (4/ 1614)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 421)، وهمع الهوامع (1/ 583).

(5) البيت من البسيط، وهو للأعشى في: تصحيح الفصيح وشرحه (1/ 331)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 125)، وبلا نسبة في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 119)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (1/ 385)، والمقاصد النحوية (2/ 962) .

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 125).

(7) [سورة النساء: 28].

(8) [سورة الحج: 73].

(9) صحيح البخاري (2/ 33)، سفر السعادة وسفير الإفادة (2/ 947)، تمهيد القواعد (4/ 1614)، شرح أبيات مغني اللبيب (6/ 186).

(10) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 125،126).

(11) التذييل والتكميل (6/225- 227).

(12) التذييل والتكميل (6/ 227).

وَحـذْفُــهُ لِلْخَوْفِ وَالْإِبْهَامِ وَالْوَزْنِ، وَالتَّحْقِيْرِ وَالْإِعْظَامِ

وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالْاخْتِصَارِ وَالسَّجْعِ وَالْوِفَـاقِ وَالْإِيْـثَـارِ".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أغراض حذف الفاعل: اللفظية والمعنوية، وساق الشواهد نفسها، ثم نظم هذه الأغراض في بيتين من الشعر، دلالة على أنه موافق على كل ما ذكره ابن مالك.

ووافقهما المرادي، فقال[1]: "قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كالإيجاز والتصحيح والتوافق والتقارب. أو معنوي: كالعلم به، والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه".

كما ووافقهما ابن قيم الجوزية، يقول[2]: "يحذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، والجهل به، وتعظيمه، وتحقيره، والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره ... وإما لسبب لفظي ... كقصد تصحيح النظم، كقوله: عَلَفُتها عرضا ...".

وذكر هذه الأغراض مفصلة محمد محي الدين عبد الحميد في تعليقه على شرح ابن عقيل[3].

10- بناء (كان) وأخواتها، وأفعال المقاربة، للمجهول:

يقول ابن مالك[4]: "ولا يجوز كِيْنَ يُقامُ، ولا جُعِلَ يَفْعَلُ، خلافا له[5] وللفراء".

ويشرح ابن مالك العبارة السابق، فيقول[6]: "وأجاز هو والفراء في: (كان زيد يقوم) و (جعل عمرو يفعل): كِيْنَ يُقامُ، جُعِلَ يَفْعَلُ، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي، ومستغنى عنه عند الفراء".

---

(1) توضيح المقاصد (2/ 598).

(2) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 58).

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 111).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 129).

(5) أي: للكسائي.

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 130).

يقول أبو حيان[1]: " ونقول: اختلف النحاة في بناء كان الناقصة لما لم يسم فاعله: فأجاز ذلك سيبويه، والسيرافي، والكوفيون: الكسائي، والفراء، وهشام. ومنع ذلك الفارسي مطلقًا".

يقول أبو حيان[2]: "والذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الفارسي، وهو أنه لا يجوز أن تبني كان وأخواتها للمفعول، ولم يسمع شيء من ذلك عن العرب، والقياس يأباه، فوجب اطراحه".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن كان وأخواتها لا يجوز أن تبنى للمجهول؛ لأنه لم يرد في كلام العرب، والقياس يأباه.

ووافقهما ناظر الجيش، يقول[3]: "ما لخص من الكلام على هذه المسألة، وقد تقدم من كلام المصنف أن القائم مقام الفاعل عند الكسائي ضمير المجهول، وأنه مستغنى عنه عند الفراء، وقد عرفت أنه لا معول على مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ فلا حاجة إلى الاشتغال بذكر تقرير مذهبهم؛ لأن في تقريرهم ما يخالف القواعد المستقرة، ثم إن ذلك لا يجدي شيئا".

ويضيف ناظر الجيش" "وأما قول المصنف: (ولا: جُعِلَ يَفْعَلُ) فهو إشارة إلى أن الكوفيين يجيزون بناء أفعال المقاربة للمفعول، كما يجيزون بناء كان وأخواتها، والأمر كما ذكره". أي كما ذكره ابن مالك، حيث إنه لا يجوز.

وذكر السيوطي الخلاف في المسألة، ولم يختر رأيا، فقال[4]: "إِذا جَوَّزنَا بِنَاء كَانَ للْمَفْعُول؛ فقد اخْتلف فِيمَا يُقَام مقَام الْمَرْفُوع، فَقيل: ضمير مصدرها ... والبصريون على الْمَنْع مُطلقًا".

كما وافقهما الرضي، فقال[5]: "وما أجازه الكسائي، والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل، مقام [نائب][6] الفاعل، نحو: كِين يُقام، وجُعل يفعل، فبعيد لوجهين: أحدهما: أن

---

(1) التذييل والتكميل (6/ 255).
(2) التذييل والتكميل (6/ 259).
(3) تمهيد القواعد (4/ 1640).
(4) همع الهوامع (1/ 589).
(5) شرح الرضي على الكافية (1/ 216).
(6) ما بين معقوفين من وضع الباحث؛ لأن الحديث عن الفعل المبني للمجهول.

هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر، وما حذف في هذا الباب[1] فليس بمنوي، ولا يحذف المبتدا إلا مع كونه منويا... والثاني: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية، أو مؤولة بالصدر المضمون، ولا معنى لكين القيام".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك وأبي حيان؛ ذلك لأنه مطلوب أن يؤتى لكان المبنية للمجهول باسم وخبر، فيكون التناقض بين الإخبار، والبناء للمجهول، إضافة إلى الأسباب المذكورة قبل قليل.

11- الناصب للمفعول به هو الفعل:

يقول ابن مالك عن الفعل المتعدي[2]: "إن اقتضى فِعْلٌ مصوغا له باطراد اسم مفعول تام؛ نَصَبَهُ مفعولا به، وسمي متعديا وواقعا ومجاوزا".

يقول أبو حيان[3]: "وقوله: (نَصَبَهُ مفعولاً به)، ظاهره أن العامل في المفعول به – النصب– هو الفعل، أو ما جرى مجراه. وهذه مسألة خلاف[4]: مذهب البصريين هذا. وقال هشام: العامل النصب فيه هو الفاعل. وقال الفراء: الفعل والفاعل معاً. وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية".

ويقول أبو حيان بعد أن ذكر آراء الكوفيين وأدلتهم[5]: " وما ذكروه فاسد"، ثم يأتي بأدلة البصريين ولا ينقضها[6].

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل، وقد خالفا الكوفيين، ووافقا البصريين.

---

(1) أي: في باب الفعل المبني للمجهول، والمحذوف هو الفاعل، وهو غير منويّ.
(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 148).
(3) التذييل والتكميل (7/ 6).
(4) انظر هذه الآراء التي أوردها أبو حيان في: الإنصاف في مسائل (1/ 66).
(5) التذييل والتكميل (7/ 6).
(6) التذييل والتكميل (7/ 7).

وقد قال قبلهما بهذا الرأي ابن الوراق، يقول[1]: "وَبَعض النَّحْوِيين يَجْعَل الْعَامِل فِي الْمَفْعُول الْفِعْل وَالْفَاعِل مَعًا، وَهَذَا خطأ، لِأَن الْفِعْل قد اسْتَقر أَنه عَامل فِي الْفَاعِل، فَيجب أَيْضا أَن يكون هُوَ عَاملا فِي الْمَفْعُول".

كما وافق ابن الأنباري البصريين[2]؛ الذين وافقهم ابن مالك وأبو حيان. لكن العكبري ذكر الخلاف في المسألة، ولم يرجح بين الأقوال، وفي نهاية عرضه للمسألة قال[3]: " والله أعلم بالصواب".

ووافق ناظر الجيش ابن مالك وأبا حيان، فقال[4]: "اختلفوا في الناصب للمفعول به على مذاهب: الأول: وهو مذهب الجمهور: وهو أن الناصب له الفعل، أو ما يقوم مقامه؛ لأن العامل ما به يُتَقَوَّم المعنى المقتضى، والذي يُتَقَوَّم به معنى المفعولية هو الفعل. والدليل عليه أنه يختلف باختلافه؛ فإنك تقول: ضربت زيدا، وأعطيت عمرا درهما، فالمفعول مع (ضربت) واحد، ومع أعطيت اثنان، والفاعل المتكلم في الصورتين، فلو كان العامل غير الفعل لم يختلف باختلافه. ولأنه متى كان الفعل متصرفا جاز تقديمه عليه، وما لم يكن متصرفا نحو: ما أحسن زيدا؛ لا يجوز تقديمه على الفعل، فلولا أنه عامل لم يكن كذلك". ثم يرد على هشام والفراء وخلف الأحمر[5].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي البصريين؛ الذي اختاره ابن مالك، وأبو حيان.

12- جواز أن يكون الفعل لازما ومتعديا في الوقت نفسه:

هناك من الأفعال ما يستخدم مرة لازما، ومرة متعديا، يقول ابن مالك[6]: "وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين".

---

(1) علل النحو (1/ 270).
(2) انظر المسألة بالتفصيل في: الإنصاف في مسائل (1/ 66؛68).
(3) التبيين عن مذاهب النحويين (1/ 263).
(4) تمهيد القواعد (4/ 1732).
(5) تمهيد القواعد (4/ 1732؛1733).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 148).

ويشرح ابن مالك العبارة السابقة، فيقول[1]: "وإذا استعمل الفعل متعديا بنفسه تارة، وبحرف جر تارة، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورا؛ قيل فيه: متعد بوجهين، ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه، ولا بزيادة عند ثبوته، نحو: شكرته، وشكرت له. ونصحته، ونصحت له".

وبعد أن أورد أبو حيان كلام ابن مالك السابق، يقول أبو حيان[2]: "وهذا النوع من الفعل قسم برأسه، لما تساويا في الاستعمال؛ صار أصلاً بنفسه".

ويناقش أبو حيان المخالفين، فيقول[3]: " وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل يتعدى بنفسه تارة، وبحرف جر أخرى، على حد سواء؛ لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة، ولا المفعول محلاً للفعل، وغير محل للفعل في حين واحد".

ويرد عليهم بما قاله الشلوبين الصغير، يقول أبو حيان[4]: "وقال الأستاذ أبو عبد الله محمد ابن علي بن محمد بن إبراهيم، عُرف بالشلوبين الصغير: (دعوى الاستحالة باطلة؛ إذ يتصور أن يكون بعض العرب يلحظه قوياً بطبعه، فيوصله بنفسه، وآخر يضعف عنده، فيقويه بالحرف، ثم اختلطت اللغات وتداخلت؛ بل يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين، وإنما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمن الواحد من الشخص الواحد)".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك أن الفعل قد يكون لازما ومتعديا في الوقت نفسه، وقال أبو حيان عن هذا النوع من الأفعال، هو رأس بنفسه، بمعنى قسم مستقل، فالأفعال على ثلاثة أنواع: لازم، ومتعدٍ، ومحتمل للأمرين.

وأقر المرادي بوجود أفعال لازمة ومتعدية في آن واحد، لكنه خالف أبا حيان في جعلها قسما مستقلا، يقول[5]: "فإن قلت: ثَمَّ قسم ثالث صالح للتعدي واللزوم كما ذكر في التسهيل[6]؛ قلت: هو غير خارج عن القسمين". ويفهم من عبارته السابقة أنه لا يعترض على التعدي واللزوم، وإنما اعتراضه على عد هذا النوع قسما برأسه.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 149).

(2) التذييل والتكميل (7/ 8).

(3) التذييل والتكميل (7/ 8).

(4) التذييل والتكميل (7/ 9).

(5) توضيح المقاصد (2/ 621).

(6) لم يجعل ابن مالك هذا النوع من الأفعال قسما برأسه، لا في: التسهيل، ولا في: شرح التسهيل، وإنما الذي عده قسما برأسه هو: أبو حيان في شرحه للتسهيل. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 148؛149).

ووافقهما ناظر الجيش، فقال[1]: "الفعل قد يستعمل بالتعدي واللزوم على السواء، فيصلح لذلك أن يسمى متعديا ولازما، فما تعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جر؛ ولم يكن أحد الاستعمالين مستندرا فيه؛ قيل فيه: متعدّ بوجهين، نحو: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، وقد ذكروا مع هذين الفعلين فعلين آخرين: مسحت، وخشنت؛ قالوا: ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالسماع".

كما ووافقهما ابن عقيل، فقال[2]: "فيقال فيه متعد ولازم. والمراد بهذا ما تعدى بنفسه تارة وتارة بحرف جر، ولم يكن أحد الاستعمالين مستنداً فيه ... قالوا: شكرتُه وشكرتُ له، ونصحته ونصحتُ له، وكِلْتُه وكِلْتُ له، ووزنتُه ووزنتُ له، وعددتُ زيداً وعددتُ له".

13- جواز تقديم المفعول به على الفعل:

يقول ابن مالك في تقديم المفعول به على الفعل[3]: "جاز تقديم منصوبه عليه مطلقا، خلافا للكوفيين في منع: زيدا غلامُه ضربَ، وغلامَه ضرب زيدٌ، وغلامَ أخيه ضَربَ زيدٌ، وما أراد أَخَذَ زيدٌ، وما طعامَك أكلَ إلا زيدٌ. فإن الكوفيين يمنعون هذه المسائل وأشباهها، وهي جائزة لثبوت استعمالها، فمثال: **زيدا غلامُه ضَرَبَ**، قول رجل من طيّء، في كعب بن زهير وأخيه – رضي الله عنه، ورحم كعبا[4]:

كَعْبًا أَخُوْهُ نَهَى فَانْقَادَ مُنْتَهِيَا وَلَوْ أَبَى بَاءَ بِالتَّخْلِيْدِ فِيْ سَقَرَا

ومثال: غلامَه ضَربَ زيدٌ، قول الشاعر[5]:

رَأْيَـهُ يَـحْـمُـدُ الَّذِيْ أَلِـفَ الْحـزْ مَ وَيَشْـقَـى بِسَعْيِـهِ الْـمَغْـرُورُ

ومثال: غلامَ أخيه ضرب زيد، قول الآخر[6]:

---

(1) تمهيد القواعد (4/ 1723).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 427).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (153/2، 154).

(4) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 153)، والتذييل والتكميل (7/ 40)، وتمهيد القواعد (4/ 1745)، والمساعد على تسهيل الفوائد (1/ 436).

(5) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 154)، والتذييل والتكميل (7/ 40)، وتمهيد القواعد (4/ 1745)، والمساعد على تسهيل الفوائد (1/ 437).

(6) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في: المنجد في اللغة للأزدي (1/ 72)، وسفر السعادة (2/ 756)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 154)، والتذييل والتكميل (7/ 40)، والمساعد على تسهيل الفوائد (1/ 112).

شَـرَّ يَـوْمَـيْـهـا وأَغْـوَاهُ لـَهَـا رَكِـبَـتْ عَنْزٌ بِـحِـدْجٍ جـمَـلَا

ومثال: ما أراد أَخَذَ زيدٌ، قول الشاعر[1]:

مَا شَاءَ أَنْشَأَ رَبِّي وَالّذي هُوَ لَمْ يَشَأْ فَلَسْتَ تَـرَاهُ نَاشِـئًا أَبَـدًا

ومثال: ما طعامَك أَكلَ إلا زيدٌ، قول الشاعر[2]:

مَا الْمَرْءَ يَنْفَعُ إِلَّا رَبُّهُ فَعَلَا مَ تُسْتَمَـالُ بِغَيْرِ اللهِ آمَـالُ".

يقول أبو حيان[3]: "وقوله: (خلافاً للكوفيين)، هذه مسائل خمس؛ أجاز البصريون فيها تقديم المفعول، كما مثل المصنف، ومنع الكوفيون تقديم المفعول فيها. والصحيح مذهب البصريين؛ لثبوت ذلك في لسان العرب"، ثم يورد أبو حيان أدلة ابن مالك نفسها[4].

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز تقديم المفعول به في النماذج الخمسة السابقة، واستشهد بالشواهد نفسها؛ التي استدل بها ابن مالك.

ووافقهما ابن عقيل، فقال[5]: "ويجوز... إن عُلم النصبُ تأخيرُ الفعل مطلقاً؛ إن خلا الفعل مما ذكره، سواء أكان في المسائل الخمس التي يذكرها عقيب هذا، أم في غيرها، وفاقاً للبصريين خلافاً للكوفيين في منع نحو: زيداً غلامُه ضرب، وغلامه أو غلام أخيه ضرب زيدٌ، وما أراد أخذ زيدٌ، وما طعامك أكل إلا زيدٌ؛ لأن السماع ورد بخلاف قولهم". ثم أورد الشواهد التي ذكرها ابن مالك. كما وافقهما ناظر الجيش، وأتى بالأمثلة والشواهد نفسها[6].

---

(1) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 160)، والتذييل والتكميل (7/ 41)، وتمهيد القواعد (4/ 1745)، والمساعد على تسهيل الفوائد (1/ 437).

(2) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 154)، والتذييل والتكميل (7/ 41)، وتمهيد القواعد(4/ 1745)، والمساعد على تسهيل الفوائد (1/ 437).

(3) التذييل والتكميل (7/ 40).

(4) التذييل والتكميل (40/7، 41).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 436).

(6) تمهيد القواعد (4/ 1744).

14- ظرف الزمان قسمان: مبهم ومختص:

قسم ابن مالك ظرف الزمان إلى قسمين، فقال[1]: "ومبهم الزمان ومختصه صالحان للنصب على الظرفية، فمبهمه نحو: صمت يوما، ومختصه نحو: صمت الجمعة".

يقول أبو حيان[2]: "وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف في الزمان إلى مبهم ومختص، هو الصحيح. وقسمه بعضهم إلى: مبهم ومعدود ومختص، فجعل المعدود قسيم المبهم والمختص، وهو في الحقيقة قسم من المختص".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن ظرف الزمان قسمان: مبهم ومختص، ورد أبو حيان الظرف المعدود إلى المختص.

وذكر ابن جني أن ظرف الزمان نوعان: مبهم ومختص، فقال[3]: "وَجَمِيع **أَسمَاء الزَّمَان من الْمُبْهم والمختص** يجوز أَن تكون ظرفا، تَقول: سرت شهرا، وَصمت يَوْمًا، وأقمت عنْدك حولا".

وبين ابن الأثير أنهما نوعان، فقال[4]: " ظرف الزّمان... وينقسم قسمين، مبهما ومؤقّتا وكل منهما يكون معرفة ونكرة".

ويفسر ابن الأثير المقصود بالمؤقت، فيقول[5]: "وأمّا المؤقّت: فنحو: يوم، وليلة، وشهر، وسنة. وهذا تذكره مع الفعل موصوفا، وغير موصوف؛ لحصول الفائدة به، تقول: صمت يوما، وغبت شهرا. ومن المؤقّت، نحو: شهر رمضان، ويوم الجمعة".

إذن: ظرف الزمان المؤقت هو المختص بزمن معين، وبهذا يكون قسمه إلى مبهم ومختص، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، وأبو حيان.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 201).
(2) التذييل والتكميل (7/ 260).
(3) اللمع في العربية لابن جني (1/ 56).
(4) البديع في علم العربية (1/ 151).
(5) البديع في علم العربية (1/ 151).

ووافق ناظر الجيش، ابن مالك، وأبا حيان، فقال[1]: "فأما ظرف الزمان فقسمان: مبهم ومختص. ثم المختص معدود وغير معدود. فالمعدود إذن أحد قسمي المختص، والمبهم والمختص صالحان للظرفية".

15- (ما) ليست للاستثناء:

يقول ابن مالك في باب الاستثناء[2]: "والنصبُ في **(ما النِّسَاءَ وَذِكْرَهُنَّ)** بـ(عدا) مضمرة خلافا لمن أوّل (ما) بـ(إلا)".

ويشرح ابن مالك النص السابق، فيقول[3]: "ومن كلام العرب[4]: **(كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ مَا النِّسَاءَ وَذِكْرَهُنَّ)** ومعناه: كل شيء يسير، ما عدا النساءَ وذكرَهن. فحذفوا (عدا) وأبقوا عملها. **وزعم بعض الناس أن (ما) ههنا بمعنى (إلا) وليس بشيء**".

يقول أبو حيان[5]: "وإنما قال: (وليس بشيء)؛ لأن (ما) لم يثبت لها - قط- معنى (إلا) في لسان العرب، بخلاف كونها مصدرية، فهو ثابت في لسان العرب، وقد حصر النحويون مواقع (ما) في نيف وثلاثين قسمًا، ليس منها أنها تكون بمعنى إلا".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن (ما) ليست بمعنى (إلا)؛ لأنه لم يثبت هذا المعنى في لسان العرب، وإنما التقدير: كل شيء مهه **ما عدا** النساء وذكرهن.

ووافقهما ابن هشام، فقال[6]: "والأصل: ماعدا النساء، فحذف الصلة وبقي معمولها". وتقدير ابن هشام الفعل (عدا)، موافق لتقدير ابن مالك، وأبي حيان.

---

(1) تمهيد القواعد (4/ 1903).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 306).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 310).

(4) المثل في: الأمثال لابن سلام (ص: 109)، وجمهرة الأمثال (2/ 135)، ومجمع الأمثال (2/ 132)، ارتشاف الضرب (2/ 1048)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (1/ 122)، المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 586)، تمهيد القواعد (2/ 786)، همع الهوامع (1/ 345).

(5) التذييل والتكميل (8/ 329).

(6) تخليص الشواهد (1/ 122).

وإلى هذا الرأي ذهب ناظر الجيش، فقال[1]: "أرادوا: ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا صلة ما وهي (عدا)، وأبقوا المنصوب بها، والمعطوف عليه". ووافقهما السيوطي، فقال[2]: "أَي مَا عدا النِّسَاء ووصفها".

ومما سبق تجد أن العلماء الذين تم الوقوف على رأيهم قالوا بأن الفعل (عدا) مقدر بعد (ما)، ولم يقل أحد منهم بأن (ما) بمعنى (إلا)، وهذا موافق لرأي ابن مالك وأبي حيان.

16- (لاسيما) ليست من أدوات الاستثناء:

يقول ابن مالك في باب الاستثناء[3]: "ومن النحويين من جعل (لا سيّما) من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غير صحيح؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو (إلا)، فما وقع موقعه وأغنى عنه؛ فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك؛ فليس منها".

يقول أبو حيان[4]: "أما (لاسيما) فعدها الكوفيون وجماعة من البصريين كالزجاج وأبي علي والنحاس، ومن أصحابنا: أبو جعفر بن مضاء – صاحب كتاب (المشرق) – وغيره، من أدوات الاستثناء. ووجه ذكرها في أدوات الاستثناء أنك إذا قلت: (قام القوم لاسيما زيد)؛ فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية. والصحيح أن (لاسيما) لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائما؛ ولذلك لم يذكرها سيبويه إلا في باب النفي، ودخول الواو عليها؛ يمنع أن تكون من أدوات الاستثناء. ويدل على بطلان كونها أداة استثناء عدم صلاحية (إلا) مكانها، بخلاف سائر الأدوات، فإنه تصلح (إلا) مكانها، وهذا واضح من دلالتها".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أن (لا سيما) ليست من أدوات الاستثناء؛ وذلك لأنها ليست بمعنى إلا، مُخالِفَينِ بذلك بعض العلماء. ولاستيضاح المسألة يجب العودة لبعض العلماء.

---

(1) تمهيد القواعد (2/ 786).

(2) همع الهوامع (1/ 345).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 318).

(4) التذييل والتكميل (8/ 364).

ذكر سيبويه أدوات الاستثناء، ولم يذكر معها (لا سيما)، يقول[1]: "فحرفُ الاستثناء (إلا). وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فـ(غيرٌ، وسوى). وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ(لا يكون، وليس، وعدا، وخل)ا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ(حاشى وخلا) في بعض اللغات".

ولم يذكر السيرافي (لا سيما) مع أدوات الاستثناء[2]، وكذلك فعل ابن جني، فقال[3]: "فالأسماء: (غير وَسوى)، وَالْأَفْعَال: (لَيْسَ وَلَا يكون وَعدا وخلا وحاشا)، والحروف: حاشا وخلا".

وذكر ابن الأثير الرأيين في المسألة، فقال[4]: "والمستثنى بعدها مرفوع؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، وهو الراجح... وتخفّف (لا سيّما)، وتثقّل، ولم يعدّها أكثر العلماء في باب الاستثناء".

وذكرها الجزولي ضمن أدوات الاستفهام، فقال[5]: "أدوات الاستثناء: من الحروف: (إلا)، ومن الأسماء: (غير وسِوى وسُوى وسَواء)، ومن الأفعال: (ليس ولا يكون وخلا وعدا) المقرونتان بما، ومن المترددة بين الحروف والأفعال: (عدا وخلا) العاريتان من ما. ومما اتفق عليه أنه يكون حرفا، واختلف في أنه يكون فعلا (حاشا)، ومن مجموع الاسم والحرف: (لا سيما) ".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك وأبي حيان؛ للعلل التي أورداها.

17- جواز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا:

يقول ابن مالك[6]: "يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا".

ويشرح ابن مالك العبارة السابقة، فيقول[7]: "تُقَدَّمُ الحال على عاملها؛ إذا كان فعلا متصرفا نحو: مسرعا أتيت".

---

(1) الكتاب لسيبويه (2/ 309).
(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 47).
(3) اللمع في العربية لابن جني (1/ 66).
(4) البديع في علم العربية (1/ 221).
(5) المقدمة الجزولية في النحو (1/ 215).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 342).
(7) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 343).

يقول أبو حيان عن جواز تقديم الحال على عاملها[1]: " أن يكون العامل فيها فعلاً متصرفاً، نحو: جاء، وذهب، فيجوز: مسرعاً جاء زيد، وضاحكةً خرجت هندٌ؛ لأن العامل فيها – وهو الفعل – قوي؛ لتصرفه، فكما يجوز تقديم المفعول به عليه؛ فكذلك يجوز تقديم الحال، وهو في الحال أجوز؛ لشبهها بالظرف... هذا مذهب البصريين إلا الجرمي، فإنه لا يجيز تقديم الحال على العامل، شبهها بالتمييز في ذلك".

ويرد أبو حيان على الجرمي، فيقول[2]: "والقياس والسماع يردان عليه، أما القياس: فما ذكرناه من شبهها بالمفعول فيه، وهو الظرف. والفرق بين التمييز والحال واضح؛ لأن الحال يقتضيها الفعل بوجه ما؛ فقدمت كما تقدم سائر الفضلات. وعلى أن في تقديم التمييز على العامل ... خلاف، وسيأتي أنَّ جواز تقديمه إذ ذاك هو الصحيح".

ويذكر أبو حيان بعض الشواهد التي تفيد تقديم الحال على عاملها –الفعل المتصرف– فيقول[3]: "وأما السماع فقوله تعالى[4]: ﴿**خُشَّعًا** أَبْصَارُهُمْ **يَخْرُجُونَ**﴾، وخشعاً حال, وذو الحال: الضمير في يخرجون, والعامل:(يخرجون), وقد تقدمت الحال عليه، وقالت العرب[5]:(**شَتَّى تَؤُوْبُ الْحَلَبَةُ**)، فـ(شتى) حال من الحلبة، وقد تقدمت على تؤوب، وهو العامل فيها"، وغير ذلك من الأدلة[6].

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في جواز تقديم الحال على عاملها؛ إن كان فعلا متصرفا، وخالفا الجرمي في ذلك.

---

(1) التذييل والتكميل (9/ 84).

(2) التذييل والتكميل (9/ 84).

(3) التذييل والتكميل (9/ 84).

(4) [سورة القمر: 7].

(5) المثل في: جمهرة الأمثال (1/ 541)، والأمثال للهاشمي (1/ 152)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: 383)، وشرح الكافية الشافية (5/ 178)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 238)، وأوضح المسالك (2/ 271)، وتمهيد القواعد (5/ 2291). معنى المثل: متفرقين يرجع الحالبون، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 271)

(6) التذييل والتكميل (9/84، 85).

وذكر ابن الأنباري رأي المجيزين والمانعين وأدلتهم، فقال[1]: " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: (راكبًا جاء زيد)، ويجوز مع المضمر، نحو: (راكبًا جئتُ). وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر". واختار ابن الأنباري رأي البصريين[2]. وكذلك فعل العكبري،[3] ولكنه لم يرجح بين الرأيين.

ووافق ابن الناظم أباه، فقال[4]: "يجوز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفًا، كقوله: (مخلصًا زيد دعا) ومثله قولهم: شتى تؤوب الحلبة". كما وافقه ابن هشام[5].

ويميل الباحث لرأي الإمامين –ابن مالك وأبي حيان– لورود تقديم الحال سماعا، في القرءان والشعر وأقوال العرب، ولأن أكثر العلماء على هذا الرأي.

18- الاعتراض بأكثر من جملة:

يقول ابن مالك[6]: "وقد تعترض جملتان، خلافا لأبي علي".

ويشرح ابن مالك العبارة السابقة، فيقول[7]: وزعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح ما زعم، بل الاعتراض يكون بجملتين كثيرا، ومن ذلك قول زهير[8]:

لَعَمْرُ أَبِـيْكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي وَفِيْ طُوْلِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِيْ

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَـكِـنْ أُمُّ أَوْفَـى لَا تُـبَـالِـيْ

ومنه قوله تعالى[9]:﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلا رِجَالا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ...** ﴾.. قال الزمخشري في الكشاف[10]:﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا**

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 203).

(2) انظر المسألة بالتفصيل في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 203؛204).

(3) التبيين عن مذاهب النحويين (1/ 383).

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 238).

(5) أوضح المسالك (2/ 271).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 375).

(7) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 378).

(8) البيتان من الوافر، لزُهَيْر بن أبي سلمى في ديوانه (95/1)، واللامات (1/ 84)، شرح التسهيل لابن مالك (2/ 378)، والتذييل والتكميل (9/ 201)، ومغني اللبيب (1/ 516)، وشرح أبيات مغني اللبيب (6/ 227).

(9) [سورة النحل: 43؛44].

(10) تفسير الزمخشري (2/ 126).

وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن **كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.** [1] اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ... وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل".

يقول أبو حيان[2]: "وتسمية ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح , بل هي أربع جمل: جملة لو، وجمله جوابها , وجمله الاستدراك , وجمله العطف عليها, وهو نظر إلى أنّ (لو) إلى (امنوا) جملة , (واتقوا) جملة , (ولفتحنا) جملة , و (لكن كذبوا) جملة, (فأخذناهم) جملة , (كانوا) جملة, (يكسبون) جملة".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في أنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة، لكنه خالفه في العد، وقال بأن فيها أربع جمل اعتراضية، ومهما يكن الخلاف في العدد؛ فإن ذلك لا يخل بالنتيجة النهائية، وهي أنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة.

واضح أن الاعتراض في الآية الأولى بجملتين هما: (نوحي إليهم)، و(فاسألوا أهل الذكر)، لكن ابن هشام وجهها توجيها آخر، مخالفا به ابن مالك، يقول[3]: "وَقد اعْترض ابْن مَالك قَول أبي عَليّ بقوله تَعَالَى[4]﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾. ... وَقد يُجَاب عَن الْآيَة بِأَن جملَة الْأَمر دَلِيل الْجَواب عِنْد الْأَكْثَرين، وَنَفسه عِنْد قوم، فَهِيَ مَعَ جملَة الشَّرْط كالجملة الْوَاحِدَة". ومعنى كلام ابن هشام أن الاعتراض بجملة واحدة.

---

(1) [سورة الأعراف: 96].

(2) التذييل والتكميل (9/ 202).

(3) مغني اللبيب (1/ 516) .

(4) [سورة النحل: 43] .

ووافقهما ابن عقيل، حيث نقل كلام ابن مالك، ولم يعترض عليه[1]. كما وافقهما ناظر الجيش في جواز الاعتراض بأكثر من جملة، ولكنه خالف ابن مالك وأبي حيان في عدد الجمل المعترضة في الآية (ولو أن أهل القرى....)، فقال[2]: "وقد يقال: جملة (لو) وجملة جوابها في حكم جملة واحدة، وعلى هذا يكون الاعتراض بثلاث جمل لا غير".

ويميل الباحث لرأي ابن مالك وأبي حيان؛ لأن الاعتراض بأكثر من جملة واضح، وقال به عدد من العلماء.

19- اسمية (كم) الاستفهامية والخبرية:

يقول ابن مالك عن (كم) الاستفهامية والخبرية[3]: "كم: اسم لعدد مبهم".

ويذكر الأدلة على اسميتها، فيقول[4]: "يدل على اسمية (كم): الإسناد إليها، وعود الضمير عليها، في نحو: كم رجلا جاءك، ودخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها، في نحو: بكم رجلا مررت، ورزق كم نفسا ضمِنت، وتسليط عوامل النصب عليها، نحو: كم يوما صمت؟ وكم فرسخا سرت؟ وكم كانت دراهمك؟"

يقول أبو حيان[5]: "اسْتَدَلَّ[6] على اسميتها بدخول حرف الجر عليها، وبالإضافة إليها، وعودِ الضمير عليها، والإسناد إليها، وكونِها تكون معمولة لعوامل النصب".

ويضيف أبو حيان[7]: "ولا نعلم في اسميتها خلافًا إلا ما ذكره صاحب (البسيط)[8] في الخبرية أن بعضهم ذهب إلى أنها حرف للتكثير، في مقابلة (رُبَّ)، الدالَّة على التقليل".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 53).

(2) تمهيد القواعد (5/ 2352).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 418).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 418).

(5) التذييل والتكميل (10/ 6).

(6) أي: ابن مالك.

(7) التذييل والتكميل (10/ 7).

(8) هناك عدة مؤلفات في النحو باسم البسيط، ولكن ذكر أبو حيان اسمه، فقال: "وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العلْج، وكان ممنّ أقام باليمن، وصنّف بها، قال في كتابه

وينقل أبو حيان رد صاحب البسيط على القول بحرفية (كم) الخبرية، فيقول[1]: "وهو فاسد لوجوه: أحدها: أنك تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، فترفع، ولا يكون كلام بمرفوع واحد. ولأنَّ حروف الجر تدخل عليها، بخلاف رُبَّ، وتقول: بكم مررت. وتقول: كم رجلاً ضربت، فتكون مفعولا، ولذلك فرّغت. ولأنها بمعنى كأيِّن، وهي اسم".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في الحكم على (كم) الاستفهامية والخبرية بأنها اسم، ورأى أبو حيان بأنه لا يعلم خلافا في اسميتها، إلا ما ذكره صاحب البسيط، ولحسن الحظ فإن صاحب البسيط غير مقتنع بحرفية (كم) الخبرية، فينقل هذا الرأي، ويرد عليه.

وذكر العكبري أن (كم) الخبرية اسم، فقال[2]: "وأمَّا (كَم) الخبريَّة فتجرُّ مَا بعْدهَا؛ لأنَّها اسْم، بُيّن بِعَدَد مجرور، فَكَانَ هُوَ الْجَار كـ(مائَة رجل) وَنَحْوه".

كما ذكر ابن يعيش أنها اسم، فقال[3]: "وأمّا الخبريّة، فإنّها تُبيَّن بالواحد والجمع، وتُضاف إلى المعدود، وذلك نحو: كم رجلٍ عندك، وكم غِلْمانٍ لك؛ لأنّها بمنزلةِ اسم منصرف في الكلام، منوّنٍ يجُرّ ما بعده إذا سقط التنوين، وذلك نحو: مائَتَا درهمٍ".

ووافق ابن الناظم أباه، فقال[4]: "(كم) اسم؛ لجواز كونها مبتدأ، ومفعولا، ومجرورة بالإضافة إليها، أو بدخول حرف الجر عليها". كما وافق ناظر الجيش، ابن مالك، وأبا حيان، ونقل أدلة ابن مالك كما هي[1].

البسيط في النحو". البحر المحيط في التفسير (9/ 420)، والكشف عن صاحب البسيط في النحو (1/ 149). قال السيوطي عنه: صَاحب الْبَسِيط: ضِيَاء الدّين بن العلج، أَكثر أَبُو حَيَّان وَأَتْبَاعه من النَّقْل عَنهُ، وَلم أَقف لَهُ على تَرْجَمَة. بغية الوعاة (2/ 370).

(1) التذييل والتكميل (10/ 7).

(2) اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 316).

(3) شرح المفصل لابن يعيش (3/ 167).

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 526).

ومما سبق، فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك وأبي حيان؛ ذلك لأن الغالبية العظمى من العلماء على هذا الراي.

20- ترتيب التوابع عند اجتماعها:

يشير ابن مالك إلى مسألة ترتيب التوابع، فيقول[2]: "وَيُبْدَأُ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق".

ويشرح ابن مالك العبارة السابق، فيقول[3]: "ويبدأ [عند][4] اجتماع التوابع بالنعت؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم بعطف البيان؛ لأنه جار مجراه، ثم بالتوكيد؛ لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت، ثم بالبدل؛ لكونه تابعا كَلَا تابع، لكونه كالمستقل، ثم بعطف النسق؛ لأنه تابع بواسطة، فيقال: مررت بأخيك الكريمِ محمدٍ نفسِه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخرَ، والله أعلم".

وأورد أبو حيان كلام ابن مالك السابق، ثم أكده بكلام لابن الأثير، يقول أبو حيان[5]: "وقال صاحب البديع[6]: (إنْ اجتمع تأكيد وصفة؛ قدمت الصفة؛ لأن التأكيد تكرار، ولا تكرار إلا بعد التمام، تقول: قام زيد الكاتبُ نفسُه، ولا يجوز العكس، إلا عند بعضهم)".

التوضيح والتحليل:

وافق أبو حيان ابن مالك في ترتيب التوابع، فهو لم يعترض عليه في ذلك، بل عضد ما ذهب إليه ابن مالك، بكلام لابن الأثير.

ووافقهما ابن عقيل، حيث نقل كلام ابن مالك بحذافيره، ولم يعترض عليه[7]. وكذلك فعل ناظر الجيش[8]، والأشموني[9].

---

(1) تمهيد القواعد (5/ 2481).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 338).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 342).
(4) وضعها الباحث ليستقيم النص.
(5) التذييل والتكميل (55/13).
(6) البديع في علم العربية (1/ 339).
(7) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 439).
(8) تمهيد القواعد (7/ 3410).
(9) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 316).

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك وأبي حيان.

نتيجة المبحث:

وأخيرا: فإن الباحث يمكن أن يشير لنتيجة مهمة من خلال هذا المبحث، وهي أن أبا حيان وافق ابن مالك في معظم المسائل النحوية الواردة بالتذييل والتكميل، حيث وافقه في (2865 مسألة)، من مجموع (3669مسألة) بما يعادل (78,08%).

وبعد عرض هذه النتيجة، سيتحدث الباحث عن اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في مسائله النحوية، وهذا ما ستبينه الصفحات القادمة؛ إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في مسائله النحوية

خالف أبو حيان ابن مالك في المسائل المشار إليها في الصفحات الآتية، وذلك حسب الجزء والصفحة:

51/1، 58، 66، 80، 89، 90، 90، 97، 99، 104، 105، 107، 111، 111، 118، 119، 119، 121، 128، 130، 131، 132، 135، 136، 144، 155، 176، 179، 215، 218، 221، 222، 233، 238، 258، 266، 269، 270، 274، 275، 290، 290، 291، 291، 292، 295، 296، 315، 317، 320، 333، 334، 336، 337

المجموع = 54 مسألة

14/2، 15، 18، 19، 23، 38، 39، 39، 41، 46، 65، 73، 74، 76، 77، 82، 85، 90، 91، 92، 93، 94، 109، 111، 114، 116، 123، 130، 131، 131، 134، 142، 152، 164، 165، 166، 172، 183، 187، 187، 191، 196، 206، 208، 208، 209، 212، 215، 221، 221، 223، 228، 234، 235، 236، 238، 239، 243، 243، 244، 246، 247، 262، 265، 265، 266، 269، 309، 315، 321

المجموع= 71 مسألة

7/3، 17، 18، 18، 22، 22، 28، 29، 32، 42، 56، 74، 90، 98، 105، 107، 121، 137، 143، 158، 162، 163، 171، 174، 187، 189، 191، 192، 193، 193، 194، 194، 195، 195، 197، 198، 201، 212، 212، 214، 217، 223، 239، 240، 240، 256، 259، 264، 272، 274، 275، 279، 282، 291، 296، 298، 300، 318، 320، 330، 344، 345.

المجموع = 62 مسألة

9/4، 12، 15، 15، 17، 30، 39، 51، 65، 69، 72، 97، 110، 125، 128، 143، 144، 146، 148، 186، 199، 204، 206، 208، 208، 210، 212، 222، 227، 237، 237، 239، 257، 259، 261، 264، 271، 274، 279، 281، 297، 302، 308، 308، 309، 313، 314، 318، 329، 350، 360، 364، 369

المجموع = 53 مسألة

13/5، 15، 23، 32، 36، 83، 87، 88، 90، 99، 99، 99، 109، 116، 118، 128، 134، 141، 141، 142، 144، 144، 147، 164، 184، 184، 197، 209، 223، 223، 225، 234، 245، 258، 260، 260، 261، 262، 267، 268، 271، 271، 278، 284، 285، 285

المجموع= 46مسألة

10/6، 30، 32، 32، 35، 35، 36، 36، 37، 37، 43، 44، 51، 57، 79، 82، 82، 89، 91، 91، 104، 105، 106، 137، 143، 159، 161، 166، 170، 174، 184، 187، 209، 215، 218 ، 220، 221، 223، 227، 249، 268 ، 272، 274، 286، 289، 300، 332، 336، 349.

المجموع = 49 مسألة

7/ 15، 34، 39، 40، 53، 54، 54، 62، 66، 78، 80، 82، 82، 84، 84، 107، 110، 110، 111، 113، 114، 115، 116، 134، 135، 135، 135، 155، 162، 162، 180، 187، 193، 193، 236، 239، 250، 255، 281، 292، 296، 299، 309، 312، 315، 316، 318، 319، 322، 324، 330، 331، 333، 346.

المجموع= 55 مسألة

8/8، 22، 41، 54، 68، 68، 79، 80، 81، 92، 94، 103، 104، 106، 107، 122، 129، 142، 149، 159، 160، 161، 161، 162، 174، 176، 184، 189، 191، 192، 192، 193، 193، 194، 195، 195، 196، 199، 208، 228، 234، 253، 253، 255، 264، 281، 295، 307، 331، 333، 333، 334، 335، 335، 335، 344، 351، 354، 366

المجموع= 59 مسألة

8/9، 10، 11، 20، 30، 35، 47، 48، 50، 51، 51، 54، 57، 76، 82، 90، 92، 94، 104، 108، 108، 112، 116، 116، 117، 117، 121، 139، 142، 149، 160، 201، 202، 209، 221، 225، 226، 227، 228، 234، 239، 241، 253، 254، 258، 261، 267، 268، 269، 273، 274، 311، 326، 330، 331، 340، 341، 343، 360، 361، 363، 367، 382

المجموع= 63 مسألة

10/ 32، 34، 35، 46، 52، 53، 54، 99، 112، 115، 124، 138، 143، 148، 163، 169، 172، 172، 173، 203، 205، 206، 207، 210، 224، 226، 228، 236، 238، 239، 251، 252، 273، 287، 289، 290، 290، 291، 293، 294، 295، 295، 295، 347، 350، 350، 362

المجموع= 47 مسألة

12/11، 18، 42، 50، 52، 61، 64، 68، 72، 104، 104، 129، 130، 133، 134، 137، 138، 138، 142، 150، 169، 170، 191، 193، 193، 207، 212، 221، 223، 227، 228، 231، 239، 247، 249، 254، 256، 257، 261، 269، 273، 280، 293، 301، 304، 311، 313، 315، 318، 318، 320، 321،

325، 326، 327، 332، 335، 346، 351، 358، 360، 371، 372، 374، 375، 380، 391، 392، 394، 395، 397، 399، 402، 403، 404، 405، 406

المجموع= 77 مسألة

19/12 ، 35، 40، 44، 47، 48، 49، 52، 55، 65، 70، 71، 71، 71، 72، 72، 75، 76، 79، 99، 102، 102، 124، 133، 153، 153، 153، 154، 156، 157، 161، 176، 188، 188، 189، 194، 196، 201، 202، 206، 206، 215، 229، 241، 258، 282، 292، 308، 309، 330

المجموع= 50 مسألة

45/13، 48، 52، 64، 72، 76، 78، 94، 98، 119، 121، 135، 135، 146، 153، 164، 177، 182، 182، 190، 203، 211، 224، 226، 227، 232، 235، 236، 239، 268، 273، 274، 281، 287، 290، 294، 294، 316، 328، 331، 331، 339، 339، 343، 348، 364، 365، 377، 378، 382

المجموع =50 مسألة

6/14، 9، 14، 15، 16، 17، 18، 23، 25، 31، 34، 35، 46، 76، 110، 112، 122، 137، 138، 139، 161، 168، 169، 169، 170، 170، 182، 201، 202، 202، 208، 216، 217، 227، 227، 227، 229، 231، 233، 235، 238، 241، 241، 242، 242، 244، 246، 247، 257، 269، 269، 272، 273، 273، 274، 274، 289، 318، 325، 338، 344، 358، 370، 372، 373، 373، 373، 384، 384، 393

المجموع= 70 مسألة

المجموع الكلي للمسائل التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك: (804) مسألة، من (3669) مسألة، وتساوي (21,91%).

وسيشرع الباحث في شرح بعض هذه المسائل؛ لتكون الصورة أكثر وضوحا، وإليك تفصيل ذلك:

1- مَنْ أولى بالنداء: (يا) أم (أيا وهيا وأي)؟

من علامات الاسم قبول النداء، ولكن وقع الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان في: من أولى بالنداء: (يا) أم (أيا وهيا وأي)؟

يقول ابن مالك[1]: "واعتبار صحة النداء بـ (أيا وهيا وأي) أولى من اعتبارها بـ(يا)؛ لأن (يا) قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو: يا حبذا، ويا ليتني".

يقول أبو حيان[2]: "أما ما ذكر من اعتبار صحة النداء بـ(أيا وهيا وأي) فليس بجيد؛ لأن هذه الحروف يقل النداء بها، حتي إنها لم يجئ شيء منها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء... فالأولى اعتبار النداء بحرفه المشهور الذي هو (يا). وأما دخول (يا) علي الفعل والحرف؛ فليست للنداء علي أصح القولين، وإنما هي للتنبيه، ف (يا) لفظ يكون للنداء، ويكون لمجرد التنبيه".

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك أن (أيا وهيا وأي) – وهي من حروف النداء– أولى بالنداء من (يا)؛ لأن (يا) تدخل على الاسم والفعل والحرف، في حين رأى أبو حيان أن الأصل هي (يا)، وأن ما ورد منه داخلا على الفعل أو الحرف؛ فهو للتنبيه، وليس للنداء.

ووافق ناظر الجيش ابن مالك، فقال[3]: "وكون هذه الأحرف يقل النداء بها لا يكون صحة اعتبار النداء بها مرجوحا، ولا أولوية لـ(يا) لكثرة استعمالها؛ إذ لا أثر لذلك في تمييز الاسم من غيره، بل غير (يا) أولى لعدم الاشتراك، كما قال المصنف".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (10/1).

(2) التذييل والتكميل (1/ 52).

(3) تمهيد القواعد (1/ 158).

ويرد ناظر الجيش على أبي حيان، فيقول[1]: "ثم قوله[2]: (إنها حال مباشرتها الفعل أو الحرف إنما هي للتنبيه على أصح القولين)، يقوي عدول المصنف عنها؛ إذ لو كانت حينئذ للنداء؛ لم يكن بينها وبين غيرها فرق".

ونقل الدماميني كلام ابن مالك السابق، ولم يعترض عليه[3]. ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

2- **أعرفُ المعارف:**

يقول ابن مالك في مسألة أعرف المعارف[4]: "المعرفة: مُضْمرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة. **وأعرفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلم، ثم ضميرُ الغائب السالمُ من إبهام، ثم المشارُ به، والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضافُ بحسب المضاف إليه**".

ذكر أبو حيان اختلاف النحاة في المسألة[5]، ثم قال[6]: "**والذي أختاره، وأذهب إليه، هو أن أعرف المعارف هو العلم**، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرف بأل. وإنما ذهبت إلى ذلك؛ لأن اسم العلم جزئي وضعًا واستعمالًا، وباقي المعارف هي كليات وضعًا، جزئيات استعمالًا. بيان ذلك أن المضمر وُضِعَ المتكلم منه لكل متكلم، والمخاطب لكل مخاطب، والمخاطب لكل غائب، فكل متكلم يصلح له أن يعبر عن نفسه بـ (أنا)، وكل مخاطب يصلح أن يعبر عنه بـ (أنت)، وكل غائب يصلح أن يعبر عنه بـ (هو)، فهذه موضوعات كليةً، لا يختص بها بعض دون بعض، لكن إذا استعملت صارت جزئيةً، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه. وكذلك اسم الإشارةً وضع صالحًا لكل من يشار إليه، فإذا استعمل في واحد، فقيل مثلًا: هذا قائم، لم يشركه في القيام المسند إليه أحد. وكذا أل، هي صالحةً لأن يعرف بها، فإذا استعملت في واحدٍ نكرة عرفته، وهمزته على شيء بعينه".

---

(1) تمهيد القواعد (1/ 158).

(2) أي: قول أبي حيان؛ الوارد قبل قليل، وما بين هلالين كلام أبي حيان.

(3) تعليق الفرائد (1/ 80).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 115).

(5) التذييل والتكميل (112/2، 113).

(6) التذييل والتكميل (113/2، 114).

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في أعرف المعارف، فعند ابن مالك أعرفها ضمير المتكلم، وعند أبي حيان أعرفها العلم.

ووافق أبو حيان ما نقله ابن السراج عن النحاة، يقول[1]: "ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر ... واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها. أما ابن السراج، فيذهب إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضمر والعلم".

وذكر ابن الأنباري ترتيب سيبويه للمعارف، فقال[2]: "فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنه لا يُضْمَرُ إلا وقد عرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أُمَّتِه، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه".

ونقل العكبري الآراء في المسألة، فقال[3]: "أعرف المعارف الْمُضْمَر عِنْد سِيبَوَيْهِ وَمن تَابعه، وَقَالَ ابنُ السرّاج أسماءُ الْإِشَارَة أعرف مِنْهُ وَمن العَلَمِ، وَقَالَ الكوفيُّون الْعلم أعرفُ مِنْهُمَا".

وذكر السيوطي رأي الجمهور في المسألة، فقال[4]: "اخْتلف فِي أعرف المعارف، فمذهب سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور إِلَى أَن الْمُضمر أعرفهَا".

كما أنه ينقل الآراء الأخرى، فيقول[5]: "وَقيل الْعلم أعرفهَا، وَعَلِيهِ الصَّيْمَرِيّ، وعزي للكوفيين، وَنُسب لسيبويه؛ وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان".

---

(1) الأصول في النحو (1/ 26).
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 581).
(3) اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 494).
(4) همع الهوامع (1/ 220).
(5) همع الهوامع (1/ 220؛221).

ويميل الباحث لرأي الجمهور؛ للتعاليل التي ذكرها سيبويه. ويرى الباحث أن هذه المسألة لا يبنى عليها عمل، والانشغال بغيرها –مما يُقَوَّم به اللسان– أولى.

3- انفصالُ الضمير إنْ حُصر بـ(إنما):

يقول ابن مالك[1]: "يتعينُ انفصالُ الضمير إنْ حُصر بإنما".

ويشرح ابن مالك العبارة السابق، فيقول[2]: "يتعين انفصال الضمير لحصره بإنما كقوله[3]:

أَنَا الفَارِسُ الْحَامِي الذِّمَارَ وإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِيْ

ومن ذلك قول الشاعر[4]:

كَأَنّا يَوْمَ قُرَّى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا".

يقول أبو حيان[5]: "وما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد (إنما) خطأ فاحش، وجهل بلسان العرب؛ قال تعالى[6]:﴿ **إِنَّمَآ أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ**﴾، وقال[7]:﴿ **إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ**﴾، وقال[8]:﴿ **إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ**﴾، وقال[9]:﴿ **وَإِنَّمَآ تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ**

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 147) .

(2) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 148).

(3) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: الجنى الداني في حروف المعاني (1/ 397)، توضيح المقاصد (1/ 368)، وهو بلا نسبة في: البديع في علم العربية (2/ 24)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 81)، والتذييل والتكميل (2/ 215).

(4) البيت من الهزج، وهما لأبي بجيلة في: الخصائص (2/ 196)، وبلا نسبة في: الكتاب لسيبويه (2/ 111)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 439)، والمفصل (ص: 167)، والتذييل والتكميل (2/ 219)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 430).

(5) التذييل والتكميل (2/ 221).

(6) [سورة يوسف: 86].

(7) [سورة سبأ: 46] .

(8) [سورة النمل: 91].

(9) [سورة آل عمران: 185].

يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، ولو كان على ما زعم من تعين انفصال الضمير لكان التركيب: إنما يشكو بثي وحزني إلي الله أنا، وإنما يعظكم بواحدة أنا، وإنما أُمر أن يعبد رب هذه البلدة أنا، وإنما يوفي أجوركم أنتم".

التوضيح والتحليل:

يرى ابن مالك أنه يتعينُ انفصالُ الضمير إنْ حُصر بـ(إنما)، وخالفه أبو حيان في ذلك. ودافع ناظر الجيش عن ابن مالك، فقال[1]: " ويا لله، التعجب من الشيخ، جَهّل المصنف وخطّأه وقوّله ما لم يقل، واعتقد فيه أنه يمنع من جواز ما لم يتوهم بشر منعه. لم يقل إن (إنما) لا يقع بعدها الضمير إلا منفصلا، فيرد عليه بوقوعه متصلا، إنما قال: إن الضمير المحصور بإنما يجب انفصاله، فكيف يرد عليه بما لم يقصد فيه حصر الضمير".

ويضيف ناظر الجيش[2]: "أما الآيات الكريمة التي رد بها الشيخ على المصنف، فلم يقصد في شيء منها حصر الفاعل، إنما قصد حصر متعلق الفعل؛ فمعنى الآية الأولى: لا أشكو بثي وحزني إلا إلى الله، أي لا أشكو إلى غيره. ومعنى الآية الثانية: لا أعظكم إلا بواحدة، أي لا أعظكم بغيرها. ومعنى الآية الثالثة: ما أمرت إلا أن أعبد رب هذه البلدة. ومعنى الآية الرابعة: لا توفون أجوركم إلا يوم القيامة. وهذا واضح، ولا أعرف كيف خفي هذا على الشيخ رحمه الله تعالى".

كما دافع عن ابن مالك عبد القادر البغدادي، فقال[3]: " فقول أبي حيّان: إنَّ ما ذكر في "التسهيل" خطأ وجهل بلسان العرب، لقوله تعالى[4]:﴿ **إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾**، وقوله: ﴿ **إِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾**، و ﴿ **قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾**، فإنها لم تبرز فيها الضمائر. والمُخَطِّئ مُخْطِئٌ لأنه ليس مما نحن فيه، ولسان حال المصنف يقول: إنما أشكو بثي وحزني إلى الله، وخفاءُ مثله على الشيخ مما يتعجب منه".

---

(1) تمهيد القواعد (1/ 523).

(2) تمهيد القواعد (1/ 523).

(3) شرح أبيات مغني اللبيب (5/ 252).

(4) هذه الآيات تم تخريجها في الصفحتين السابقتين.

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

4- (كان) والأفعال الماضية، تدل على المضي بانقطاع[1] أم دون انقطاع[2]؟

يرى ابن مالك أن الأصل في (كان) والأفعال الماضية، أنها تدل على المضي دون انقطاع، يقول ابن مالك[3]: "الأصل في (كان)، أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأولية ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإنّ قصد الانقطاع ضمن الكلام- ما يدل عليه- كقوله تعالى[4]:﴿ **وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ**﴾.

وكقول الشاعر[5]:

وَتَرْكِي بِلَادِيْ وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ طَرِيْدًا وقِدَمًا كُنْتُ غَيْرَ مُطَرَّدِ

وقد يقصد بها الدوام، كما يقصد بـ(لم يزل)، كقوله تعالى[6]:﴿**وكانَ اللَّهُ على كُلّ شَيْء قَديرًا**﴾ وكقول الشاعر[7]:

وَكُنْتُ امْرَأً لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أُسَبُّ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا".

يقول أبو حبان[8]: "وما اختاره في (كان)، وادعاه فيها، وفي الأفعال، أن الفعل الماضي يدل على وقوعه فيما مضى، من غير دلالة على الانقطاع، ليس هو الصحيح عند أصحابنا".

ويضيف أبو حيان[9]: "والذي تلقناه من الشيوخ أن (كان) تدل على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن تعقل حقيقة المضي؛ لم يشك في الدلالة على

---

(1) أي: حدث ولم يستمر حتى اللحظة.

(2) أي: حدث في الماضي ومستمر حتى اللحظة، وهو ما يطلق عليه في اللغة الإنجليزية بـ (الماضي المستمر).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 360).

(4) [سورة آل عمران: 103].

(5) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 360)، وارتشاف الضرب (3/ 1613)، والتذييل والتكميل (3/ 166)، وتمهيد القواعد (3/ 1154).

(6) [سورة النساء: 133]، و[الأحزاب: 27]، و[الفتح: 21].

(7) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه (49/1)، والمقاصد النحوية (3/ 1177)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 360)، والتذييل والتكميل (4/ 210)، تمهيد القواعد (3/ 1154).

(8) التذييل والتكميل (4/ 211).

(9) التذييل والتكميل (4/ 212).

الانقطاع، لكن مثل قوله تعالى: [1]:﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾، وإن دل على الماضي المنقطع؛ فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج، لا من حيث وضع اللفظ".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن الأصل في الفعل الماضي أن يدل على المضي دون انقطاع، وأنه يفيد الاستمرار حتى اللحظة، ويرى أبو حيان أن الماضي حدث وانقطع، بمعنى انتهى، وأن دلالة الاستمرار في الآية مستقاة من خارج دلالة الفعل الماضي، إذ إنها مستفادة مما يليق بالله – عز وجل– من استمرار العلم والمغفرة والرحمة.

ونقل المرادي كلام أبي حيان، ولم يعترض عليه[2]. وخالف ناظر الجيش ابن مالك، فقال[3]: "ولا يعقل كون الفعل الماضي لا يدل على انقطاع، فإن وضعه أن يدل على وقوع مدلوله في زمن ماض، ولو لم يدل على الانقطاع لم يتميز الحال عن غيره هذا في غير كان. وأما كان فلا شك أن حكمها حكم الأفعال الماضية، لكن استعمالها في موضع يقتضي الدوام والاستمرار أوجب الخلاف فيه بخصوصه، والصحيح أن حكمها حكم غيرها من الأفعال الماضية".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان.

5– (إنْ) النافية تعمل عمل (ليس) قليلا، و(لا) تعمل عمل (ليس) كثيرا أم العكس:

يقول ابن مالك في الملحقات بـ(ليس) في العمل[4]: "وتُلحق بها(إنْ) النافية قليلا، و(لا) كثيرا".

وقد ساق ابن مالك ثلاثة شواهد[5] تدلل على عمل (إنْ) عمل (ليس)، منها[6]:

---

(1) [سورة آل عمران: 103].

(2) شرح التسهيل للمرادي (305).

(3) تمهيد القواعد (3/ 1154).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (1/ 374).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (1/376،375).

(6) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 375)، وشرح الكافية الشافية (1/ 447)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 109)، وارتشاف الضرب (3/ 1207).

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيا عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

أما (لا) العاملة عمل (ليس)، فيقول فيها ابن مالك[1]: "ومن عمل (لا) – مجردة من التاء– عمل ليس ... قول سواد بن قارب رضي الله عنه[2]:

وَكُنْ لِيْ شَفِيعًا يوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بمُغْنٍ فَتِيلًا عن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ومثله قول الآخر[3]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فأَنا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

فحذف الخبر، ومثله قول الراجز[4]:

وَاللهِ لَـوْلَا أنْ يَـحُـشَّ الطُّـبَّـخُ

بِيَ الْجَحِيمَ حِيْنَ لَا مُسْتَصْرَخُ

فهذا وأمثاله مشهور، أعني إعمال (لا) في نكرة عمل (ليس)".

يقول أبو حيان[5]: "ولا حجة في هذه الأبيات الثلاثة، إذ يحتمل أن تكون: ذو شفاعة، وبراح، ومستصرخ مبتدءات، إذ ليس فيها خبر يظهر نصبه؛ إذ قوله: (بمغن) مشغول بحرف الجر، فيحتمل أن يكون في موضع رفع، و(براح) و(مستصرخ) لم يذكر لهما خبر البتة ... فلم يبق ما يدل على أنها تعمل عمل (ليس) إلا البيتان السابقان[6]، وهما من القلة بحيث لا تبنى عليه القواعد".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (376/1، 377).

(2) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 376)، والتذييل والتكميل (4/ 282)، الجنى الداني في حروف المعاني (1/ 54)، تمهيد القواعد (3/ 1215).

(3) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسي في: الكتاب لسيبويه (1/ 58)، والأصول في النحو (1/ 96)، وبلا نسبة في المقتضب (4/ 360)، والمفصل في صنعة الإعراب (1/ 53).

(4) البيتان من مشطور الرجز للعجاج في: ديوانه (400/1)، كتاب الأفعال لابن الحداد (1/ 339)، وبلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 304)، وتمهيد القواعد (3/ 1216)، همع الهوامع (1/ 456).

(5) التذييل والتكميل (4/ 283).

(6) انظر البيتين في شرح التسهيل لابن مالك (376/1) وهما:

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الْأَرضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيرَ خَاذِلٍ فَبُؤِّئتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِيْنَا

ويقول[1]: "ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل؛ لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذلك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب، لا قليلاً ولا كثيراً".

ثم يصل أبو حيان إلى النتيجة النهائية، التي بُدِئتْ بها المسألة، فيقول:[2]: "وقوله[3]: (ولا، كثيراً): يعني أن عمل (إنْ) قليل، وعمل (لا) كثير. والعكس هو الصواب؛ لأنّ (إنْ) قد عملت نثراً ونظماً، و(لا) إعمالها قليل جداً، حتى إن أبا الحسن زعم أنها يرفع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس، فهي عندهم لا تعمل عمل (ليس)، ولا براحُ، ولا مستصرخ: مبتدأ، والخبر مضمر".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في عمل (لا، وإنْ) عمل ليس، فأثبته ابن مالك، واستحسن أبو حيان عدم عملها. كما خالف أبو حيان ابن مالك، فرأى أبو حيان أن عمل (إنْ) عمل (ليس) هو الكثير، وعمل (لا) عمل (ليس) هو القليل، نثرا ونظما، وهي عكس رؤية ابن مالك. لكن أبا حيان لم يسق شيئا من هذا الكثير. وعند تتبع هذه المسألة عند العلماء؛ تجد ما يأتي:

نقل السيرافي أن (لا) تعمل عمل ليس، فقال[4]: " فجعل (لا) بمنزلة (ليس)، وذلك تعقيبا على قول الشاعر: "فأنا ابن قيس لا براحُ"؛ الذي سبق تخريجه قبل قليل.

ونقل المرادي كلام ابن مالك، واعتراض أبي حيان عليه، ولم يناقش [5]، ولكنه وافق ابن مالك على أن (لا) تعمل عمل (ليس)، فقال[6]: "فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر. وفي هذه

---

(1) التذييل والتكميل (4/ 284).
(2) التذييل والتكميل (4/ 281).
(3) أي: قول ابن مالك.
(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 326) .
(5) شرح التسهيل للمرادي (320/1).
(6) الجنى الداني (1/ 209).

خلاف، منعه أكثر البصريين، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي، وأبو الفتح. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. والصحيح جواز إعمالها، لثبوته نظما ونثراً".

وخالف ناظر الجيش أبا حيان، فقال[1]: "الحق أن عمل (لا) عمل ليس ثابت ... وقال سيبويه[2]: (وإن شئت قلت: لا أحدٌ أفضلَ منك في قول من جعلها كليس). وهذا نصّ صريح منه على الإعمال".

ولكنه وافق أبا حيان في أن عمل (لا) عمل (ليس) قليل، فقال[3]: "وحاصل الأمر: أن عمل (لا) عمل (ليس) قليل وليس بكثير، وأن عمل (إنْ) عمل (ما) أكثر من عمل (لا) عملها، كما تقدمت إشارة الشيخ إلى ذلك".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك في ثبوت عمل (لا، وإنْ) عمل ليس، ويميل لرأي أبي حيان في قضية الكثرة.

6- (إنْ) المخففة من الثقيلة، لا يليها –غالبا– من الأفعال إلا ماضٍ، وفي المضارع خلاف:

يقول ابن مالك عن (إنْ) المخففة من الثقيلة[4]: "ولا يليها غالبا من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو[5]: **إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا**".

ويقول ابن مالك[6]: "ولا يكون ذلك الفعل – غالبا– إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعا

---

(1) تمهيد القواعد (3/ 1219).

(2) الكتاب لسيبويه (2/ 300).

(3) تمهيد القواعد (3/ 1219؛1220).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 32).

(5) جزء من بيت شعر من الكامل، وتمامه: ثكلتك أمك إن قتلت لمسلما حلت عَلَيْك عُقُوبَة الْمُتَعَمد
وهو لعاتكة امرأة الزبير في: شرح الكافية الشافية (1/ 504)، بلا نسبة في: الجمل في النحو للفراهيدي (1/ 160)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 384)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 553)، وارتشاف الضرب (3/ 1273).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 37).

حفظ، كقوله تعالى[1]:﴿ **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** ﴾. وكقراءة أبيّ بن كعب[2]:﴿ **وَإِنْ إِخَالُكَ يَا فِرْعَوْنُ لَمَثْبُوْرًا**﴾.

يقول أبو حيان[3]: "واشتراط المضي ليس بصحيح، بل قد يكون ماضياً, وقد يكون مضارعاً, فالماضي كقوله[4]:﴿**وإن كَانَتْ لَكَبِيرَةً**﴾ و[5] ﴿**وإن وجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ الَفَاسِقِينَ**﴾, والمضارع كقوله[6]:﴿**وَإِن نَّظُنُّكَ لمِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾ ﴿**وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ**﴾[7] **وفي قراءة أُبَيّ:**﴿**وَإِنْ إِخَالُكَ يَا فِرْعَوْنُ لَمَثْبُوْرًا**﴾".

ويقول أبو حيان[8]: "وقال المصنف: (... فإن كان مضارعا حفظ، ولم يقس عليه)، ولا أعلم أحدا من أصحابنا وافقه, بل أجازوا ذلك مع الماضي ومع المضارع".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن (إنْ) المخففة من الثقيلة يتبعها فعل ناسخ للابتداء، ماض غالبا، وإن كان مضارعا؛ حفظ ولم يقس عليه، وخالفه أبو حيان، ورأى أن اشتراط المضي ليس صحيحا، بل جائز المضي والمضارع.

وأكد أبو حيان ما ذهب إليه في موطن آخر، فقال[9]: "ودعوى ابن مالك: أنه ذا كان بلفظ المضارع يحفظ، ولا يقاس عليه، ليست بشيء".

---

(1) [سورة القلم: 51].
(2) [سورة الإسراء: 102]، تفسير الزمخشري (2/ 698)، والبحر المحيط في التفسير (7/ 122).
(3) التذييل والتكميل (5/140، 141).
(4) [سورة البقرة: 143].
(5) [سورة الأعراف: 102].
(6) [سورة الشعراء: 186].
(7)[سورة القلم: 51].
(8) التذييل والتكميل (5/ 141).
(9) ارتشاف الضرب (3/ 1272؛1273).

وكان ابن الناظم أقرب لموقف أبي حيان، فقال[1]: "مما ولي (إنْ) المخففة، فيه مضارع ناسخ للابتداء، وماض غير ناسخ، فقليل". ويفهم من ذلك أن ابن الناظم أثبت المضارع الناسخ للابتداء بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة.

ووافق المرادي أبا حيان[2]، كما وافقه ابن هشام، فقال[3]: "وإن ولي "إنْ" المكسورة المخففة فعل؛ كثر كونه مضارعا ناسخا... وأكثر منه كونه ماضِيا ناسخا". فهو لم يقل بأنه مسموع كابن مالك، ولم يقل بالقلة، بل قال بالكثير والأكثر، وهذا موافق لأبي حيان.

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان؛ لأنه ورد به السماع؛ وعليه أكثر العلماء.

7- خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة قد يكون جملة فعلية مسبوقة بنفي:

يقول ابن مالك عن (أنْ) المخففة من الثقيلة[4]: "ويخفف (أنْ) فينوى فيها اسم لا يَبْرُز إلا اضطرارا، والخبر جملة اسمية مجردة، أو مصدرة ... بفعل يقترن غالبا -إنْ تصرف ولم يكن دعاء- بقد، أو بلو، أو بحرف تنفيس، **أو نفي**".

ويشرح أبو حيان قول ابن مالك: "**أو نفي**"، فيقول[5]: "مثاله[6]:﴿**أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ**﴾ ، ﴿**أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ**﴾[7]،﴿**أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ**﴾[8]".

ويخالف أبو حيان ابن مالك فيقول[9]: "وقد أطلق المصنف في قوله: (أو بحرف نفي), وقد مثلنا بورود ذلك في (لا) و (لن) و (لم)، ولا يحفظ ذلك جاء في (ما) ولا في (إن) ولا في

---

(1) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 129).
(2) توضيح المقاصد (1/ 538).
(3) أوضح المسالك (1/ 353).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 39).
(5) التذييل والتكميل (5/163 164).
(6) [سورة طه: 89].
(7) [سورة القيامة: 4].
(8) [سورة البلد: 7].
(9) التذييل والتكميل (5/ 164).

(لما)، فينبغي ألا يقدم على جواز ذلك حتى يسمع, على أن بعض شيوخنا مثل جواز ذلك بـ (ما)، نحو: علمت أن ما يقوم زيد".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة؛ قد يكون فعلا متصرفا مسبوقا بنفي، ولكن أبا حيان رأى أن ذلك ليس على إطلاقه، بل هو في (لا) و (لن) و (لم)، وألا يقدم على جواز ذلك حتى يسمع.

ووافق شاهنشاه ابن مالك، واستشهد بحرف نفي غير الثلاثة التي ذكرها أبو حيان، فقال[1]: "وقد استعملت معها (ليس) مكان (لا) لشبهها بها في النفي، كقوله تعالى[2]:﴿ **وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى**﴾ ". فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة، والتقدير: (وأنه).

وذكر ابن عقيل شرط النفي بالعموم[3]، وكذلك ناظر الجيش[4]. ونقل السيوطي رأي ابن مالك، واعتراض أبي حيان عليه، ولم يرجح بينهما[5].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لعدم التخصيص عند العلماء؛ ولورود السماع بغير الأحرف التي ذكرها أبو حيان.

8- تعلَّم من أخوات (عَلِمَ) الناصبة لمفعولين:

يقول ابن مالك[6]: "ومن أخوات (عَلِمَ) ذات المفعولين (تَعَلَّمْ)، بمعنى (اعلم)، **ولم يستعمل لها ماض ولا مضارع**".

---

(1) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 29).

(2) [سورة النجم: 39].

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 388).

(4) تمهيد القواعد (3/ 1376).

(5) همع الهوامع (1/ 515).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 79).

ويضرب ابن مالك مثالا على نصب (تَعَلَّمْ) مفعولين، فيقول[1]: "وقد نصبت مفعولين في قول [2]:

تَعَلّمْ شِفاءَ النفس قَهْرَ عَدُوّها فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ".

يقول أبو حيان[3]: "وما ذهب إليه المصنف من أن (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم) غير متصرف، وكرره في تصانيفه، هو شيء ذهب إليه الأعلم، وليس بصحيح؛ لأن يعقوب[4] حكي، وقال[5]: (تَعَلَّمْتُ أنَّ فلانًا خارج، بمعنى علمت)".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم) جامدة، ورأى أبو حيان أن ذلك ليس بصحيح، واستدل بكلام ليعقوب، مفاده أن (تَعَلَّمْ) بمعنى (علمتُ)، وبهذا تصرفت، ولم تبقَ على معنى الأمر.

ووافق ابن الناظم أباه، فقال[6]: "ومنه (تعلم) بمعنى: اعلم، ولا يتصرف". كما وافقه ابن عقيل، فقال[7]: "وغير المتصرف اثنان، وهما: هب وتعلم بمعنى اعلم، فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر". ونقل ناظر الجيش كلام ابن مالك دون اعتراض[8]، ونقل السيوطي كلام ابن مالك وأبي حيان، ولم يفاضل بينهما[9].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 80).

(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 80)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 142)، وارتشاف الضرب (4/ 2039)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (1/ 427).

(3) التذييل والتكميل (6/ 32).

(4) أي: ابن السكيت.

(5) إصلاح المنطق (1/ 378).

(6) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 142).

(7) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 44).

(8) تمهيد القواعد (3/ 1470).

(9) همع الهوامع (1/ 541).

أما الدماميني فقد نقل كلام أبي حيان، ولم يعارضه[1]. ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لأن معظم العلماء عليه.

9- الفاعل في قولهم: قاموا ما عدا زيدا:

يقول ابن مالك في حذف الفاعل بشكل مطلق[2]: "وإذا تُوهم حذف فاعل فعل موجود؛ فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى ... كقوله تعالى[3]: **﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾**، قيل إن المعنى: بدا لهم بداء ... ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل؛ حتى يشعر بـ (رأى) مثل: ظهر وبان وتبيّن، **أو يكون الفعل فعل استثناء، كـ: قاموا ما عدا زيدا، وخلا عمرا، وحشا بكرا**".

يقول أبو حيان[4]: "وأما قوله: (أو يكون الفعل فعل استثناء)؛ فهذا لم يذهب إليه أحد فيما علمناه، وإنما الفاعل عند النحويين لفعل الاستثناء ضمير مفرد، يعود على البعض المفهوم من المعنى، أي: قام القوم حاشا هو – أي: بعضهم– زيدًا، وكذلك باقيها. وقد كان ظهر لي ما قاله المصنف، وأمليته في بعض كتبي القديمة، ولم أجد أحدًا يقوله، فأعرضت عنه".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن الفاعل بعد أفعال الاستثناء مقدر، وتقديره مصدر مفهوم من فعل الجملة، فمثلا: حضر القوم ما عدا محمدًا، فالفاعل لـ (ما عدا) هو: بمعنى الحضور، وهذا الرأي كان يأخذ به أبو حيان، ثم تركه؛ لأنه لا يقول به أحد، ورأى بأن الفاعل ضمير مفرد يعود على البعض المفهوم من معنى الجملة.

---

(1) تعليق الفرائد (4/ 147).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (2/121، 122).

(3) [سورة يوسف: 35].

(4) التذييل والتكميل (6/ 220).

خالف المرادي ابن مالك، فقال[1]: " وما ذهب إليه في أفعال الاستثناء مذهب غريب".

وأورد ناظر الجيش رأي ابن مالك، ولم يعلق عليه [2]. ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان؛ لأنه لم يقل به أحد من العلماء، كما قال أبو حيان.

10- عند تنازع ثلاثة عوامل؛ يجوز إعمال الأول أم الأقرب (الثالث):

يقول ابن مالك في باب التنازع[3]: "إذا تعلّق عاملان من الفعل ... نحو قام وقعد زيدٌ، والأحقُّ بالعمل الأقربُ لا الأسْبقُ خلافا للكوفيين".

ويؤكد ابن مالك ما سبق، فيقول[4]: "ومما يدل على ترجيح إعمال الأقرب؛ إذا كان ثانيا: التزام إعماله إذا كان ثالثا، أو فوق ذلك، بالاستقراء، ولا يوجد إعمال غيره، ومن أجازه فمستنده الرأي". ويأتي بأدلة عقلية ونقلية لإثبات رأيه، ويرد على المخالفين[5].

وأورد أبو حيان النص السابق، ثم قال[6]: "وليس كما ذكر، ولا المستند الرأي، بل سمع إعمال غير الأقرب".

ويعود أبو حيان لمناقشة هذه المسألة في نهاية الموضوع، يقول أبو حيان[7]: "وما ذكره المصنف من أنه (استقرأ الكلام؛ فوجد على ما أشار إليه ابن خروف، من أنه إذا كانت عوامل ثلاثة، أُعمل آخرها، وأُلغي أولها وثانيها، وأنّ مجيز إعمال غير الثالث مستنده الرأي لا السماع)، غير صحيح، واستقراء ابن خروف والمصنف استقراء ناقص، وقد سمع في لسان العرب إعمال الأول، وإلغاء الثاني والثالث من العمل، وشغله بما يناسب أن يشغله من الضمائر، قال أبو الأسود[8]:

---

(1) شرح التسهيل للمرادي (1/ 409).
(2) تمهيد القواعد (4/ 1605).
(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 164).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 168).
(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/168- 171).
(6) التذييل والتكميل (7/ 82).
(7) التذييل والتكميل (7/110، 111) .
(8) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ارتشاف الضرب (4/ 2146)، والتذييل والتكميل (7/ 111)، وتمهيد القواعد (4/ 1807)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 455)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 477).

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ أَخٌ لَكَ يَعْطِيكَ الجزيلَ وناصِرُ

فهذه ثلاثة عوامل، أُعمل فيها الأول الذي منع المصنف إعماله؛ ولذلك أضمر في كل من الثاني والثالث ما يحتاج إليه، فأضمر في (تستكسه) ضمير المفعول، وعدي (اشكرن) باللام إلى الضمير، ورفع (أخ) بـ(كساك)، وهو العامل الأول".

ويضيف أبو حيان[1]: "وحكى بعض أصحابنا، انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث، قبل أن يُخلق ابن خروف وهذا المصنف؛ فثبت أن من أجاز ذلك ليس مستنده الرأي، ولا عدم السماع، بل مستنده الإجماع والسماع".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك إعمال الفعل الأقرب، وأنّ من أَعمل الأول مستنده الرأي لا السماع، وأنه مخالف للاستقراء، ورأى أبو حيان أن إعمال الأول ورد به السماع والإجماع. ففي البيت الذي أورده أبو حيان أعمل الأول، فأخذ فاعلا وهو (أخٌ)، وألغي الثاني والثالث، وهما: (تستكسه، فاشكرن) فلم يأخذا فاعلا، وهو بهذا يرد على ابن مالك بالسماع.

وأكد أبو حيان هذا الموقف في الارتشاف، فقال[2]: " أعمل (كساك)، ورفع به (أخ)، وأضمر في الثاني في قوله: ولم تستكسه، وفي الثالث: في له، وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث، قبل أن يختلق ابن خروف وابن مالك".

ونقل ناظر الجيش رد أبي حيان–بالبيت السابق– على ابن مالك، ولم يعترض على أبي حيان[3]. واستشهد الأشموني على إعمال الأول ببيت الشعر السابق[4]، ووافقهم الشيخ خالد الأزهري[5].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان؛ لورود السماع به، وموافقة العلماء عليه.

---

(1) التذييل والتكميل (111/7، 112).
(2) ارتشاف الضرب (4/ 2146).
(3) تمهيد القواعد (4/ 1807).
(4) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 455).
(5) شرح التصريح على التوضيح (1/ 477).

11- في قولهم: "دَخَلَ محمدٌ البيتَ" البيت منصوب على المفعولية، أم على الظرفية المكانية؟

يرى ابن مالك في نحو: "دخل محمد البيت" أن البيت منصوب على غير الظرفية

المكانية، ونسب ذلك لسيبويه، يقول ابن مالك[1]: "فلو نصب المكان المختص بـ(دخل) على الظرفية؛ لم ينفرد به دخل، بل كان يقال: مكثت البيت، كما يقال دخلت البيت ... ولذا قال سيبويه[2] - بعد أن مثّل بـ: قُلِّبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ودخلت البيت- (وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف؛ لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تريد مشيا على ظهره وبطنه؛ لم يجز) وقد غفل عن الموضع الشلوبين؛ فجعل أنّ نصب المكان المختص بدخل عند سيبويه على الظرفية، وهذا عجب من الشلوبين، مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب، وتبيين بعضها من بعض".

ويرى أبو حيان أن سيبويه نصبها على الظرفية شذوذا، يقول أبو حيان[3]: "وقد نص سيبويه على الشذوذ في[4]: (ذهبت الشام)؛ إذ وصل (ذهبت) إلى ظرف مختص، وليس مما اشتق من لفظه، ولا هو من لفظ المكان. ثم قال[5]: (ومثل ذلك دخلت)، أي: مثله في الشذوذ، ووصول (دخلت) إلى البيت، وهو ليس فيه دلالة على البيت؛ إذ ليس البيت مشتقاً من لفظ دخل، ولا هو لفظ المكان".

ويعلق أبو حيان على قول ابن مالك: "وقد غفل عن هذا الموضع الشلوبين"، يقول أبو حيان[6]: "لم يغفل عنه الأستاذ أبو علي -كما زعم المصنف- بل رأى أنه لا حجة فيه. وقد بينا أنه لا حجة فيه".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (200/2، 201).
(2) الكتاب لسيبويه (1/ 159)، ونصه: " ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ".
(3) التذييل والتكميل (7/ 255).
(4) الكتاب لسيبويه (1/ 35).
(5) يعني: سيبويه.
(6) التذييل والتكميل (7/ 255).

ويضيق معلقا على قول ابن مالك: "وهذا عجيب من الشلوبين، مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب، وتبيين بعضها ببعض"، يقول أبو حيان[1]: "ليس هذا بعجيب، بل العجيب غفلة المصنف عن نص سيبويه أن (دخلت البيت) مثل (ذهبت الشام) في الشذوذ".

ثم ينهي بالتعليق على قول ابن مالك: "مع اعتنائه بجميع متفرقات الكتاب"، يقول أبو حيان[2]: " فإن الاعتناء بذلك هو الذي لم يجعله يقول بقول المصنف، ويغتر بما لا دليل فيه، ويترك النص الذي لا يحتمل تأويلاً، **وأين المصنف من رجل يقال إنه ختم عليه كتاب سيبويه بحثاً ونظراً، نحواً من ستين مرة، وأقرأ النحو نحواً من ستين سنة، ورحل إليه الناس من أقطار الأرض, ولم يكن في عصره بل في أعصار قديمة قبل عصره مثله، رحمه الله".**

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن كلمة (البيت) في نحو: دخل الرجل البيت، أنه منصوب على غير الظرفية، أي: مفعول به. ونسب هذا الرأي لسيبويه، ورأى أبو حيان أن سيبويه نصبها على الظرفية شذوذا.

ووافق ابن عقيل ابن مالك، فقال[3]: "فلو كان البيت في هذا ظرفاً لقيل: مكثتُ البيت، كدخلتُ البيت، وقيل: زيدٌ البيت".

ودافع ناظر الجيش عن ابن مالك، فقال[4]: "وأما رده على المصنف بكلام سيبويه، فالمصنف إنما استدل على ما ادعاه بكلام سيبويه أيضا، وقول سيبويه: وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف بعد أن ذكر: قُلِّب زيد الظهر والبطن، ودخلت البيت، صريح في عوده إلى ما تقدم. والقول بعوده إلى مسألة: قلب زيد الظهر والبطن خاصة، دعوى تخالف الظاهر، والإنصاف أن يكون لسيبويه في نحو: دخلت البيت قولان، وكما غفل الشلوبين عن أحد النّصّين، غفل المصنف عن النص الآخر، فسبحان من لا تجوز عليه الغفلة".

---

(1) التذييل والتكميل (7/ 255).

(2) التذييل والتكميل (7/ 255).

(3) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 489).

(4) تمهيد القواعد (4/ 1897).

ثم يرجح ناظر الجيش بين المذهبين، فيقول[1]: "فالذي يظهر أرجحيته منهما مذهب المصنف، وذلك أن المكان المختص الواقع بعد دخلت، لو كان ينتصب على الظرفية لما جاز تعدي (دخل) إلى ضميره إلا بـ(في)، على القاعدة المعروفة، وهي أنك إذا قلت: سرت يوم الجمعة، ثم قدمت اليوم، وسلطت الفعل على ضميره وجب أن نقول: يوم الجمعة سرت فيه، ولا يجوز: سرته، إلا إن اتسعت في الفعل، وقد عدي (دخل) إلى ضمير المكان المختصّ دون (في)، قال الله تعالى[2]:﴿ **وَمَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً**﴾، وهذا دليل صريح على ما اختاره المصنف".

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لورود السماع به؛ ولتعليل ناظر الجيش.

12- هل تقع (إذ) مفعولا به أم ظرف زمان فقط؟

يرى ابن مالك أن (إذ) قد تقع مفعولا به، يقول ابن مالك[3]: " فمنها (إذْ) للوقت الماضي ... أو تقع مفعولا به".

ويشرح ما سبق، فيقول[4]: "وأنها تقع مفعولا بها نحو قوله تعالى[5]:﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ** ﴾".

يقول أبو حيان[6]: "وهذا الذي ذكره المصنف، من أنّ (إذ) تقع مفعولاً بها، ذهب إليه جماعة من البصريين، منهم الأخفش والزجاج".

ثم يقول أبو حيان[7]: "والذي أذهب إليه أن استعمال (إذ) مفعولاً بها لا يجوز؛ إذ لا يوجد من كلامهم نحو: أحببت إذ قدم زيد، ولا: كرهت إذ قدم، وإنما ذكروا ذلك مع (اذكر)؛ لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن، وتخريجه سهل، وهو أن تكون (إذ) معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى، أي: واذكروا حالكم أو قصتكم أو أمركم. وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به، قال

---

(1) تمهيد القواعد (4/ 1897).
(2) [سورة ءال عمران: 97].
(3) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 206).
(4) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 207).
(5) [سورة الأنفال: 26].
(6) التذييل والتكميل (7/ 292).
(7) التذييل والتكميل (7/292، 293).

تعالى[1]:﴿ **وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ**﴾، فـ "إذ" ظرف معمول لقوله: (نِعْمَةَ اللَّهِ)، وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل، بل بمرجوح".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن (إذ) في نحو الآية السابق، منصوبة على أنها مفعول به، ومنع ذلك أبو حيان، ورأى أنها منصوبة على الظرفية، أي: على بابها، ولم تخرج عنه.

وأكد أبو حيان مذهبه السابق في الارتشاف، فقال[2]: "وأجاز الأخفش، والزجاج أن تقع مفعولاً بها، وتبعهما جماعة من المعربين، وخصوصًا في القرآن كقوله تعالى[3]:﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ** ﴾، وأختار أن لا تكون مفعولاً له، وتلزمها الإضافة إلى جملة". وهذا يعني أنه يختار أنها ظرف مضاف إليه جملة.

وذكر المرادي الرأيين ولم يفاضل بينهما، فقال[4]: "إذ المذكورة لازمة للظرفية ... فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأ. وأجاز الأخفش والزجاج، وتبعهما كثير من المعربين، أن تقع مفعولاً به... ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً، وإذ ظرف عامله ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ، أو: واذكروا حالكم إذ، ونحو ذلك".

وذكر ابن هشام وقوعها ظرفا، واستشهد بالآيات نفسها، ولم يشر إلى إمكانية وقوعها مفعولا به[5].

وخالف ناظر الجيش ابن مالك، فقال[6]: "لقائل أن يقول: إن إضافة الزمان إليها لا يخرجها عن الظرفية؛ وذلك لأن إضافة الزمان إليها كلا إضافة؛ لأنها باقية على دلالتها لم يتغير بالإضافة لها معنى، وكأنّ الزمان المضاف إليها إنما هو مضاف إلى الجملة الواقعة بعد (إذ). وإذا كان كذلك؛ فمثل هذه الإضافة لا تخرج الكلمة عن الظرفية".

---

(1) [سورة ءال عمران: 103].
(2) ارتشاف الضرب (3/ 1402).
(3) [سورة الأنفال: 26].
(4) الجنى الداني (1/ 187؛188).
(5) شرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 163).
(6) تمهيد القواعد (4/ 1928).

ثم يعلن موقفه بصورة أكثر صراحة، فيقول[1]: " وأما وقوعها مفعولا بها فليس أمرا مجمعا عليه، وما استدل به المصنف على مفعوليتها وهو قوله تعالى[2]:﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ**﴾، محتمل أن يكون المفعول فيه غيرها، وتكون (إذ) باقية على ظرفيتها، والتقدير: واذكروا حالكم إذ أنتم، أو: واذكروا فضل الله عليكم إذ أنتم، وكذا يكون التقدير في نظائر هذه الآية الشريفة".

وكذلك الأشموني قال بأنها ظرف، ولم يشر لوقوعها مفعولا به[3]، وكذلك فعل مرعي ابن يوسف[4].

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان.

13-نادر جدا: إضافة (حيث) إلى مفرد، وأندر منه إضافتها إلى جملة مقدرة:

يقول ابن مالك عن (حيث)[5]: " وندرت إضافتها إلى مفرد ". ويشرح ابن مالك العبارة السابقة، فيقول[6]: "وأندر من إضافته إلى مفرد، إضافته إلى جملة مقدّرة، كقول الشاعر[7]:

إِذَا رَيْدَةٌ[8] مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيْلٌ يُواصِلُهْ

أراد: إذا ريدة نفحت من حيث ما هبّتْ له؛ أتاه بريّاها خليل، فحذف (هبتْ)؛ للعلم به، وجعل (ما) عوضا، كما جعل التنوين في (حينئذٍ) عوضا".

يقول أبو حيان[9]: "ولا حجة في هذا البيت على ما ادعاه؛ لأنه يحتمل أن تكون حيث مضافة إلى الجملة التي بعدها، وهي: نفحت له ... وفيه دعوى أن (ما) جاءت عوضاً مما تضاف إليه، كالتنوين في حينئذٍ، ولم يثبت ذلك فيها، في غير هذا الموضوع؛ فيحمل هذا عليه".

---

(1) تمهيد القواعد (4/ 1928).

(2) [سورة الأنفال: 26].

(3) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 146).

(4) دليل الطالبين لكلام النحويين (1/ 84).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 229).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (232/2، 233).

(7) البيت من الطويل، وهو لأبي حية النميري في: التذييل والتكميل (8/ 68)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (2/ 938)، ومغني اللبيب (1/ 177)، وتمهيد القواعد (4/ 2003)، والمساعد على تسهيل الفوائد (1/ 530)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (3/ 1310).

(8) يقال: ريحٌ رَيْدةٌ: ليّنةُ الهبوب، العين (8/ 65)، والمساعد على تسهيل الفوائد (1/ 530).

(9) التذييل والتكميل (8/ 68).

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن (حيث) تضاف إلى جملة، وندر إضافتها إلى مفرد، وأن (ما) عِوَضٌ عن الجملة المضافة إليها، كما أن التنوين عوض عن الجملة في (حينئذٍ)، ويرفض ذلك أبو حيان، ويرى أنه لم تسبق مسألة كانت فيها (ما) عوضا عن جملة؛ فيقاس عليها.

وقف المرادي وسطا بين ابن مالك وأبي حيان، فقال[1]: "وأما عدم إضافتها فهو أندر منه[2]، مع أن في شاهده احتمالا ظاهرا". يعني أن ما يقوله ابن مالك في تأويله لبيت الشعر محتمل، ولم يقل بأنه خطأ.

ووافق ابن هشام ابن مالك، فقال[3]: "وأندر من ذَلِك اضافتها إِلَى جملَة محذوفة... أَي إِذا ريدة نفحت لَهُ من حَيْثُ هبت؛ وَذَلِكَ لِأَن (ريدة) فعل مَحْذُوف يفسره (نفحتْ)، **فَلَو كَانَ (نفحت) مُضَافا إِلَيْهِ (حَيْثُ)؛ لزم بطلَان التَّفْسِير**، إِذْ الْمُضَاف إِلَيْهِ لَا يعْمل فِيمَا قبل الْمُضَاف، وَمَا لَا يعْمل، لَا يُفَسر عَاملا". ويفهم من كلامه: "فَلَو كَانَ (نفحت) مُضَافا إِلَيْهِ (حَيْثُ)؛ لزم بطلَان التَّفْسِير"، أن (نفحت) غير مضافة إلى (حيث)، كما أول ذلك أبو حيان.

وأورد ناظر الجيش كلام ابن مالك ولم يخالفه، فقال[4]: "وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة...أراد: إذا ريدة نفخت من حيث ما هبت أتاه برَيَّاها خليل، فحذف هبت للعلم به، وجعل (ما) عوضا، كما جعل التنوين في حينئذ عوضا". ويفهم من كلام ناظر الجيش أنه موافق لابن مالك في المسألتين: الندرة، والعوض.

ووافق العيني ابن مالك، فقال[5]: "حيث ها هنا منقطع عن الإضافة تقديره: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت". ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لموافقته لأكثر العلماء.

---

(1) توضيح المقاصد (2/ 804).
(2) أي: أندر من إضافتها إلى مفرد.
(3) مغني اللبيب (1/ 177).
(4) تمهيد القواعد (4/ 2003).
(5) المقاصد النحوية (3/ 1310).

14- الحال في: "مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ" معرفا بـ(أل) أم (أل) ليست للتعريف؟

يذكر ابن مالك حكم الألف واللام في الحال، فيقول[1]: "الحال واجب التنكير، وقد يجيء معرفا بالأداة، والإضافة".

ويعارض أبو حيان ابن مالك في الحكم السابق، فيقول[2]: "وقوله: (وقد يجئ مُعرفاً بالأداة) ليس قوله (معرفاً بالأداة) بجيد؛ لأنه ليس معرفه على مذهب الجمهور , فكان ينبغي أن يقول: (وقد يجئ فيه أل)؛ لأنهما وان كانت بصوره المعرفة؛ نكره عندهم من حيث المعنى".

ويضرب أبو حيان أمثلة على الحال المقرونة بـ(أل)، " فيقول: والمسموع مما جاء من الحال مقروناً بأل قولهم[3]: **مَرَرْتُ بِهِمْ الْجَمَّاءَ الْغَفِيْرَ، وَأَوْرَدَهَا الْعِراكَ**[4]، **وَادْخُلُوْا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ**[5]".

ثم يقول أبو حيان[6]: "فأما (الجماء الغفير) فأل فيهما زائدة , وقد قالت العرب: جاؤوا جماء غفيراً , وجماً غفيراً".

التوضيح والتحليل:

خالف أبو حيان ابن مالك في أن الحال ترد معرفة بـ(أل)، وقال إنها نكرة مقرونة بأل، وأورد على ذلك شواهد من كلام العرب، نحو: جاؤوا جماء غفيراً، مما يشهد أن الألف واللام في: (الجماء الغفير)، ليست للتعريف. وتعال لنرى رأي العلماء في هذه المسألة.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 325).

(2) التذييل والتكميل (9/ 30).

(3)انظر هذا القول في: الكتاب لسيبويه (1/ 375)، الأصول في النحو (2/ 298)، والمسائل الحلبيات (1/ 229)، ومجمع الأمثال (2/ 271)، ومغني اللبيب (1/ 76).

(4) البيت من الوافر، وتمامه: فأَوْرَدَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه (ص: 70)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (1/ 16)، ومجمع الأمثال (2/ 271)، وأمالي ابن الشجري (1/ 235)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 17).

(5) هذا القول في: الكتاب لسيبويه (1/ 398)، المقتضب (3/ 271)، التعليقة على كتاب سيبويه (1/ 212)، ارتشاف الضرب (3/ 1563)، همع الهوامع (1/ 312).

(6) التذييل والتكميل (9/ 31).

عبر سيبويه بالألف واللام، فقال[1]: "باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ، وقع فيه الألفُ واللام... وهو قولك: دخلوا الأول فالأول".

وعبر بالطريقة نفسها المبرد، فقال[2]: "هَذَا بَاب مَا يكون حَالا وَفِيه الْألف وَاللَّام ... وَذَلِكَ قَوْلك: ادخُلُوا الأول فَالْأول".

وعبر ابن السراج بالطريقتين، فقال[3]: "وإذا كانت المصادر وغيرها حالًا فيها **الألف واللام** لم يجز أن تخبر عنها نحو: أَرسلها العِراكَ ... مما جاء حالًا وهو **معرفة**".

كما عبر أبو علي الفارسي بالألف واللام، فقال[4]: "هذا باب ما تُنصب فيه الصفة؛ لأنها حال ... وفيها الألف واللام".

وعبر ابن الناظم بـ(أل التعريف)، فقال[5]: "وقد يجيء الحال معرفًا بالألف واللام، أو بالإضافة فيحكم بشذوذه".

وعبر بـ(أل) ولم يذكر أنها للتعريف أبو حيان، فقال[6]: "وجاء من الحال مقرونًا به (أل):أوردها العراك".

وعبر ابن هشام بأنه معرف بالألف واللام، فقال[7]: "وَقد تَأتي بِلَفْظ الْمُعَرّف بِالْألف وَاللَّام كَقَوْلِهِم ادخُلُوا الأول فَالْأول".

ومما سبق تجد الغالبية استخدموا مصطلح الألف واللام، وهي بمعنى (أل)، وبعضهم سماها بـ(أل) التعريف، وبهذا يميل الباحث لرأي أبي حيان. كما يرى الباحث أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأن الأهم تصويب النطق.

15- أصل (كَأيٍّ) مركبة أم بسيطة؟

---

(1) الكتاب لسيبويه (1/ 397).
(2) المقتضب (3/ 271).
(4) الأصول في النحو (2/ 298).
(4) التعليقة على كتاب سيبويه (1/ 212).
(5) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (1/ 230).
(6) ارتشاف الضرب (3/ 1563).
(7) شرح شذور الذهب لابن هشام (1/ 323).

يخالف أبو حيان ابن مالك في أصل(كَأيِّ)، حيث يرى ابن مالك[1] أنها: "**مركبة من كاف التشبيه وأيّ**". ويقول أبو حيان[2]: "(كَأيِّ) زعموا أنها مركبة من كاف التشبيه و أيّ". ويضيف أبو حيان[3]: "وقال بعض أصحابنا ... ويحتمل أن تكون بسيطة" .

ويقول أبو حيان[4]: "وهو الذي كنتُ أذهب إليه، قبل أن أقف على قول هذا القائل، إنه يحتمل أن تكون بسيطة. ويدلُّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات".

ويذكر أبو حيان رأي ابن خروف، فيقول[5]: "وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من كاف التشبيه ومن أيٍّ ... وهذا ليس بشيء".

وعن اختلاف العلماء في أصل(كَأيِّ)، يقول أبو حيان[6]: "وذكرنا اختلاف الناس فيها،

وهي جميعها تسويد للورق، وإكثار في الكلام، ولا طائل تحته، فالأولى ادَّعاء البساطة في هذه الكلمة؛ إذ هي الأصل، ويكون التغيير فيها كالتغيير الذي جاء في لَدُنْ، وفي رُبَّ، وفي حيث، وما أشبهها. ولو كانت أحكامُ نحوية مكان هذه التعاليل والاختلاف؛ لكان الاشتغال بها أَولى وأنفع، ولكن كل علم لا بد فيه من فضول".

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك أن (كَأيِّ) مركبة، وعدها أبو حيان بسيطة، ورأى أنّ الأولى الانشغال عن مثل هذه القضايا بقضايا أهم وأنفع، كالتي تتعلق بتعديل اللسان عن الخطأ.

قال الزمخشري[7]: "مركبة من كاف التشبيه وأيٍّ". وذكر المرادي الآراء فيها، ولم يرجح بينها، فقال[8]: " كأيّنْ مركبة من كاف التشبيه وأي ... وقال ابن عصفور: الكاف فيها زائدة لا

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 422).
(2) التذييل والتكميل (10/ 46).
(3) التذييل والتكميل (10/ 47).
(4) التذييل والتكميل (10/ 47).
(5) التذييل والتكميل (10/ 47).
(6) التذييل والتكميل (10/ 58).
(7) المفصل (1/ 228).
(8) توضيح المقاصد (3/ 1345).

تتعلق بشيء، وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف؛ التي هي اسم، ومن (أيٍّ) اسم على وزن فيعل، ولم يستعمل هذا الاسم مفردا، بل مركبا مع الكاف ... وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة".

ونقل السيوطي بعض الآراء ولم يرجح بينها، فقال[1]: "الْجُمْهُور ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا مركبة من كَاف التَّشْبِيه وَأي المنونة ... وَذهب يُونُس إِلَى أَنَّهَا اسْم فَاعل من كَانَ يكون، فالنون أَصْلِيَّة، وَهِي لَام الْفِعْل". ثم ينقل رأي أبي حيان القائل بالبساطة، ولا دليل على التركيب.

ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ وذلك لأنه لا دليل على أنها مركبة في الأصل، وإنما هي اجتهادات للعلماء دون سماع.

16- كلمة(وَحْدَه) منصوبة على الحال أم غير ذلك؟

يرى ابن مالك أن كلمة(وَحْدَه) منصوبة على الحال في نحو: جاء محمد وحده، يقول ابن مالك[2]: "ومن الملازمة للإضافة لفظا ومعنى (وحْدٌ)، ولا تضاف إلا إلى ضمير، ولا يكون إلا منصوبا على الحال".

يقول أبو حيان[3]: " اختلف النحويون في (وَحْد)، فذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرف، فإذا قلت: جاء زيد وحده، فمعناه عنده: على حياله، وأنه جاء وليس معه أحد".

ويقول[4]: "وذهب سيبويه[5] إلى أنه موضوع موضع المصدر؛ الموضوع موضع الحال، فـ(وَحْد) موضع إيحاد، وإيحاد موضع مُوْحِد، الذي هو حال، وهذا مذهب متكلف جدا؛ لأن فيه شيئين لا ينقاسان: أحدهما: وضع الأسماء موضع المصادر. والثاني: وضع المصادر موضع أسماء الفاعلين في غير المبالغة ".

---

(1) همع الهوامع (3/ 502).
(2) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 240).
(3) التذييل والتكميل (64/12).
(4) التذييل والتكميل (64،65/12).
(5) الكتاب لسيبويه (1/ 373).

ويورد أبو حيان مذهبين آخرين، يقول[1]: "وذهب بعض النحويين إلى أنه مصدر على توهم حذف الزيادة، وقد جاءت مصادر كذلك، فمعنى وَحْدَه: إيحادًا. وذهب بعض النحويين إلى أنه مصدر لم يلفظ له بالفعل، مثل: الأُبوة والخؤولة. ورُدّ هذان المذهبان بأن المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف، وهذا لا يتصرف".

وفي نهاية المسألة يختار أبو حيان رأيا يخالف هذه الآراء جميعها، يقول[2]: "والصحيح أنه مصدر لفعل ملفوظ به، حكى الأصمعي عن العرب، وَحَدَ الرجل يَحد: إذا انفرد، فيكون (وَحْدٌ) و (حِدَةٌ) مصدرين لـ(وَحَدَ)، كما تقول: وَعَدَ وَعْدًا وعِدَةً، ولا يرد على هذا المذهب بعدم تصرفه؛ لأن بعض الألفاظ قد يخصونه بأحكام لا تكون لنظائره".

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن (وَحْد) منصوب على الحال، ورأى أبو حيان أنه منصوب على أنه مصدر لفعل ملفوظ به، بمعنى أنه مفعول مطلق.

ذكر ابن عقيل الآراء التي ذكرها أبو حيان، ولم يرجح بينها[3]، وكذلك فعل ناظر الجيش[4]، والسيوطي. قال السيوطي[5]: "لَازِمُ النصب على الْمصدر لفعل من لَفظه، حكى الْأَصْمَعِي وحد الرجل يحد؛ إِذا انْفَرد. وَقيل: لم يلفظ بِفِعْلِهِ كالأبوة والأخوة والخؤولة. وَقيل: مَحْذُوف الزَّوَائِد من إيحاد. وَقيل: نَصبه على الْحَال؛ لتأويله بموحد. وَقيل: على حذف حرف الْجَرّ، وَالْأَصْل على وَحده". ونقل الصبان كلام السيوطي السابق، ولم يرجح بين الآراء[6].

ويرى الباحث أن رأي ابن مالك وأبي حيان قريبان من بعضهما، وكلاهما يحتاج إلى تأويل، فـ(وحده) تُأول بـ(وحيدا) على الحال، وتُؤَول على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: جاء محمد وَحْدَ وَحْدَهُ، وكلا الإعرابين لا يؤثر في النطق، ولكن مع اختلاف في المعنى. فلو أراد المتحدث التأكيد؛ فتأول على المفعول المطلق، ولو أراد الوصف– فقط– فتأول على الحال.

---

(1) التذييل والتكميل (65/12).
(2) التذييل والتكميل (65/12).
(3) المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 341).
(4) تمهيد القواعد (5/ 2260–262).
(5) همع الهوامع (2/ 513).
(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (2/ 378).

17- إبدال الجملة من المفرد:

يقول ابن مالك[1]: "وتبدل جملة من مفرد كقولك: عرفت زيدا أبو مَنْ هو. أي: عرفت زيدا أبوته، ومنه قول الشاعر[2]:

لَقَدْ أَذْهَلَتْنِيْ أُمُّ سَعْدٍ بِكَلِمَةٍ تَصْبِرُ لِيَوْمِ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ

فالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمةٍ) بدل منها؛ لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام، ومنه قول الآخر[3]:

إِلَى اللهِ أَشْكُوْ بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

قال أبو الفتح بن جني: (كيف يلتقيان) بدل من حاجة، كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما"، ويورد ابن مالك شواهد أخرى[4].

يقول أبو حيان[5]: " وهذا الحكم الذي انتزعه من هذه الدلائل على- زعمه- منازع فيه، ومنازع فيما استدل به. أما مسألة: (عرفت زيدا أبو من هو)، ففي الجملة الاستفهامية مذاهب: أحدها: ما ذكر من أنها بدل من الاسم قبله. والثاني: أنها في موضع الحال. والثالث: أنَّ (عرفتُ) ضُمِّن معنى (علمتُ) المتعدية إلى اثنين، وهو الصحيح عند بعض أصحابنا".

ويقول أبو حيان[6]: "وأما قوله: (بكلمة: أتَصْبِرُ)، فـ(أَتَصْبِرُ) في موضع نصب بـ(كلمة)، وهو محكي؛ لأن (كلمة) في معنى (بِقَولةٍ)، فكما أن الكلام قد يحكى به؛ إجراءً له مجرى القول، فكذلك الكلمة".

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (3/339، 340).

(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 340)، ومغني اللبيب (1/ 595)، والمساعد على تسهيل الفوائد (2/ 438)، وتمهيد القواعد (7/ 3411)، وشرح أبيات مغني اللبيب (7/ 3)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (3/ 219)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (1/ 457).

(3) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: خزانة الأدب للبغدادي (5/ 208)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 340)، وتوضيح المقاصد (2/ 1050)، وأوضح المسالك (1/ 8)، تمهيد القواعد(7/ 3411).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (3/340؛341).

(5) التذييل والتكميل (13/ 50).

(6) التذييل والتكميل (13/ 50).

ويخرج أبو حيان البيت الثاني، فيقول[1]: "وأما (كيف يلتقيان): فليس بدلا في موضع نصب –كما ذكر– بل لما ذَكَر تباين ما بين الحاجتين مكانا؛ استبعد التقاءهما، فقال: كيف يلتقيان، على سبيل استبعاد التقائهما وتعذره". ثم يخرج[2] بقية الشواهد بطريقة مخالفة لابن مالك.

التوضيح والتحليل:

رأى ابن مالك أن الجملة تبدل من المفرد، وخالفه أبو حيان في ذلك، وخرج الشواهد التي ساقها ابن مالك بطريقة تبعدها عن البدل.

نقل المرادي آراء بعض العلماء المجيزين لذلك، ولم يعترض عليها، فقال[3]: " أجاز ابن جني والزمخشري والمصنف أن تبدل الجملة من المفرد، وجعل المصنف من ذلك: "عرفت زيدا أبو من هو. وجعل الزمخشري قوله تعالى[4]: ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ**﴾ بدلا من النجوى[5]. وجعل ابن جني "كيف يلتقيان" بدلا من حاجة وأخرى في قوله: إلى الله أشكو ... كيف يلتقيان؟".

ووافق ابن هشام ابن مالك، فقال[6]: "وقد تبدل الجملة من المفرد؛ كقوله ... كيف يلتقيان؟".

وناقش ناظر الجيش أبا حيان، فقال[7]: "أما (عرفت زيدا أبو من هو): فقد اعترف هو[8] بأن في الجملة الاستفهامية ثلاثة مذاهب: أحدها: ما ذكره المصنف وابن عصفور ... فغاية

---

(1) التذييل والتكميل (13/ 50).
(2) التذييل والتكميل (13/ 50،51).
(3) توضيح المقاصد (2/ 1049).
(4) [سورة الأنبياء: 3].
(5) تفسير الزمخشري (3/ 102).
(6) أوضح المسالك (3/ 372).
(7) تمهيد القواعد (7/ 3418).
(8) أي: أبو حيان.

الأمر أن البدلية في هذا الكلام؛ قد قال بها النحاة غير المصنف، واحتمل الكلام المذكور[1] مع ذلك وجها آخر فقيل به. ولا شك أن قولا لا يدفع بقول. فكيف يتجه للشيخ أن يبطل قول المصنف في مسألة؛ بأن فيها قولا آخر يخالف ما قاله. بل كان الواجب إبطال ذلك بدليل".

ويناقش ناظر الجيش أبا حيان في الشاهد الشعري الأول، فيقول[2]: "وأما قوله: إنّ (أَتَصْبِرُ) في موضع نصب بـ(كلمة)، وهو محكي؛ لأن بـ(كلمة) في معنى بـ(قَوْلَة)، وأن الكلام يحكى به؛ إجراء له مجرى القول، فكذلك الكلمة. فلا شك أن توجيه المصنف (البدلية) بأن الكلمة هنا بمعنى الكلام، أقرب وأولى من قول الشيخ: إن (كلمة) في معنى (قولة) ".

ويناقشه في الشاهد الشعري الثاني، فيقول[3]: " وأما قوله: "إن (كيف يلتقيان، إنما قيل على سبيل استبعاد الالتقاء وتعذره)[4]، فغير ظاهر؛ لأن هذا التقدير يقتضي انقطاع هذا الكلام عن الكلام الذي قبله، وحينئذ يفوت مقصود الشاعر؛ لأن شكواه إنما هي تعذر التقاء الحاجتين، لا الحاجتان أنفسهما، إذ لا معنى لقول القائل: أشكو بالمكان الفلاني حاجة، وبالمكان الفلاني حاجة أخرى. ويكفيك بفهم ابن جني وتخريجه فهما وتخريجا". وخرج العيني[5] البيت على البدلية، موافقا لابن جني، وابن مالك.

ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

18- المصدر أصل الفعل أم العكس؟

يقول ابن مالك[6]: "يصاغ المصدر من كل ماض...". ويقول أبو حيان[7]: " ومذهبنا أن المصدر لا يصاغ من الفعل، بل الفعل هو الذي يصاغ من المصدر، فَعَكَسَ الأمر، وهو

---

(1) أي: كلام أبي حيان في الأوجه الثلاثة التي ذكرها.
(2) تمهيد القواعد (7/ 3419).
(3) تمهيد القواعد (7/ 3419).
(4) ما بين هلالين لأبي حيان.
(5) المقاصد النحوية (4/ 1682).
(6) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 472).
(7) التذييل والتكميل (227/14).

ينافي قوله في باب الواقع مفعولا فقط: (وهو–يعني المصدر– أصل الفعل[1]، لا فرعه، خلافا للكوفيين). وإذا كان أصلا للفعل، والفعل فرع له، فكيف يصاغ الأصل من الفرع"؟

التوضيح والتحليل:

عد ابن مالك–في هذه المسألة– أن المصدر يصاغ من الفعل، وخالفه أبو حيان، ورأى بأن الفعل هو الذي يصاغ من المصدر، وبين أبو حيان أن هذا الرأي–لابن مالك– مخالِف لرأيه في تعريف المصدر؛ الذي يفيد بأن المصدر أصل الفعل، خلافا للكوفيين.

ذكر سيبويه أن الفعل مشتق من أحداث الأسماء (أي: المصدر)، فقال[2]: "أما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء".

وذكر هذه المسألة ابن الأنباري باستفاضة، فقال[3]: "ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه". ورجح ابن الأنباري مذهب البصريين[4]، وكذلك العكبري[5].

وواضح أن ابن مالك يقول برأي أبي حيان والبصريين، فهو يقول[6]: " المصدر– أصل الفعل، لا فرعه، خلافا للكوفيين".

وأما قوله: "يصاغ المصدر من كل ماض"، فهي سهو منه، أو تسهيل على المتعلمين. وبهذا لا خلاف بينهما– رحمهما الله تعالى.

نتيجة المبحث:

وأخيرا: فإن الباحث يمكن أن يشير لنتيجة مهمة من خلال هذا المبحث، وهي أن أبا حيان خالف ابن مالك في بعض المسائل النحوية الواردة بالتذييل والتكميل، حيث خالفه في (804 مسألة)، من مجموع (3669مسألة) بما يعادل (21,91%).

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 178).

(2) الكتاب لسيبويه (1/ 12).

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 190).

(4) انظر المسألة كاملة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/190–196).

(5) التبيين عن مذاهب النحويين (1/143–149).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 178).

وبعد عرض هذه النتيجة، سيتحدث الباحث عن نقطة مهمة وهي بعنوان: ألفاظ اعتراض أبـي حيـان علـى ابـن مالـك، وهـو مـا ستضـيئه الصـفحات القادمـة، بإذنـه تعـالى، ومـن خلالهـا يُتوصل لأهم نتائج البحث، وإليك بيان ذلك.

ألفاظ اعتراض أبي حيان على ابن مالك

من خلال العرض السابق لفصول البحث؛ وجدتَ أن أبا حيان قد وافق ابن مالك في أكثر الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر وأقوال العرب، وفي أغلب المسائل النحوية، وغير ذلك. ولكن الذي أظهر أن أبا حيان كان معارضا لابن مالك؛ وجعل بعض العلماء يحكمون عليه بأنه على رأس المعارضة لابن مالك؛ هو الألفاظ التي استخدمها في الاعتراض في بعض المواضع، وهي في مجملها ألفاظ قاسية خشنة، ومنها:

1- في القرآن الكريم:

يقول أبو حيان[1]: "وأما ما ذهب إليه المصنف من أنّ "هي" مُفسرها هو "حياتُنا الدنيا" الذي هو الخبر؛ فهو فاسد". ويقول أبو حيان[2]: "قلت: هذا الوجه شبيه بكلام الوعاظ". فكلمة (فاسد) كلمة قاسية. وقوله: (هذا الوجه شبيه بكلام الوعاظ)، يوحي بالسخرية؛ لأن الكلام في النحو، يختلف تماما عن أسلوب الوعظ.

2- في الحديث الشريف:

ومنها قول أبي حيان[3]: "وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا علي ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء, فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه ... وجاء هذا الرجل متأخرا في أواخر القرن سبعمائة، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه".

---

(1) التذييل والتكميل (2/270،269).

(2) التذييل والتكميل (3/ 193).

(3) التذييل والتكميل (9/ 342).

ويقول أبو حيان[1]: "وهذا على عادته بإثبات القواعد النحوية بما روته رواة الحديث، وقد تكلمنا معه في هذه المسألة".

ويقول[2]: "وإنما كثر الشواهد على زعمه؛ لأنه ذهب مذهبا قل أن يتبع عليه". ويقول[3]: "وصدق؛ إذا ثبت كونه لفظ رسول الله –صلى الله عليه وسلم". ولو قال: ويكون على الصواب، لكان أفضل من قوله: (وصدق)؛ لأن الأخيرة توحي بأن ابن مالك كاذب؛ إن لم يثبت الحديث.

ويقول أبو حيان[4]: "وهذا الذي اختاره غير مختار". ثم يضيف قائلا[5]: "وهذا الذي ذهب إليه مخالف لما عليه الناس".

ويقول أبو حيان[6]: "وأما قول المصنف: "ولا أعلم في ذلك سماعًا"، فقد علمه يونس، وسيبويه، وغيره، فلا يضر جهل المصنف به".

3- في الشعر:

يقول أبو حيان بكلام صارخ[7]: "فانظر إلى هذا الاضطراب من هذا الرجل! تارة يستدل بحذف النون في التثنية والجمع بهذين البيتين على جواز ذلك في الكلام لتقصير صلة، وتارة يزعم أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتارة يفصل في جواز حذف النون من اللذين، فيقول: إن أريد به التخصيص فلا بد من النون، وتارة يطلق الحذف".

4- في أقوال العرب:

ويضيف أبو حيان بعبارة صارخة[8]: "وقد قدمنا أن (رأى) البصرية لا تُعلق عند الجمهور، ولم يذهب إلى تعليقها إلا المازني، وتبعه هذا المصنف، **ولم يَحفَظْ الخلاف** فيها فيذكره". فهذا اتهام صريح لابن مالك بعدم الحفظ.

---

(1) التذييل والتكميل (323/11).
(2) التذييل والتكميل (358/8).
(3) التذييل والتكميل (232/13).
(4) التذييل والتكميل (282/3).
(5) التذييل والتكميل (2/ 65).
(6) التذييل والتكميل (135/2).
(7) التذييل والتكميل (1/ 285).
(8) التذييل والتكميل (6/ 105).

5- في القياس:

يقول أبو حيان[1]: "وذكر المصنف في الشرح عِلمًا لإعراب هذا النوع بالحركات في النون، لم نر تطويل كتابنا بذكرها". فالجملة الأخيرة توحي بأن كلام ابن مالك إطالة مع غير فائدة.

وَيَرُدُّ أبو حيان على ابن مالك فيقول[2]: "وينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه". فكلمة ينبغي توحي بالشدة في الحكم، ولو قال: و(أرى) أو ما أشبه؛ لكانت ألفاظه لينة.

6- في التعليل:

يقول أبو حيان[3]: "وهذا الذي ذكره المصنف من الخلاف في الألف والواو والياء، **والخلاف في النون**، تطويل في هذا المختصر، وليس يستفاد من ذلك حكم نطقي، ولا حكم في اختلاف معنى كلامي".

ويقول أبو حيان بعد أن أورد تعليلات لابن مالك[4]: "وهذه التعاليل تسويد للورق، وتخرص على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأولى أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كله". وقال[5]: "وهذا إكثارا في تعليل لحاق نون الوقاية الفعل، وهو فضول من الكلام".

7- في التأويل:

يقول أبو حيان[6]: "وهذا الذي أجازه ابن جني والبغداديون وأبو عثمان وهذا المصنف فيه هدم للقواعد، وإثبات لأحكام بأشياء محتملة التأويل**"**. فقوله: "هدم للقواعد" كلام قاس في خلاف بسيط، متعلق بتأويل.

8- الإجماع:

---

(1) التذييل والتكميل (1/ 333).
(2) التذييل والتكميل (2/ 41).
(3) التذييل والتكميل (1/ 302) .
(4) التذييل والتكميل (2/ 145).
(5) التذييل والتكميل (2/ 182).
(6) التذييل والتكميل (2/ 90).

يقول أبو حيان[1]: "وأما قوله: (وأجيز الثاني بإجماع) – يعني ضربته زيدًا – فليس بصحيح، ولا إجماع فيها، بل في المسألة خلاف ... وكثيرًا ما يدعي المصنف الإجماع فيما فيه الخلاف".

ويقول أبو حيان[2]: "وقوله في (أنْ): (إنّ حذفها مُكتفي بصلتها جائزٌ بإجماع) ليس بصحيح، ولا إجماع فيه".

ثم يقول[3]: " وكثيرا ما يتسرع هذا الرجل إلى الاجماع, ويكون في المسألة خلاف". فوصفه لابن مالك بالتسرع؛ مناف للوقار الذي يجب أن يتحلى به ابن مالك.

9- في التعريفات:

يقول أبو حيان[4]: " انتهى شرح هذا الرسم للحال , وهو في غاية الطول، وكثره الفضول، وهو منتزع من شرح المصنف له".

وفي الخلاف في تعريف لغوي، يقول أبو حيان[5]: " وليس كما ذكر، بل (استغاث) يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر؛ الذي هو الباء، كما في لفظ سيبويه والنحويون في باب الاستغاثة، وكان ينبغي له ألا يقدم على مخالفة النحويين –خصوصا سيبويه– إلا بعد استقراء تام، بل كان ينبغي له إذ رأى الإمام قد تكلم به معدى بالباء؛ أن يعتقد بعد استقرائه؛ أنه ليس استقراء تاما، وأن لفظ الإمام سيبويه حجة في التعدية بحرف الجر".

ويقول أبو حيان[6]: "وقد عدل المصنف في حد الاسم عما حده به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار". فقوله: (غير مختار)، عبارة قاسية، ولو قال: لا أوافقه؛ لكانت ألفاظه هينة لينة.

10- في المسائل:

---

(1) التذييل والتكميل (2/ 266).
(2) التذييل والتكميل (3/ 171).
(3) التذييل والتكميل (9/ 268).
(4) التذييل والتكميل (9/ 7).
(5) التذييل والتكميل (348/13).
(6) التذييل والتكميل (1/ 45،46).

يقول أبو حيان[1]: "وما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد (إنما) خطأ فاحش، وجهل بلسان العرب".

ويضيف أبو حيان[2]: "وحكى بعض أصحابنا، انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث، قبل أن يُخلق ابن خروف وهذا المصنف".

ويقول[3]: "ليس هذا بعجيب، بل العجيب غفلة المصنف عن نص سيبويه أن (دخلت البيت) مثل (ذهبت الشام) في الشذوذ".

ويقول –أيضا[4]: " فإن الاعتناء بذلك هو الذي لم يجعله[5] يقول بقول المصنف, ويغتر بما لا دليل فيه, ويترك النص الذي لا يحتمل تأويلاً، وأين المصنف من رجل يقال إنه خُتم عليه كتاب سيبويه بحثاً ونظراً، نحواً من ستين مرة، وأقرأ النحو نحواً من ستين سنة, ورحل إليه الناس من أقطار الأرض, ولم يكن في عصره بل في أعصار قديمة قبل عصره مثله, رحمه الله".

ويقول[6]: " وهذا الحكم الذي انتزعه من هذه الدلائل على– زعمه– منازع فيه، ومنازع فيما استدل به".

وبعد هذا العرض للألفاظ القاسية التي استخدمها أبو حيان في اعتراضه على ابن مالك؛ فإن الباحث سيذكر أهم النتائج التي توصل إليها، ثم التوصيات، وذلك في الصفحات القادمة؛ بإذن الله تبارك وتعالى.

---

(1) التذييل والتكميل (2/ 221).
(2) التذييل والتكميل (111/7، 112).
(3) التذييل والتكميل (7/ 255).
(4) التذييل والتكميل (7/ 255).
(5) أي: أبو علي الشلوبين.
(6) التذييل والتكميل (13/ 50).

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

أ- أهم نتائج البحث:

أولا: نتائج عامة:

1- وافق أبو حيان ابن مالك في أكثر الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر وأقوال العرب، وفي أغلب المسائل النحوية، وذلك على النحو الآتي:

وافقه في الاستشهاد بالقرآن بنسبة 89,10% وفي الاستشهاد بالحديث بنسبة 55,30% وفي الاستشهاد بالشعر بنسبة 77,86% وفي الاستشهاد بالنثر بنسبة 85,39% ووافقه في التعريفات بنسبة 29,85% ووافقه في المسائل النحوية بنسبة 87,08% ومتوسط هذه النسب يساوي 6/425,12 ويساوي 70,83%

وبهذا يكون أبو حيان قد وافق ابن مالك في كتابه التذييل والتكميل بنسبة 70,38% وهي نسبة عالية، وهذا يشي بأن النحو مهما بلغت نسبة الخلافات فيه؛ فإن معظمه متفق عليه.

2- خالف أبو حيان ابن مالك في الاستشهاد بالقرآن الكريم بنسبة 10,89% وخالفه في الاستشهاد بالحديث بنسبة 18,08% وفي الاستشهاد بالشعر 22,13% وفي الاستشهاد بالنثر 14,06% وفي المسائل النحوية بنسبة 21,91% ومتوسط هذه النسب يساوي 86,86% /6 ويساوي 14,33%

إذن أبو حيان لم يخالف ابن مالك في التذييل والتكميل إلا بنسبة 14,33%

وفي هاتين النتيجتين إجابة على السؤال المركزي، والمتمثل في عنوان البحث، وهو: ما موقف أبي حيان من ابن مالك في التذييل والتكميل؟

3- لعل الذي أظهر أبا حيان معارضا لابن مالك، وجعله على رأس المعارضين؛ تلك الألفاظ الخشنة التي استخدمها في الاعتراض على ابن مالك.

4- القضايا والشواهد التي استدرك فيها أبو حيان على ابن مالك =14,84%

5- سقوط ادعاء أبي حيان أن ابن مالك لا شيخ له.

ثانيا: نتائج الاستشهاد بالقرآن الكريم:

1- عدد الآيات التي وردت عند ابن مالك (1625) آية، وعند أبي حيان (2613) آية، بفارق (988) آية.

2- عدد الآيات التي خالف فيها أبو حيان استدلال ابن مالك = (177) آية. والنسبة المئوية =177/1625×100=10,89%

3- عدد الآيات التي وافق فيها ابو حيان ابن مالك =

عدد الآيات الكلي عند ابن مالك – المخالف عند أبي حيان

1625-177= 1448 آية = 89,10%

4- خالف أبو حيان ابن مالك في تأويل آيات لم ترد عند ابن مالك، وذلك أثناء عرض بعض المسائل، وعددها (157 آية) .

5- الآيات التي وردت عند ابن مالك فقط، ولم ترد عند أبي حيان (85) آية.

5- عدد الآيات التي استطرد فيها أبو حيان ولم توجد عند ابن مالك 654 آية .

ثالثا: نتائج الاستشهاد بالحديث الشريف:

1- خالف أبو حيان عمليا منهجه النظري في رفض الاستشهاد بالحديث، بدليل أنه استشهد بمائة وثمانية وثمانين حديثا، واتفق مع ابن مالك في مئة وأربعة أحاديث، وسكت عن ثمانية أحاديث، وزاد أبو حيان على ابن مالك اثنين وأربعين حديثا، وخالفه في أربعة وثلاثين حديثا.

2-كانت مخالفات أبي حيان لابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على النحو الآتي:

أ-إذا قام ابن مالك بتأويل الأحاديث، مثال ذلك المسألة (5) .

ب-إذا عارض الحديث القاعدة النحوية، مثال ذلك المسألة (1)، والمسألة(3).

ت–إذا عارض الحديث رأي سيبويه، مثال ذلك المسألة (2).

ث–قد يشكك في الرواية المنسوبة إلى الرسول أو أحد الصحابة، مثال ذلك المسألة (4).

ج–يحتج بالحديث إذا وافق القاعدة، ويعارض ابن مالك في رفضه، مثال ذلك المسألة (8).

ح–استشهد أبو حيان بحديث واحد فقط، ولم يدعمه بقرآن أو شعر.

4– استشهد بالحديث ومعه شواهد أخرى.

وخلاصة القول:

إن أبا حيان لا يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف أصالة كما يظن بعض النحاة، والدليل على ذلك كثرة استشهاداته بالحديث في كتاب التذييل والتكميل، وإنما يعترض على آراء ابن مالك في بعض المواضع التي بينها البحث بالتفصيل.

رابعا: نتائج الاستشهاد بالشعر:

1–عدد أبيات الشعر عند ابن مالك (2322) بيتا، وعند أبي حيان (4942) بيتا.

2–خالف أبو حيان ابن مالك في (514) بيتا

% 22,13 = 100 × 2322/514

3–خالف أبو حيان ابن مالك في أبيات لم ترد عند ابن مالك ذكرها في مسائل أخرى (338) بيتا.

4–عدد الأبيات التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك = عدد الأشعار الكلي عند ابن مالك – المخالف عند أبي حيان = 2322– 514 = 1880 = 77,86%

5–أبو حيان مستطردا = عدد الأبيات الكلي عند أبي حيان (4942) – (مخالف 514 + مخالف أخرى 338 + موافق 1880 = (2732)

4942–2732=2210 بيتا .

6–عدد الأشعار التي عند ابن مالك، ولم ترد عند أبي حيان (38) بيتا .

خامسا: نتائج الاستشهاد بأقوال العرب (الحكم والأمثال والأقوال):

1-عدد الحكم والأمثال وأقوال العرب الواردة عند ابن مالك (263) قولا، وعند أبي حيان (355) حكمة وقولا ومثلا.

2-خالف أبو حيان ابن مالك في (37) حكمة وقولا ومثلا.

37 ÷ 263 ×100= 14.06%

4-عدد الحكم والأقوال والأمثال التي وافق فيها أبو حيان ابن مالك = العدد االكلي عند ابن مالك – المخالف عند أبي حيان = 263-37 = 226 حكمة وقولا ومثلا.

226÷ 263×100=85.93%

5-أبو حيان مستطردا = العدد الكلي عند أبي حيان (355) - (مخالف37 + موافق226) =

355- 263= 92 حكمة وقولا ومثلا.

سادسا: نتائج مبحث القياس:

1-ابن مالك وأبو حيان متفقان على ضرورة أن يعتمد القياس على السماع، ومثال ذلك مسألة رقم (2) من الموافق.

2-توسّع ابن مالك في القياس- قليلا- عن أبي حيّان، ويرى ابن مالك أن القياس يجوز لو لم يكن يرد به سماع في بعض المسائل، وكان أبو حيان يخالفه، مثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 5) من مخالفة أبي حيان لابن مالك في القياس.

3-السماع عند أبي حيان مقدم على القياس، ولو ببيت شعر واحد، بخلاف ابن مالك؛ الذي قدم القياس وترك التقعيد على شاهد أو اثنين، كما في مسألة رقم (4) من المخالفات.

سابعا: نتائج مبحث التعليل:

1-أبو حيان لا يرفض التعليل بالمطلق، فهو وافق ابن مالك في التعليل، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 3) من الموافقات .

2-يؤيد أبو حيان ابن مالك في التعليل اذا كان مشفوعا بالسماع، كما في مسألة رقم (3) من الموافقات.

3-يرى أبو حيان أن الإغراق في التعاليل قليل الجدوى، ومن فضول الكلام، وتسويد للورق، وتخرص على العرب في كلامها، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 4، 6) من المخالفات.

4-أبو حيان لا يعترض على تعليلات ابن مالك فقط، بل اعترض على تعليلات النحاة قبله، كما في المسألة (أ، ب) في آخر هذا المبحث.

ثامنا: نتائج مبحث التأويل:

1-التأويل أصل معتمد عند ابن مالك وأبي حيان، وقد توافقا في التأويل، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 2، 3) من موافقاته.

2-أحيانا، يرى أبو حيان أن التأويل فيه هدم لقواعد اللغة، ومثال ذلك مسألة رقم (1) من مخالفاته.

3-يخالف أبو حيان ابن مالك في التأويل وذلك في بعض الوجوه الإعرابية أو الصرفية، ومثال ذلك مسألة رقم (3، 4، 5) من مخالف.

تاسعا: نتائج مبحث الإجماع:

1-الإجماع أصل معتمد عند ابن مالك وأبي حيان، ومثال ذلك مسألة رقم (1،2) من موافقتهما لبعضهما.

2-ألفاظ أبي حيان كانت خشنة في الاعتراض على ابن مالك ومنها: وكثيرا ما يدّعي المصنف الإجماع فيما فيه خلاف، ومثال ذلك مسألة رقم (1، 3، 8) من مخالفة أبي حيان لابن مالك.

3-أبو حيان لا يرى أن في المسألة إجماعا إذا اعترض عليها عالم واحد من البصريين أو الكوفيين، في حين أن ابن مالك وكثيرين عدّوه إجماعا، ومثال ذلك مسألة رقم (4).

4-يرد أبو حيان الإجماع بالسماع، مشفوعا برأي من خالف الإجماع من البصريين أو الكوفيين، ومثال ذلك مسألة رقم (9) من مخالفة أبي حيان لابن مالك.

عاشرا: نتائج مباحث التعريفات:

1-مجموع التعريفات -التي أورداها- سبعة وستون حدا.

2-وافق أبو حيان ابن مالك في عشرين حدا.

3-استدرك أبو حيان على ابن مالك تسعة عشر حدا، وتفصيل ذلك: استدرك التعريف كاملا، وذلك في خمسة عشر حدا. واستدرك عليه في جزئية من التعريف الاصطلاحي، وذلك في موضع واحد فقط. كما استدرك عليه في التعريفات اللغوية فقط، وذلك في ثلاثة مواضع.

4-خالف أبو حيان ابن مالك في ثمانية وعشرين حدا، منها: ما اعترض فيه على جزئية أو أكثر، وذلك في عشرين حدا. والثاني، التعريفات التي رفضها أبو حيان جملة وتفصيلا، وذلك في ثمانية حدود.

حادي عشر: نتائج مبحث المسائل النحوية:

1-وافق أبو حيان ابن مالك في (2865 مسألة)، من مجموع (3669مسألة)، بما يعادل(78,08%).

2-خالف أبو حيان ابن مالك في (804 مسألة)، من مجموع (3669مسألة) بما يعادل(21,91%).

ب-التوصيات:

1-يوصي الباحث بضرورة الاعتزاز بالتراث، ودراسته؛ لأنه يحفظ هوية الأمة؛ ولأنه لا يمكن لأمة ناهضة-كأمتنا- أن تنسلخ عن جذورها.

2-دراسة آراء النحاة الواردة بالتذييل والتكميل، وخاصة نحاة الأندلس؛ الذين ضاعت مؤلفاتهم، وليس لها مصدر سوى التذييل والتكميل، ومؤلفات أبي حيان الأخرى.

3-دراسة مقدار التأثير والتأثر بين ابن مضاء القرطبي وأبي حيان في مسألة التعليل، فكلاهما رفض التعليل، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

4-البحث عن تراث أبي حيان المفقود، وتحقيقه ودراسته، والوقوف على كنوزه اللغوية.

5-ربط النظريات اللغوية الحديثة بالتراث، وعدم الفصل بينهما.

6-دراسة مصطلحي التأويل والتعليل دراسة نحوية وافرة، وبيان مواقف النحاة منها.

7-دراسة الآيات التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك بصورة أوسع، في بحث علمي منفرد.

8-دراسة موقف ناظر الجيش من ابن مالك وأبي حيان.

مصادر البحث ومراجع

القرآن الكريم

1- الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

2- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، أبو البقاء العكبري الحنبلي (المتوفى: 616 هـ)، تحقيق: وحيد بالى، محمّد عبد الدايم، دار ابن رجب، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

3- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى, 1419هـ-1998م.

4- الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (المتوفى: 776هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ.

5- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ-1998م.

6- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ)، تحقيق: د. محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1373 هـ - 1954 م.

7- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم، الطبعة: الأولى، 1420هـ- 1999م.

8- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث، الطبعة: الأولى 1423 هـ , 2002 م.

9- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د. ت).

10- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو 543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري، القاهرة ، ودارالكتب اللبنانية، بيروت، الطبعة: الرابعة،1420 هـ.

11- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، المؤلف: أبو البقاء عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م.

12- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : 1403هـ)، دار الإرشاد، حمص، سورية، الطبعة : الرابعة ، 1415 هـ.

13- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 2002 م.

14- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان. ودار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

15- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، 1427 هـ - 2006 م.

16- الألغاز النحوية، (الطراز في الألغاز)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، 1422 هـ - 2003 م.

17- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، 1409 هـ - 1989 م.

18- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1991 م.

19- الأمالي، أبو علي القالي، (المتوفى: 356هـ)، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، 1344 هـ - 1926م.

20- الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، 1400 هـ - 1980 م.

21- الأمثال، زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي (المتوفى: بعد 400هـ)، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة: الأولى، 1423 هـ.

22- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م.

23- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.

24- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د. ت).

25- إيضاح شواهد الإيضاح، المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1408هـ-1987م.

26- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: 337 هـ)، تحقيق: د. مازن

المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406 هـ -1986 م.
27- الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، أضواء السلف، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
28- البارع في اللغة، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون ابن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: 356هـ)، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ودار الحضارة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1975م.
29- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، (توفي 794هـ)، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية لبنان، بيروت،1421هـ - 2000م.
30- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى 1420 هـ.
31- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدُّرة، القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: 1403هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، (د.ط).
32- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.
33- بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: 660هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، (د.ت)، (د.ط).
34- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان ، (د.ت)، (د.ط).
35- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، دار سعد الدين للطباعة، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.
36- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة

الخانجي، القاهرة، الطبعة: السابعة، 1418هـ، 1988م.

37- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، دار الهداية، (د.ت)، (د.ط).

38- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م.

39- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.

40- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ)، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، بغداد، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

41- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ (المتوفى: 1408 هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، 1994 م.

42- تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفى: 347هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ - 1998م.

43- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م.

44- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، 1387هـ - 1967م.

45- تطور المصطلح النحوي، من سيبويه حتى الزمخشري، د. يحيى عبابنة، عالم الكتب, إربد, الأردن، الطبعة: الأولى, 2006م.

46- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بدر الدين الدماميني (763 – 827 هـ) تحقيق: الدكتور محمد المفدى، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م.

47- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م.

48- تفسير الرازي، (مفاتيح الغيب = التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.

49- تفسير الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، (د.ط).

50- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

51- تهذيب اللغة، محمد الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

52- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن ابن قاسم المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م.

53- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.

54- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973م.

55- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك،

الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت 1418هـ-1998م.

56- الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري، تحقيق: محمد إدريس وعاشور بن يوسف، دار الحكمة، مكتبة الاستقامة، بيروت، سلطنة عمان 1415هـ-1995م.

57- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ-2002م.

58- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند. ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

59- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م.

60- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى ابن مهران العسكري، (المتوفى: نحو 395هـ)، دار الفكر، بيروت،(د.ت)، (د.ط).

61- جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لطبعة: الأولى، 1403-1983م.

62- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م.

63- الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

64- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف بن حسن بن أحمد ابن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: 909 هـ), تحقيق:

د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين, مكتبة العبيكان، الرياض, السعودية، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

65- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ-1997م.

66- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، 1421هـ-2001م.

67- الحديث النبوي الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية د. محمد حمادي ، مؤسسة المطبوعات العربية، العراق، الطبعة الأولى 1402هـ-1982م.

68- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1984م.

69- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية ، مصر، الطبعة : الأولى 1387 هـ - 1967 م.

70- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.

71- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د.ت).

72- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ-1972م.

73- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي

الحنبلى (المتوفى: 1033هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت،1430 هـ - 2009 م.

74- ديوان الأفوه الأودي، تحقيق: د. محمد التونجي، دار صادر، بيروت، الطبعى الأولى، 1998م.

75- ديوان الإمام علي بن أبي طالب، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعى الثالثة، 1426هـ-2005هـ.

76- ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار(المتوفى: 545 م)، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1425 هـ - 2004 م.

77- ديوان جرير، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ-1986م.

78- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: د. محمد شفيق البيطار، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي الإمارات، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.

79- ديوان رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، باعتناء وليم بن الورد البروسي – دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت 1400هـ-1980م .

80- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ- 1988م.

81- ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني، شرح أحمد الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، 1327هـ.

82- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.

83- ديوان العجاج، رواية عبد الملك الأصمعي، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1416هـ-1995م.

84- ديوان عبد الله بن رواحة، ودراسة قي سيرته وشعره، د. وليد قصاب، جامعة الرياض، دار العلوم، 1402هـ-1982م.

85- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: د. قايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1416هـ-1996م.

86- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت)، (د.ط).

87- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، معدود من الصحابة (المتوفى: 41هـ)، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.

88- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

89- الذخائر والعبقريات، معجم ثقافي جامع، عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي الأديب المصري (المتوفى: 1363هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (د. ت)، (د. ط).

90- الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة 1396هـ-1976م.

91- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد المراكشي، (ت 703هـ)، تحقيق : د. إحسان عباس وآخرون، دار الغرب الإسلامي، تونس،الطبعة الأولى، 2012م.

92- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: 328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ -1992م.

93- زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفى: 453هـ)، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، (د.ط).

94- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م.

95- سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: 643 هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، الطبعة: الثانية، 1415 هـ - 1995 م.

96- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف

بـ "حاجي خليفة" (المتوفى 1067 هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا،2010 م.

97- سنن الترمذي (الجامع الكبير)، محمد الترمذي، (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 م.

98- سنن الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود ابن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، نحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ-2004م.

99- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت)، (د.ط).

100- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ-2001م.

101- سنن ابن ماجه، وماجة اسم أبيه يزيد، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى 1430هـ-2009م.

102- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الحديث- القاهرة، 1427هـ-2006م.

103- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف (المتوفى: 1360هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.

104- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: 1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، (د.ت)، (د.ط).

105- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (1030 هـ - 1093 هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ 1 - 4) الثانية، (جـ 5 - 8 الأولى)، (1393هـ - 1414 هـ).

106- شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، (د.ت)، (د.ط).

107- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.

108- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى 2007 م.

109- شرح ألفية ابن مالك، المسمى "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة"، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (691 – 749 هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

110- شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: 672هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).

111- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق: محمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة: الأولى،2006م.

112- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

113- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: 421 هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.

114- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا،1395 -

1975 م.

115- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م.

116- شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م.

117- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، (المتوفى: 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1423هـ- 2004م.

118- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت).

119- شرح ابن عقيل، لألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر،(د.ت)، (د.ط).

120- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة: الخامسة، (د.ت).

121- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383هـ.

122- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1402هـ-1982م.

123- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 - 972 هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، جامعة الأزهر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م.

124- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م.

125- شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش(المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،2001 م.

126- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: 469 هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، 1977 م.

127- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: 672 هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425 هـ - 2005م.

128- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

129- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1427 هـ- 2007 م.

130- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

131- (صحيح مسلم)، المسند الصحيح، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

132- ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة: الأولى، 1980 م.

133- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ.

134- طبقات الشافعية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 772هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 2002م.

135- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، 1413هـ.

136- طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: 945هـ), دار الكتب العلمية, بيروت, (د.ت),(د.ط).

137- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف، (د.ت).

138- الطهور للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـ)، حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة، الطبعة الأولى 1414هـ-1994م.

139- العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة: الأولى، 1413هـ 1993م.

140- العُدّة في إعراب العُمدَة، المؤلف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام ابن فرحون، تحقيق: مكتب الهدي، دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة: الأولى، (د. ت.).

141- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804 هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولي، 1417 هـ - 1997 م.

142- علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الدكتور صبيح

التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (د. ت).
143- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م.
144- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004 م.
145- العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ت) (د. ط).
146- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد ابن يوسف (المتوفى: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى: عام 1351هـ .
147- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، الشارح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.
148- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ.
149- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: 487هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، 1971 م.
150- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل العلائي (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة: الأولى، 1410هـ 1990م.
151- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون ابن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1973م.
152- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى:

817هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

153- قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو، د. سهير محمد خليفة، جامعة الأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى 1402هـ-1982م.

154- الكافية في علم النحو، المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر ابن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت646هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى 1430هـ-2010م.

155- كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد 400هـ)، نحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، مصر، الطبعة: بدون، عام النشر: 1395 هـ - 1975 م.

156- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، نحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ-1988م.

157- الكشف عن صاحب البسيط في النحو، حسن الشاعر، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، العددان 77-78 محرم، جمادى الآخرة، 1408هـ-1988م (د. ط).

158- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ابن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2000 م.

159- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.

160- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة،1414 هـ.

161- اللمحة في شرح الملحة، المؤلف: محمد بن المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،

السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ-2004م.
162- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م.
163- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: 831 هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م.
164- متن الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: 723هـ)، دار الصميعي، الطبعة: 1419هـ-1998م.
165- متن شذور الذهب، عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (د. ط) (د.ت).
166- مجمع الآداب في معجم الألقاب، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (المتوفى: 723 هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، إيران، الطبعة: الأولى، 1416 هـ.
167- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م.
168- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (المتوفى: 581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1986م.
169- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
170- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ)، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

171- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى 377 هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم دار القلم ، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م.

172- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د. ت).

173- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية 1406هـ–1986م.

174- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (المتوفى: 518هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د. ت).

175- المجموع اللفيف، أمين الدولة محمد بن محمد بن هبة الله العلوي الحسيني أبو جعفر الأفطسي الطرابلسي (المتوفى: بعد 515هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1425 هـ.

176- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ -1999م.

177- مُخْتَصَر صَحِيحُ الإِمَامِ البُخَارِي، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، مكتَبة المَعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ–2002م.

178- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.

179- المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن، داود ابن سليمان الهويمل، إشراف: د. سليمان يوسف خاطر، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 1437- 1438هـ.

180- المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل

بركات، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، الطبعة: الأولى،1405هـ.
181- المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1987م.
182- مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (ت241هـ)، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.
183- مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (ت230هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ-1990م.
184- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود ابن الجارود الطيالسي البصري (ت204هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1419هـ-1999م.
185- مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي ابن حكمون القضاعي المصري (ت454هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ-1986م.
186- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
187- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.
188- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت307هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1404هـ-1984م.
189- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد ابن تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة: الأولى 1411 هـ - 1991 م.

190- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية 1403هـ-1983م.

191- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان بن خواستي العبسي (ت235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ-1989م.

192- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

193- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.

194- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م.

195- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: 1422هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.

196- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية 1415هـ-1994م.

197- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ت).

198- المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

199- معجم شيوخ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز

الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق د. روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1413هـ - 1993م.

200- معجم الشيوخ الكبير للذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، السعودية، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

201- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، جامعة الأزهر، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ت).

202- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.

203- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417 هـ- 1997م.

204- المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (المتوفى: 610هـ)، دار الكتاب العربي، (د.ت)، (د.ت).

205- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة: السادسة، 1985م.

206- مفاتيح العربية على متن الآجرومية، فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، تحقيق: عبد العزيز بن سعد الدغيثر، دار الصميعي، الطبعة: الأولى، 1427هـ - 2006 م.

207- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.

208- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد ابن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، آخرون، دار السلام، القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010 م.

209- المقتضب، محمد بن يزيد الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)،

تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، (د.ط).
210- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: 607هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، السعودية، (د.ت)، (د.ط).
211- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: 884هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، 1990م.
212- المُنَجَّد في اللغة، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب، (المتوفى: بعد 309هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1988 م.
213- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت179هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة 1412هـ-1992م.
214- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(المتوفى : 1417هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة : 1424هـ - 2003م.
215- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، 1401هـ-1981م.
216- منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (د.ت).
217- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1412 - 1992 م.
218- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، (د.ت).
219- نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م.

220- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: 1041هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. 1997م.

221- نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 772هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.

222- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، (د. ت)، (د.ط).

223- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (د. ت).

224- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.

الفهارس العامة

1-فهرس الآيات القرآنية

المسلسل	الآية الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	سورة الفاتحة		
-1	﴿الْحَمْدِ لِلهِ﴾﴿الْحَمْدِ لِلهِ﴾	1	22
-2	﴿عَلَيْهُمُ﴾	7	59
	سورة البقرة		
-1	﴿لاَ رَيْبَ فِيهُ﴾	2	59
-2	﴿ سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾.	6	290
-3	﴿لِلْمِلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾	34	22
-4	﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ﴾	54	58
-5	﴿فَتُوبُوْا إِلَى بَارِئْكُمْ﴾	54	24
-6	﴿وَمَا هُمْ بِضَارِيْ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾.	102	111
-7	﴿وإن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾	143	347
-8	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾،	184	290
-9	﴿وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ﴾	204	109
-10	﴿وبُعُولَتُهُن أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾	228	23

سورة آل عمران			
1-	﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً﴾،	97	356
2-	﴿ أَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾،	103	307
3-	﴿ وَإِنَّمَآ تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾،	185	340
سورة النساء			
1-	﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾	28	314
سورة المائدة			
1-	خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.	3	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.؛خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
سورة الأنعام			
1-	﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾،	78	313
2-	﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	95	164
3-	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾	154	52؛51
سورة الأعراف			
1-	﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.	96	327
2-	﴿وإن وجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾,	102	347

3-	﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ **آمَنَ** مِنْهُمْ﴾،	222	230؛229
سورة الأنفال			
1-	﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾	9	278
2-	﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾،	26	358؛357؛356
سورة التوبة			
1-	﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	40	48
2-	﴿وَكَلِمةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَاْ﴾.	40	21
3-	﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	69	286؛51
سورة يونس			
1-	﴿وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾	16	53
2-	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	71	55
سورة يوسف			
1-	خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.	30	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
2-	﴿عَلَيْهُنَّ﴾	31	59
3-	﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾،	35	106
4-	﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾	36	54؛ 55
5-	﴿ إِنَّمَآ أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾،	86	341؛340
6-	﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِيْ وَيَصْبِرْ﴾	90	24

سورة الحجر			
1-	﴿ نُزِّلَ عَلَيْهُ الذِّكْرُ﴾	6	59
سورة النحل			
1-	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلا رِجَالا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ... ﴾..	43،44	327
2-	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾	89	56
سورة الإسراء			
1-	﴿ وَإِنْ إِخَالُكَ يَا فِرْعَوْنُ لَمَثْبُوْرًا﴾.	102	347
سورة الكهف			
1-	﴿ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾	63	59
سورة مريم			
1-	﴿ ثُمَّ لنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِيْنَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا﴾...	70	100
سورة طه			
1-	﴿ لأهلِهُ امْكثوا﴾	10	59
2-	﴿إذ ناداه ربُّه بالوادِ المقدسِ﴾	12	48
3-	﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ﴾	89	348
4-	﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾،	91	308
5-	﴿عَلَيْهُمَا﴾	121	59
سورة الأنبياء			

1-	﴿هَلْ هَـذَا إِلَّا بَشَـرٌ مِـثْلُكُمْ أَفَتَـأْتُونَ السِّـحْرَ وَأَنْـتُمْ تُبْصِرُونَ﴾	3	366
2-	﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾.	109	52
سورة الحج			
1-	﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾،	60	314
2-	﴿أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللهَ﴾	70	23
3-	﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾،	73	314
سورة الفرقان			
1-	﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَآ قَبْلَكَ مِنْ الْمُرْسَلِيْنَ إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُوْنَ الطَّعَامَ﴾.	20	310
سورة الشعراء			
1-	﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾.	4	307
2-	﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	186	347
سورة النمل			
1-	﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ﴾،	91	340
سورة القصص			
1-	﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾،	15	278
2-	﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾.	20	57
سورة الروم			
1-	﴿ وَلَـئِنْ أَرْسَـلْنَا رِيحًـا فَـرَأَوْهُ مُصْـفَرًّا لَّظَلُّوا مِـنْ بَعْـدِهِ	51	308

	يَكْفُرُونَ﴾		
سورة الأحزاب			
1-	﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾	21	229
سورة سبأ			
1-	﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	7	53
2-	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾.	33	110
3-	﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ﴾،	46	341؛340
سورة الزخرف			
1-	﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُوْنَ﴾	80	23
سورة الشورى			
1-	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	11	109 ؛108
2-	﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾	23	51
سورة الجاثية			
1-	﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا	24	51؛51
سورة الفتح			
1-	﴿بما عاهَدَ عَلَيْهِ اللهَ ﴾	10	59
2-	﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾	18	48

سورة النجم			
1-	﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى﴾	39	349
سورة القمر			
1-	﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾،	7	326
سورة الواقعة			
1-	﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾.	1	98
2-	﴿ فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾	83، 84	237
سورة الممتحنة			
1-	خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.	10	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
سورة الطلاق			
1-	﴿وَإِن كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾،	6	41
سورة الملك			
1-	﴿أَوَلَمْ **يَرَوْا** إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	19	164
سورة القلم			
2-	﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾.	51	347
سورة الحاقة			
1-	﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾.	1،2	248

2-	﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾،	13	227
سورة المزمل			
1-	﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ... ﴾	15،16	49؛48
سورة القيامة			
1-	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾	4	348
سورة الانفطار			
1-	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	17	53؛53
سورة البروج			
1-	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ *ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾	14، 15، 16	50
سورة الفجر			
1-	﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾،	15	188
2-	﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾	21	225
سورة البلد			
1-	﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾	7	348
سورة العاديات			
1-	﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾	3،4	164
سورة القارعة			
1-	﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾.	1،2	248

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

المسلسل	الحديث الشريف	رقم الصفحة
1-	أبشِرُوا، فَوَ اللَّهِ لَأَنَا وكثرةَ الشَّيءِ أخْوفُ عَلَيْكُم مِنْ قلّته"	90
2-	أراهُمْنِيْ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا	103
3-	اشْتَدّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي	94
4-	إنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ،	99؛68
5-	إنَّ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– كانَ يُصَلِّي جَالِساً، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوًا مِنْ كَذَا	106
6-	إنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ	87
7-	إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِيْن	111
8-	إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون	106
9-	إِنِّيْ لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّيْ رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى	98
10-	إنّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيْعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أو يُلِمَّ" يريد: أو يلم أن يقتل	74
11-	إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وإلّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِيْ قَتْلِهِ	82
12-	أوَ مُخْرِجِيَّ **هُم**	73
13-	إيَّاكِ أنْ تَكُونِيْهَا يَا حُمَيْرَاءُ	82
14-	تغدو خماصاً، وتروحُ بطانا	66
15-	ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ	94

16-	حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِمَا شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا	112
17-	خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ، المُحَجَّلُ ثَّلاَثِ	91
18-	خَيْرُ النِّساءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى **وَلَدٍ**	80
19-	دعوتُ ربّي ألا يُسَلِّطَ على أمّتي عدوّا من سِوى أنْفُسِهِم	93
20-	الزَّعِيْمُ غَارِمٌ	76
21-	صَلَاةُ الرَّجُلِ فَيْ جَمَاعَةٍ تَضْعُفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِيْ بَيْتِهِ وَسُوْقِهِ خَمْسٍ وَعِشْرِيْنَ ضِعْفًا	91
22-	فَإِمَا أَدْرَكَنَّ وَاحِدٌ مِنْكُم الدَّجَّالَ	67
23-	فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ **يَدُهُ**	71
24-	فإنْ اللهُ مَلَّكَكُم إيَّاهُم، وَلَوْ شَاءَ مَلَّكَهُم **إِيَّاكُمْ**	70
25-	فَلَا يَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِيْنَةِ	109
26-	قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً	74
27-	قَضَى رَسُولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– فِي دِيَةِ الْخَطَأِ عِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وَعِشْرِيْنَ بَنِي مَخَاضٍ، وَعِشْرِيْنَ ابْنَةِ لَبُونٍ، وعِشْرِيْنَ حِقّةٍ، وَعِشْرِيْنَ جَذَعَةٍ	90
28-	كَانَ رسول اللهِ –صلى اللهُ عليهِ وسلّمِ– يَخْرُجُ مِنْ الْخَلَاءِ يَقْرَأُ الْقُرآنَ، وَيأْكلُ مَعَنَا اللَّحْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجِبُهُ عَن القرآنِ شيءٌ، لَيْسَ **الْجَنَابَةَ**	77

29-	كَانَ النَّبِيُّ -صَلَى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ وَأَنَا وَإِيَّاهُ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ	89
30-	كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِئَةٍ	84
31-	كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِئَةٍ	84
32-	لستُ مِن دَدٍ ، وَلَا الدَّدُ **مِنِّي**	72
33-	لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ **بِطَانًا**	65
34-	لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ؛ لَأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ **بَصَرُه**	74
35-	لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ؛ لَأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيْمَ	96
36-	لَيْسَ فِي الْخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ	72
37-	مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ	93
38-	مَثَلُ الْمُنَافِقِ، كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ	102
39-	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ	104
40-	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ	78
41-	: مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ **الْوُضُوءُ**	97
42-	نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُوْرَثُ".	79
43-	نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ وَرَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُتَوَارِيًا **بِمَكَّةَ**	89
44-	نِعمَ عَبْدُ اللهِ خالدٌ	104
45-	نَهَى رَسُولُ اللهِ- صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ البُيُوتِ إِلَّا	88

	الأبترُ وَذُو **الطُّفيتين**	
46-	هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِيْ صَاحِبِي	110
47-	وَالَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقَرَةِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	100
48-	وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَ	92
49-	وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ	75
50-	يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ	86
51-	يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ	107

3- فهرس الشواهد الشعرية

المسلسل	القافية	البحر	القائل	الصفحة
1	فَنَـاء	الطويل	قيس العامري	234
2	غِطَاءَهَا	الطويل	قيس بن الخطيم	342
3	أَنْسَاهُ	الهزج	بلا نسبة	224
4	الْأَذَى	المتقارب	بلا نسبة	224
5	إِيَّانَا	الهزج	أبو بجيلة	340
6	مُتَقَارِبِ	الطويل	حسان بن ثابت	198
7	قَارِبِ	الطويل	سواد بن قارب	344
8	فَتَغِيبُ	الطويل	حميد بن ثور	118
9	غُلِبَا	البسيط	بلا نسبة	309
10	بِأُمَاتِكَا	المتقارب	بلا نسبة	303
11	وَارَزِيَّتَيْهْ	الكامل	عبـــد الله ابـــن قـــيس الرقيات	234
12	ـَشِـقْـوَتِـهْ	الرجز	بلا نسبة	210
13	حِجَّتِهْ	الرجز	بلا نسبة	210
14	أَجَنَّتِ	الكامل	بلا نسبة	167
15	خَفِرَاتِ	الطويل	الراعي النميري	168
16	لَا بَرَاحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك القيسي	344

17	الطُّبَّـخُ	مشطور الرجز	العجاج	344
18	مُسْتَصْرَخُ	مشطور الرجز	العجاج	344
19	خالِدِ	الطويل	الأشهب بن رميلة	119
20	لُبَدِ	البسيط	النابغة	307
21	مُطَرَّدِ	الطويل	بلا نسبة	342
22	أَبَـدًا	البسيط	بلا نسبة	321
23	فَنَنْهَدا	الطويل	بلا نسبة	124
24	صَاعِدُ	الطويل	عمرو اللخمي	304
25	مُعْتادُ	البسيط	بلا نسبة	310
26	مَوْعِدِ	الطويل	بلا نسبة	178
27	غَدِ	الطويل	الأعشى ميمون	223
28	اخْتَارَا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	127
29	أَطْهَارُ	الكامل	الفرزدق	205
30	وَاسْتَغَارَا	الوافر	كلثوم بن عياض	304
31	الْمَصِيْرَا	الخفيف	بلا نسبة	170
32	سَقَرَا	البسيط	بلا نسبة	320
33	عُمَرَا	البسيط	جرير	234؛233
34	والسَّمُرِ	البسيط	العرجي	155
35	مَنْثُور	البسيط	بلا نسبة	191

36	الْـمَغْـرُورُ	الخفيف	بلا نسبة	320
37	الـدَّبــُورُ	الخفيف	عدي بن زيد	307
38	ناصِرُ	الطويل	أبو الأسود الدؤولي	353
39	تَصْبِرُ	الطويل	بلا نسبة	365
40	جَيْر	الرجز	بلا نسبة	178
41	العَشْرِ	الطويل	بلا نسبة	163
42	الْمَكْرِ	الطويل	بلا نسبة	350
43	مُعْصِرِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	163
44	العُجَـيْرِ	الرجز	بلا نسبة	178
45	احْبِسِ	الطويل	بلا نسبة	223
46	الطَّيْسِ	الرجز	بلا نسبة	77
47	لَيْسِي	الرجز	بلا نسبة	77
48	بَـائِـعُ	الطويل	حميد بن ثور	304
49	المَفْزَعُ	الكامل	الأفوه الأودي	166
50	يُـقَنَّــعُ	الطويل	بلا نسبة	167
51	أَصْنَعُ	الطويل	بلا نسبة	167
52	الحَشَكُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	279
53	الْجَبَلْ	الرجز	بلا نسبة	122
54	الْجَدَلِ	البسيط	الفرزدق	123؛12

55	أَسَافِلُهْ	الطويل	طفيل الغنوي	178
56	يُواصِلُهْ	الطويل	أبو حية النميري	358
57	حَمَلْ	الرجز	بلا نسبة	121
58	بَـالِ	الوافر	بلا نسبة	224
59	الدِّخالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة العامري	360
60	العَزاهيلُ	البسيط	الشماخ	278
61	آمَـالُ	البسيط	بلا نسبة	321
62	امْطُلِيْنَا	الوافر	عبد الله بن قيس الرقيات	127
63	مِثْـلُـهَـا	الرجز	بلا نسبة	208
64	كُلُّهَا	الرجز	بلا نسبة	208
65	المُتَفَضِّلِ	الطويل	امرؤ لاقيس	219
66	بِالْجَهْلِ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	76
67	مَأْكولْ	الرجز	حُمَيْد الأرقط	108
68	الـمُـطَـوَّلُ	الطويل	الكميت	224
69	الرَّجُلُ	البسيط	الأعشى	314
70	زَعَمْ	الطويل	لعمرو بن شاس	76
71	أَمَمُ	الطويل	عمرو بن شاس	78
72	الأَهاتِمِ	الطويل	الفرزدق	116
73	وَسِـهَـامِـيْ	الطويل	علي بن أبي طالب	223

74	حِمَامِـيْ	الخفيف	الكميت	224
75	مِثْلِيْ	الطويل	الفرزدق	340
76	الهِرَمِ	البسيط	بلا نسبة	195
77	صَمَامِ	الكامل	الأسود بن يعفر النهشلي	225
78	مَظْلُومَا	الكامل	النابغة الذبياني	309
79	لَمُسْلِمًا	الكامل	عاتكة امرأة الزبير	346
80	جـمَـلَا	الرمل	بلا نسبة	321
81	أُنَانَا	الوافر	المغيرة بن حبناء	117
82	دِيْنَا	الرجز	عبد الله بن رواحة	126
83	الْإِضِينَا	الوافر	بلا نسبة	191
84	الْمَجَانِينِ	المنسرح	بلا نسبة	344
85	يَلْتَقِيَانِ	الطويل	الفرزدق	365
86	اللَّـهُ	الهزج	بلا نسبة	224
87	مُتَرَاخِيا	الطويل	النابغة الجعدي	204
88	التَّقَالِيْ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	327
89	تُبَـالـِيْ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	327

4-فهرس الحكم والأمثال وأقوال العرب

المسلسل	الحكم والأمثال وأقوال العرب	رقم الصفحة
1-	ادْخُلُوْا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ	360
2-	أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ	141
3-	أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ	142
4-	أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَهُنا	133
5-	أَمَّا الْعَبِيْدَ فَذُوْ عَبِيْدٍ	219
6-	إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِيْ الرِّبَاطِ	131
7-	إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ	143
8-	إن هناك إبلًا أم شاءً	144
9-	أَوْرَدَهَا الْعِراكَ	360
10	إِنِّيْ لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ	310
11-	شَتَّى تَؤُوْبُ الْحَلَبَةُ	326
12-	شَهْرٌ ثَرَى، وَشَهْرٌ تَرَى، وَشَهْر مَرْعَى	134
13	فُلَانٌ لَغُوْبٌ؛ أَتَتْهُ كِتَابِيْ فَاحْتَقَرَهَا	162
14-	قَالَ فُلَانَةٌ، وَذَهَبَ فُلَانَةٌ	137
15-	كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ مَا النِّسَاءَ وَذِكْرَهُنَّ	323
16-	كَلَمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ	148
17-	كَيْفَ تَصْنَعُوْنَ الْأَقْطَ؟ فَقَالَ: كَهَيّن	131

18-	لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِيْ إِلَيْكَ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا	135
19-	مَا أَذْرَعَ فُلَانَ	140
20-	مَرَرْتُ بِهِمْ الْجَمَّاءَ الْغَفِيْرَ	360
21-	مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ	222
22-	مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ() **حَمَّرَ**	132
23-	مَنْ طَابَتْ سَرِيْرَتُهُ؛ حُمِدتْ سِيْرَتُهُ	314
24-	هَذَا تَمْرُكَ شَهْرِيْزًا	139
25-	وهذا خاتمك ذهباً	139
26-	هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا	139
27-	هذه جبتك خزاً".	139
28-	**وَقَعَ الْمُصْطَرِعَانِ عَدْلَيْ** عَيْر.	168